مجلة
التنمية والسياسات الاقتصادية

عدد خاص

اقتصاديات الربيع العربي

السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي.
أحمد الكواز

الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس.
أشرف العربي

اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل.
بلقاسم العباس

الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر.
إبراهيم العيسوي

الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية.
أحمد كمالي

دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي.
ربيع نصر زكي محشي

تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي.
معز العبيدي

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http: /www.aeaweb.org /samplereferences.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الخامس عشر – العدد الأول – يناير 2013

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير
د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير
سيد علي القلاف

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي — رياض المومني

هيئة التحرير

أحمد الكواز — بلقاسم العباس
نهال المغربل — يوسف القراشي

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 – 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

الاشتراكات :

داخل الوطن العربي :	سنة	سنتين	ثلاث سنوات
للأفـراد	US$ 15	US$ 25	US$ 40
مؤسسات	US$ 25	US$ 45	US$ 70
خارج الوطن العربي :			
للأفـراد	US$ 25	US$ 45	US$ 70
مؤسسات	US$ 40	US$ 75	US$ 115

ثمن النسخة في الكويت: 1.5 دينار كويتي.

عنوان المجلة:
مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 صفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 – 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني: jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي.

د. أحمد الكواز 11

الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس.

د. أشرف العربي 83

اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل.

د. بلقاسم العباس 129

الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر.

د. إبراهيم العيسوي 193

الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية.

د. أحمد كمالي 259

دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي.

أ. ربيع نصر
أ. زكي محشي 289

تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي.

د. معز العبيدي 333

إفتتاحية العدد

بصدور هذا العدد، تبدأ مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عامها الخامس عشر. وبهذه المناسبة تصدر المجلة عدداً خاصاً حول "اقتصاديات الربيع العربي" مواكبة لأهم الأحداث التنموية التي مرّت بها الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وحتى الآن ومحاولة فهم الدوافع الاقتصادية التي تكمن وراء الحراك الشعبي، ومدى تأثير تداعياته على الشئون الاقتصادية والتنموية في الدول العربية.

يشتمل هذا العدد على سبع أوراق علمية قُدّمت في المنتدى الاقليمي حول "اقتصاديات الربيع العربي" الذي عقده المعهد العربي للتخطيط خلال الفترة (17-18 ديسمبر 2012) في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية.

إستهل العدد بورقة لأحمد الكواز تحت عنوان"السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي"، يحاول فيها تعقب هيكل السياسة المالية النقدية والتجارية وآثار توزيع الثروة، وتأثير هذه السياسات على الاستقرار الاجتماعي. توصلت الورقة الى العديد من الاستنتاجات منها: الحدود الاجتماعية لسياسة تعويم سعر الصرف ودور الاستثمار العام كأداة رئيسية للسياسة المالية الهادفة إلى الاستقرار الاجتماعي، وصعوبة تحرير الحساب التجاري من دون ضمان مسبق لنجاح السياسة الصناعية والزراعية، وعلى أسس من الكفاءة، والخطأ التاريخي بإهمال القطاع الزراعي، والتطبيق التاريخي السيئ لتطبيق سياسة إحلال الواردات، وسوء الإدارة الاقتصادية الكلية والقطاعية.

الورقة الثانية في هذا العدد بعنوان :" الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس"، استخدم فيها أشرف العربي مقاربة "الاقتصاد السياسي" لتحليل الأسباب والدوافع الاقتصادية التي يعتقد أنها مهدت الطريق أمام التحوّلات السياسية الكبرى التي شهدتها دول "الربيع العربي" بدءاً من عام 2011 وذلك في إطار تقييم الأداء الإنمائي والتنموي في تلك الدول خلال العقدين الأخيرين. وقد أوضحت الورقة أن سياسات "توافق واشنطن" التي اتبعتها معظم دول المنطقة في الفترة الماضية وانتشار الفساد وغياب العدالة في توزيع الفرص أديا إلى الفشل في تحقيق نمو إقتصادي مستدام، مما أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بضرورة "إسقاط وتغيير النظام". وقد حاولت الورقة أيضاً رسم الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد، الذي سينبثق عن "الربيع العربي"، وخلصت إلى أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها العديد من الحكومات العربية خلال العام الماضي، قد لا تفلح كثيراً في

تدارك المشاكل الهيكلية التي تعاني منها السياسات الاقتصادية.

أما الورقة الثالثة، فقد حملت العنوان:"إقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل" قام فيها بلقاسم العباس بدراسة أوضاع أسواق العمل العربية والبطالة، وكذلك مُقارنة مُؤشرات هذه الأسواق خاصة في مجموعة "دول الربيع العربي". تشير الورقة الى أنه وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية قد شهدت حقباً من النمو الاقتصادي، إلا أن هذا النمو لم يكن كافياً لتخفيض معدلات البطالة إلى المستويات الطبيعية. كما توضح الورقة أن التفاوت بين ارتفاع مُعدل نمو القوة العاملة والنمو الاقتصادي لم يسمح بتسجيل انخفاض ملموس في مُعدلات البطالة، وأن الخصائص الهيكلية لسوق العمل سمحت بتجذير مشكلة البطالة.

الورقة الرابعة تحت عنوان: "الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر". حيث دقق إبراهيم العيسوي في مفهوم العدالة الاجتماعية، وبيان علاقتها بعدد من المفاهيم والقضايا ذات الصلة كالعدالة الاقتصادية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحرية، والفقر، وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي والعلاقات مع الخارج، وانتهى بمفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية. توصلت الورقة الى مفهوم للتنمية ينطوي على قطيعة مع نهج الليبرالية الاقتصادية وتوافق واشنطن، ويتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية، ويقوم في الأساس على مبدأ الاعتماد على القوى الذاتية البشرية والمادية للمجتمع، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية. خلصت الورقة الى أن ميزان القوى السياسية الذي أفرزته الجولة الأولى للثورة المصرية لا يبشر بقرب التحول الى النهج التنموي المقترح في الورقة.

الورقة الخامسة لأحمد كمالي، وهي تحت عنوان:"الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية" وتهدف إلى بحث العلاقة بين كل من زيادة معدلات الاستثمار فى الفترة السابقة للثورة المصرية وما تبعها من زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادى من ناحية، وحقيقة توزيع ثمار هذا النمو بالشكل الذي أدى إلى تحفيز التغيرات السياسية منذ الثورة وحتى الآن من ناحية أخرى. خلصت الورقة إلى مجموعة من العوامل التى مهدت فى مجملها لتغير سياسى نتيجة غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع ثمار النمو وضعف التساقط واختلال آلياته.

أما الورقة السادسة، فقد حملت العنوان:" دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"

حيث اعتبر فيها ربيع نصر وزكي محشي أن انفجار الحراك السياسي الذي انطلق في سورية منذ آذار من عام 2011، المنادي بالحريات السياسية بالدرجة الأولى، هو تعبير عن وصول المجتمع إلى مراحل غير مقبولة من التنمية بجوانبها المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية. ركزت الورقة على بحث العوامل الاقتصادية التي أثرت في هذا الحراك في إطار منظور تنموي شامل، وبينت أن جوهر الاختلالات التنموية الاقتصادية يقع في المؤسسات التي تعاني من ضعف الكفاءة، ونقص الشفافية والمساءلة، وغياب الرؤية المتكاملة المستقبلية. كما أوضحت أن غياب الحريات الرئيسية في التعبير والمشاركة والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني قد ساهما في زيادة التناقضات الاجتماعية بين النخبة الاقتصادية السياسية وشرائح كبيرة من المجتمع.

الورقة السابعة لمعز العبيدي بعنوان :"تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي". سلطت الضوء على أهم التحديات التي تعترض عملية تمويل الاقتصاد التونسي، كما قامت برصد لأهم مسببات الثورة التونسية وسبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع "صدمة الثورة". وقد خلصت الى أن السياسة الاقتصادية في تونس ما بعد الثورة قد نجحت الى حدٍ ما بإبعاد شبح الإنكماش الاقتصادي، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من توفير المناخ الملائم لتحريك عجلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حدٍ سواء.

إننا إذ نضع هذا العدد الخاص بين أيدي القراء ، نأمل أن يجدوا فيه ما يفيد في ما يخص "اقتصاديات الربيع العربي" وأن تفتح المقاربات المختلفة التي تناولها العدد آفاقاً للحوار العلمي البناء، بما يخدم قضايا الأمة العربية.

رئيس التحرير

السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي

د. أحمد الكواز*

ملخص

تهدف هذه الورقة لتناول عدد من السياسات الاقتصادية التقليدية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي. وخدمةً لهذا الغرض تم عرض سياسات إجماع واشنطن باعتبارها ممثلاً عن السياسات التقليدية، بالإضافة إلى عدد من مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي. وتحاول الورقة، خدمةً لتقييم العلاقة ما بين السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، تعقب هيكل السياسة النقدية والمالية والتجارية التقليدية، وتأثيرهم المحتمل على الاستقرار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك تحاول الورقة تقييم آثار توزيع الثروة، معبراً عنها بمعامل جيني لتوزيع أصول الأراضي، ومعامل جيني لتوزيع الدخل، على الاستقرار الاجتماعي. وذلك انطلاقاً من حقيقة أهمية توزيع الثروة وتأثيره على توزيع الدخل. وقد توصلت الورقة إلى عدد من الاستنتاجات منها: الحدود الاجتماعية لسياسة تعويم سعر الصرف، ودور الاستثمار العام كأداة رئيسية للسياسة المالية الهادفة إلى الاستقرار الاجتماعي، وصعوبة تحرير الحساب التجاري من دون ضمان مسبق لنجاح السياسة الصناعية والزراعية، وعلى أسس من الكفاءة، والخطأ التاريخي بإهمال القطاع الزراعي، والتطبيق التاريخي السيئ لتطبيق سياسة إحلال الواردات، وسوء الإدارة الاقتصادية الكلية والقطاعية. مع أهمية تناول الاستنتاج الأخير بعناية خاصة.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط. البريد الالكتروني : ahmed@api.org.kw

Orthodox Economic Policies and Social Stability

Ahmed Al-Kawaz

Abstract

The paper aims at addressing a number of orthodox economic policies and their repercussions on social stability. To this end, the Washington consensus components, as a proxy for the orthodox policies, are presented along with the selected social instability indicators. To assess the relationship between economic policies and social stability, the paper tackles the structures of the orthodox monetary , fiscal , and trade polices, and their potential impact on social stability. Besides, the assets, represented by agricultural land, and income distribution, are analyzed in such away to shed the light on the importance of asset distribution policies on the social stability. Since such distribution generates the structure of the income distribution, and not vice versa . Among others, The paper concludes a set of remarks: social limits of the floating exchange rate policy, the special role of public investment as a determinant tool of fiscal policy, the difficulty of liberating trade account without insuring the success of the domestic industrial policy, the historical blunder of neglecting the agricultural sector during the bad implication of the import substitution strategy, and the most important remark on the issue of unqualified macroeconomic and sectoral management. The last remark should deserve a special and exceptional attention if a genuine desire is around to reach a set economic policies with a human face.

"لا يمكن لأي مجتمع أن يكون منتعشاً وسعيداً في ظل وجود عدد كبير من أعضاءه في حالة فقر وبؤس. ولا بد من أن يكون للإنصاف الذي يغذي، ويكسو، ويُسكن جميع الناس، حصة ضمن ما ينتجه هؤلاء الأعضاء من خلال العمل."

آدم سمث

ثروة الأمم، (1776)

الفصل الثامن، المقطع 36

"لا توجد علاقة بين المذاهب الاورثودكسية لنظرية التوازن وحرية التجارة، التي يجري نشرها بين أوساط مثقفي العالم الثالث، وبين المشاكل التي تخصّهم. إن نظرية التوازن هي عرض للافتراض المسبق في صالح (سياسة عدم التدخل) إلاّ أن جوهر مفهوم التنمية، كغاية من غايات أساسية، لا يقبل التعايش مع (سياسة عدم التدخل)... وأن هناك حاجة لطريقة مختلفة في التحليل الاقتصادي قد تُمكّن أهل الفكر في العالم الثالث من إبصار مشاكلهم من خلال منظور أوضح، وهي أنه لا يمكن للاقتصادي وحده أن يقوم بإرشادهم إلى المكان الذي سيعثرون فيه على الأجوبة".

(جوان روبنسون، و جون ايتويل، 1980)الفصل السادس

1. مقدمة

تتمثل الأهداف الرئيسية لأي سياسة اقتصادية في تحقيق الكفاءة، وضمان توزيع أقرب للعدالة على مستوى الدخول والأصول، بالشكل الذي يعكس استدامة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ويؤدي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي يساعد في امتصاص الصدمات الاقتصادية، وغير الاقتصادية التي تتعرض لها دولة معينة. إلاّ أن أغلب الدول النامية ومن ضمنها أغلب الدول العربية بدأت بانتهاج السياسات الاقتصادية التي تبناها ما يسمى بالجيل الثاني من اقتصاديي التنمية (الفكر الاقتصادي السائد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ولغاية الأزمة المالية لعام 2008 تقريباً).

وقد اعتمدت هذه السياسات على مجموعة من الأفكار والآراء والقناعات الملخصة في ما يسمى بسياسات إجماع واشنطن، السياسات

التقليدية، التي تهدف أساساً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لضمان تحقيق معدل نمو مستدام. إلاّ أن النتائج التي رافقت تطبيق هذه السياسات قد نتج عنها الكثير من مواطن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي، مثل تفكك الصناعة الموجهة للسوق المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم في حالات غير قليلة، وتزايد الضغوط على القطاع الزراعي، وتدهور حالات توزيع الدخل، ذلك على الرغم من تحقق بعض الإنجازات في مجال ضبط العجز وانخفاض معدل التضخم، وارتفاع معدل النمو في بعض الدول.

وبناءً على تواضع نتائج السياسات التقليدية، خاصةً في جانب خلق وإيجاد تنمية مستدامة (بمعنى الاهتمام بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، بالإضافة إلى الاهتمام بمعيار الكفاءة على أساس معدل النمو)، فقد بدأ الاهتمام يتزايد بتقييم هذه السياسات، خاصةً من حيث نتائجها الاجتماعية. وقد بدأت القناعة تتزايد بأن استخدام أدوات السياسة التقليدية لا ينتج عنها نتائج محايدة، بل يرتبط عادةً بنتائج غير محايدة تجاه الجوانب الغير اقتصادية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وكما أشار (أمين، 1996): أولاً، إلى أي مدى تضر إجراءات تخفيض العجز بالموازنة (من خلال خفض أو إلغاء الدعم للمستحقين) بالفقراء وبتوفير الحاجات الأساسية. ثانياً، إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية وخلق بؤر عدم استقرار اجتماعي. ثالثاً، إلى أي مدى يؤثر رفع أسعار الفائدة في زيادة تكلفة تمويل الاستثمار في الأنشطة الموجهة للسوق المحلي (والمساهمة في خلق ظاهرة تفكك التصنيع والتعثر الصناعي، وبالتالي الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين). رابعاً، إلى أي مدى يساهم تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة (خصوصاً إذا ما سادت الاعتبارات الأيدولوجية بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية) إلى خلق وتغذية ظاهرة البطالة وتعريض السلم الاجتماعي للخطر. خامساً، إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر (غير الموجه لتعظيم المنفعة الاقتصادية المحلية) في

خلق أنماط إنتاج كثيفة رأس المال ومرتبطة بالشركات الأجنبية الأم، وما يتبع ذلك من استغناء عن طلب العمالة، والمساهمة في إحلال منتجات أجنبية بدلاً من المحلية.

كل هذه الأسئلة، والكثير منها، تطرح علامات استفهام حول مدى مساهمة السياسات الاقتصادية التقليدية في خلق وتعزيز مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي. وعليه فإن هذه الورقة تحاول التطرق إلى بعض مكونات السياسات التقليدية، مع الإشارة لأهم الآليات التي تساهم بها هذه السياسات في التأثير سلباً على الاستقرار الاجتماعي.

وغنيٌّ عن البيان القول بأن الحاجة تتزايد، يوماً بعد يوم، لإعادة الاعتبار للنظرية الاقتصادية الكلية التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يسمى بالجيل الأول لاقتصاديي التنمية (ماير و ستجلز، 2000)، التي ترى بأن هناك خصوصيات هيكلية بالدول النامية لا يمكن التعامل معها باستخدام النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على فكرة التوازن العامة، و تحجيم دور الدولة التنموي، وجعل توزيع الدخل تابعاً لتعظيم معدل النمو، وإزالة الضوابط من على الأسواق، والأخطر من ذلك عدم التمييز مابين المنفعة الخاصة والمنفعة الاجتماعية.

2. السياسات الاقتصادية التقليدية: المفهوم والتطورات اللاحقة

ماذا يُعنى بالسياسات التقليدية؟ الذي يُعنى بهذا الاقتصاد هنا هو مجموعة المبادئ السائدة أو التقليدية أو الارثودوكسية هي تلك التي تلخص بعدد من المعالم منها سيادة القرار الفردي إنتاجاً واستهلاكاً، وتحجيم دور الدولة، والرشادة الاقتصادية، والملكية الخاصة ضد العامة، والتركيز على معدل النمو واعتبار توزيع الدخل تابعاً، ودور الأسعار في تخصيص الموارد وتحقيق التوازن في مختلف الأسواق. ولتحقيق هذا النوع من المبادئ يعتمد الاقتصاد التقليدي على عدد من السياسات التي تمّ تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي، من

خلال منهج الإدارة الاقتصادية الذي يطلق عليه البرمجة المالية. وتتضمن هذه السياسات ثلاثة أنواع رئيسية هي: السياسة المالية، والنقدية، وسعر الصرف.

وبعد فوز المحافظين في بريطانيا والجمهوريين في الولايات المتحدة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ازدهرت القناعات بالسياسة الاقتصادية التقليدية، وتأطرت بما يعرف بسياسات إجماع واشنطن، (أنظر السياسات العشر التي يتضمنها هذا الإجماع في ويلمسون، 2004).

وقد تم تطبيق هذه السياسات بكثافة خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلاّ أنه ووفقاً لمسح (إيسترلي، 2001)، تبين أنه بدلاً من مساهمة هذه السياسات بسدّ فجوة النمو لتحقيق ما كان متوقعاً من نمو مرتفع (بفعل تطبيق هذه السياسات)، فقد شهدت الدول المطبقة للسياسات التقليدية انخفاضاً فعلياً بهذه المعدلات، وكانت هناك فجوة بين معدلات النمو المتوقعة وتلك الفعلية.

وقد قام (موغتادا، 2010)، اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية، وتحليل مقطعي لثمانين دولة نامية وللفترة 1980–2007، باختبار مدى تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي، والمكونات الرئيسية للسياسات التقليدية، (عجز الموازنة ومعدل التضخم أساساً)، مقارنة بمعدل الاستثمار، على النمو. وقد أظهرت نتائجه:

كان معدل النمو منخفضاً، باستثناء عدد مكمل من الدول، ذلك خلال ثمانيات، ومعظم تسعينات القرن الماضي.

رغم انخفاض معدل التضخم وعجز الموازنة (المعبّرة عن الاستقرار الأفضل) إلاّ أن معدل الاستثمار (الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي) لم يشهد دفعة قوية أو تطوراً ملموساً.

ج. اتجه معدل الاستثمار، كمتغير مفرد، في تفسير معدل النمو، أفضل من تفسير متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

د. شهد عجز الحساب الجاري علاقة طردية مع النمو. يعتبر البنك الدولي

من مؤسسات التمويل القليلة التي اعترفت بخطأ إهمال دور تخصيص الاستثمارات، بدلاً من التركيز على متغيرات الاستقرار، ذلك في تقريره حول النمو الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، (البنك الدولي، 2005)، بالقول "أن منهج السياسة الواحدة يطبق على الكل، في مجال النمو، والاعتقاد بأفضل بديل قد أدى إلى المبالغة بالمكاسب المتحققة من تحسين تخصيص الموارد، وانعكاساتها الديناميكية، وثبت بأنه ناقص نظرياً، ويتناقض مع الواقع". وأشار التقرير أيضاً، في مكان آخر، إلى أن ما حققته السياسات التقليدية هو نوع من المكاسب الساكنة (خفض التضخم والعجز)، إلاّ أن هذه المكاسب لم تتجسد على المستوى الديناميكي وعلى شكل تعزيز لمعدلات النمو. (أنظر الشكل رقم (1)، في الملحق، المحتسب لبعض الدول العربية).

وقد ترتب على النتائج غير المشجعة لتطبيق السياسات التقليدية، ظهور بديل لسياسات إجماع واشنطن، أطلق عليه «أجندة برشلونة لعام 2004»، التي شارك في إعدادها اقتصاديون مرموقون أمثال بول كروكمان، وجوزيف ستجلز، وداني رودرك. ورغم تقدير هذه الأجندة للتطور الحاصل في خفض معدل التضخم في عدد من الدول النامية، وانتشار الديمقراطية في عدد آخر من هذه الدول (وليس جميعها)، ورفع معدل النمو في كل من الهند والصين، إلا أن الأجندة رأت بأن إجماع واشنطن قد أثار العديد من نقاط ومواطن القلق، منها: تكرار الأزمات المالية في الدول النامية ومن ضمنها بعض الدول المطبقة لسياسات الاستقرار الاقتصادي، والسجل غير المشجع في تحقيق معدلات نمو مستدامة، وسوء توزيع الدخل والثروة في العديد من الدول النامية، وآثار ذلك على الاستقرار الاجتماعي، (Institute of Public Government and Management، 2009).

وتستنتج أجندة برشلونة عدداً من الاستنتاجات، بفعل الخبرة السابقة لتطبيق الدول النامية للسياسات التقليدية: أولاً، أن بناء المؤسسات اللازمة لاستدامة النمو يستلزم تعاون الأسواق مع الدولة، ويلزم توزيعاً عادلاً للدخل.

وأن الإصرار على محاكاة الدول النامية لمؤسسات الدول المتقدمة لم ينتج عنه مثل هذه الاستدامة. ثانياً، أوضحت التجربة أن المديونية الضخمة، العامة والخاصة، والإدارة الضعيفة للمصارف، والسياسات النقدية غير المتماسكة، قد ساهمت جميعاً في إعاقة النمو والتنمية، وتعريض هذه الدول للأزمات المالية. لذا فإنه على الدول النامية اتباع سياسات مالية ونقدية حذرة. كما أن إتباع السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتقلبات الاقتصادية يعتبر أكثر كفاءة وذو استدامة سياسية أفضل، (عندما تتجه قيمة المتغيرات الاقتصادية مع اتجاه الدورة الاقتصادية: رواج أم كساد يقال بأن السياسة هي باتجاه الدورة، مثل ارتفاع الاستهلاك أو التشغيل أثناء الرواج، وعندما تتجه بالاتجاه المعاكس لاتجاه الدورة يقال أنها ضد الدورة الاقتصادية مثل انخفاض البطالة في حالات الرواج، وعندما لا تتأثر قيم المتغيرات واتجاهها بالدورة يقال أنها محايدة). ثالثاً، لا توجد سياسات محددة وثابتة يمكن تطبيقها في كافة الدول وتضمن النمو والتنمية المستدامة. فعادة ما تواجه الدول المختلفة قيود ونقاط اختناق مختلفة، وبالتالي فإنها لا بد أن تتبع سياسات مختلفة سواء في مجال إدارة الاقتصاد أو السياسة التجارية، أو التطور التقني، معنى ذلك أنه يتوجب على الدول أن تكون حرّة في اختيار ما تراه مناسباً من سياسات تضمن استدامة نموها واستقرارها الاجتماعي. رابعاً، يجب أن تخدم مفاوضات التجارة متعددة الأطراف متطلبات التنمية، وليس العكس. ومن أفضل الأمثلة هنا هي أن السياسات الحمائية في قطاعي الزراعة والغزل والنسيج، السائدة في الدول المتقدمة، تمثل عقبة أمام التطور التنموي للدول النامية. خامساً، أن الترتيبات المالية الدولية لا تعمل بشكل ملائم، حيث لا زالت أغلب الدول النامية مستبعدة من التدفقات المالية الخاصة، في ظل عدم كفاية المستويات الحالية للدعم الرسمي. كما أن هذه التدفقات غير مرتبطة مع الاحتياجات التنموية الأساسية للدول متوسطة الدخل. سادساً، أن الترتيبات الدولية السائدة تشجع حرية انتقال رؤوس الأموال، إلا أنها لا تفعل ذلك في حالة انتقال العمالة، وبالتالي فإن هناك حاجة لمزيد من حقوق المهاجرين وتسهيل اندماجهم في

سوق العمل الدولي. سابعاً، هناك حاجة لدمج التآكل البيئي والتدهور المناخي مع سياسات التنمية المستدامة محلياً.

وقد أشار (موغتادا، 2010)، إلى أنه رغم اهتمام مؤسسات التمويل الدولية المتبعة لإجماع واشنطن باستراتيجيات محاربة الفقر (بعد أن أصبح شرط إعداد أوراق استراتيجية خفض الفقر هو أحد شروط القروض الميسّرة للبنك الدولي)، بالنسبة للدول الفقيرة ذات المديونية الثقيلة ، إلاّ أن التركيز لا زال ينصَبّ على مطالب هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن دون اهتمام جوهري بالآلية التي تدعم وتعزز بها إطار السياسات الاقتصادية (المعتمدة على سياسات الاستقرار) أجندة استراتيجية تخفيض الفقر.

وتعتمد أوراق استراتيجية تخفيض الفقر، من وجهة نظر مؤسسات التمويل الدولية، على وجهة نظر مفادها مشاركة الدول النامية في إعداد استراتيجيتها التنموية الخاصة بها لمحاربة الفقر، بالتشاور مع هذه المؤسسات، إلاّ أنه مع بروز هذه الاستراتيجية وتحويل مسئوليتها للدول النامية، لم يتم إعداد نموذج اقتصاد كلي، كما هو الحال مع سياسات الاستقرار (القائمة على ضبط معدل التضخم والعجز أساساً). وكما أشار (بيرد، 2001) فقد حلّ "الرمادي" محل " الأبيض والأسود"، والممكنات محل القناعات المؤكدة.

3. تحسين الروابط الاجتماعية مع السياسة الاقتصادية

اعتماداً على التعابير الاقتصادية فإن التطور والاستقرار الاجتماعي يمكن أن يكون نتيجة لثلاثة عوامل، (أوكامبو، 2002): السياسة الاجتماعية طويلة الأجل والهادفة إلى تحسين الإنصاف، وضمان عدم الاستبعاد اجتماعياً، والنمو الاقتصادي الذي يضمن التشغيل، وخفض عدم التجانس الهيكلي بين القطاعات الإنتاجية بهدف تضييق فجوات الإنتاجية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، إلاّ أن التعابير والمفاهيم الاقتصادية ليست المعايير الوحيدة لفهم السياسة الاجتماعية. فقد صاغ البنك الدولي (البنك الدولي، 2000)،

بالإضافة للتعابير الاقتصادية أعلاه، ثلاثة أهداف لاستراتيجية تقليل الفقر: الفرصة، والأمن، والتمكين. إلاّ أنه من المهم إعادة النظر في هذه الاستراتيجية، وانطلاقاً من إسهامات (سن، 1999)، إذ لابد الإشارة إلى أن الأنصاف وعدم الاستبعاد يجب أن يعتمدا على سهولة النفاذ للموارد، والحماية الأساسية والصوت والمشاركة، ذلك لأن المساواة في النفاذ للموارد تعتبر الأساس لتعادل الفرص بين الناس، وليس بالمعنى الاقتصادي فقط، بل ووفقاً للأبعاد الاجتماعية والسياسية والحضارية. وتعتبر الحماية شرطاً أساسياً لتحرير الناس من "المخاطر السلبية" (مثل الأمـراض، والبطالة، والأهـم المجاعة) وذلك بهدف تشجيع هؤلاء الناس على ممارسة "المخاطر الإيجابية" الضرورية عند الالتحاق بالأنشطة الإنتاجية، لاسيما أنشطة الابتكار التقني.

وللوصول إلى ضمان التحرير من المخاطر السلبية، خدمةً لأخذ المخاطر الإيجابية، فإن هناك ثلاثة متطلبات أساسية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2003)، أولاً: خدمة شمولية المفهوم (يشير هذا المصطلح في اقتصاديات الرفاه إلى السلع والخدمات التي تتمتع بقيمة اجتماعية) الذي يجب أن يأخذ الحقوق الثقافية والاقتصادية كحزمة معبراً عنها في "السلع المستحقة" والتي لا بد أن يشارك الجميع في حصة منها خدمة لأغراض التنمية. ثانياً: متطلب "التضامن " ويشير إلى المشاركة التمييزية في تمويل والنفاذ للحماية الاجتماعية حسب قدرة الفرد الاقتصادية ودرجة تحمله للمخاطر، وما يترتب على ذلك من توسيع مشاركة الفقراء في التمتع بهذه الحماية من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام والنظام الضريبي. ثالثاً: متطلب كفاءة السياسة الاجتماعية ، ويشير إلى أن تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية ومنافعها يجب أن يعتمد على مبدأ الكفاءة حتى يتحقق المتطلبان الأول والثاني (الشمولية والتضامن). وتتحدد هذه الكفاءة بقرارات وآليات اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتبطة بهيكل وآلية تمويل الخدمات وتوزيعها، وطبيعة الحوافز، ودرجة الشفافية، وعلى أن تدار هذه الخدمات من قبل متخصصين وذوي تدريب عالٍ، سواء في القطاع الخاص أو العام.

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أهمية تناول متطلب "التضامن" بشكل يتسق ولا يتناقض مع مبدأ "الإنصاف". ويتم ذلك من خلال الإدارة الملائمة في ظل اللامركزية، ومشاركة القطاع الخاص، التي تحقق بدورها "كفاءة" السياسة الاجتماعية. ولأجل تعزيز مبدأ "الإنصاف" فإنه لا بد أيضاً، من أن تعمل السياسة الاجتماعية على معالجة محددات توزيع الدخل الرئيسة: التعليم، والتشغيل، وتوزيع الثروة، والإعالة السكانية، بالإضافة إلى أبعاد النوع الاجتماعي والحقوق الاثنية. وأن أي سياسة اجتماعية، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإنمائي، لا بد وأن تتعامل مع هذه المحددات بشكل واضح وصريح.

4. سوء توزيع ملكية الأصول والاستقرار الاجتماعي

لقد شاع الاهتمام بتوزيع الدخل، باعتباره أحد أسباب الاستقرار، عدم الاستقرار الاجتماعي، عند دراسة عدالة توزيع الدخل والإنصاف. إلاّ أن هذا التوزيع رغم أهميته قد لا يكون المؤشر الأشد تأثيراً، إذا ما قورن بمؤشر توزيع الثروة أو الأصول. علماً بأن الأصول تشمل هنا الأصول العينية جنباً إلى جنب مع الأصول البشرية (معبراً عنها بعدد سنوات التحصيل العلمي). ويشير (دينينغر و ألينتو، 2000)، و (دينينغر و سكواير، 1998) إلى أن إعادة توزيع الأصول، تعتبر أهم من إعادة توزيع الدخل، لكون الأصل يولّد الدخل، وكون آثار هذا النوع من إعادة التوزيع ذات تأثير مباشر على رفع معدل النمو (الذي إذا ما قورن بتوزيع أقرب للعدالة سيساعد في تحسين الاستقرار الاجتماعي). ويؤكد الكاتبان على أنه في حالة ترك إعادة توزيع الأصول لبرامج الخصخصة، ومن دون ضوابط تنظيمية، فقد يترتب على ذلك مزيداً من سوء توزيع الأصول. كما ينبه الكاتبان إلى أنّ عدم توفر المعلومات، وعدم كمال الأسواق الخاصة بالمخاطر والتأمين، من شأنه أن يعرّض أصول الفقراء إلى الفقدان والخسارة، استجابة للصدمات الدورية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. لذا فإن هناك حاجة، في مثل هذه الظروف، لإنشاء شبكات الأمان، وتحسين عمل الأسواق

المالية خلال فترات الأزمات. كما يساعد توفير وتحسين هذه الأسواق أيضاً على زيادة نفاذ الفئات الأفقر لشراء وامتلاك الأصول، ومن ثم المساهمة في تحسين أداء النمو، والمزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بدأت الأدبيات النظرية والتطبيقية بعد وضوح تشوهات السياسات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، في إبراز نمطين من أنماط التشوهات الهيكلية على النمو في الدول النامية: يرتبط النمط الأول بالتنمية المؤسسية وأهمية احترام حقوق الملكية، وضرورة تقوية نظم العدالة، والمزيد من المساءلة (وهو النمط المستخدم من قبل البنك الدولي). أما النمط الثاني، فقد أعاد الاهتمام بعدم عدالة التوزيع، باعتباره قيداً على النمو، مع اهتمام خاص بعدم عدالة توزيع الأصول (مع إشارة خاصة لتركز امتلاك الأراضي الزراعية، كمؤشر لعدم عدالة هذا النوع من التوزيع). وقد أشارت (بيردسال، 1997) إلى بعض النتائج (وبناء على تحليل مقطع عرضي لـ 43 دولة لعام 1996) منها معنوية وقوة تأثير معدل الاستثمار، وتراكم رأس المال في تفسير معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تأثير نمط توزيع الدخل السائد قبل بدء سياسات زيادة معدل النمو. كما أوضحت النتائج، أن تأثير هيكل توزيع الأصول (معبراً عنها بملكية الأراضي، وتوزيع رأس المال البشري معبراً عنه بعدد سنوات التحصيل التعليمي) يفوق تأثير توزيع الدخل معبراً عنه بمعامل جيني.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد أشارت نتائج دراسة (بالاندوراي، 1991)، وبالاعتماد على تحليل توازن عام، إلى وجود علاقة بين عدم عدالة تملك الأصول ومستوى الناتج والتشغيل في دولة نامية. ذلك اعتماداً على المنطق التالي: طالما أن هناك تنافس بين إنتاج السلع الكمالية والأساسية، وباستخدام الموارد المحدودة، فإنه ينظر للبطالة على أنها نتيجة منطقية، بسبب تدهور الطلب على السلع الأساسية، لغرض توفير طلب مرتفع على السلع الكمالية. وترتبط هذه المشكلة بمقولة التفكك الاجتماعي. وفي حال توفر طلب مرتفع

على الحاجات الأساسية، فإنها ترتبط بمقولة التماسك الاجتماعي، حيث أشار (جانفري و سودوليت، 1983) إلى هذه العلاقة بالقول بأن التماسك الاجتماعي هو شرط للنمو العادل والمنصف كعنوان لورقة المؤلفين[1]. وفي ظل ثبات العرض من السلع الغذائية في الاقتصاد، وثبات أجر العامل، فإن هناك سقف أعلى مما يمكن تشغيله من قوة العمل، وهو ما أطلق عليه (سن، 1975) "قيد الاستهلاك".

وقد لاحظ (بالاند و راي، 1991) أن الدراسات التطبيقية لم تهتم بمحددات عرض الحاجات الأساسية، ففي ظل معرفة المتاح من الموارد، فإن المتاح من عرض هذه الحاجات، يعتمد بشكل جوهري على مكونات الطلب المتولد في الاقتصاد، وعلى توزيع ملكية الأصول. وعادة ما يستجيب السوق لمكونات الطلب السائد من خلال آليتين، هما: أولاً، تغيير تخصيص الموارد بين الحاجات الأساسية وغير الأساسية، وثانياً، احتمال تسرب إنتاج الحاجات الأساسية لاستخدامات الحاجات غير الأساسية.

وفي ظل محدودية الإحصاءات عن توزيع الأصول العينية، فإن المتاح من هذه الأصول العينية يشير إلى توزيع أصول الأراضي الزراعية معبراً عنه بمعامل جيني للأراضي. أما توزيع رأس المال البشري، فيمكن أن يعبَّر عنه بعدد سنوات التحصيل التعليمي[2] ويوضح (الجدول رقم (1)، في الملحق)، وحسب توفر البيانات، نتائج حساب معامل جيني للأراضي (تركز ملكية الأراضي الزراعية) في عدد من الدول النامية، من بينها دولتين عربيتين (مصر، وليبيا)، (تأخذ قيمة هذا المعامل بين 0 و 1، وكلما زادت القيمة كلما زاد التركز وعدم عدالة التوزيع). في حين يوضح (الجدول رقم (2)، في الملحق) معدل سنوات التحصيل التعليمي للسكان في عمر (15) سنة فأكثر، لعدد من الدول العربية مقارنة بالدول المصنّعة حديثاً.

كما يوضح (الجدول رقم (3)، في الملحق) أحد أهم المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل (وليس الثروة)، لعدد من الدول العربية، وحسب توفير البيانات، الذي يشير إلى مدى تركز الثروات بين فئتي أغنى، وأفقر، الـ(10 %) من السكان. ويلاحظ من هذا الجدول عدد من الملاحظات، منها: أولاً، أن السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية، وعلى مستوى توزيع الدخل، لم يرافقها تحسين في حصة الفئة الـ (10) الأفقر من السكان، بحيث لم تصل هذه الحصة لـ (4 %) من إجمالي الدخل، ولم تتحسن هذه الحصة في حالات عدد من الدول العربية خلال ربع قرن. الأمر الذي يشير إلى تحيز السياسات إلى النمو، مع إهمال يتفاوت من دولة لأخرى لاعتبارات توزيع الدخل. ثانياً، لا يعتبر ما ورد في "أولاً" مدعاةً للدهشة إذا ما عُلم بأن خطابات النوايا الموقعة مع صندوق النقد الدولي (الخطابات التي تحدد وترسم السياسات الاقتصادية التقليدية المطلوب تطبيقها لغرض تأهيل الدولة المعنية لدفعات القروض) هي خطابات تهتم أساساً بكيفية تحقيق خفض معدل التضخم، وخفض عجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات، بغض النظر عن الآثار على اعتبارات توزيع الدخل، والعدالة الاجتماعية، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي.

لقد شهد النمو الصناعي في عدد من الدول النامية معدلاً فاق ما تشهده الدول المتقدمة، مثل، تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة وكوريا الجنوبية. إلاّ أن النتائج الاجتماعية لهذا النمو لم تكن متسقة، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع معدلات النمو لم يكن ضرورياً ولا كافياً للتخلص من عدم العدالة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتخلص من الفقر أيضاً. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي شهدت به البرازيل، والمكسيك، والفلبين سوءاً في توزيع الدخل رغم ارتفاع معدل نموها الصناعي، فقد شهدت الفلبين تدهوراً في الفقر المطلق، في حين شهدت كل من تايوان وكوريا الجنوبية تحسناً في هذا التوزيع.

وتنطبق نفس هذه الاتجاهات بين النمو، وتوزيع الدخل، على عدد من

الدول العربية، ففي حالة مصر ارتفع معدل النمو من (1.07 %) في عام 1991 إلى (7.15 %) في عام 2008، مع استقرار لمعامل جيني، من (32.0) إلى (30.7) لنفس الفترة. مع استقرار لمعدل النمو في الأردن عند (2.89 %) في عام 1991 ليصل إلى 3.1 % في عام 2010 مع استقرار معامل جيني بدون تغيير تقريباً، (36.0) مقابل (35.4) لنفس الفترة. أما في المغرب فقد شهدت انخفاضاً بمعدل النمو، من 6.3 % في عام 1985 إلى 2.7 % في عام 2007، يقابله انخفاض نسبي لمعامل جيني من (39.1) إلى (10.8) لنفس الفترة. في حين شهدت تونس انخفاضاً نسبياً بمعدل النمو من (5.6 %) في عام 1985 إلى (4.0 %) في عام 2005 قابله تدهور نسبي بمعامل جيني من (43.4) إلى (41.4) لنفس الفترة . أنظر (الجدول رقم (3)، في الملحق).

تشير مثل هذه المقارنات إلى أن النمو ذو التوزيع العادل لا يعتمد فقط على اعتبارات الكفاءة المعبّر عنها بمعدل النمو، بل يعتمد أيضا على الخصائص والشروط الهيكلية السائدة في الدول المعنية. من هنا، بدأ اهتمام اقتصاديي التنمية في البحث عن الآلية والشروط للتوفيق بين هدفي النمو والعدالة. فقد كان هذا الاهتمام متجسداً في إسهام (كوزنت، 1955) القائم على وجود علاقة تأخذ شكل (U) معكوس بين النمو وتوزيع الدخل، وإسهامات (فاي ورامیس، 1960) القائلة بأن النمو العادل يحتاج إلى عدالة في توزيع الأصول، خاصة في ما يخص إصلاح شامل للأراضي، وإصلاح شامل لرأس المال البشري من خلال التعليم.

وبالاعتماد على الأصول العقارية والمشروعات غير الرسمية التي يملكها محدودي الدخل (التي يطلق عليها رأس المال الميت: أي تلك الأصول التي لا يمكن بيعها أو شرائها أو تقييمها أو استخدامها بسهولة رغم الفقر السائد في القطاع غير الرسمي)، حيث أشار (دي سوتو، 1997) إلى أنها تمثل نسبة مرتفعة من الأصول الحقيقية المحلية في الحالة المصرية، تصل إلى (92 %) من المساكن في المناطق الحضرية، و (87 %) من الحيازات في المناطق الريفية. وتمثل

هذه الأصول والعقارات غير الرسمية حوالي (240) مليار دولار من رأس المال غير المستغل. وبذلك فإن هذه القيمة تزيد بمعدل (30) مرة على القيمة السوقية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في العاصمة، وتزيد بمعدل (55) مرة على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام 1996، وتزيد بمعدل (116) مرة على قيمة شركات القطاع العام، التي تمت خصخصتها بين عامي 1992 و 1996، وتعادل (40) مرة قيمة القروض الممنوحة لمصر من البنك الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. وتعادل (6) أمثال المدخرات والودائع لأجل في البنوك التجارية بمصر. كما أن هناك حوالي (270) مليون نسمة في المنطقة الشرقية من الصين قد امتلكوا أراض كانت تعتبر رأس مال ميت سابقاً. وقد ساهم ذلك في انتعاش هذه المنطقة (دي سوتو، رأس المال الميت، بدون تاريخ).

وتشير تقديرات (المصدر السابق). إلى أن رأس المال غير المستغل، على شكل أصول عقارية، ينحصر أساساً في الحضر ليبلغ (195.2) مليار دولار، يقابله (46.2) مليار دولار في الريف. ولعل من أهم الأسباب التي أوردها (دي سوتو، 1997) في انتشار ظاهرة الأصول غير المستغلة، أو ما أطلق عليه "رأس المال الميت" هي: أولاً، التأخر في فهم الظاهرة بسبب نقص المعلومات حول طبيعة عدم رسمية الأصول، وعدم فهم عواقب الانقسام الهيكلي بين ملكيات رسمية وغير رسمية. وترتب على حالة عدم الوعي بخطورة الظاهرة، عدم الاهتمام بتخفيض تكلفة الإجراءات المطلوبة من قبل الفئات الفقيرة للحصول على حقوق الملكية على أساس رسمي. فعلى سبيل المثال، إذا ما رغب مواطن مصري بامتلاك قطعة أرض صحراوية مملوكة للدولة بشكل رسمي، لإقامة وحدة سكنية، وتسجيلها ، فإن الأمر يتطلب (77) إجراءً بيروقراطياً داخل (31) مكتب عام وخاص، وتستغرق العملية بأكملها ما بين (6 و 14) سنة من التعقيدات الإدارية (لا توجد معلومات إذا ما تغيّرت هذه الإجراءات والفترات اللازمة لإنجازها في الوقت الحالي، معدّ الورقة). ثانياً، حداثة الاهتمام بأهمية إثبات الملكية، حيث لم تتجاوز في الغرب (200) سنة، وفي اليابان (50)

سنة. ثالثاً، اعتبار ظاهرة عدم الرسمية في الدول النامية على أنها هامشية مثل السوق السوداء، إلاّ أن تفشّي عدم الرسمية خلال الخمسين سنة الماضية تقريباً من خلال المدن العشوائية (مثل، فافيلاس في البرازيل، ورانشوز في فنزويلا، وباريوس مارجنالز في المكسيك، والعشوائيات في مصر، وغيرها)، قد ساهم في تحريك الاهتمام بهذه الظاهرة.

وعادةً ما تغفل البرامج والسياسات الاقتصادية التقليدية، خاصة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، مثل هذه الاعتبارات الخاصة بتحسين توزيع الدخل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وفي الوقت الذي تعتمد فيه هذه السياسات على آلية السوق، فإن هذه الآلية لا تعمل إلاّ في الحالات التي تثبت فيها ملكية الناس لهذه الأصول. كما أن هذه السياسات ذات تأثير متواضع في مجال تحسين أحوال الفقراء، بسبب ندرة نفاذهم للأسواق المعترف بها رسمياً، لفشل هذه السياسات في تحويل ملكية الأصول من غير رسمية إلى رسمية. ويتبع ذلك استمرار تركز الأصول (الرسمية) في يد فئة قليلة من السكان، وبالتالي ضعف حصة أغلبية السكان في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي).

5. السياسات التقليدية والقطاع الزراعي والاستقرار الاجتماعي

يتعرض القطاع الزراعي لضغوط الاندماج بالاقتصاد الدولي من خلال "اتفاق الزراعة" الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وكذلك من قبل برامج الإصلاح، واتفاقيات التكتل الإقليمية والأوروبية. ولعلّ من أهم الآليات التي تأثر وسوف يتأثر بها القطاع الزراعي هي تلك المرتبطة بقضية الدعم. ولا يبدو أن التجارة الدولية الزراعية عادلة في مجال هذا النوع من أدوات السياسات، وبالتالي فأي تحرير، غير عادل، ترتب وسوف يترتب عليه آثار اجتماعية (على شكل هجرة إلى الحضر، أو ضغط الإنفاق على التعليم والصحة لصالح تغطية الخسائر في القطاع العائلي الزراعي، ...إلخ).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشار (ستجلز، 2006) إلى أن ثلثي دخل المزرعة في كل من النرويج وسويسرا يأتي من الإعانات. وكذلك نصف الدخل في اليابان وثلثه في الإتحاد الأوروبي. في حين يصل دعم بعض المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي (80 %) في حالة الأرز، كما يصل إجمالي المعونات المالية بما فيها الخفيّة (مثل الإعانات للمياه) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إلى حوالي 75 % من دخل إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، إن لم تكن تفوق هذا الدخل. كذلك فإن البقرة الأوروبية تتمتع بدعم مقداره دولاران (مقياس الفقر في البنك الدولي)، وأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين. وكما يقول (المصدر السابق) فإنه من الأفضل أن تكون بقرة في أوروبا على أن تكون شخصاً فقيراً في دولة نامية.

وعادة ما يتأثر القطاع الزراعي بالسياسات التقليدية من خلال العديد من القنوات، بالإضافة للإعانات، منها: أولاً، سياسات التسعير، مثل زيادة أسعار السلع الزراعية وأسعار المدخلات الزراعية، وأسعار الطاقة، وأسعار السلع المنتجة من المشروعات العامة، وإزالة الضوابط على أسعار المستهلكين من خلال خفض أو إلغاء الدعم. ثانياً، السياسات التجارية، مثل تلك المرتبطة بتشجيع الصادرات، التي تشمل تخفيض سعر الصرف، إزالة نظام الحصص، أو تلك المرتبطة بإحلال الواردات مثل، إزالة نظام تراخيص الاستيراد وترشيد التعريفة، وتغيير الإجراءات التنظيمية الخاصة بالواردات. ثالثاً، السياسة المالية والنقدية، مثل، التحول إلى الضريبة القيمية بدلاً من المحددة، والإصلاح الضريبي، وتقديم حوافز ضريبية لرجال الأعمال، وتحديد أهداف للإنفاق، وترشيد الاستثمار العام، وخفض الإنفاق الجاري والإعانات، وتحديد سقوف للتحويلات لصالح المشروعات العامة، وتحسين نظم الرقابة على الإنفاق العام، وتحديد سقوف للعجز بالموازنة، وتحديد سقوف للائتمان المحلي الموجه للقطاع العام، والاتجاه نحو رفع أسعار الفائدة. رابعاً، إدارة الدين الخارجي

مثل، وضع حدود للاقتراض الخارجي، وتحسين إدارة القروض. خامساً، سياسات الاستثمار العام مثل، تعزيز خصخصة المشروعات العامة، وتحديد معايير لاسترداد رأس المال عند اختيار المشروعات، وإعداد خطط استثمارية قابلة للتمويل. سادساً، إصلاح المشروعات العامة، مثل، الحدّ من البيروقراطية، وإصلاح المؤسسات الزراعية، مثل التسويق وتقديم الخدمات، وزيادة كفاءة المشروعات العامة.

وبهدف تقييم بعض الآثار على الاستقرار الاجتماعي المرتبطة بتطبيق السياسات التقليدية في القطاع الزراعي، يمكن الإشارة إلى حالة تنزانيا، دولة نامية أفريقية غير عربية، وإلى حالة مصر، دولة عربية، باعتبارهما دولتين زراعيتين تمثل حصة القيمة المضافة الزراعية على إجمالي القيمة المضافة حوالي 15 % في حالة مصر، و 30 % في حالة تنزانيا في عام 2010، (موقع مؤشر التنمية الدولية على الانترنت)، في حين يستوعب القطاع الزراعي المصري حوالي 31.6 % من إجمالي قوة العمل لعام 2008، ويستوعب القطاع الزراعي التنزاني حوالي 74.6 % من قوة العمل لعام 2006، (موقع مكتب العمل الدولي على الانترنت).

واعماداً على إسهامات (حمّود، 1998)، وبقدر تعلق الأمر بما يرتبط بآثار هذه السياسات على الاستقرار الاجتماعي، فإنه يلاحظ أن الفئات الدخلية الأغنى قد زاد دخلها بحوالي (279 %)، والفئات الدخلية الأفقر قد زاد دخلها بحوالي (42 %) خلال فترة تطبيق السياسات التقليدية. وينبع مصدر الزيادة في الدخول من زيادة الصادرات من المحاصيل النقدية. وقد أشار تقرير للبنك الدولي، في ما يتعلق بأوضاع الفقراء والفقراء المدقعين، (البنك الدولي، 1994) إلى أن "كافة المكاسب الإسمية تآكلت من خلال معدلات التضخم المرتفعة، وبالتالي تحولت هذه المكاسب إلى خسائر حقيقية"، كما أشار التقرير في إحدى صفحاته إلى أن "أغلبية سكان الريف في تنزانيا إمّا لم يُشهد تحسناً في مستوياتها المعيشية، أو أن هذا المستوى قد شهد تدهوراً في الدخل والاستهلاك".

وبقدر تعلق الأمر بسوء توزيع الدخل، فقد أشار (فيريرا، 1994) إلى ارتفاعه في ظل تطبيق هذه السياسات. فبعد أن كان متوسط دخل الفئات الأغنى يفوق بـ (24) مرة متوسط دخل الفئات الأفقر عند بدء العمل بهذه السياسات، فقد ارتفع هذا الرقم ليصل إلى (1454) مرة، ذلك في ظل تزايد عدد السكان ذوي الدخول الصفرية، أو السالبة.

ويعتبر التجار أكبر كاسب في تطبيق السياسات التقليدية في حالة تنزانيا، ذلك من خلال رسملتهم للفرص المترتبة على تحرير الواردات، وتحرير تسويق المنتجات الزراعية، ومنتجو المحاصيل النقدية والمستفيدون من التسهيلات الائتمانية المصرفية.أما الفئات الدخلية، في القطاع الزراعي، والمتضررة من السياسات التقليدية، فإنها لا تستطيع تنفيذ الحكمة الاقتصادية الغربية القائلة (كما ورد على لسان مساعد رئيس الوزراء التنزاني للشئون الاقتصادية): «يجب على المنتجين الزراعيين أن لا ينتجوا المحاصيل التي لا يتمتعون فيها بميزة نسبية، ذلك لعدم وجود فرص تشغيل صناعية أو خدمية تنافسية بديلة أمام المزارعين (كما هو الحال في الدول المتقدمة). والملاذ الوحيد أمام هؤلاء المزارعين هو التحول إلى الأنشطة غير الرسمية. (مشار إليه في حمّود، 1998).

أما في ما يخص التجربة المصرية، فقد أشار (أبو مندور، 1995) إلى أن السياسات التقليدية المؤثرة على القطاع الزراعي والمتبعة وفقاً لمطالب خطابات النوايا لصندوق النقد الدولي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، تمثلت من ضمن مطالب أخرى، في: أولاً، التخلص التدريجي من مساحات الكوتا، والتسليم الإلزامي للمحاصيل، ما عدا القطن وقصب السكر، مع رفع أسعار القطن للمستوى الدولي. ثانياً، التخلص من دعم الأسمدة، والمبيدات، والبذور، والمكائن الحقلية وسعر الفائدة. ثالثاً، إزالة احتكار "البنك الرئيسي للتنمية الزراعية والائتمان" في مجال تسويق مدخلات الإنتاج الزراعي الرئيسي. رابعاً، معالجة أراضي الدولة من خلال عمليات الخصخصة. خامساً، تحرير وخصخصة التجارة الخارجية الزراعية. سادساً، تحرير سوق الأراضي المزروعة وزيادة القيمة الإيجارية ما بين (7–12) مرة.

وقد ترتب على هذه السياسات التقليدية الزراعية العديد من النتائج (التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السكان الزراعيين من خلال زيادة تكاليف الإنتاج، وزيادة الضغوطات المعيشية). وعلّق (المصدر السابق) على ما أشار إليه أحد تقارير البنك الدولي، والسفارة الأمريكية في القاهرة، من ربط النمو الزراعي وزيادة إنتاج عدد من المحاصيل المهمة (مثل القمح، والأرز، والقطن، والذرة)، بتحرير السياسات الزراعية، بالقول: أن التحسن الحاصل يعود لدور الدولة الإيجابي في تثبيت سعر أدنى يضمن للمنتج الزراعي الحدّي ربحاً يفوق ربح المحاصيل المنافسة. ويعود كذلك إلى دور الدولة في إنتاج محاصيل ذات عوائد مرتفعة والإشراف على توزيعها. وبالتالي فإن آلية السوق المرتبطة مع تطبيق السياسات التقليدية لم تكن المسئولة عن رفع معدل نمو الاكتفاء الذاتي المشار إليه.

كما أشار أحد تقارير البنك الدولي (المشار إليه في المصدر السابق) إلى أن كثيراً من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في مصر (ممن يحوزوا أقل من فدّانين) قد تأثروا سلباً، بفعل انخفاض دخولهم الناتج عن تطبيق سياسات تحرير القطاع الزراعي (علماً بأن نسبة من يحوزوا على أقل من فدانين تمثل حوالي أكثر من نصف مالكي الحيازات الزراعية آنذاك).

كما ساهمت هذه السياسات برفع أسعار الأسمدة (مدخلات زراعية)، حيث ارتفعت خلال خمس سنوات من بدء تنفيذ السياسات، من (149) جنيه للطن إلى (505) جنيه في حالة اليوريا، ومن (58) جنيه للطن إلى (301) جنيه للطن في حالة الأمونيا، ومن (57) جنيه للطن إلى (380) جنيه للطن في حالة البوتاسيوم، ومن (75) جنيه للطن إلى (400) جنيه للطن في حالة الفوسفات المحسّن. الأمر الذي أثر على صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين في تحمل تكاليف الإنتاج المرتفعة.

كما أن ارتفاع التكلفة قد أثر على تسعير المنتجات الزراعية نحو الارتفاع. الأمر الذي لا يتسق مع توسيع أسواق الصادرات القائمة على التنافسية

السعرية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار القطن المصري طويل التيلة المعلنة من الحكومة المصرية، بعد تطبيق سياسات الإصلاح التقليدية، عن الأسعار المناظرة السائدة في الأسواق الدولية (بفعل، مثلاً، دعم الحكومة الأمريكية، للقطن الأمريكي المصدّر).

ونظراً لأن أغلب الواردات الزراعية المصرية (القمح، والسكر والزيوت وغيرها) تتصف بعدم المرونة أو بالمرونة المنخفضة، فقد ساهمت السياسة النقدية، كجزء من السياسات التقليدية القائمة على تخفيض قيمة سعر الصرف، في زيادة تكاليف هذه الواردات. الأمر الذي ساهم في تقليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

كما ساهمت هذه السياسات الزراعية التقليدية، القائمة على تحرير سوق الأراضي الزراعية، في زيادة عدد مستأجري الأراضي الزراعية الذين فسخوا عقودهم، وتركوها للمالك. الأمر الذي زاد من عدد الفلاحين غير المالكين للأراضي الزراعية. ويقدر (المصدر السابق) نسبة من تأثروا بفسخ العقود بحوالي (37.5 %) من حائزي العقود الإيجارية.

إن زيادة عدد المنتجين الزراعيين الحدّيين، والخاسرين، من شأنه أن يساهم في زيادة الهجرة للحضر، أو/ و زيادة ظاهرة الفقر وسوء توزيع الدخل في الريف والحضر، الأمر الذي قد لا يخدم أهداف الاستقرار الاجتماعي.

6. صدمات أسعار السلع الغذائية والاستقرار الاجتماعي

منذ بدء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتوثيق لأسعار الأغذية قبل حوالي عشرين عاماً، فإن الرقم القياسي لهذه الأسعار لم يشهد ارتفاعاً كما شهده في عامي 2010 و 2011، فقد وصل الرقم القياسي إلى حوالي 216 في عام 2011، مقارنة بـ 185 في عام 2010 بعد أن كان 90 في عام 2000 (موقع منظمة الفاو على الانترنت). وعادة ما تحاول العوائل التأقلم مع الضغوط الغذائية من خلال ما تملك من أدوات للتكيّف، فقد أشارت دراسة

عن إندونيسيا من أن (60 %) من العوائل الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لا تملك أي آلية للتكيّف، وأن (45 %) من العوائل الحضرية تملك التكيف. وتتفاوت آليات التكيّف بين وجود أنظمة لحماية طعام الأطفال، وأحياناً طعام النساء، وبين خفض الإنفاق على التعليم والصحة وتوجيه الوفر للإنفاق على الغذاء، أو بيع الأصول عند اشتداد الأزمة الغذائية أو العمل الإضافي. أما في سريلانكا، فإن آليات التكيّف مع أزمات ارتفاع أسعار الغذاء تتراوح بين تناول أطعمة أرخص، أو الشراء بالدين، أو تقليل عدد الوجبات. (البنك الدولي، 2012).

إن مثل هذه الضغوطات في أسعار الأغذية عادة ما تقود(خاصة في حالة عدم الاهتمام بالشرائح الدخلية الأفقر، وفي حالة الشعور بخلل في أولويات الإنفاق لغير صالح هذه الشرائح) إلى الإضرار بالاستقرار الاجتماعي من خلال أعمال الاحتجاج الاجتماعي. ويورد (بيليمير، 2011) أمثلة تاريخية عديدة للاحتجاج الاجتماعي المتسبب بفعل الأزمات الغذائية، ففي فرنسا مثلاً، ساهمت مواسم الحصاد السيئة والكوارث الطبيعية في عام 1787 في انتشار الاحتجاج وعدم الاستقرار الاجتماعي، التي ساهمت في نشر بذور الثورة الفرنسية. وتكرر هذا الاحتجاج في الأعوام 1725، 1740، 1749، 1768، 1775 و 1785، وشارك فيه المزارعون، والتجار، للمطالبة بخفض أسعار الغذاء. أما في بريطانيا، وبفعل الثورة الصناعية، فقد انتقل أغلب السكان إلى مستهلكين صافين للأغذية. وأن من بين الـ 275 احتجاج اجتماعي بين عامي 1735 و 1800 كان من بين كل ثلاثة احتجاجات اجتماعية اثنان يعزيان للأزمة الغذائية. ويلاحظ المؤلف (المصدر السابق) إلى أنه رغم الانخفاض الملحوظ بالاحتجاجات الاجتماعية بفعل ارتفاع أسعار الأغذية والأزمات الغذائية منذ منتصف القرن التاسع عشر ولغاية سبعينات القرن الماضي، إلاّ أنها استعادت نشاطها منذ منتصف السبعينات. حيث تم رصد حوالي 146 احتجاج في 39 دولة استجابة للسياسات التقليدية المرتبطة بمؤسسات التحويل الدولية وعلى

رأسها صندوق النقد الدولي بين عامي 1976 و 1994، بدءاً من بيرو في يوليو من عام 1976، إلى مصر في يناير من عام 1977، إلى الهند في فبراير من عام 1992، ونيبال في أبريل من عام 1992. ويلاحظ أن مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي بفعلٍ السياسات الاقتصادية قد اتصفت بكونها كانت محصورة في الأرياف وفقاً للتجارب الفرنسية والبريطانية في القرن الثامن عشر المشار إليها أعلاه. أما المظاهر المعاصرة، فقد تركزت في الحضر (بين الأفراد والعوائل الذين تتركز مشترياتهم الرئيسية في السلع الغذائية).

وقد أشار (بوش، 2010) في مسحه لأعمال الاحتجاج بسبب ارتفاع أسعار الأغذية في 25 دولة (في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا ودول الكاريبي)، خلال الفترة من عام 2007 حتى نهاية عام 2008، والتي تعزى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بحوالي (83 %) عنٍ مستواها في عام 2005، وإلى ارتفاع أسعار القمح بحوالي (130 %) سنوياً، وغيرها من التطورات السعرية في أسعار الأغذية. كما يشير إلى فقدان (200) متظاهر لحياتهم في غينيا في عام 2007 في التظاهرة ضد إلغاء دعم الطاقة استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي.

وفي محاولة من (بيليمير، 2011) لتقييم أثر ارتفاع الأسعار الزراعية على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد قام بمحاولة تفسير هذا النوع من الاضطراب الاجتماعي (على مستوى الأشهر). وتم استخدام متغير أدائي (الذي يفسر الأسعار الغذائية إلاّ أنه لا يرتبط بالاضطراب الاجتماعي، ويقوم فقط بالتأثير على الاضطرابات الاجتماعية من خلال أسعار الغذاء) متمثل في الكوارث الطبيعية (مثل الجفاف، ودرجات الحرارة المرتفعة، والفيضانات، والإصابات الحشرية، والعواصف، واندلاع العنف، وحرائق الغابات). والفرضية المتبعة في التحليل مؤداها أن الكوارث الطبيعية الحاصلة بالدولة (A) والتي لها تأثير على أسعار الغذاء عالمياً، تؤثر على اندلاع الاضطرابات

الاجتماعية في الدول (B) و (C)، ...إلخ. وبناءً على ذلك، فإن أسعار الغذاء هي القناة الوحيدة التي يتم من خلالها تأثير الكوارث الطبيعية على الاضطرابات الاجتماعية. طالما أنه لا يوجد احتمال بحدوث الاضطرابات، وارتفاع أسعار الأغذية في نفس الوقت وفي نفس الدولة وفي نفس الشهر. وبعد تحديد بعض المعايير للاضطرابات الاجتماعية (موت 100 شخص على الأقل، وحاجة 100 شخص على الأقل للمساعدة الفورية، وإعلان الجهات الرسمية لحالة الطوارئ، ولطلب المساعدة الدولية). في حين تم الاعتماد على الإحصاءات الشهرية لأسعار السلع الغذائية الصادرة من منظمة الفاو منذ يناير 1990 ولغاية نهاية عام 2011.

وقد أوضحت نتائج التحليل القياسي المعتمد على مؤشر الاضطرابات الاجتماعية كمغير تابع، ومتغيرات (مستوى) أسعار الغذاء، (وتقلبات) أسعار الغذاء، والاضطرابات الاجتماعية للفترة السابقة، كأهم المتغيرات المفسرة، أوضحت أهمية مستوى أسعار الغذاء في تفسير الاضطرابات الاجتماعية.

7. السياسة التجارية والصناعية، والاستقرار الاجتماعي

تعتمد هذه السياسات، ضمن أخرى، على خفض التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية، وخفض أسعار الصرف، وتعديل الأسعار النسبية لصالح السلع القابلة للاتجار (المصدّرة أساساً). ويرى المؤيدون لتحرير التجارة وضغط السياسة الصناعية (أنظر على سبيل المثال: (واكزياغ، 2001) و (سالا-آي-مارتن و بارو، 1997) و (ساشز و وارنر، 1995)) أنها تقلل من تكلفة الواردات بسبب خفض التعريفة، وتزيد من الصادرات بسبب خفض سعر الصرف، الأمر الذي يساعد على التخلص من عجز الحساب التجاري. وكما يرون بأن هذه السياسات تزيد من تنافسية الدولة المعنية من خلال توجيه الموارد لصالح السلع القابلة للتصدير، بعد أن يتم تقليل تكلفتها أمام المستوردين

الأجانب بفعل خفض العملة المحلية، وأن ذلك من شأنه أن يزيد من الاستثمار في أنشطة السلع القابلة للتصدير، وبالتالي فتح فرص تشغيل أوسع وزيادة حصة السوق الدولية.

ومن الجانب الآخر، يرى المعارضون للتحرير غير المنضبط للتجارة الخارجية وللتخلص من السياسة الصناعية (أنظر على سبيل المثال: (شفاء الدين، 2010)، و (ريغوبون و رودرك، 2004)، و (باريكه و كورنيلين، 2004)، و (ويزبروت و بيكر، 2002) بأن سياسة تحرير التجارة قد تكون مفيدة ولكن بشروط، (1) بلوغ الصناعة المحلية درجة من النضج التنافسي. (2) الاتجاه نحو التحرير التدريجي وليس التحرير بالصدمة. (3) الحرص على عدم الاتجاه نحو تفكيك التصنيع محلياً.

وتتجسد العلاقة الرئيسية بين السياسة الاقتصادية التقليدية، (على شكل تحرير التجارة وضغط أهمية السياسة الصناعية)، وعدم الاستقرار الاجتماعي على شكل تنامي أعداد العاطلين عن العمل بسبب ظاهرة تفكك التصنيع الناتجة عن زيادة الواردات وانخفاض أهمية الطلب المحلي وإحلال الواردات لصالح الصادرات.

8. الصناعات الصغيرة كأداة للاستقرار الاجتماعي

لقد برزت أهمية الصناعات الصغيرة كأحد الأدوات المستخدمة لامتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن أسباب عدة، منها: تحرير التجارة الخارجية، وتنامي ظاهرة البطالة، وانتشار مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية. ويستشهد هنا بالمقارنة بين معدلات النمو الحقيقية ومعدل البطالة في عدد من الدول العربية المتبعة للسياسات التقليدية. ومن خلال الاعتماد على إحصاءات معدل الفترة (2005–2009)، يلاحظ أنه في الوقت الذي حققت فيه مصر معدل نمو (6.2 %) قابله معدل بطالة (9.8 %)، وفي العراق (6.0 %) مقابل (16.9 %)، والأردن (6.9 %) مقابل (13.5 %)،

وفلسطين المحتلة (4.3 %) مقابل (23.8 %)، والسودان (7.8 %) مقابل (17.9 %)، (الإسكوا، 2011). وتنبع أهمية هذا الحجم من الصناعات، في مجال الاستقرار الاجتماعي، من كونها تستوعب حوالي (75.5 %) من العمالة في مصر، و (50.0 %) في الأردن، و (86.0 %) في الإمارات. (المصدر السابق).

وقد برزت أهمية هذا الحجم من الصناعات باعتبارها أحد أدوات الخصخصة، بهدف استيعاب الخريجين الجدد وتخفيف الضغط عن القطاع الحكومي كمستوعب رئيسي للعمالة، وبالتالي المساهمة في حل العديد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بتنامي البطالة الهيكلية، أو المقنعة. وبناءً على ذلك بدأت العديد من الدول العربية الاهتمام بهذا الحجم من الصناعات سواء على مستوى الدول العربية غير النفطية (مثل جمهورية مصر العربية)، أو النفطية (مثل دولة الكويت). وقد بدا الاهتمام الرئيسي في الحالة المصرية، من خلال إنشاء «الصندوق الاجتماعي للتنمية» بهدف تمويل الصناعات والأنشطة الصغيرة منذ عام 1992. حيث قام الصندوق بتمويل ما قيمته (3.3) مليارات جنيه خلال الفترة (1992–2008) وفي مختلف مجالات الأنشطة الصغيرة التي غطت: مياه الشرب، والصرف الصحي، وتحسين المباني العامة، وقطاع البيئية، والصحة والتعليم، والطرق، والعمل الأهلي، وتنمية الموارد البشرية. وبتغطية لـ (2000) قرية مصرية، (موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على الانترنت).

أما في الحالة الكويتية، فقد أقر مجلس الأمة الكويتي في شهر مايو من عام 2012، قانون «الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، برأس مال قدره (2) مليار دينار كويتي، ذلك للتخفيف من الضغط على القطاع الحكومي في استيعاب العمالة، وتشجيع المبادرات الخاصة للبحث عن فرص العمل. هذا مع العلم بأن عدد الداخلين لسوق العمل الكويتي يبلغ سنوياً حوالي (21) ألف مواطن، تستوعب الحكومة حالياً أكثر من

(90 %) من العمالة الوطنية. ومن ضمن السياسات الموجهة لدعم هذا القانون وتنفيذه، تخصيص ما لا يقل عن (15 %) من عقود الـوزارات والإدارات لمنتجات وخدمات هذا الصندوق، وتخصيص (10 %) من المواقع الصناعية لمشروعات الصندوق، وغيرها من السياسات. (جريدة عالم اليوم، 2012)

إن المهمة الرئيسية للصناعات الصغيرة ليس كما أشار (فريدمان، 1962، مشار إليه في سالازار، 2011) بالقول أن "هناك مسئولية اجتماعية واحدة، وفقط واحـدة، لممارسة الأعمال، وهي استخدام المـوارد المتاحة في أنشطة مصممة لتعظيم الأربـاح ضمن قواعد معينة. الأمر الذي يعني بقاء ممارسة الأعمال ضمن القواعد وبشكل تنافسي وبـدون غش". بل الأفضل النظر لأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها "تلك التي تركز على القضايا الاجتماعية، بالشكل الذي يحوّل هذه القضايا إلى فرص اقتصادية، التي يجب أن تؤدي إلى تحسين طاقة الإنتاج، ودعم تنافسية الموارد البشرية، وتوفير فرص عمل مجزية الأجر، وبالشكل الذي يخلق رفاهاً أفضل للمجتمع".

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تساهم بالوظيفة الاجتماعية، ما لم يكن هناك دور للدولة التنموية، التي لا تميز بين الصناعات على أساس الحجم، بل يجب أن تساهم، ممثلة بصناديقها ذات العلاقة، في اقتراح الأفكار، وبالمشاركة مع القطاع الخاص والخريجين الجدد، وتحويل المشروعات الصغيرة إلى مشروعات منتجة موجهة لإشباع حاجات السوقين المحلي والتصديري. كما أن حدود تأثيرات هذه الصناعات محدودة في حالة عدم وجود صناعات كبيرة تغذي خلفياً وأمامياً أنشطة هذه الصناعات.

9. السياسة النقدية الداعمة للاستقرار الاجتماعي

تعتمد السياسات الاقتصادية التقليدية، في مجال التنسيق بين عمل أسواق السلع والأسواق النقدية وميزان المدفوعات، على نموذج موندیل –

فليمنج، الذي يعتمد بدوره على فرضية (ضمن فرضيات أخرى) أنه في حالة اتباع الحكومة لسياسة سعر الصرف المرن فإن السياسة المالية تكون غير فعّالة في التأثير على مستوى الناتج، وبالتالي تتحمل السياسة النقدية كامل عبء الإدارة الاقتصادية.

إلاّ أن هذا النموذج، عند تحليله لدور سعر الصرف المرن، يهمل علاقة اقتصادية مهمة، وهي تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار (أحد المشاكل الرئيسية وراء عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية خصوصاً). وإذا ما أُخذت حالة دولة صغيرة، وهي الحالة السائدة في الدول العربية والنامية، فإن القصة الكاملة للتوسع النقدي تكون كالتالي (ويكس، ورقة قادمة، 2013):

توسع نقدي عجز تجاري يتم القضاء عليه، وفي ظل فرضية مرونة تدفقات رأس المال، من خلال تخفيض قيمة العملة ← ارتفاع في مستوى الأسعار من خلال التأثير على قيم السلع المستوردة ← انخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي، وجعل التخفيض الحقيقي للعملة أقل من التخفيض الاسمي ← الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير فعّالة بالكامل بسبب تأثير السعر على عرض النقود الحقيقي وعلى سعر الصرف الحقيقي.

إن التطبيق العملي للتسلسل الوارد أعلاه، هو أن فعّالية السياسة النقدية في إدارة مستوى الإنتاج تعتمد على معلمتين، هما: الميل الحدّي للاستيراد، الذي يحدّد تأثير تخفيض أو رفع قيمة العملة على مستوى السعر. والثاني، مجموع المرونات التجارية (مرونة الواردات ومرونة الصادرات) في علاقتها مع سعر الصرف الحقيقي، الذي يحدد القدر الواجب أن يتغير به سعر الصرف الحقيقي، لضمان توازن الحساب الجاري.

بعبارة أخرى، فإن أهمية سياسة سعر الصرف المرن كأداة للاستقرار وبالتالي ضمان الإدارة الاقتصادية السليمة، تصحّ في حالة عدم وجود

تأثيرات سعرية محلية، حيث أنه في ظل هذه التأثيرات (السعرية) فإن التضخم الحلزوني (الاتجاه المتصاعد للأسعار بفعل التغذية الخلفية بين تصاعد الأجور وبالتالي تصاعد الأسعار، وهكذا) يعتبر مصدر تهديد مستمر، طالما أن هناك سيادة لاقتصاد مفتوح نسبياً مع مرونات تجارية (مرونة صادرات وواردات تجاه سعر الصرف الحقيقي) تعاني من صدمات خارجية. وبشكل أكثر تبسيطاً، فإن العلاقة بين سعر صرف العملة، ومستوى السعر، تجعل من مرونة سعر الصرف أداة غير مستقرة في اقتصاد مفتوح لا يتمتع باحتياطات ضخمة.

وبالاعتماد على بدائل لمجموع المرونات التجارية (مرونة الصادرات والـواردات)، والميل الحدّي للاستيراد، السائد في أكثر من 108 دولة نامية للفترة (2005–2007)، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، وللمرونة الحدية للاستيراد، تم حساب فعّالية السياسة النقدية، معبراً عنها بسعر الصرف، التي كانت دائماً أقل من واحد. (الجدول رقم (4)، في الملحق).

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن فعالية السياسة النقدية هي دائماً أقل من (60 %). ففي حالة كون المرونات التجارية تعادل (0.755) فإن فعالية السياسة النقدية ستكون في حدود الـ (50 %) في حوالي نصف الدول النامية. أما في ما يخص النتائج السعرية لتخفيض قيمة العملة، فإنها تتضمن زيادة فعّالة السياسة المالية كلما قلت فعّالية السياسة النقدية.

وبقدر تعلق الأمر بالنتائج التطبيقية، فإنه يمكن القول بأن مرونة سعر الصرف لا تعني وكقاعدة عامة، أن السياسة النقدية أكثر فعّالية في إدارة الاقتصاد الكلي من السياسة المالية. وتعتمد فعّالية السياسة النقدية، من خلال مرونة سعر الصرف، على قيم معلمات هيكلية في كل اقتصاد (التي من أهمها مجموع المرونات التجارية، والميل الحدّي للاستيراد). ولو أخذت المنتجات الزراعية، فإنها تتصف، عموماً، بانخفاض مرونة الصادرات، ويرجع ذلك إلى الفاصل الزمني بين بذر البذور والحصاد، (التي لا تقل

بالمتوسط عن 3-4 أشهر). وفي حالة العديد من المحاصيل، فإن الوقت اللازم لاستجابة السعر يرتفع في حالة المزروعات المربوطة بأوقات معينة من السنة. وبناءً على ذلك، فإن هناك احتمال قليل جداً بأن ترافق السياسة النقدية التعديلات الآلية في ميزان المدفوعات في الدول التي تعتمد صادراتها على السلع الغذائية.

ومن المهم أن تخدم السياسة النقدية الداعمة لتحقيق أهداف الألفية (الجدول رقم (6)، في الملحق) في الأجل القصير، السياسة المالية الفعّالة المضادة للتقلبات الاقتصادية. أما في الأجل الطويل، فإنه من المهم أن تخدم هذه السياسة تسريع الاستثمار الخاص، من خلال خفض أسعار الفائدة الحقيقية. وبطبيعة الحال، فإن حدود تنفيذ هذه السياسة في الأجلين القصير والطويل يعتمد على مدى تطور الأسواق المالية. وحتى في الحالة التي لم تتطور بها هذه الأسواق، فإن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دوراً في إدارة القروض الداخلية والخارجية، ومن ثم استخدام العجز كأداة سياسية.

ويلاحظ بأن هناك عدد قليل من الدول الآسيوية والأفريقية ممن نجحوا في إيجاد أسواق سندات تؤهل لعمليات السوق المفتوح. فعلى سبيل المثال، من مجموع (44) دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يوجد إلاّ (12) دولة يوجد لديها أسواق ثانوية لتداول السندات العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، وهو الحدّ الأدنى اللازم لعمل السياسة النقدية. وفي حالة غياب هذه الأسواق الفعّالة، فإن الحافز الرئيسي للبنوك التجارية لشراء السندات العامة هو باعتبارها متطلباً قانونياً ضمن مكونات الاحتياطي. وفي ظل هذا الوضع، فإن هناك حاجة لسعر فائدة مرتفع، لتحفيز البنوك على شراء السندات الإضافية والزائدة عن المتطلبات القانونية.

إن غياب الأسواق الثانوية، وارتفاع أسعار الفائدة على السندات العامة، يعني أن تمويل العجز من خلال بيع السندات يمارس دوراً منحرفاً، يتمثل في عدم تشجيع البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات المنتجة، التي تعتبر أكثر خطورة من الاستثمار في شراء السندات العامة ذات العائد الأكبر.

وفي حالة حدوث ظاهرة المزاحمة، المشار إليها أعلاه، في الدول النامية، فإنها تحدث في ظل هذه الآلية (كبح البنوك من الاستثمار الحقيقي، ومزاحمة الاستثمار في السندات الحكومية لهذا الاستثمار المفترض توجهه لخدمة أهداف الألفية)، وليس ضمن الآلية التي تشير إليها السياسات التقليدية القائمة على مزاحمة الاستثمار العام للخاص في الحصول على التمويل.

أما التأثير الثاني لارتفاع أسعار الفائدة (التأثير الأول مشار إليه أعلاه، يتجسد في خلق ظاهرة المزاحمة بالمعنى الحقيقي، وليس بمعنى السياسات التقليدية)، فهو المساهمة في زيادة تكلفة الدين الداخلي العام. علماً بأنه من الشروط التي لا غنى عنها لإدارة الدين الداخلي، هي المحافظة على سعر الفائدة الحقيقي أقل من معدل النمو الحقيقي.

وفي ظل حقيقة أن أغلب الدول النامية، غير النفطية أساساً، تفتقر لأسواق ثانوية فعّالة، فإن استخدام السياسة النقدية يعتبر ذو تأثير قليل جداً على الناتج، وعلى الضغوط التضخمية، وبالتالي فإن تفعيل السياسة المالية يعتبر أمراً منطقياً.

10. السياسة المالية الداعمة للاستقرار الاجتماعي

بدايةً، لا بد من التأكيد على أن مقولة السياسات المالية "المحايدة" التي تعكس معنى حجم القطاع العام وتوازن الموازنة العامة، لا تستند إلى أساس نظري مقنع. فالسياسة المالية، في ظل أوضاع الدول النامية الفقيرة، وحتى

المتقدمة، لا بد أن تمارس دوراً في تسريع النمو، وتوزيع الدخل توزيعاً أقرب للعدالة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في التعامل مع التقلبات الاقتصادية.

وحتى تتمكن الدول النامية، خاصةً الأكثر فقراً، من تحقيق أهداف السياسة المالية، فلا بد من: أولاً، الحاجة لتعبئة الدول لمواردها، وتوجيه إنفاقها ليتسق مع أهداف الألفية، (الجدول رقم (6) في الملحق)، ومعالجة الانخفاض المستمر بالعوائد المتسبب الرئيسي في الاقتراض الأجنبي. ثانياً، يمارس الاستثمار العام دوراً رئيسياً لتسريع النمو، خاصة في الدول الفقيرة. ويتم ذلك من خلال الاستثمار العام، الذي من المفترض أن يرفع من الناتج المحتمل، مع ممارسة الإنفاق الجاري لدور السياسة المالية المضادة للتقلبات الاقتصادية، بهدف خلق مزيد من الطلب المغذي لدور الإنفاق الاستثماري المسرّع للنمو. بالإضافة إلى دور الإنفاق الجاري للتعويض في حالة انخفاض الطلب الخاص اللازم لجعل مستوى الناتج مقارباً للمستوى الكامن أو المحتمل.

ثالثاً، إن استخدام العجز المالي كأداة سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة، يجب أن لا يكون ذو طبيعة تضخمية (مع عدم ضرورة القلق المبالغ به ضد التضخم، طالما أنه لم يصل للمرحلة التي تعمل سلباً ضد النمو). حيث أشار (برونو و إستيرلي، 1998) إلى أن معدل تضخم لغاية (40 %) هو أمر مقبول، إلاّ أنه ليسَ كذلك إذا تجاوز هذا المعدّل في حالة الدول النامية). إن أسباب التضخم في الدول النامية تحتوي على أسباب هيكلية، مرتبطة بالبنية الأساسية المالية، ولا يمكن اختزالها بخفض العجز، (كما توحي السياسات التقليدية).

رابعاً، إن زيادة الإيرادات العامة تتطلب ضمن متطلبات أخرى، تغييرات عديدة في سياسات الدول النامية. ومن ضمن هذه السياسات ضرورة ترشيد جوانب التكاليف والمنافع المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك بالشكل الذي يُعظم (منافع) هذا الاستثمار، وليس تعظيم تدفقاته. وما يترتب

على ذلك من احتمال توسيع الوعاء والحصيلة الضريبية.

خامساً، إن رفع قيمة القيم الادخارية يتطلب، ضمن شروط أخرى، توسيع مساهمة الأنشطة غير الرسمية، ومن ضمنها المشروعات الصغيرة، ودمجها في القطاع الرسمي، ودمج هذه الأنشطة في الأحجام الأكبر من الصناعات، لاسيما الكبيرة منها، بهدف حل مشاكل ضمان الطلب، ومن ثم تعزيز احتمالات الربحية، ورفع معدلات الادخار.

سادساً، إن الاتجاه المبالغ به لتحرير التجارة، وإصلاح التعريفة الجمركية (باعتبارها مصدراً رئيسياً للضرائب غير المباشرة، أو الضرائب على الإنتاج والواردات الواردة في الموازنة العامة للدولة) قد ساهم في خفض حصيلة هذه الضرائب بالموازنة (وصلت مساهمة الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية، تعريفة جمركية أساساً، وكنسبة من إجمالي العوائد في عام 2008، إلى (6.0 %) في حالة الأردن، و (5.9 %) في تونس، و (3.2 %) في لبنان، و (6.3 %) في اليمن، أنظر صندوق النقد العربي، 2010). إن محاولة تعويض النقص في العوائد الضريبية غير المباشرة بالموازنة من خلال ضريبة القيمة المضافة لم تشهد نجاحاً كبيراً مقارنة بالدول المتقدمة، ذلك لسببين رئيسيين هما: ما تحتاجه هذه الضرائب من مسك متطور للدفاتر والسجلات، وضخامة للقطاع الرسمي، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)، ولم تتمكن هذه الضريبة من تعويض مساهمات الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية.

سابعاً، إن إعادة هيكلة اتجاه المساعدات الإنمائية لصالح الإنفاق الاستثماري يعتبر أداة مهمة لتقرير معدل النمو الموجه لتحقيق أهداف الألفية، (الجدول رقم (6)، في الملحق)، ومن ثم الاستقرار الاجتماعي. وتشير الإحصاءات، حسب التوزيع القطاعي لمساعدات التنمية الرسمية، لعام 2008، أن حوالي (16.3 %) من إجمالي المساعدات الثنائية ذهب للاتفاق الاستثماري، في حين زادت هذه النسبة في حالة مساعدات المفوضية الأوروبية، لتصل إلى

(24.1 %)، وفي حالة البنك الدولي لتصل إلى حوالي (37.3 %)، أما قروض صندوق النقد الدولي، فإن أغلبها يذهب للإنفاق الجاري لإصلاح الموازنة، (موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الانترنت). لذا فإن العمل على إعادة توجيه المساعدات للانفاق الاستثماري المرتبط بتحقيق أهداف الألفية سوف يساعد كثيراً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن الأمور المرتبطة بالمساعدات، أيضاً، هي مدى علاقتها بإيجاد الحيّز المالي بالموازنات العامة للدول المستفيدة، خاصة إذا ما عُلم أن خدمة الدين كنسبة من الصادرات قد وصلت (52 % في حالة لبنانو 11.05 % في المغرب، و10.89 % في تونس و 6.36 % في مصر، و 7.8 % في الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، (موقع مؤشر التنمية الدولية على الانترنت). ويمكن أن يتجسد هذا الحيز من خلال برنامج "الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة"، الذي من المفترض أن يسقط الديون عن بعض الدول المستفيدة من البرنامج (شريطة أن تكون منفذة لأحد برامج الإصلاح مع مؤسسات التحويل الدولية، وغيرها من الشروط). حيث تشير المعلومات الواردة في (موقع برنامج الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة على الانترنت)، أنه لا يجوز إحلال تخفيف أعباء الديون من خلال مساعدات التنمية الرسمية. إلاّ أنه، وبالإشارة إلى حالة زامبيا مثلاً، فقد خفض صندوق النقد عنصر منحة القروض لهذه الدولة من (6.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2004) إلى (3.5 %)، ضمن برنامج الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة الخاص بزامبيا، للفترة (2006–2010). وهو الأمر الذي يخفض من الحيّز المالي المتاح بسبب زيادة عنصر المنحة الذي لم يتحقق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

ثامناً، أن هناك حيّزاً مالياً كبيراً يتجسد في محاربة الفساد في العديد من الدول النامية، خاصة التي تفتقد مؤسسات المساءلة. وحسب آخر الإحصاءات المتوفرة عن الرقم القياسي للفساد لعام 2011، (موقع الشفافية على الانترنت)، الذي تقع قيمته بين (0–10، كلما زادت قيمة المؤشر كلما قلّ الفساد)، يلاحظ

أن الدول العربية التي يزيد بها قيمة المؤشر عن (5) هي الإمارات (8.6)، والبحرين (5.1)، وبقية الدول العربية المشمولة تقع تحت قيمة (5).

11. سياسة سعر الصرف وتحقيق أهداف الألفية

كما تمت الإشارة سابقاً فإن محاولة تحقيق أهداف الألفية، (الجدول رقم (6)، في الملحق)، ومن ثم ضمان قدر من الاستقرار الاجتماعي، تستدعي زيادة في التوسع المالي (الاستثمار العام والإنفاق الجاري)، الذي قد لا تتم مقابلته من خلال العرض المحلي، بل من خلال الواردات، الأمر الذي قد يخلق عجزاً بالحساب الجاري. لذا فإن ذلك قد يستدعي خفضاً بسعر الصرف (إما بشكل آلي من خلال خفض العملة، أو من خلال فعل إداري باتجاه الخفض). لذا فإن تعديلات سعر الصرف يجب أن ترافق التحفيز المالي (اللازم للإنفاق المرتبط بتحقيق أهداف الألفية)، بالشكل الذي يضمن عدم تدهور الحساب الجاري.

وتعتبر الآلية المشار إليها أعلاه من المشاكل المرتبطة باستخدام السياسة المالية (التحفيز المالي)، لما قد ينتج عنها من تدهور في وضع الحساب الجاري. إن النتيجة المرتبطة بتخفيض سعر الصرف هي زيادة الأسعار المحلية (بمقدار يساوي على الأقل الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في التغير بسعر الصرف الاسمي).

وقد درجت العادة مؤخراً على الهجوم على السياسة المالية، (حتى حدوث الأزمة المالية نهاية عام 2008، حيث بدأ الاهتمام يعود إليها)، كما بدأ الاهتمام بمراجعة مقولة أن نظام مرونة سعر الصرف هو النظام الوحيد العملي أمام الحكومات.

وتنبع أهمية إدارة سعر الصرف (أي التدخل) من أن كافة الدول تقريباً تتدخل في أسواق العملة الأجنبية، وأن خيار السياسة الحقيقي هو ليس بين "سياسة سعر الصرف الثابت" و"سياسة سعر الصرف المرن"، بل أن الخيار هو حول درجة التدخل، أشار (تقرير صندوق النقد الدولي، 2011)، أنه

من مجموع 190 دولة هناك 30 دولة فقط تتبع سياسة سعر الصرف المعوّم بالكامل). وتقوم الحكومات والبنوك المركزية، وبشكل متكرر، بالانتقال بين النظامين المرن والثابت. وأن تدخلات البنوك المركزية للتخفيف من ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة ما هو إلاّ "تثبيت" لسعر الصرف.

إن المقصود بإدارة سعر الصرف، المرافقة لسياسات التحفيز المالي لتحقيق أهداف الألفية والاستقرار، هو ليس "تثبيت" سعر صرف العملة المحلية تجاه أي عملة أخرى، بل إن الغرض من التدخل هو السيطرة على معدّل تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه عملات الشركاء التجاريين، بهدف منع توسيع الفجوة التجارية أثناء توسع الاقتصاد بفعل سياسات التحفيز.

12. السياسة التجارية الموجهة لدعم الاستقرار الاجتماعي

بعد انضمام (12) دولة عربية لمنظمة التجارة العالمية، من مجموع (155) دولة، لغاية 10 مايو 2012 (موقع منظمة التجارة العالمية على الانترنت)، ودخول العديد من الدول العربية والنامية، في اتفاقية إصلاح هيكلي، تأثرت أدوات أحد أهم السياسة التجارية، التعريفة الجمركية، من خلال الخفض. الأمر الذي أثر على السياسات الصناعية الداعمة للصناعات الموجهة للسوق المحلي (التي عادةً ما تضمن استقراراً اجتماعياً بسبب استيعابها لأعداد كبيرة من العمال). كما ترتب على برامج الإصلاح تأثر أداة سياسة تجارية (ونقدية في آنٍ واحد)، وهي سعر الصرف باتجاه التخفيض.

وبقدر تعلق الأمر بأداة التعريفة الجمركية، فإن المقارنة بين هياكل التعريفة المربوطة (التي تمثل خطوط التعريفة الواردة في جدول الالتزامات الموقع مع منظمة التجارة العالمية، والتي لا يجب تجاوزها)، ومعدل تعريفة الدول الأولى بالرعاية (التي تمثل التعريفة المطبقة فعلاً مع دول الشراكة التجارية) توحي الفوارق بين النوعين من التعريفة أنها لصالح تفعيل السياسة التجارية. بمعنى أن جميع التعريفات المربوطة على السلع الزراعية، والصناعية، وجميع السلع

هي أكبر من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية. (حول الفروق بين هذه التعريفات أنظر، منظمة التجارة العالمية، 2006 و 2010).

13. نحو سياسة اقتصادية بديلة ذات محتوى اجتماعي تشغيلي

أعطت الدول العربية أولوية في صياغة سياساتها الاقتصادية لتعظيم معدل النمو، مع إهمال (بفعل الالتزام بما ورد في خطابات النوايا الموقعة مع صندوق النقد الدولي، أو الالتزام ببرامج إصلاح اقتصادي، التي تعتمد أساساً على ما ورد في إجماع واشنطن) لاعتبارات توزيع الدخل، وما يترتب عليها من استقرار اجتماعي وسياسي. وقد ترتب على هذا المنهج ارتفاع في معدلات النمو، وهبوط في معدلات التشغيل، وعدم عدالة في توزيع الدخل. ففي الوقت الذي حققت فيه الدول العربية معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالمتوسط بلغ حوالي (7.3 %) في عام 2003 مقارنة بـ (3 %) في عام 2002، وصل هذا المعدل إلى (7.3 %) في عام 2004 و (8 %) في عام 2006 و (5.2 %) في عام 2007 ليصل إلى (6.6 %) في عام 2008 ، و (6.2%) في عام 2010 (جامعة الدول العربية وآخرون، 2009، و2010، و2011).

إلاّ أن خطوط الفقر الوطنية قد وصلت في الدول العربية الأقل نمواً مثل جزر القمر، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وموريتانيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 30 %، وفي مصر 20 %، والأردن 13 %، وسوريا 11.4 %، والمغرب 9 %، ولبنان 8 % (المصادر السابقة). في حين أوضح تقرير أهداف الألفية لعام 2010 أن مستوى الفقر في غرب آسيا وشمال أفريقيا هو الأقل مقارنة ببقية الأقاليم، إلاّ أنه من ناحية أخرى، يتجه نمو الارتفاع في غرب آسيا بين عامي 1990 و 2005، من (2 %) إلى (6 %)، ويتجه نمو الانخفاض في شمال أفريقيا من (5 %) إلى (3 %)، (وذلك على أساس السكان ممن يكسبون دخل دولار واحد باليوم) (الأمم المتحدة، 2011).

والأهم من ذلك، أن تقرير صندوق النقد الدولي حول الجمهورية التونسية كان لا زال، حتى سبتمبر من عام 2010، يشيد بالإدارة الاقتصادية التونسية في مجال الإصلاح الهيكلي خلال العقد الماضي، بل دعا إلى مزيد من احتواء الإنفاق العام على الأجور والغذاء ودعم الطاقة، (صندوق النقد الدولي، 2010 (a)). ونفس الإشارة أيضاً كانت في حالة مصر في تقريره الخاص في أبريل من عام 2010، (صندوق النقد الدولي، 2010 (b)).

وأشار التقرير إلى أن السنوات الخمس السابقة من الإصلاح القائم على السياسات الاقتصادية الحذرة قد خلقت الأجواء المناسبة للاستجابة للأزمة المالية العالمية، وأن السياسات المالية والنقدية للسنة السابقة قد كانت في نفس الخط المقترح من العاملين في الصندوق، وأن الهيئات المصرية ذات العلاقة لا زالت ملتزمة بتحقيق الضبط المالي، وهو من الشروط المهمة لجذب الاستثمارات، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير الأجواء المناسبة لسياسة مالية ضد التقلبات الاقتصادية (المصدر السابق). ويشير الصندوق في هذا التقرير إلى دعمه لاستمرار الحدّ من الإعانات، والإصلاح الصحي وإصلاح نظم التقاعد، وتوسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة، وإدخال الضريبة العقارية، ودعم الخصخصة ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية.

إلاّ أن كل هذه التطورات تأتي في الوقت الذي تعتبر فيه منظمة الشفافية العالمية أن الفساد من أكبر المشاكل التي تواجه مصر، (موقع مؤشر مدركات الفساد على الانترنت)، حيث وصلت قيمة مؤشر الفساد إلى (2.9 %) في عام 2011 و (3.1 %) في عام 2010 وإلى (2.8 %) في عام 2009، (تقع قيمة المؤشر بين 10 كأفضل دولة و 0 كأسوأ دولة).

وبعد تعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي لعدد من الدول العربية للضرر، عرضت العديد من الدول المتقدمة ممثلة في مجموعة الثمانية (G8)،

ومجموعة العشرين (G20) بدعم هذه الدول، شريطة أن يتم هذا الدعم، ومرة أخرى، من خلال مؤسسات التمويل الدولية، القائمة أساساً على إتباع السياسات التقليدية. فقد عرضت مجموعة الثمانية حزمة شاملة من اتفاقيات التجارة الحرة والاستثمار، كما طالب كل من صندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، بدعم وتقوية الحكم الصالح ومناخ الاستثمار في مصر وتونس. (اجتماع مارسيليا لدول الثمانية، 2011).

وحصل نفس الموقف من قبل مجموعة العشرين، حيث أبدت المجموعة في فبراير من عام 2011، استعدادها لدعم الاقتصادين المصري والتونسي، ومرة أخرى من خلال مؤسسات التمويل الدولية (موقع بلومبيرج على الانترنت).

إن مثل هذا الاهتمام والرغبة بالدعم المالي من خلال مؤسسات التمويل الدولية، قد يشير إلى محاولة لإعادة تدوير استخدام السياسات الاقتصادية التقليدية، وتحويل أهداف الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي حدى بعدد من هيئات المجتمع المدني العربية (67 هيئة) إلى الإعلان عن رفضها لكافة مساعدات مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين ومن خلال مؤسسات التمويل الدولية القائمة على السياسات التقليدية، التي ساهمت بدرجة أو بأخرى، في ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية. وقد طالبت هذه الهيئات في إعلانها بعدد من المطالب منها: (موقع المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على الانترنت).

أ. إزالة الشروط المرافقة للمساعدات.

ب. إعادة التفاوض بشأن الالتزامات التجارية والمالية، الموقعة من الحكومات السابقة مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة.

ج. أن تعمل كافة المساعدات في ظل شفافية تامة وواضحة، من حيث الجهات المستفيدة من المساعدات، ومراقبة التنفيذ، وربط المساعدات بأهداف تشغيل العمالة والحدّ من الفقر.

د.مطالبة الدول المستفيدة من المساعدات بإعداد تصور مسبق عن كيفية الاستفادة من المساعدات، على أن يعالج هذا التصور الأسباب التي أفقرت الدول العربية المعنيّة وقادتها إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أن يتم هذا التصور بعد الانتخابات النزيهة والديمقراطية.

هـ. أن لا يترتب على المساعدات الحالية تعميق أزمة المديونية للدول المستفيدة، أو خلق فخ مديونية جديد.

و. ضمان مساعدة الدول المتقدمة في استرداد الأموال المسروقة من دول الربيع العربي من قبل الأنظمة السابقة أو بعض العاملين بهذه الأنظمة.

كما كان لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موقفاً إصلاحياً اجتماعياً ضد السياسات الاقتصادية التقليدية، التي ساهمت في إحداث الربيع العربي، حيث أشارت المنظمة في نشرتها الخاصة بـ "موجز السياسة الخاص بالأونكتاد (الأونكتاد، 2011) إلى ضرورة البداية الجديدة للسياسات الاقتصادية ذات المحتوى الاجتماعي. واستشهدت النشرة بما ورد في تقرير التجارة والتنمية للمنظمة لعام 2010، القائل بأن الاهتمام بتنمية الطلب على العمل والتشغيل يعتمد أساساً على توسيع الطلب الإجمالي، ويعتمد بشكل أقل (إن كان يعتمد بالأساس) على سعر وحدة العمل مقارنة برأس المال. حيث تشير الحكمة التقليدية لسياسة تشجيع الصادرات على ضرورة تقليل تكاليف العمل كشرط لتعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التصديرية (حتى في ظل الضرر المحتمل على العدالة الاجتماعية).

وتقترح المنظمة بديلاً عن هذه الحكمة التقليدية (حتى في ظل فترات الأزمات والتحولات المؤسسية) قائماً على تعزيز دور الاستثمار، كمحرك للنمو والتشغيل، وبالاعتماد على الطلب المحلي المعتمد بدوره على زيادة الأجور (المبررة بتحسن إنتاجية العمل). إلاّ أن نجاح مثل هذا البديل، يعتمد ضمن شروط أخرى، على كيفية توزيع مكاسب النمو بين استهلاك السلع

والخدمات المنتجة محلياً، والمخصص للاستثمار في الأنشطة التي تولّد أكبر مساهمة في التشغيل.

وفي حالة الدول التي تواجه ضغوطاً وعدم استقرار اجتماعي، فإن مثل هذا البديل يعتبر حيوياً في مجال العمل على إنشاء عقد جديد بين الدول والعمل أو التشغيل.

وقد ساهم (موغتادا، 2010) في صياغة سياسة اقتصادية كلية بديلة وشبيهة بمقترح الأونكتاد تحت اسم "من أجل سياسة اقتصادية كلية ذات محتوى تشغيلي". وتم الانطلاق هنا من نقد السياسات التقليدية القائمة على بُعد أحادي، يتمثل في "استهداف التضخم" بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، مع عدم استهداف مماثل لتوليد فرص التشغيل. الأمر الذي جعل الاستقرار الاجتماعي رهناً بمدى نجاح الاستقرار، والتحول إلى السوق التصديري. ويقترح الكاتب عدداً من المقترحات لتفعيل السياسة الاقتصادية البديلة، والقائمة على: أولاً، تحديد أهداف متعددة للسياسة الاقتصادية، منها النمو القائم على التشغيل، بدلاً من هدف رئيسي واحد وهو استهداف التضخم، على أن تعتمد الأهمية النسبية لكل هدف حسب خصوصية كل دولة. ثانياً، أن يتم التحديد الكمّي للأهداف على أساسي مقنع، فبدلاً من «استهداف معدل تضخم» أقل من (2 %)، فإنه يمكن استهداف معدل تضخم مستقر ومعتدل بين (7–13 %)، كما قدّره (خان و سينهادجي، 2001) بالنسبة لحالة الدول النامية (التي في حالة تجاوزها لهذا المعدّل فقد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ذلك بالاعتماد على تحليل شمل 140 دولة متقدمة، ونامية للفترة 1960–1998).

ثالثاً، يترتب على استهداف الاستقرار السعري (من خلال ضبط معدل التضخم) الاعتماد الشديد على السياسة النقدية في السياسات التقليدية. الأمر الذي يستدعي الاعتماد الأكبر على السياسة المالية في مجال السياسة الاقتصادية ذات المحتوى التشغيلي، المعتمدة على معدّل الاستثمار كمحرك

أساسي للنمو، وعلى التخصيص القطاعي للاستثمارات، المتضمن المحتوى التشغيلي حسب حالة كل قطاع، ومن خلال الربط بين الأجور والإنتاجية. رابعاً، الحاجة لضبط تقلبات معدل النمو وتأثيراتها على فرض التشغيل، من خلال آليات الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي. على أن يتم ذلك من خلال جعل الإنفاق على هذه الآلية جزءاً من الإطار العام للسياسة الاقتصادية، وبذلك تعتبر عامل استقرار للاقتصاد، من خلال على سبيل المثال، العمل على استدامة إجمالي الطلب خلال فترات الكساد. وتعتبر مثل هذه الآلية شكل من أشكال آلية "الاستقرار التلقائي" (تشير هذه الآلية إلى الحالات التي يتغير بها قيمة متغير آلياً استجابة لتغير قيمة متغير آخر، من دون فعل مقصود من متخذ القرار. مثل دفع القطاع العائلي لضرائب أقل أثناء فترات الكساد، وأكبر أثناء فترات الرواج، وكذلك زيادة العوائد الضريبية في الموازنة أثناء فترات الرواج وانخفاضها أثناء فترات الكساد، وزيادة عدد العاطلين الذين يستلمون إعانات بطالة أثناء فترات الكساد، وانخفاضهم أثناء فترات الرواج، ...).

كما اقترح (إسلام، 2004) آلية للربط بين النمو ومكافحة الفقر بالاعتماد على التشغيل، وباستخدام تحليل مقطعي شمل 23 دولة نامية، ذلك بالاعتماد على مرونة التشغيل المرتبطة بالنمو. إلاّ أن هذه المرونة تعكس مقلوب إنتاجية العمالة، وبالتالي فإن مرونة التشغيل الأكبر من واحد تتضمن انخفاضاً في الإنتاجية، وإن مرونة التشغيل الأقل من واحد تتضمن توسعاً في التشغيل. وعليه فإن الزيادة في إنتاجية التشغيل تعني انخفاضاً في مرونة التشغيل. لذا فإن رفع مرونة التشغيل في أنشطة معينة لا يمكن أن يكون هدفاً، لأن ذلك سيعني خفضاً إضافياً في إنتاجية العمل في الاقتصادات التي تتصف أساساً بانخفاض الإنتاجية.

لذا فإن هناك قضيتان من وجهة نظر (إسلام، 2004)، لا بد من إثارتهما في هذا المجال، وهما "مستوى" الإنتاجية و "التغيرات" في مرونة التشغيل. وفي ما يتعلق بالمستوى، فإن القيمة الأقل من واحد هي المفضلة. إلاّ أن السؤال هنا: ما هو المستوى الذي يجب أن يقل عن الواحد؟ والإجابة على ذلك يعتمد على مستوى التنمية في الدولة، ومدى توفر عوامل الإنتاج الأخرى، والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة.

كما أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد، 2010) إلى الدور المهم لنمو الطلب المحلي في توليد فرص العمل، ومن ثم المساهمة في الاستقرار الاجتماعي. حيث كثيراً ما يقال بأن جمود أسواق العمل في الدول العربية والنامية عموماً يحول دون تخفيض الأجور، حتى يتم التمكن من استيعاب العمالة الفائضة. إلاّ أن التقرير يرفض مقولة أن مستوى التشغيل يعتمد على سعر العمل بالنسبة لسعر رأس المال، وأن إيجاد فرص العمل، كما يبرهن التقرير، مرتبط بنمو الإنتاج وتكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، (الشكل رقم (4)، في الملحق). لذا فإن السبب الرئيسي في إختلالات أسواق العمالة (البطالة) تعود بمشاكل على الاقتصاد الكلي تعرقل نمو الاستثمار، ونمو الإنتاجية، وعدم كفاية نمو دخل العمل (الأجور)، وهو المصدر الرئيسي لنمو الطلب المحلي.

ويشير التقرير إلى أن ضعف العلاقة بين معدل الاستثمار والإنتاج، وتوليد فرص التشغيل يعود في بعض الدول النامية إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية في هذه الدول. كما أن انتشار الاعتماد على الطلب الخارجي، كجزء من آلية السياسات التقليدية المشجعة للصادرات ولإنتاج السلع القابلة للاتجار، بدأ يسبب قلق للعديد من الدول النامية بفعل ضرورة إبقاء تكاليف العمل عند الحد الأدنى من أجل ضمان التنافسية الخارجية. وفي حالة عدم ارتفاع الصادرات (في ظل خفض تكلفة العمل) بسبب قيام الدول الأخرى المنافسة بنفس الإجراءات، أو بسبب عدم انتقال آثار الصناعات التصديرية

لبقية الأنشطة (كما هو الحال في أغلب الدول النامية) فإن هذا التوجه للسوق الخارجي قد ينتج عنه آثار عكسية (في مجال إيجاد فرص عمل مستدامة).

كما أن اعتماد السياسات التقليدية على سياسة خفض الأجور أو تكلفة العمل، من أجل توليد دخل أعلى لرأس المال بهدف تحفيز الاستثمار، أو خفض أسعار المنتجات بهدف خلق قدرة تنافسية، هو أمر يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، أيضاً. وذلك يعود إلى حقيقة أن نمو الأجور بمعدل أقل من نمو الإنتاجية يمكن أن يترتب عليه نمو الواردات أسرع من نمو الطلب المحلي، مما يساهم في عرقلة جهود الابتكار والاستثمار المنتج. ولا يبدو من المحتمل أن يساهم خفض الأجور في تحقيق انتعاش الصادرات، ونشر الآثار قطاعياً، إلاّ في الحالة التي يكون فيها نمو الاستثمار والإنتاج ديناميكياً ومستمراً (كما هو حال الصين حديثاً)، رغم أن الأزمة المالية ما بعد عام 2008 قد كشفت عن حدود الاعتماد على الأسواق الخارجية كمصدر لتوليد النمو وفرص التشغيل. والأهم من ذلك، فإن حدود سياسة تشجيع الصادرات ستقف عند حقيقة، أن هناك حدّ أدنى لتخفيض تكلفة وحدة العمل، وأنه لا يمكن لجميع الدول انتهاج هذه السياسة في آنٍ واحد وتنجح بفعل حدود الحدّ الأدنى.

لذا فإن استراتيجية النمو البديلة هي المعتمدة على دينامية الاستثمار، وضمان توزيع ما ينتج من قيم مضافة على العمل ورأس المال بطريقة تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي. بلغت حصة تعويضات العاملين، في مصر في عام 1980، في الناتج (26.5 %) مقابل (68.6 %) لحصة فائض التشغيل، ووصلت إلى نفس النسب في عام 2008. في حين وصلت حصة تعويضات العاملين في حالة الكويت في عام 1983 إلى (29.0 %) وحصة فائض التشغيل (65.6 %)، مقابل (22.2 %) و (77.8 %) في عام 2008. أما في حالة الأردن فقد وصلت حصة تعويضات العاملين في عام 1980 إلى (41.3 %)وحصة فائض التشغيل (44.2 %)، مقابل (40.4 %) و (39.0 %) في عام 2008. (أنظر موقع وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية على الانترنت)، و (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،

1983)، و (موقع دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية على الانترنت). وقد استخدمت هذه الاستراتيجية في فترة ما كان يسمى «العصر الذهبي للرأسمالية» بين عامي 1950 و 1973، حيث وصلت البطالة حدّها الأدنى. ولم يعهد آنذاك للمصارف المركزية بالمحافظة على استقرار الأسعار فقط، بل لضمان مستوى مرتفع من التشغيل، من خلال خفض أسعار الفائدة، ومن ثم خفض تكلفة التمويل، وتسريع معدلات الاستثمار، وحفز الطلب المحلي، وتوليد المزيد من فرص التشغيل.

وفي ظل فجوة الادخار التي تعاني منها العديد من الدول النامية، والعربية، غير النفطية، فإنه عادة ما يتم اللجوء إلى المدخرات الأجنبية لسدّ فجوة التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات. وقد وصلت نسب هذه المساعدات، معبراً عنها بمساعدات التنمية الرسمية، إلى الصادرات إلى (103 %) في حالة الكونغو الديمقراطية، و (66 %) في ملاوي، و (42 %) في أوغندة، في عام 2010، في حين شكلت نسباً أقل في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى (26.9 %) في الكونغو الديمقراطية، و (20.4 %) في ملاوي، و (10.1 %) في أوغندة، لنفس السنة، (قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

وفقاً لإسهامات (إيسترلي، 2002) فإن أفضل (20) دولة نامية مستلمة لقروض إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي من صندوق النقد والبنك الدوليين، للفترة 1980–1999، لم تشهد تحسناً في أوضاعها الاقتصادية، بسبب تطبيق السياسات الاقتصادية التقليدية (رغم تحسن أداء بعض المؤشرات، إلاّ أن أداء المؤشرات الأخرى كان كارثياً). فعلى سبيل المثال، تلقت ساحل العاج (26) قرضاً، (وهذا بحدّ ذاته مؤشر على فشل القروض السابقة في تحقيق الإصلاح)، إلا أن معدل النمو تراجع وغرقت الدولة في مستنقع الحرب الأهلية آنذاك، (رغم عدم مسؤولية صندوق النقد والبنك الدوليين عن الفوضى السياسية والاقتصادية في ساحل العاج، إلاّ أنه من الصعوبة إقناع أحد بأن تدخلهما كان له أثر إيجابي حسب تعبير ايسترلي). وكما يوضح (المصدر

السابق)، فإن معدلات نمو هذه الدول كانت سالبة أو صفراً، مع ارتفاع في معدلات التضخم، ونفس الملاحظة تسري على دول شرق أوروبا المنضوية تحت الكتلة السوفيتية السابقة خلال الفترة (1990-1999). ورغم التحسن النسبي لوضع الميزان الجاري لهذه الدول، إلاّ أنه لم يكن مؤثراً، مع عدم تحسن أسعار الفائدة الحقيقية بشكل متسق في كافة الدول، بل أنه قد شهد قيماً سلبية في حالات عدد من الدول المشار إليها في الجدول. كما شهدت العديد من الدول الواردة في الجدول مبالغة في أسعار الصرف الحقيقية (عكس ما ترمي إليه السياسات التقليدية). ورغم أهمية استنتاجات (إيسترلي، 2002)، إلاّ أن هذا لا يعني بأن هناك العديد من الدول النامية، ومن ضمنها العربية، قد حققت اتجاهات إيجابية في خفض عجز الموازنة، وخفض بمعدل التضخم، بفعل تطبيق السياسات التقليدية، إلا أن ذلك لم يتجسد في خلق فرص عمل وخفض لمعدلات البطالة، الأمر الذي ساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي. كما أن (17) دولة من مجموع (18) دولة نامية مستلمة لقروض التنمية الدولية، من المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1980 (التي تقع ضمن أهم الدول المستلمة للقروض)، قد أصبحت مؤهلة للاستفادة من برنامج تخفيض عبء الديون المسمى "الدول الفقيرة ذات أعباء الديون الثقيلة".

ولعل من أسوأ ما ارتبط بسياسات المساعدات الإنمائية الغربية هو ارتباطها بأنظمة غير ديمقراطية، في حالات غير قليلة. وبالتالي فإن ذلك قد يكون عاملاً مساعداً في تغذية عدم الاستقرار الاجتماعي، لعدم مساهمة هذه المساعدات في تحسين الأوضاع المعيشية المباشرة للشرائح الدخلية الفقيرة. وقد أشار (إيسترلي، 2006) إلى أنه وفقاً لإحصاءات عام 2002 تلقت (25) حكومة غير ديمقراطية في العالم (من أصل 199 دولة ديمقراطية حسب تصنيف البنك الدولي) ما يعادل (9) مليارات دولار كمساعدات خارجية. في حين حصلت الدول الأكثر فساداً على ما يعادل (9.4) مليارات دولار من هذه المساعدات. وتقع الـ (15) دولة الأكثر استلاماً للمساعدات (التي حصل كل منها في حدود

مليار دولار) ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ من حيث نسبة الديمقراطية والفساد. معنى ذلك دعم الحكومات الأسوأ والأكثر فساداً، وبالتالي سينتج عن ذلك عدالة أقل (في حالة وجود هذه العدالة أصلاً) في توزيع المساعدات لمستحقيها.

ويستشهد (المصدر السابق) في هذا المجال بتجربة الباكستان التي فشلت معها المساعدات في إصلاح الخدمات التعليمية والصحية بسبب فساد أغلب الموظفين، وترسية العقود للأقارب والمحاسيب، وعدم قدرة الفقراء على مواجهة (الأسواق) و (الحكومات) التي تعمل ضدهم في آن واحد. ويورد المؤلف موقف الدول الغربية المانحة للمساعدات عندما لا ترغب الاعتراف بسوء الحكومات التي يتعاملون معها. حيث توصف هذه الحروب بأنها "نزاع لإعادة تخصيص الموارد"، ويوصف تعامل وكالات المساعدات مع إجراء الحروب على أنها "شراكات صعبة"، وتوصف مشاكل الموازنة على أنها «قضايا حكم». مع وضع مسحة دبلوماسية على الحكومات السيئة بوصفها "سيئة إلاّ أنها تتحسن".

ويعتقد المؤلف بأن موقف الأمم المتحدة ليس بأحسن حال من موقف العديد من الدول الغربية بالتعامل مع الحكومات السيئة والفاسدة. حيث يشير تقرير مشروع الألفية المقدم في يناير من عام 2005، حسب ما أورده المؤلف، أن وجود الحكومات السيئة ليس المشكلة التي تواجه الدول الفقيرة، بل النقص بالأموال. ويستشهد المؤلف بما ورد في التقرير: «تفتقر العديد من الحكومات الجيدة لنقص الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإدارة اللازمة للحكم الصالح». علماً بأن التقرير يستبعد أربع حكومات سيئة (فقط) من المساعدات: روسيا البيضاء، ومينمار (بورما سابقاً)، وكوريا الشمالية، وزيمبابوي، وهو عدد قليل جداً من وجهة نظر المؤلف. كل ذلك ساهم في تراكم الشعور بعدم الرضا على المساعدات، وبالتالي وفّر شعوراً إضافياً للربط بين سوء السياسات التقليدية، على مستوى المساعدات، وعدم الاستقرار الاجتماعي.

بالاعتماد على الأهداف الثمانية للألفية الخاصة بالأمم المتحدة، فإنه يلاحظ تلكؤ تطبيق الأقطار العربية المشمولة في متابعة تنفيذ هذه الأهداف، ما عدا حالات دولة الإمارات، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت. لذا فإن المطلوب من هذه الدول العربية إتباع نهج يحفزّ الاقتصاد، شبيه بالنهج الذي تتبعه الدول المتقدمة لتحفيز اقتصاداتها (الجدول رقم (5)، في الملحق). ويشير تقرير "آفاق وأوضاع الاقتصاد العالمي" الصادر عن (الأمم المتحدة، 2012) إلى ضرورة تحفيز الإنفاق الاجتماعي الحكومي، كأداة رئيسية للتخفيف من حدّة الاستقرار الاجتماعي، وتحفيز المزيد من النمو.

ولغرض تنفيذ هذه السياسة المحفزة للإنفاق العام والمرتبطة بالاستقرار الاجتماعي، فإن الأمر يحتاج إلى إعادة تقييم السياسات التقليدية، بالشكل الذي يخدم اعتبارات هذا الاستقرار، والمتجسدة إلى حدّ كبير بأهداف الألفية. ومن هذه السياسات:

14. الاستنتاجات

بعد التطبيق السيئ لسياسة إحلال الواردات في العديد من الدول النامية (ما عدا المصنعة حديثاً والدول المتقدمة)، والتدخل السياسي بالقرارات الاقتصادية في العديد من هذه الدول، وتدهور رأس المال البشري عن اتخاذ القرارات المهنية، وانتشار ظاهرة الفساد، ضمن عوامل أخرى، فقد نتج عن ذلك تدهور في الموازنات العامة بالدولة، وموازين المدفوعات. وبناءً على ذلك، فقد توجهت أغلب الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي، الذي ربط التمويل بانتهاج سياسات تقليدية. وترتب على ذلك الاعتماد على نظريات اقتصادية لن تصاغ أساساً لخدمة خصوصيات الدول النامية. وتم تطويرها تاريخياً لتعكس خصائص الدول المتقدمة (سواء في تفسير محددات النمو، والبطالة، وخلل التجارة الخارجية والموازنة، أو المؤسسات، أو دور الأسعار النسبية، أو أهمية التوازن العام،... إلخ)، وليس النامية.

ولقد برز تاريخياً وحديثاً ممن تنبهوا إلى خطورة تطبيق هذه السياسات في حالة الدول النامية، منهم على سبيل المثال: جوان روبنسون، وجون إيتويل، ومايرز، وسن، واستجلز، وتايلور، وأوكامبو، وإيسترلي. وقد ترتب على عدم استقلالية تطبيق السياسات العديد من الآثار الاجتماعية وغير الاجتماعية، التي ساهمت ولا تزال، في خلق واستمرار الاختلالات السائدة في العديد من الدول النامية، ومن ضمنها العربية.

لقد كان من نتيجة التمادي باستخدام السياسات التقليدية، وما تتضمنه من إهمال للاعتبارات الاجتماعية، وآثار على الاستقرار السياسي، أن ترتب على ذلك العديد من النتائج. فقد أدى إتباع سياسات سعر صرف مرنة إلى تفكك التصنيع، كما أدت سياسات أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة التمويل، وأدت إزالة الضوابط إلى المساعدة في خلق الأزمات المالية، كما أدى ضبط الإنفاق العام إلى زيادة الضغوط على بنود الإنفاق الاجتماعي، كذلك أدى تحرير التجارة الخارجية إلى الضغط على الصناعات المحلية، وأدى إهمال القطاع الزراعي وتحريره بدون ضوابط إلى الهجرة للحضر وارتفاع الأسعار الغلائية وأزمات غذائية، وتنامي مشكلة البطالة بفعل التحيز للصناعات كثيفة رأس المال الموجهة للصادرات على حساب الصناعات كثيفة العمالة الموجهة للسوق المحلي، والاتجاه للصناعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة بحل مشاكل البطالة، وتركز ملكية الأصول وسوء توزيع الدخل لصالح الفئات الأغنى.

والسؤال الآن: ما هو المطلوب لإعادة هيكلة الإدارة الاقتصادية، في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي ونتائجه السياسية؟ للمساهمة في الإجابة على هذا السؤال، يمكن الإشارة إلى:

ثانياً، تعتبر معالجة مصادر عدم الاستقرار الاجتماعي، سواء ذات الجذور الاقتصادية أو غير الاقتصادية أمراً مهماً، فهناك على سبيل المثال تركز ملكية الأصول، بشقيها العيني والبشري، وهناك سوء توزيع الدخل، وهناك التحيز

للأنشطة الرسمية على حساب الأنشطة غير الرسمية، وهناك سوء توزيع الخدمات الاجتماعية.

ثالثاً، هناك حاجة لتبني منهج التخطيط الاقتصادي، بالمعنى الهندي، والماليزي، والكوري الجنوبي، على سبيل المثال، والقائم على السياسات الاقتصادية المضادة للدورات الاقتصادية، ودور واضح للإنفاق الحكومي في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ومشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتنمية الزراعة والريف، وإعادة توزيع الأصول والدخل، والاعتماد على تعبئة الموارد المحلية في تمويل الخطط، والعمل على حيادية الإدارة الحكومية وبعدها عن التدخل السياسي، ومحاربة الفساد، والرقابة على حساب رأس المال والحساب المالي، والمزاوجة بين أسعار الكفاءة والأسعار الإدارية.

رابعاً، اعتماداً على التجربة اليابانية، المستخدمة في تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا، فإنه من المهم فصل الإدارة الحكومية (والاقتصادية بشكل خاص) عن الإدارة السياسية، بحيث تكون القرارات الإدارية مستقلة عن أي تأثير سياسي، وتخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات المحتوى الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، لن يكون من المناسب التزام الإدارة السياسية بما يرد في خطابات النوايا التي توقعها مع صندوق النقد الدولي من دون موافقة المسئولين عن الإدارة الاقتصادية المحايدة.

خامساً، من المهم جداً إعادة تأهيل القطاع الخاص، بحيث لا يعمل في بيئة احتكارية، وبالشكل الذي يعمق من مسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. ولم يعد من المناسب تحول احتكار الدولة لملكية المشروعات العامة إلى احتكار بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يستلزم تفعيل قوانين محاربة الاحتكار، ودعم التنافسية، وتحويل مرجعيتها القانونية للنظام القضائي (المستقل)، وليس للسلطة التنفيذية، (كما هو الحال في الدول العربية المصدرة لمثل هذه القوانين)، وتغليظ عقوبة الممارسة الاحتكارية، لما لها من

نتائج على خلق ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات التضخم. إن مسئولية محاربة البطالة وارتفاع الأسعار هي مسئولية وطنية وليس حكومية فقط.

سادساً، إعادة الأهمية للسياسة المالية كأداة رئيسية لإصلاح وتوزيع ملكية الأصول والدخول، سواء من حيث إعادة تقييم النظم الضريبية، وتخفيف الضغط على العوائد الضريبية غير المباشرة، (التي عادةً ما يتحمل عبئها القطاع العائلي)، وإعادة تقييم الضرائب المباشرة من حيث المعدلات، والاستثناءات، وبالشكل الذي لا يؤثر على معدل الاستثمار، (المحدد الرئيسي لمعدل النمو)، مع عدم النظر إلى بند الإعانات للموازنة العامة للدولة على أنه مسئول عن عجز بكافة الأحوال، وذلك من خلال العمل على توجيه الدعم لمستحقيه فقط، والحد من سياسة ضبط الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، (إعادة النظر بسياسة تحويل، ضغط الإنفاق المقترحة من السياسات التقليدية).

سابعاً، النظر للطلب المحلي على أنه المصدر الرئيسي لتحديث النمو (من خلال تحفيز معدل الاستثمار)، سواء كان هذا الطلب محلياً أو إقليمياً. وأن الاعتماد على طلب الصادرات بشكل كبير قد يعرض الدولة لصدمات خارجية، تساهم كثيراً في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع وجود توجه عند الإدارة الأمريكية الحالية بتوجيه منتجات الدول الأخرى نحو أسواقها المحلية، بدلاً من السوق الأمريكي، (لقناعة الإدارة بأهمية الطلب المحلي كمحفز للنمو).

ثامناً، إن سياسة سعر الصرف المرن لم تعد سياسة مقبولة لضعف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق الخارجية، وللآثار السيئة لسياسة تخفيض سعر الصرف على قيم الواردات، لا سيما الوسيطة منها، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم السياسة النقدية، وبالشكل الذي يدعم توجهات زيادة الطلب المحلي، وما يترتب على ذلك من تخفيف الضغوط على أسواق العمل.

تاسعاً، لا يمكن الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة كحل سحري لمعالجة مشكلة البطالة. إذ إن الأمر يستدعي وجود نشاط صناعي ذو حجم كبير، حتى يمكن أن تمارس هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورها المحتمل في خلق طلب إضافي يؤهلها لامتصاص أعداد إضافية من العمالة. الأمر الذي يستدعي التكامل الرأسي بين الأحجام المختلفة للصناعات. كما أن سياسة الكبح المالي (كأحد أدوات السياسة التقليدية) تتناقض مع خفض التكلفة التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً وليس آخراً، عاشراً، لا زال هناك متسع لاستخدام السياسة التجارية لدعم الصناعات الموجهة للسوق المحلي، وآثار ذلك على خلق فرص عمل جديدة. على أن يتم ذلك من خلال الاستفادة من الفجوات الحالية بين التعريفة الجمركية المربوطة، وتعريفة الدولة الأولى بالرعاية، وخدمة لمتطلبات السياسة الصناعية والزراعية.

الهوامش

(1) يعتبر الاقتصادي كالسكي أول من أشار إلى أهم القيود على خلق فرص التشغيل في الدول النامية، فقد أشار إلى أن البطالة، وعدم التشغيل الكامل في الدول النامية تعودان إلى انخفاض الاستثمار العيني، وليس إلى نقص الطلب الفعّال كما هو الحال في الدول المتقدمة، إلاَ أن زيادة هذا الاستثمار، من دون زيادة الإنتاج الزراعي، سوف يترتب عليها زيادة في أسعار السلع الضرورية والأساسية. وبهذا المعنى فإن محدودية الإنتاج الزراعي تضع قيداً على حل معضلة البطالة. وعادة ما يتم معالجة ظاهرة التضخم المشار إليها أعلاه من خلال المزيد من الضرائب على الفئات الدخلية الأفقر أو على الضروريات أو السلع الأساسية (أي زيادة التشغيل على حساب الأجور الحقيقية). وهذه المعالجة هي ضد أي معنىٍ من معاني العدالة والاستقرار الاجتماعي. فمن غير المقبول فرض ضرائب على الفقراء، بدلاً من الأثرياء، بدعوى أن الأثرياء سوف لن يستهلكوا سلعاً ضرورية أقل في ظل التأثير الضريبي. ويؤكد كالسكي على أن زيادة طاقة الإنتاج الزراعي هي شرط ضروري لحل مشكلة البطالة، وبالتالي ضمان نوع من الاستقرار الاجتماعي، (كالسكي، 1976).

(2) أشار (رزاق، 2012)، إلى أن مساهمة رأس المال البشري في تفسير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كانت سالبة في حالات: مصر، والمغرب، وسوريا، وتونس، وكانت موجبة (وبقيمة معامل منخفض) في حالة الأردن، وذلك عند دراسة أهم العوامل المفسرة لهذه الحصة، وللدول المشار إليها للفترة 1980-2009. واستمرت نفس هذه النتائج سواء باستخدام بيانات سلسلة زمنية، أو مقطع عرضي، سلسلة زمنية. علماً بأن تعريف رأس المال البشري المستخدم في هذه الورقة يشير إلى رقم مركب من: عدد سنوات التحصيل الدراسي، وعائد التعليم، ونوعية التعليم.

المراجع العربية

أمين، جلال، الإصلاح الاقتصادي والنمو والعدالة والقطاع الاجتماعي في الاقتصادات العربية: تعقيب. في: طاهر كنعان (محرر)، (1996)، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي.

الصندوق الوطني لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، (2012)، دولة الكويت، منشور في جريدة عالم اليوم الكويتية، 5 مايو.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (1983)، دراسات الحسابات القومية، نشرة رقم 10، بغداد.

جامعة الدول العربية وآخرون ، (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

جامعة الدول العربية وآخرون، (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

جامعة الدول العربية وآخرون، (2011)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

رزاق، وشاح، (2012)، نوعية التعليم، والنمو، والتنمية، ورقة غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط.

روبنسون، جوان، وجون ايتويل، (1980)، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة فاضل عباس مهدي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

صندوق النقد العربي، (2010)، النشرة الإحصائية للدول العربية، <www.amf.org.ae>

موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة <http: / /www.mdgmonitor.org /factsheets.cfm>

موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية <www.sfdegypt.org /page.aspx?id=284>

موقع دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية <www.dos.gov.jo>

موقع وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية <www.mop.gov.eg>

المراجع الانجليزية

Arab NGO for Development

<www,annd.org.userfiles/file/lateztnews/statement-En.pdf>

Abou-Mandour, M., (1995), The Agricultural Adjustment Programmes in Egyptian Agriculture: Reservations on Policies and Their Impact, Faculty of Agriculture, Cairo University.

Baland, J., and D. Ray, (1991), Why Does Assets Inequality affect Unemployment?, Journal of Development Economics, Vol.35, No. 1.

Barro, Robert and Jong-Wha Lee, April (2010), "A New Data Set of Educational Attainmentin the World, 19502010-." NBER Working Paper No. 15902.

Bellemare, M. (2011), Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Political Unrest, Center for Global Development-Massachusetts Avenue Development Seminar, December.

Bird, G., (2001), What happened to the Washington Consensus, World Economic, Vol.2, No.4.

Birdsall, N., (1997), Asset Inequality Does Matter: Lessons From Latin America, OCE Working Paper, Inter American Development Bank, March.

Bloomberg Website

http://www.bloomberg.com/news/201119-02-/g-20-country-ready-to-support-egypt-tunisia-after-revolts.html.

Bruno, M. and W. Easterly, (1998), Inflation Crises and Long-Run Growth, Journal of Monetary Economics, Vol. 41, No.1.

Bush, R., (2010), Food Riots: Poverty, Power and Protest, Journal of Agrarian Change, Vol.10, No.1.

Corruption Perception Index (CPI) <http://cpi.transperancy.org>

Deininger, K. and L. Squire, (1998), J. New Ways of Looking at old Issues: Inequality and Growth, Journal of Development Economy, Vol. 57, No.2.

Deininger, K. and P. Olinto, (2000), Asset Distribution, Inequality and Growth, Policy Research Working Paper No. 2375.

De Soto, F., No date, Dead Capital, An Interview with De Sato, Foundation For Effective Governance <http://www.feg.org.ua/en/news/foundation_press16.html> .

De Soto, H., (1997), Dead Capital and the Poor in Egypt, Distinguished Lecture Series No.11, The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt.

Easterly, W., (2001), The Lost Decades: Developing Countries Stagnation in Spite of Policy Reforms 19801998-, Journal of Economic Growth, Vol.6, No. 2.

Easterly,W., (2002), What Did Structural Adjust? The Association of Policies and Growth with Repeated IMF and World Bank Adjustment Loans, Working Paper No.11, Center for Global Development, October.

Easterly, W., (2006), The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and so Little Good?, The Penguin Press, New York

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2003, Social Vulnerability, Insurance and Risk Diversification in Latin America and the Caribbean, CEPAL Review 80.

Fei J. and G. Ramis, (1966), Agrarianism, Rualis, and Economic Development, in: Adelman I, and E. Torbecke Ceds.), The theory and Design of Economic Development, Baltimore MD.

Ferreira, M., (1994), Poverty and Inequality During Structural: Agriculture, Adjustment in Rural Tanzania, Policy Research Working Paper 1641, World Bank.

Food and Agriculture Organization (FAO) <www.fao.org>

Hammoud R., (1998), The Impact of IMF Structural Adjustment Policies on Tanzania Agriculture, in : Friend of Earth and Development Gap for Alternative Policis, On the wrong Track: A Summary Assessment of IMF Interventions in Selected Countries, Washington.

Institute of Public Government and Management, (2009), Newsletter, Ramon University, Barcelona, No.18, June.

Islam, R., (2004), The Nexus of Economic Growth, Employment and Poverty: An Empirical Analysis, Issues in Employment and Poverty, Discussion paper No. 14, ILO, Geneva, January.

International Labour Office (ILO), KILM6 Software <www.ilo.org> .

International Monetary Fund (IMF)(a),(2010), IMF Public Information Notice (PIN) No. 10121/, September 1, 2010 <www.imf.org/external/np/sec/pn/2010.htm> .

International Monetary Fund (IMF) (b), (2010), Arab Public of Egypt: 2010 Article IV Covanltation : Staff Report, IMF Country Report No. 1094/, April.

International Monetary Fund (IMF), (2011), Financial Operations and Transaction, Appendix II, IMF Annual Report. Washington.

Janvry, A., and E. Sadoulet (1983), Social Articulation As a Condition for Equitable Growth, Journal of Development Economics, Vol.13, No.3.

Khan, M., and A. Senhadji, (2001), The Threshold Effects in the Relation Between Inflation and Growth, IMF Working Paper, WP/00/110, June.

Kalecki, (1976), Essays on Developing Economics, The Harvester Press.

Kuznet, S., 1955, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol.45, No.1.

Maseille Meeting, (2011) http://english.ahram.org.ed/NewsContent/3/120933/Business/Economy?egypt-still-waiting-for-international-finance.aspx.

Meier, G. and J. Stiglitz, (2000), Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, Oxford University Press for The World Bank , Washington.

Mugtada M., (2010), The Crisis of Orthodox Macroeconomic Policy: The Case for a Renewed Commitment to full Employment, Employment Working Paper, International Labour Office, No.53, Geneva.

Ocampo, J., (2002), Rethinking the Development Agenda, Cambridge Economic Journal, Vol.26, No.3.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), http://www.oecd.org/document/9/0,3343,en-2649-34447-1893129-1-1-1-1,00.html.

Parikh, A. and S. Cornelin, (2004), Relationship Between Trade Liberalization, Economic Growth, and Trade Balance: An Econometrics Investigation, Hamburg Institute of International Economics (HWWA) Discussion Paper No. 286.

Rigobon, R., and D. Rodrik, (2004), Rule of Law, Democracy, Openness, and Income: Estimating the Interrelationships, Economics of Transition, Vol. 13, No. 3.

Sala-i-Martin, X., and R. Baro, (1997), Technological Diffusion, Convergence, and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. No. 1.

Salazar, I., (2011), Social Responsibility of Colombian SMEs, Before the Globalization, Criterio Library, Vol. 9, No. 5 , Colombia.

Sachs J., and A. Warner, (1995), Economic Reform and the Process of Global Integration, Brooking Papers on Economic Activity, Vol. 1995, No. 1.

Sen, A., (1975), Employment, Technology and Development, Oxford University Press, Oxford.

Sen, A., (1999), Development as Freedom, Knoff, N.Y.

Shafaeddin, M., (2010), Trade Liberalization and Development: Experience of Recent Decade, Keynote Speech Delivered at the Fourth Annual Conference on Development and Change, University of Witwatersrand, Johannesberg, South Africa, April.

Smith, A., (2003), The Wealth of Nations, A Bantam Book, New York, First Published in 1776.

Stiglitz, J., (2006), Making Globalization Work, W. W. Norton and Company, New York.

The Enhanced Heavily Indebted Poor Countries Initiative (HIPC) <http://www.worldbank.org>.

Transparency website: Corruption Perception Index <http://cpi.transperancy.org>.

United Nations, (2011), The Millennium Development Report, New York.

United Nations, (2012), World Economic Situation and Prospects, New York.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (2011), Economic Growth and Unemployment in SMEs: The Need for New Policy Framework, EGM on Addressing Unemployment in Islamic Development Bank Members in Post Conflict World, Jeddah, Saudi Arabia, 9-10 May.

United Nations Development Programme (UNDP), (2004), Making Fiscal Policy

Work for the Poor, New York.

United Nations Development Programme (UNDP), (2006), Country Study: Does Debt Relief Increase Fiscal Space in Zambia? The MDG Implications, International Poverty Centre, Country Study No. 5, September.

United Nations Development Programme (UNDP), (2010), Active Macroeconomic Policy for Accelerating Achievement of the MDG Targets, Discussion Paper, September.

United Nations Conference on Trade and Development, (2010), Trade and Development Report, Geneva.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (2011), Social Unrest Paves the Way: A fresh start for Economic Growth with Social Equity, UNCTAD Policy Brief, No.21, February.

Wacziarg, R. (2001), Measuring The Dynamic Gains from Trade, The World Bank Economic Reviews, Vol. 15, No. 3.

Weeks, J, (2013), Open Economy Monetary Policy Reconsidered, Forthcoming in the Preview of Political Economy, Issue 1.

Weisbrot M., and D. Baker, (2002), The Relative Impact of Trade Liberalization on Developing Countries, Briefing Paper, Center for Economic and Policy Research.

Williamson, J., (2004), A Short History of The Washington Consensus <www.iie.com/publicationspapers/williamson09042-.pdf>.

World Development Indications (WDI) <http://databank.two worldbank.org>

World Bank, (1994), Trends in Developing Economics, Washington D.C.

World Bank, (2000), World Development Report 20002001-, Attacking Poverty, Oxford University.

World Bank, (2005), Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decode of Reform, Washington D,C.

World Bank, (2012), Food Price Watch, January.

World Development Indicators (WDI) <www.databank.worldbank.org>.

World Trade Organization, International Trade Center & United Nations (World Tariff Profiles 2010 and 2006).

WTO website: World Trade Organization <www.wto.org>.

ملحق رقم (1): معامل جيني لتركز توزيع الأراضي الزراعية لمجموعة من الدول

الدولة	السنة	(معامل جيني) تركز الأراضي
مصر	1990	0.65
ليبيا	1987	0.75
الأرجنتين	1988	0.83
الهند	1991	0.58
كوريا الجنوبية	1990	0.34
تركيا	1991	0.61
البرتغال	1989	0.78
أندونيسيا	1993	0.46
البرازيل	1985	0.85

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ملحق رقم (2):معدل سنوات الدراسة الفعلية للسكان في العمر (15) سنة فأكثر للدول العربية، ولدول المقارنة للفترة (1950-2010)

الدولة	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الجزائر	0.837	0.835	0.871	1.079	1.551	2.224	3.056	4.144	5.263	6.265	7.033	7.715	8.296
البحرين	1.013	1.085	1.255	1.744	3.068	4.019	4.919	5.639	6.528	7.787	8.638	9.183	9.587
مصر	0.54	0.681	0.808	1.038	1.305	1.684	2.645	3.746	4.378	5.064	5.91	6.592	7.077
العراق	0.235	0.346	0.524	0.833	1.378	1.864	2.583	3.52	4.368	4.886	5.184	5.406	5.846
الأردن	1.314	1.736	2.408	2.961	3.432	4.028	4.577	5.636	6.535	7.39	8.049	9.718	9.228
الكويت	1.52	1.879	2.414	2.945	3.265	3.501	4.599	5.519	5.854	6.081	5.999	6.061	6.294
ليبيا	0.439	0.547	0.673	0.998	1.51	2.194	3.264	4.153	5.057	5.715	6.522	7.242	7.851
المغرب	0.277	0.311	0.472	0.688	0.985	1.367	1.793	2.331	2.908	3.453	3.895	4.406	5.004
قطر	1.793	2.322	2.689	3.346	3.85	4.32	4.817	5.219	5.597	6.146	6.617	7.215	7.454
السعودية	2.752	2.864	2.991	3.115	3.258	3.813	4.376	5.239	5.913	6.292	7.05	7.679	8.475
السودان	0.334	0.409	0.482	0.595	0.728	0.946	1.275	1.708	2.146	2.515	2.821	3.041	3.278
سوريا	0.981	1.122	1.375	1.715	2.21	2.816	3.487	4.16	4.663	4.55	4.635	4.819	5.278
تونس	0.635	0.774	0.908	1.288	1.761	2.451	3.249	3.691	4.376	5.067	5.823	6.576	7.323
الإمارات	0.799	1.138	1.513	2.089	2.533	2.99	3.883	4.902	6.113	7.539	8.409	8.874	9.117
اليمن	0.011	0.017	0.025	0.037	0.048	0.088	0.224	0.59	1.108	1.624	2.292	2.958	3.685
الصين	1.535	1.825	2.281	2.779	3.432	3.965	4.748	5.248	5.624	6.407	7.106	7.622	8.167
كوريا الجنوبية	4.506	5.127	4.338	5.471	6.343	7.277	8.292	9.145	9.348	10.57	11.06	11.467	11.848
ماليزيا	2.078	2.382	2.838	3.325	4.167	4.784	5.688	6.884	6.966	8.413	9.086	9.678	10.143
الهند	0.985	1.032	1.111	1.287	1.574	1.972	2.339	2.893	3.444	3.8	4.201	4.688	5.13
البرازيل	1.499	1.758	2.054	2.377	2.811	2.57	2.768	3.702	4.463	5.35	6.411	7.168	7.539
المكسيك	2.426	2.594	2.767	3.167	3.556	4.147	4.892	5.732	6.401	7.114	7.617	8.392	9.113
جنوب أفريقيا	4.25	4.371	4.39	1.199	4.645	4.88	5.146	5.115	6.796	8.293	7.681	8.259	8.558
تركيا	1.115	1.39	1.768	2.087	2.433	2.925	3.554	4.579	5.005	5.447	6.08	6.474	7.016
أندونيسيا	1.082	1.256	1.568	2.169	2.848	3.206	3.982	1.04	4.248	4.661	5.232	5.726	6.242
التشيك	8.099	8.219	8.334	9.016	9.631	10.02	10.29	10.47	10.81	11.42	11.78	12.749	12.13

ملحق ر قم (3): مؤشرات توزيع الدخل (سنوات مختارة)

الجزائر					
المؤشر	1988	1995			
معامل جيني	40.19	35.33			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	32.67	26.89			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.56	2.87			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-1.1	3.8			
جيبوتي					
المؤشر	2002				
معامل جيني	39.96				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	30.91				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.42				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.61				
مصر					
المؤشر	1991	1996	2000	2005	2008
معامل جيني	32	30.13	32.76	32.14	30.77
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	26.73	26.04	28.34	27.62	26.58
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.85	4.18	3.88	3.85	3.96
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.07	4.98	5.36	4.47	7.15
العراق					
المؤشر	2007				
معامل جيني	30.86				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	25.24				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.79				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.5				
الأردن					
المؤشر	1987	1992	1998	2003	2010
معامل جيني	36.06	43.36	36.42	38.87	35.43
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	28.11	34.99	29.84	30.78	28.7
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.14	2.54	3.27	2.87	3.36
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.89	18.66	3.01	4.17	3.1

موريتانيا					
المؤشر	1987	1993	2000	2004	2008
معامل جيني	43.94	50.05	39.04	41.26	40.46
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	31.96	42.49	29.56	33.17	31.62
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	1.42	2.05	2.54	2.54	2.43
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.9	5.87	-0.4	5.7	3.5
المغرب					
المؤشر	1985	1991	1999	2001	2007
معامل جيني	39.19	39.2	39.46	40.63	40.88
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	31.84	30.49	31.06	32.29	33.22
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.66	2.81	2.76	2.78	2.66
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.3	6.89	0.52	7.55	2.7
السودان					
المؤشر	2009				
معامل جيني	35.29				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	26.72				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.74				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.96				
سوريا					
المؤشر	2004				
معامل جيني	35.78				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	28.93				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.36				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.9				
تونس					
المؤشر	1985	1990	1995	2000	2005
معامل جيني	43.43	40.24	41.66	40.81	41.42
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	34.08	30.69	31.75	31.57	32.45
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.26	2.28	2.3	2.44	2.42
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.64	7.94	2.35	4.29	4

الإمارات					
المؤشر	1988	1995			
معامل جيني	40.19	35.33			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	32.67	26.89			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.56	2.87			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-2.61	6.68			
اليمن					
المؤشر	1998	2005			
معامل جيني	33.44	37.69			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	25.91	30.82			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.03	2.91			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6	5.59			
فلسطين					
المؤشر	2007	2009			
معامل جيني	38.65	35.5			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	30.16	28.18			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.69	3.19			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	.	.			

ملحق رقم (4) : فعالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن)

(108) دولة نامية، للفترة (2005 – 2007)

ε_T	فعالية السياسة النقدية ($\varepsilon_{y,m}$) كمتوسط على المستوى الدولي، الميل الحدي للاستيراد = ٠,٣٩	النسبة المئوية للدول النامية التي يكون بها فعالية السياسة النقدية ($\varepsilon_{Y,m}$) 50%
0.500	43.7	**27.8**
0.755	**53.8**	**50.0**
1.000	**60.8**	**63.0**

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

صياغة فعالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن) هي

$$\varepsilon_{y,m} = [(1-\alpha_3)\varepsilon_T / \alpha_3 + (1 - \alpha_3)\ \varepsilon_T]$$

حيث:

$\varepsilon_{y,m}$ = فعالية السياسة النقدية

α_3 = الميل الحدي للاستيراد

ε_T = مجموع المرونات التجارية بالعلاقة مع سعر الصرف الحقيقي

ملحق رقم (5): التحفيز المالي في عدد من الدول المتقدمة والنامية للتكيف مع الأزمة المالية العالمية القيمة والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	قيمة المحفز المالي (مليار دولار)	الدولة	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	قيمة المحفز المالي (مليار دولار)
الأرجنتين	1.2	3.9	كازاخستان	13.8	18.2
استراليا	4.7	47.0	كينيا	0.9	0.3
النمسا	4.5	18.8	كوريا الجنوبية	5.6	53.4
بنغلاديش	0.6	0.5	لتوانيا	1.9	0.9
بلجيكا	1.0	4.9	لوكسمبورغ	3.6	2.0
البرازيل	0.2	3.6	ماليزيا	5.5	12.1
كندا	2.8	42.2	المكسيك	2.1	22.7
شيلي	2.4	4.0	هولندا	1.0	8.4
الصين	13.3	583.3	نيوزيلندا	4.2	5.4
الدنمارك	2.5	8.7	نيجيريا	0.7	1.6
مصر	1.7	2.7	النرويج	0.6	2.9
فنلندا	3.5	9.5	بيرو	2.6	3.3
فرنسا	1.3	36.2	الفلبين	4.1	7.0
جورجيا	10.3	1.3	بولندا	2.0	10.6
ألمانيا	2.2	80.5	البرتغال	1.2	3.0
هندوراس	10.6	1.5	الاتحاد الروسي	1.0	20.0
هونغ كونغ	5.2	11.3	المملكة العربية السعودية	12.5	60.0
هنغاريا	10.9	17.0	سنغافورة	5.8	10.6
الهند	3.2	38.4	سلوفينيا	1.0	0.5
أندونيسيا	1.4	7.1	جنوب أفريقيا	1.5	4.2
فلسطين المحتلة	1.4	2.8	أسبانيا	0.9	15.3
إيطاليا	0.7	16.8	سيريلانكا	0.2	0.1
اليابان	6.0	297.5	السويد	2.8	13.4
المملكة المتحدة	6.4	1.3	سويسرا	0.5	2.5
تنزانيا	6.8	969.0	تايوان	3.9	15.3
الولايات المتحدة	9.4	8.4	تايلند	14.3	39.0
فيتنام	1.4	38.0	تركيا	5.2	38.0
مجموع الدول أعلاه	4.7	2633.0			
العالم	4.3				

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

ملحق رقم (6): متابعة تنفيذ أهداف الألفية للأمم المتحدة (1990-2015)

لغاية مايو 2012

الهدف	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
القضاء على الفقر المدقع والجوع	⊖	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	●	⊖	◎	⊖	◎	◑	◎	⊖	◑	◑	●	⊘
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	◑	●	◎	◑	◑	⊖	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	◎	◎	◑	●	●	◑
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	◑	●	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	◑	◎	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	●	⊘
تخفيض معدل وفيات الأطفال	◑	●	◑	◑	◑	⊖	◎	◑	◎	◑	◑	⊘	◑	◎	◎	◑	◑	●	◑
تحسين الصحة النفاسية	◑	●	◎	◎	◑	⊖	◎	●	◑	◎	◎	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	●	◎
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	◑	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	◑	⊖	⊖	⊖	⊘	◑	⊘	⊖	◑	⊖	●	◎
كفالة الاستدامة البيئية	◑	◑	⊖	⊖	⊖	⊖	◎	◎	⊖	◎	⊘	⊘	◑	⊖	⊖	◎	◑	●	⊘
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	◎

● محقق. ◑ إمكانية كبيرة لتحقيق الهدف. ◎ إمكانية ممكنة لتحقيق الهدف في ظل بعض التغييرات. ⊘ إمكانية مستبعدة. ⊖ عدم توفر معلومات.

المصدر: موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة ، <http: //www.mdgmonitor.org /factsheets.cfm>

الشكل رقم (1) : العلاقة بين معدلات النمو، ومعدل التضخم، وعجز الموازنة، ومعدل الاستثمار

لعدد من الدول العربية (1980–2010)

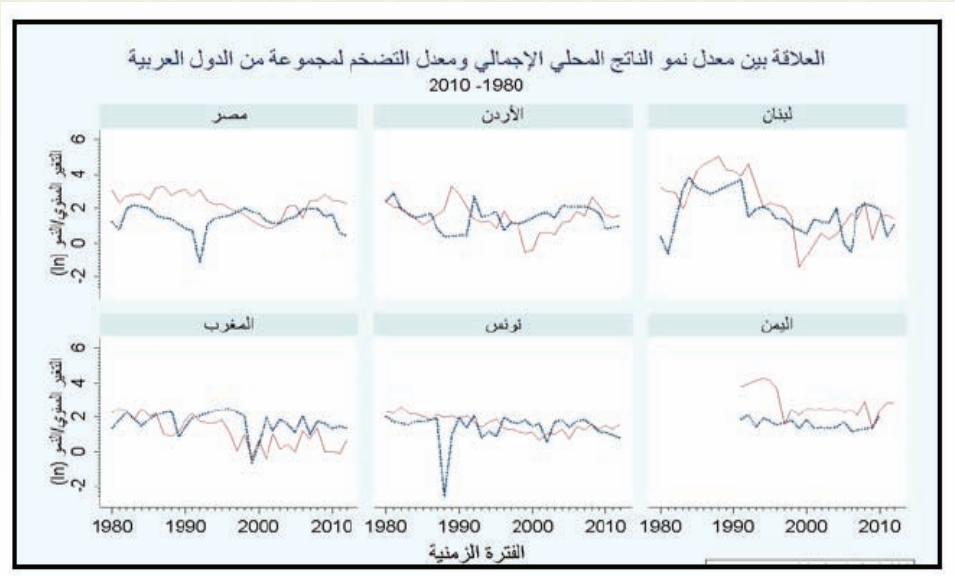

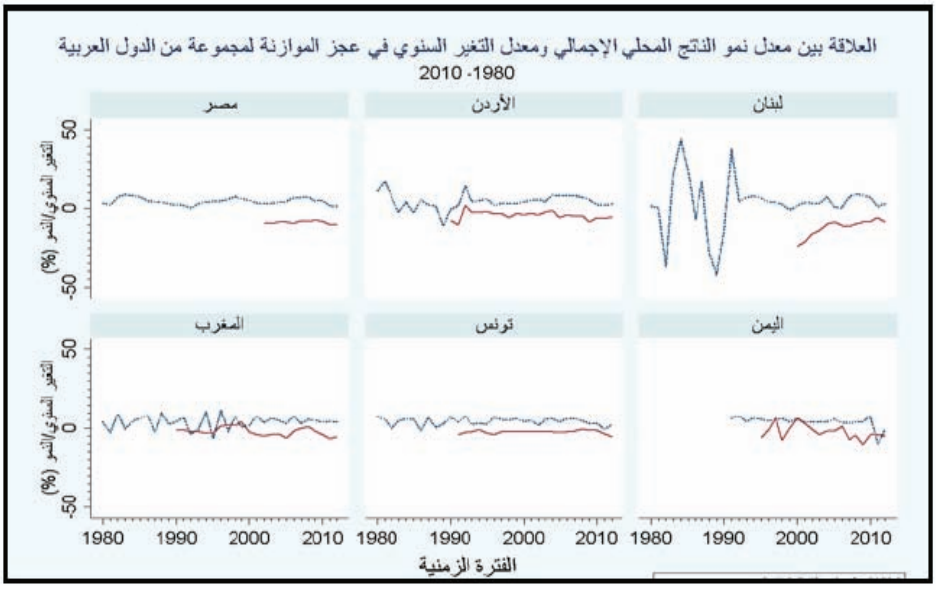

المصدر: (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي)

الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس

د. أشرف العربي*

ملخص

تحاول الورقة استخدام منهج "الاقتصاد السياسي" في تحليل الأسباب والدوافع الاقتصادية التي يعتقد أنها مهدت الطريق أمام التحوّلات السياسية الكبرى، التي شهدتها دول "الربيع العربي" بدءاً من عام 2011، وذلك في إطار تقييم الأداء الإنمائي والتنموي في تلك الدول خلال العقدين الأخيرين. وقد أوضحت الورقة أن سياسات "توافق واشنطن" التي اتبعتها معظم دول المنطقة في الفترة الماضية لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ولم تؤدِ إلى تحوّل هيكلي يخلق فرص عمل منتجة للأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجُدد لسوق العمل. ليس ذلك فحسب، بل إن انتشار الفساد وغياب العدالة في توزيع الفرص بشكل عام وليس في توزيع الدخول فقط، قد أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بضرورة "إسtقاط وتغيير النظام". وقد حاولت الورقة أيضاً رسم الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد، الذي سينبثق عن "الربيع العربي"، وذلك في ضوء ما أفرزته التجارب العملية والمراجعات الفكرية الواسعة لسياسات توافق واشنطن، التي يقوم بها حالياً ليس منتقدي هذه السياسات فحسب، بل والقائمين عليها أيضاً. خلصت الورقة إلى أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها العديد من الحكومات العربية خلال العام الماضي، قد لا تفلح كثيراً في تدارك المشاكل الهيكلية التي تعاني منها السياسات الاقتصادية، بل والنموذج التنموي ذاته الذي اتبعته هذه الدول خلال العقود الماضية.

* وزير التخطيط، جمهورية مصر العربية. البريد الالكتروني : ashraf.araby@gmail.com

The Arab Spring: An Economic Approach to Understand the Motives and Extract Lessons

Ashraf Alaraby

Abstract

After the spread of corruption, lack of justice and general unequal opportunities not just in the distribution of income, massive calls have been boosted to "drop and change the regime". In this Paper we use the "Political Economy" approach in attempt to explore the economic causes and determinants that accelerated the great political transformations, witnessed by the "Arab Spring" states since 2011. In this context, the study aims to assess the performance of these countries in achieving growth and development during the last two decades. The paper pointed out that the policies of "Washington consensus" pursued by most countries in the region in the past did not succeed in achieving sustainable economic growth, neither realizing the structural transformation that would create productive jobs for the growing numbers of youth, as well the new entrants to the labor market. The paper also tried to draw up the basic features of the upcoming economic system, that will emerge from the "Arab Spring" in light of the practical experiences and wide intellectual reviews of the Washington consensus policies, raised by not only criticizers, but also by those who applied it, too. The paper concluded that the precautionary measures undertaken by many Arab governments over the past year, may not be effective enough in resolving the structural problems afflicted by the economic policies, or even, the development model accomplished by these countries during the past decades.

1. مقدمة

هل هناك أسباب اقتصادية حقيقية كامنة وراء التحوّلات السياسية الهامة التي شهدتها – ومازالت تشهدها- دول ما بات يعرف بـ"الربيع العربي" هل كانت هذه التحوّلات تعبيراً حقيقياً عن إخفاق الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول في تحقيق أداء اقتصادي واجتماعي يتناسب مع طموحات وتطلّعات الشعوب، وهو ما دعا أعداد متزايدة منها للمطالبة بضرورة "إسقاط وتغيير هذه الأنظمة" وما هي الدروس التي ينبغي تعلمها والاستفادة منها مستقبلاً إن محاولة تقديم إجابات موضوعية ومقنعة عن هذه الأسئلة هو محور اهتمام هذه الورقة.

والواقع أن التركيز على البعد الاقتصادي في هذه الورقة لا يعني بحال من الأحول إنكاراً لأهمية الأسباب والدوافع السياسية لهذه التطوّرات، أو التقليل منها، التي قد يأتي في مقدمتها غياب الديمقراطية، وقمع الحريات الأساسية، وإهدار الكرامة الإنسانية، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية لمعالجة قضايا تنموية في الأساس. أضف إلى ذلك حالة الجمود السياسي التي شهدتها تلك الدول خلال العقود الماضية، التي أصابت الكثيرين باليأس وفقدان الأمل في إمكانية تحسين الأوضاع في المستقبل المنظور، خاصةً في ظل ارتفاع سقف التوقعات والطموحات لدى الشعوب، مع تحسّن مستويات التعليم وتزايد تيارات العولمة وثورة المعلومات، ناهيك عن وجود دعم خارجي واضح لإنجاح تلك الحركات الشبابية، التي مثّلت جميعها أسباباً محتملة وقوية لهذه التحوّلات.

ورغم أهمية هذه الأسباب، إلا أن الإخفاق الاقتصادي والتنموي الذي حققته الأنظمة الحاكمة في الدول العربية خلال العقود الأخيرة يبقى –في تقديرنا- المحرّك الأساسي للربيع العربي، وستظل العوامل الاقتصادية – في رأي الكثيرين – لها تأثير حاسم على ما ستنتهي إليه الأمور في تلك الدول، (ديرفيس، 2012). ويتسق هذا الطرح إلى حد بعيد مع "نظرية التحولات

السياسية" التي صاغها باقتدار اقتصاديان بارزان هما "دارون اسيموجلو وجيمس روبنسون" في مطلع القرن الحالي، والمعتمدة في الأساس على تجارب دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. فقد أشار الكاتبان إلى أن المجتمعات غير الديمقراطية يتحكم في مقدراتها عادةً "النخبة الغنية"، التي لا تراعي غالباً مصالح الفئات الأخرى خاصةً الفقراء، الأمر الذي يشجّعهم على تهديد النظام بالثورة، خاصةً عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة لهذه الثورة منخفضة، كما هو الحال في أوقات الكساد وانتشار البطالة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن مجرد التهديد بالثورة يؤدي إلى إجبار الفئة الحاكمة الغنية على التحول نحو الديمقراطية. فقد حدثت التحولات الديمقراطية في دول مثل الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، بيرو، أوروجواي والفلبين في الأوقات التي تعرضت فيها لمشاكل اقتصادية خطيرة. فرغم تعدد أسباب تغيير الأنظمة، إلا أن العوامل الاقتصادية وتضارب المصالح بين فئات المجتمع المختلفة يبدو أنها أحد أهم الأسباب على أرض الواقع. (أسيموجلو و روبنسون، 2001).

وانطلاقاً من هذا الأساس النظري، فإن هذه الورقة ستحاول إبراز أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التحوّلات السياسية التي شهدتها – ومازالت تشهدها– دول الربيع العربي (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا على وجه التحديد)، على أن يتم تركيز التحليل على العقدين الأخيرين، اللذان شهدا العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والمعتقد أنها مهّدت الطريق بشكل مباشر أو غير مباشر لما آلت إليه الأمور بدءاً من عام 2011. وفي هذا الإطار، سيتم تقسيم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يقدّم القسم الأول تقييماً سريعاً للأداء التنموي في دول الربيع العربي في ضوء السياسات الاقتصادية، التي اتبعتها تلك الدول خلال الفترة الماضية. أما القسم الثاني، فيسلّط الضوء على المراجعات الفكرية الجارية على سياسات "توافق واشنطن"، باعتبارها السياسات التي التزمت بها معظم دول الربيع العربي خلال الفترة الماضية، مقارنةً بالإجراءات المتخذة على أرض الواقع في الدول العربية خلال العام

2011، لتدارك المواقف وتهدئة الشعوب. وفي القسم الثالث والأخير من هذه الورقة سيتم استخلاص عدد من الدروس المستفادة، لتصحيح المسار التنموي في الدول العربية خلال المرحلة القادمة.

2. اقتصادات الربيع العربي: الإطار العام، السياسات والأداء التنموي[1]

منذ ستة عقود ونيف، حصلت دول الربيع العربي على استقلالها السياسي من المستعمر الأجنبي[2] وتطلّعت الشعوب آنذاك لمستقبل أفضل وحريات أوسع، واختارت الحكومات في سبيل تحقيق ذلك إتباع نظم اقتصادية واجتماعية، غلب عليها الطابع "الاشتراكي"، الذي يؤمن بأفضلية القطاع العام على الخاص، وبأهمية حماية المنتجات الوطنية وبأولوية تحقيق العدالة، حتى لو كان ذلك على حساب اعتبارات الكفاءة. واستمر النظام الاشتراكي مسيطراً على تلك الدول – ولو بدرجات متفاوتة – حتى منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، حين ضربت أزمة المديونية العالمية مختلف الدول النامية، وهددت استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وحينذاك اضطرت غالبية تلك الدول لتوقيع اتفاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، تتعهد بمقتضاها بإتباع سياسات ليبرالية، تدفع القطاع الخاص إلى مقدمة النشاط الاقتصادي، وتحرّر المعاملات المالية والتجارية، وتراعي اعتبارات الكفاءة، وتقلل من جدوى التركيز على اعتبارات العدالة، خاصةً في المراحل الأولى لعملية النمو والتنمية.

كانت تونس ومصر واليمن من أوائل دول الربيع العربي التي وقّعت على هذه الاتفاقيات، في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي. في حين قدّمت كل من سوريا وليبيا نموذجاً مختلفاً، تمسّكتا بموجبه بمبادئهما الاشتراكية، حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث تم تجميد عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا في عام 1999، وبدأت الحكومة بتنفيذ تدابير للانفتاح الاقتصادي، وإن ظل التقدم نحو إقامة اقتصاد السوق بطيئاً ومتقطعاً، (صندوق النقد الدولي، 2006). واختارت سوريا انتهاج استراتيجية للتحول نحو اقتصاد

السوق الاجتماعي منذ مطلع الألفية الجديدة، وبدأت في سبيل ذلك تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتدرجة، بهدف إعطاء دَفعة قوية للقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي، (صندوق النقد الدولي، 2010). ويمكن القول أنه رغم تبنّي الدول الثلاث الأولى طريق التحول نحو اقتصاد السوق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الخطوات التي اتخذتها في هذا الإطار ظلّت بطيئة ومترددة خلال السنوات العشر الأولى، في حين شهد العقد الأخير تسارعاً واضحاً في الخطى نحو اقتصاد السوق المفتوح في الدول الخمس دون استثناء تقريباً.

وكما هو معلوم، فإن دول الربيع العربي لا تشكّل مجموعة متجانسة من حيث المساحة وحجم السكان ومستوى الدخل وطبيعة المؤسسات وغيرها. فعدد سكان مصر مثلاً يتجاوز بكثير مجموع سكان الدول الأربعة الأخرى مجتمعة، في حين تتجاوز مساحة ليبيا مجموع مساحة باقي الدول رغم أنها الأقل من حيث حجم السكان. وعلى صعيد الدخل، تصنّف كل من ليبيا وتونس ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، في حين تأتي كل من مصر وسوريا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، بينما تصنّف اليمن ضمن الدول ذات الدخل المنخفض، (الجدول رقم (1) في الملحق). وكما سبق الإشارة إليه، فإن دول الربيع العربي قد اتبعت في مجملها – وإن كان بدرجات متفاوتة – سياسات اقتصادية ليبرالية تنتمي إلى ما عرف بسياسات "توافق واشنطن". ويشير هذا المصطلح، الذي أصبح شائع الاستخدام في دوائر السياسة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، إلى مجموعة السياسات التي اقترحتها (أو بالأصح فرضتها) مؤسسات التمويل الدولية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها (صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك الاحتياط الفيدرالي والخزانة الأمريكية أساساً) على مجموعة دول أمريكا اللاتينية في عام 1989، بهدف إصلاح اقتصاداتها وتفادي الوقوع مجدداً في براثن أزمة المديونية الخارجية، التي ظلت تعاني منها خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات، تلك السياسات التي سرعان ما تحوّلت إلى وصفة جاهزة تقدمها المؤسسات

الدولية لمختلف الدول النامية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، بغضّ النظر عن طبيعة هذه المشاكل ودون اعتبار لخصوصية كل مجتمع.

ويمكن تلخيص فحوى هذه السياسات في ثلاث كلمات معبّرة هي: التثبيت، الخصخصة، التحرير. ويعدّ "جون ويليامسون" أول من أطلق مصطلح «توافق واشنطن» في ورقته الشهيرة في عام 1990، حيث أشار في هذا الصدد إلى عشر سياسات اقتصادية، يقترح أن تتبناها دول أمريكا اللاتينية للخروج من المأزق الاقتصادي الذي كانت تواجهه آنذاك. وتتعلّق هذه السياسات العشر بـ: تحقيق الانضباط المالي، إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية، إصلاح النظام الضريبي (بمعنى خفض معدل الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية)، تحرير سعر الفائدة (تم توسيعه لاحقاً ليشمل التحرير المالي)، تبنّي سياسة سعر صرف تنافسية، تحرير التجارة، تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة القطاع العام، إزالة الضوابط (بهدف تعزيز حرية الدخول والخروج للسوق) وحماية حقوق الملكية الفكرية. (ويليامسون و ماهار، 1998).

ونظراً للانتقادات الواسعة التي وجّهت لهذه السياسات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد تم إضافة عشر سياسات أخرى للمجموعة السابقة، وهو ما أطلق عليه "الجيل الثاني" من سياسات "توافق واشنطن"، ذلك في عام 2004. وقد تميّز هذا الجيل من السياسات بطبيعته المؤسساتية، حيث تضمنت: حوكمة الشركات، مكافحة الفساد، أسواق عمل مرنة، الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، استخدام الأكواد والمعايير المالية الدولية، تحرير حساب رأس المال، تحرير نظم سعر الصرف، استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم، بالإضافة إلى تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، وتبني سياسات فعالة لمكافحة الفقر تقوم على مبدأ الاستهداف.

ودون الدخول في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول

الربيع العربي، التي كانت محكومة أساساً بالإطار العام لتوافق واشنطن، فإن المهم في هذا الإطار هو معرفة مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المنشودة، خاصةً ما يتعلق منها بهدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وهنا يتم الإشارة إلى تقرير "اللجنة الدولية حول النمو والتنمية" الصادر في العام 2008، الذي أوضح أن أياً من دول الربيع العربي لم تستطع تحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة 1960–1999.[3] كما أكدت دراسة حديثة تبنّت تعريفاً أقل طموحاً للنمو المستدام، أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت تحقيق هذا الهدف خلال الفترة 1985–2009[4]. إلا أن هذا النمو – كما أطلق عليه المؤلف – كان "نمواً معاقاً"، مثله في ذلك مثل النمو الذي حققته كافة الدول العربية خلال العقود الأخيرة. ويقصد بالنمو المعاق في هذا الصدد، "النمو الذي لم تصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي". فعملية التنمية يجب أن "تنطوي على تحولات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، بمعنى تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية إلى أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، وذلك في إطار تحقيق معدلات موجبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد". وكما يتضح من الجدول رقم (2) في الملحق، فإنه خلال الفترة 1985–2009 لم تستطع دول الربيع العربي، والدول العربية بشكل عام، تحقيق التحول الهيكلي بالمعنى المشار إليه، وأن ما حدث من تحولات في هياكل الاقتصادات العربية خلال تلك الفترة ما هي إلا "تحولات مشوهة تتفاوت مصادرها في ما بين الدول" (علي، 2012).

وقد كان من خصائص ذلك "النمو المعاق" أنه لم يصحبه توليد فرص عمل حقيقية ومنتجة، تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجدد لسوق العمل، خاصةً في ضوء التحولات الديموغرافية الشديدة التي شهدتها الدول العربية خلال العقدين الماضيين. فوفقاً لبيانات البنك الدولي، ظلت مشكلة البطالة، خاصةً بين الشباب، هي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الدول العربية، بل إن حدة هذه المشكلة قد أخذت في التفاقم خلال

السنوات الأخيرة. ففي تونس، ظل معدل البطالة يتراوح حول 15 % على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، وتضاعفت هذه النسبة إلى 30 % أو أكثر بالنسبة للشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة. وفي مصر، ظل المعدل يتراوح حول 10 % تقريباً على مدى العقدين الأخيرين، وتضاعفت هذه النسبة حوالي ثلاث مرات بالنسبة للشباب. وفي اليمن، أخذ معدل البطالة اتجاهاً تصاعدياً ليرتفع من 8.3 % في عام 1994 إلى 11.5 % في عام 1999، ثم إلى 16.2 % في عام 2004، ليستقر حول هذا المعدل تقريباً حتى عام 2008. وتشير البيانات القليلة المتاحة عن اليمن في هذا الخصوص، إلى أن معدل البطالة بين الشباب كان أكثر من ضعف المعدل السائد على المستوى العام. ونفس الشئ ينطبق تقريباً على سورياً، حيث أخذ معدل البطالة في الارتفاع من 4.2 % في عام 1983 إلى 6.8 % في عام 1991، ثم إلى 7.5 % في عام 1994، ليقفز إلى 15.2 % في عام 1997، قبل أن يشهد اتجاهاً تنازلياً معاكساً بعد ذلك ليصل إلى 7.6 % في عام 1999، ثم إلى أقل مستوياته على الإطلاق في عام 2000 (2.3 %)، غير أن هذا الاتجاه التنازلي ما لبث أن توقّف، ليقفز معدل البطالة مرة أخرى إلى 11.6 % في العام التالي مباشرةً (2001)، وهو العام الذي شهد بدء تطبيق سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، ليستقر حول هذا المعدل أو أقل قليلاً خلال السنوات التالية. ورغم عدم توفر بيانات رسمية منشورة عن معدل البطالة في ليبيا، إلا أن المسئولين الحكوميين قدّروا هذا المعدل بنحو 26 % في نهاية عام 2010. (صندوق النقد الدولي، 2012).

وهنا، تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات أساسية تؤثر كثيراً على جودة المؤشرات السابقة في التعبير عن واقع مشكلة البطالة في دول الربيع العربي. تتعلق الملاحظة الأولى بمفهوم البطالة المستخدم في القياس، الذي يُعرّف الشخص "المشتغل" على أنه "الشخص الذي عمل ساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المرجعية للبحث الميداني"، وهو مفهوم ضيق جداً، لا يتناسب مطلقاً مع طبيعة أسواق العمل العربية والنامية بشكل عام. أما الملاحظة الثانية،

فتتعلق بما أشارت إليه غالبية الدراسات السابقة بشأن انتشار ظاهرة "البطالة المقنعة" في هذه الدول، خاصةً بين العاملين في الحكومة والقطاع العام، وكذلك انتشار العمل في "القطاع غير الرسمي"، وما يعنيه ذلك من ظروف عمل قاسية ومستويات معيشة متدهورة[5]. أما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فترتبط بتدني جودة البيانات الرسمية بصفة عامة، وهو ما قد يرجع أساساً لعملية "تسييس البيانات"، ناهيك عن عدم توفر مثل هذه البيانات أساساً كما هو الحال في ليبيا أو ندرتها الشديدة كما في حالة اليمن.[6]

أما المؤشر الآخر ذو الدلالة الواضحة بالنسبة للأداء الاقتصادي ومستوى معيشة السكان، فهو معدل التضخم (محسوباً على أساس الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين). وتشير البيانات إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي التي اتبعتها دول الربيع العربي، بما تتميّز به من طبيعة انكماشية، قد نجحت إلى حد بعيد في السيطرة على معدلات التضخم خلال عقد تسعينيات القرن الماضي، وربما النصف الأول من العقد الماضي، إلا أن أزمات الغذاء والطاقة المتكررة التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من العقد الماضي قد أدت إلى تفاقم المشكلة في كل من مصر واليمن على وجه التحديد. ففي مصر، فقد شهد معدل التضخم بدءاً من عام 2006 ارتفاعا مستمراً، حتى بلغ أقصاه في عام 2008 (18.3 %)، ثم استقر بين 11–12 % في العامين التاليين، وهو نفس المعدل الذي ساد في اليمن تقريباً خلال الفترة 2001–2010. وعلى الجانب الآخر، لم يتجاوز معدل التضخم في تونس حاجز 6 % خلال العقدين الماضيين، وكانت معدلات التضخم سالبة في كل من ليبيا خلال الفترة 2000–2004، وسوريا خلال الفترة 1998–2002، وظلت المعدلات منخفضة في هاتين الدولتين خلال السنوات التالية، (باستثناء عام 2008، فقد بلغ المعدل خلاله 10.4 % في ليبيا و 15.7 % في سوريا).

وهنا، يجب ملاحظة أن معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية كان أعلى بشكل كبير من متوسط معدل التضخم السائد في أغلب دول الدراسة،

فقد تجاوز هذا المعدل في مصر مثلاً 25 % خلال عام 2007/ 2008. وهذا يعني أن الفئات الفقيرة (التي تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء) كانت أكثر تعرّضاً لخطر التضخم وانخفاض مستوى المعيشة من الفئات غير الفقيرة. أما الأمر الثاني، فيرتبط بكونه نتيجةً لإتباع غالبية البنوك المركزية في دول الربيع العربي سياسة "استهداف التضخم"، وذلك تحت وطأة سياسات توافق واشنطن، فإن التركيز أصبح منصبّاً على ما يعرف بـ"معدل التضخم الأساسي"، الذي يستبعد الزيادات التي تحدث في أسعار "الغذاء"، وبالتالي يتم تعديل أسعار الفائدة في البنوك (كأحد أدوات السياسة النقدية الهامة) على هذا الأساس، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، التي تكون سالبة أحياناً، كما هو الحال في مصر مثلاً خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يؤثر سلباً بلا شك على مستوى معيشة شريحة واسعة من السكان، خاصةً الفئات الفقيرة منهم.

أما بالنسبة لقضايا "الفقر والعدالة الاجتماعية"، وهي القضايا الحاسمة بالنسبة لعملية التنمية بشكل عام، ولدول الربيع العربي على وجه الخصوص، فلا شك أن الفشل في مواجهة هذه القضايا خلال السنوات الماضية كان واضحاً. فقد بيّنت دراسة للبنك الدولي أن الفقر المطلق في منطقة الشرق الأوسط قد ارتفع بحوالي 17 % منذ تطبيق سياسات توافق واشنطن، (نيكولاس، 2011). ووفقاً للبيانات الرسمية المنشورة، فقد شهد معدل الفقر (محسوباً على أساس خط الفقر الوطني) ارتفاعاً متواصلاً في مصر خلال العقد الأخير، حيث ارتفع من 16.7 % في عام 2000 إلى 19.6 % في عام 2005، ثم إلى 22 % في عام 2008، مما يعني ارتفاع الأعداد المطلقة للفقراء في مصر من حوالي 11 مليون فقير في عام 2000 إلى أكثر من 17 مليون فقير في عام 2008. وفي اليمن، تشير البيانات المتوفرة عن عامي 1998 و 2005 إلى وجود تضارب واضح بين مؤشرات الفقر المُقدرة على حسب خط الفقر الوطني، وتلك المُقدرة على أساس خطوط الفقر الدولية. ففي حين تشير البيانات إلى انخفاض معدل الفقر الوطني من 40.1 % إلى 34.8 % بين العامين المذكورين، فإن المعدلات المناظرة

والمحسوبة على أساس خطي الفقر الدوليين (1.25 و 2 دولار مكافئ للفرد يومياً) تؤكد تزايد معدل الفقر خلال الفترة المشار إليها من 12.9 % و 36.4 % إلى 17.5 % و 46.6 % على الترتيب.

وكان الوضع مختلفاً في تونس، حيث أخذت أعداد الفقراء كنسبة من إجمالي السكان في التناقص بشكل متواصل (وبغض النظر عن التعريف المستخدم للفقر) خلال الفترة من 1985–2005 (العموس، 1102). فوفقاً لخط الفقر الوطني، فقد تراجع معدل الفقر من 7.7 % في عام 1985 إلى 6.2 % في عام 1995، ثم إلى 3.8 % في عام 2005. أما على أساس خط الفقر الدولي (2 دولار مكافئ للفرد يومياً)، فقد تراجع معدل الفقر من 25.1 % إلى 20.4 %، ثم إلى 8.1 % في الأعوام الثلاثة المشار إليها على الترتيب. وقد شككت العديد من الكتابات التي ظهرت بعد الثورة في دقة هذه المؤشرات، خاصةً وأن البيانات الرسمية ذاتها تؤكد أن عدالة توزيع الدخل في تونس هي الأسوأ بين الدول العربية (فقد بلغ معامل جيني 41.4 في عام 2005 مقارنةً بـ37.7 في اليمن و 32.1 في مصر في نفس العام). هذا بالإضافة إلى التفاوت الشديد في معدلات الفقر السائدة في المناطق المختلفة داخل تونس، حيث أكدت الدراسات على أن الفقر في تونس متركّز في وسط غرب وجنوب البلاد، ففي حين أن معدل الفقر يكاد يصل إلى صفر في محافظة "سوسة" (محافظة الرئيس السابق بن علي)، وإلى 3.4 % في تونس العاصمة، إلا أن هذه المعدلات مرتفعة بشكل حاد في محافظتي "تطاوين" و "قبلي" الجنوبيتين (حوالي 22% في كل منهما)، وتتجاوز حاجز 30 % في محافظة "القصرين" في وسط غرب تونس. (بيبي، 2011).

وكما هو معلوم، فإن مفهوم "العدالة الاجتماعية" التي تعالت الأصوات المنادية بتحقيقها خلال الفترة الأخيرة، هو أوسع بكثير من مجرد "عدالة توزيع الدخل"، وإنما يتجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل أيضاً عدالة توزيع الفرص والتمكين، وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فرغم الزيادة الملحوظة في مخصصات الإنفاق الاجتماعي في معظم دول الربيع العربي، إلا أن هذا الإنفاق كان يستخدم عادةً كأداة أساسية للاستقرار الاجتماعي، ولسيطرة الأنظمة الحاكمة على المجتمعات العربية، وقد تكون حالة تونس معبّرة في هذا المجال. فالحزب الحاكم هناك كان بنفسه يعتمد قائمة الأسر المستفيدة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وكانت النتيجة الطبيعية هي استبعاد المعارضين من قائمة الخدمات، وقصرها على المؤيدين فقط ثمناً لسكوتهم على الأوضاع السياسية. وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، فقد أصبحت العلاقات الشخصية والمحسوبية هي الوسيلة الوحيدة لإيجاد فرصة عمل أو الحصول على منافع بعينها، ذلك تحت سيطرة الحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى شيوع حالة الإحباط في المجتمع خاصةً بين الشباب. (باسيلو، 2011). أضف إلى ذلك الشواهد المؤكدة على تدني نوعية الخدمات التعليمية والصحية العامة التي كانت تقدّم للفقراء مجاناً، مقارنةً بنظيرتها التي تقدّم بأسعار مرتفعة في مؤسسات التعليم والرعاية الصحية الخاصة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة "توريث" أو "إعادة إنتاج" الفقر في دول الربيع العربي، وهو ما أضعف كثيراً من تأثير الاستثمار في رأس المال البشري كأداة أساسية لإحداث الحراك الاجتماعي في تلك الدول.

والسؤال الآن هو، إلى أي مدى تعتبر سياسات "توافق واشنطن" مسئولة عن هذا الإخفاق الإنمائي والتنموي في دول الربيع العربي؟ ومن ثم عن الثورات التي شهدتها هذه الدول في الفترة الأخيرة؟ ولعلّ الإنصاف يقتضي بداية الإقرار بأن الفساد السياسي والإداري وغياب المساءلة في تلك الدول خلال العقود الماضية قد حدّ كثيراً من جدوى تطبيق أي سياسة اقتصادية، بصرف النظر عن طبيعة هذه السياسات وتوجهاتها. فكما ذكرت "آن كروجر" النائب السابق لمدير صندوق النقد الدولي في أحد خطبها، من أن "الحديث عن إصلاح السياسات ظل في أحيان كثيرة مجرد عبارات جميلة تردد في المحافل العامة لم يصحبها محاولات جادة للإصلاح، ومن ثم كانت المحصلة

الطبيعية هي الفشل الذريع"، (كرويجر، 2004). والواقع أن الدلائل على الفساد السياسي والإداري في الدول العربية كثيرة ومتعددة. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل من سوريا وليبيا واليمن كانت مصنّفة ضمن أسوأ 20 % من دول العالم في مكافحة الفساد، وأن كافة دول الربيع العربي بدون استثناء كانت ضمن هذه المجموعة بالنسبة لمؤشر "حرية التعبير والمساءلة" في عام 2010، (الجدول رقم (3)). ففي ظل هذه الأنظمة الفاسدة، يصعب توجيه أصابع الاتهام إلى سياسات "توافق واشنطن" أو غيرها باعتبارها السبب الأساسي في الإخفاق الإنمائي والتنموي في دول الربيع العربي.

وقد تكون الخطيئة الكبرى التي وقعت فيها دول الربيع العربي – بل والدول العربية بشكل عام – تكمن في اعتماد تلك الدول على الريع كمصدر رئيسي للدخل، سواء أكان هذا الريع في شكل صادرات نفطية أو مساعدات إنمائية أجنبية أو تحويلات للعاملين بالخارج. فحتى في الدول التي لا تتمتع بوفرة نفطية مثل سوريا، فإن الصادرات النفطية حتى عام 2005 كانت تمثل حوالي 67 % من إجمالي الصادرات، ونفس الشيء بالنسبة لليمن، التي تلعب دوراً هامشياً في أسواق النفط الدولية، إلا أن صادراتها النفطية تشكل حوالي 70 % من إجمالي صادراتها. وفي مصر، تشكل الإيرادات النفطية والمساعدات الإنمائية وقناة السويس نحو ثلثي الإيرادات من النقد الأجنبي. وقد أدت هذه الخطيئة إلى وجود نموذج تنموي يتمحور حول الدولة، وتحكمه في الأساس توجّهات شديدة للتدخل الحكومي وإعادة التوزيع. وقد أثبت هذا النموذج فشلاً ذريعاً في دول الربيع العربي وأصبح منتهي الصلاحية، حيث لم يؤد إلى انتشار البطالة، خاصةً بين الشباب فحسب، بل إلى جعلهم غير قابلين للتوظف أساساً. (مالك و عوض الله، 2011) و (بسيسو، 2011).

وبصرف النظر عن هذه النقاط المحورية، فإن الدلائل العملية تشير إلى عدم جدوى سياسات "توافق واشنطن" في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ليس في الدول العربية فحسب، بل وفي دول أمريكا اللاتينية ذاتها. فخلال

العقود الماضية، استخدمت دول أمريكا اللاتينية كنموذج ناجح على تطبيق سياسات واشنطن. ففي الجانب الإيجابي، حققت هذه الدول نجاحاً ملحوظاً في السيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة، وفي زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فخلال الفترة 2003-1990، تضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها بحوالي 5 أضعاف، وبلغ معدل النمو الحقيقي للصادرات المصنعة حوالي 7.8 % في المتوسط سنوياً، وهو أعلى معدل في تلك المنطقة على مدار تاريخها. غير أن هذه النجاحات لم تنعكس في تحقيق معدلات مرتفعة وسريعة من النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية (بريدا، 2011). فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة خلال الفترة المشار إليها حوالي 2.6 % في المتوسط سنوياً، وهو أقل من نصف المعدل الذي حققته الدول التي شهدت تجربة صناعية قادتها الدولة خلال الفترة 1950-1980، (حوالي 5.5% سنوياً). وحتى في أفضل السنوات (1997-1990)، فقد بلغ هذا المعدل حوالي 3.7 % سنوياً، وهو أقل بكثير من المعدلات التي حققتها تلك الدول تاريخياً. كذلك ظلت معدلات الاستثمار خلال الفترة 1990-1997 أقل من مستوياتها السائدة خلال فترة سبعينيات القرن الماضي، وقد انخفضت هذه المعدلات بشدة في أعقاب الأزمة الآسيوية. (أكامبو، 2004).

كذلك فقد بلغت الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في أكبر 10 دول في أمريكا اللاتينية حوالي 0.2 % فقط سنوياً خلال الفترة 2002-1990، و 0.1 % خلال الفترة 1997-1990، مقابل 2.1 % في الفترة 1980-1950. ويمكن تفسير ذلك بثلاثة أسباب رئيسية: الأول، أن الخفض في الأنشطة المرتبطة بإحلال الواردات لم يتم تعويضه من خلال زيادة مرتفعة بالشكل المناسب في نمو الصادرات، والثاني، يتعلق بزيادة الطلب في القطاعات الديناميكية على السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، (وهو ما أدى بالإضافة للعامل السابق إلى ضعف الروابط الإنتاجية)، أما السبب الثالث، فيرتبط بإضعاف نظم الابتكار الوطنية الموروثة من الحقبة التنموية السابقة، حيث تم نقل نتائج البحث والتطوير لخارج

المنطقة، خاصةً مع انتشار تقنية الاتصالات والمعلومات. وكانت المحصلة النهائية هي، ضعف الآثار المضاعفة والخارجيات التقنية المولدة من الأنشطة مرتفعة النمو ومن زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. (أكامبو، 2004).

وفي الدول العربية، أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطبيق سياسات "توافق واشنطن" لم يؤد فقط إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحوّل هيكلي في الاتجاه المنشود، بل إلى إلحاق الضرر بهذه الدول، كون تلك السياسات لم تراع خصوصية تلك الدول والظروف الاقتصادية التي تمر بها، خاصةً ما يتعلق منها بالعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، القائمة أساساً على فكرة تبادل المصالح الاقتصادية في مقابل الدعم السياسي، ففي ظل هذه العلاقة غير السوية، فإن سياسات الخصخصة لم تؤد الغرض المنشود، وهو توسيع طبقة رواد الأعمال، بل على العكس، فقد أدت إلى تقلص هذه الطبقة وتركز رأس المال في أيدي القلة المرتبطة بالنظام. وكانت المحصلة النهائية، اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، (نيكولاس، 2011). فقد أكدت دراسة حديثة على أن الفشل الاقتصادي الواضح في العالم العربي تمثّل في عدم القدرة على خلق قطاع خاص وطني قوي مندمج مع الأسواق العالمية وقادر على المنافسة والاستمرار، وخلق فرص عمل منتجة للشباب بدون الدعم الحكومي بكافة أشكاله. في ظل هذا الوضع، استمر القطاع العام كمصدر رئيسي لتوفير فرص العمل في الدول العربية، وظلت المنطقة دون استراتيجية تشغيل، تستطيع التعامل مع ظاهرة البطالة بشكل متكامل، وظلت وصفات البنك الدولي الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وخفض تكلفة أداء الأعمال، وتوفير ائتمان رخيص، وإدخال إصلاحات تدعم اقتصاد السوق، قاصرة إلى حد بعيد عن تحقيق الهدف، (مالك و عوض الله، 2011). في حين برزت العوامل السياسية كمعوّق أساسي في هذا الإطار. فوجود قطاع خاص قوي يخلق فرص عمل منتجة وكافية دون الاعتماد على شبكة العلاقات مع الأنظمة الحاكمة يقلّص إلى حد بعيد من استقرار هذه الأنظمة. كذلك،

فإن الأمر مرتبط بمعارضة النخبة الاقتصادية لمحاولات التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي (كوسيلة أساسية للاستفادة من وفورات الحجم والاستفادة بمزايا التجارة الخارجية)، على اعتبار أن هذا التعاون في حد ذاته يقيّض من سلطات ونفوذ هذه النخب داخل أقطارها. ومن هنا، فقد ظل القطاع الخاص في الدول العربية مجرد "قطاع عام مقنّع"، أو مجرد امتداد لجهاز الدولة، (أسرة الطرابلسي في تونس، وأحمد عز في مصر ورامي مخلوف في سوريا، مجرد أمثلة). (نيكولاس، 2011).

ومن ناحية أخرى، فقد أدت ضغوط مؤسسات التمويل الدولية على دول الربيع العربي للإسراع في تطبيق سياسات تحرير التجارة، دون التزامن مع تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي، إلى نتائج سلبية خطيرة. فبدلاً من التكامل الأفقي (على مستوى الدول العربية)، لجأت دول البحر المتوسط (ومنها تونس ومصر) إلى توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وهو ما أدى إلى ترسيخ مبدأ التبعية الاقتصادية، بما له من نتائج سلبية واضحة على الأداء الاقتصادي في تلك الدول، خاصةً منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، بل يبدو أن الأمور ستزداد سوءاً في الفترة القادمة، نتيجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها حالياً معظم دول الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، فإن إصرار مؤسسات التمويل الدولية على تزامن سياسات تحرير التجارة مع الخصخصة وتخفيض حجم القطاع العام، كان له نتائج كارثية وتكلفة باهظة على معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي هي بالفعل من أعلى المعدلات على مستوى العالم، خاصةً في ظل ضعف نظم التأمين الاجتماعي في هذه الدول. (نيكولاس، 2011).

بالإضافة للعوامل السابقة، التي ساعدت جميعها بلا شك على تمهيد الطريق أمام "الربيع العربي"، فإن "التحول الديموغرافي" غير المسبوق الذي شهدته المنطقة خلال العقود الأخيرة كان له أيضاً دور بارز في هذا المجال. فقد شهدت العديد من الدول العربية ما يعرف بظاهرة "الانفجار الشبابي"، وهو ما

يعني ارتفاع نسبة الشباب من إجمالي السكان لأعلى مستوياتها، حيث بلغت نسبة من هم أقل من 30 سنة حوالي 75 % من إجمالي السكان في العديد من الدول، وانخفض متوسط عمر السكان إلى أدنى مستوياته تقريباً خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغ هذا المتوسط حوالي 18.1 سنة في اليمن و21.9 سنة في سوريا و 24.3 سنة في مصر و 24.5 سنة في ليبيا، في حين بلغ هذا المتوسط حوالي 30 سنة في تونس، (الجدول رقم (1) في الملحق). وقد تواكب هذا التحول الديموغرافي مع تحسن ملموس في مستوى التعليم في المنطقة العربية بشكل عام، بصرف النظر عن جودة هذا التعليم. فمن ضمن أفضل 20 دولة على مستوى العالم من حيث الإنجاز في مجال زيادة سنوات الدراسة خلال الفترة 1980–2010، كان هناك 8 دول عربية منها تونس ومصر وليبيا. (كامبانتي و تشور، 2012).

إلا أنه على الجانب الآخر لم تستطع فرص العمل المتولدة خلال السنوات الأخيرة مواكبة هذه التغيّرات الهيكلية في التركيبة العمرية والخصائص التعليمية للسكان، كما أنه لم يتم توزيع تلك الفرص بعدالة بين الجميع، مما أدى إلى انتشار البطالة بين الشباب وانخفاض العائد الاقتصادي على التعليم بالنسبة لهم، ومن ثم انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لمشاركتهم في الحركات والاحتجاجات السياسية، (كامبانتي و تشور، 2012). ففي استطلاع للرأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي بمصر في أبريل من عام 2011، أي بعدً حوالي شهرين فقط من تنحّي مبارك، تبيّن أن 64 % ممن شاركوا في مظاهرات الإطاحة بالنظام كانوا مدفوعين أساساً بانخفاض مستوى المعيشة وعدم توافر فرص العمل، مقابل 19 % فقط أشاروا إلى أن الدافع الرئيسي كان غياب الديمقراطية والإصلاح السياسي. بل أن نحو 41 % ممن شاركوا في المظاهرات كان لديهم مشاكل حقيقية في توفير الغذاء لهم ولأسرهم، وشراء الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، (المعهد الجمهوري الدولي، 2011). وقد أظهرت دراسة هامة وحديثة، وجود علاقة سببية واضحة بين الارتفاع الآني لمتوسط

سنوات الدراسة ومعدل البطالة في دولة ما خلال الفترة 1990–2009، وبين ارتفاع احتمال حدوث تحوّل سياسي في هذه الدولة، سواءً تم هذا التحوّل بصورة ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وبشكل أكثر تحديداً، فقد توصّلت الدراسة إلى أن زيادة مقدارها واحد صحيح في الانحراف المعياري لمعدل البطالة (أي ما يوازي ست نقاط مئوية في دول العينة خلال الفترة 2009–2005) أدى إلى زيادة احتمال التغيير السياسي في الدولة بنحو 36 في المائة، وأن 70 % من هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى معدل البطالة وحده، بينما الـ30 % الباقية تعود إلى الأثر التفاعلي لمعدل البطالة وزيادة سنوات التعليم معاً. (كامبانتي و تشور، 2011 و 2012).

وبناء على النتائج السابقة، يمكن القول أنه على نقيض تجربة دول أوروبا الغربية حيث الصراعات الطبقية كانت الدافع إلى التغيير السياسي في تلك الدول، فإن منطقة الشرق الأوسط شهدت صراعاً حقيقياً بين الأجيال من أجل "الاندماج" بإيجابية في الحياة الاقتصادية. فالمشكلة في دول الربيع العربي لم تكمن فقط في ندرة الفرص الاقتصادية المتاحة، بل في أن هذه الفرص المحدودة كانت توزع على أساس العلاقات وليس المنافسة، مما أدى إلى عدم وجود عدالة اقتصادية واسعة بين الشباب الذين لم يروا بصيص أمل في الحراك الاقتصادي والاجتماعي. (مالك و عوض الله، 2011).

خلاصة القول، أن العوامل السابقة مجتمعة بما فيها الفساد السياسي، وفشل النموذج التنموي، وعدم نجاح سياسات توافق واشنطن، علاوة على التحولات الديموغرافية، وتحسن الخصائص التعليمية للسكان، وندرة الفرص الاقتصادية وعدم عدالة توزيعها، قد أدت جميعها إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول الربيع العربي، وعدم إحداث تحوّل هيكلي حقيقي يعزز من مساهمة الأنشطة الإنتاجية، وخاصةً الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويخفض من معدلات البطالة، خاصةً بين الشباب والمتعلمين. وكانت النتيجة المنطقية هي تدهور مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل،

خاصةً في المناطق وبين الفئات التي لا تربطها علاقات ومصالح قوية مع النخبة الحاكمة، مما عزز الشعور بعدم الرضا بين شعوب دول الربيع العربي. فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي عدم رضا 35 % من سكان العالم العربي (ما يعادل حوالي 120 مليون فرد) عن مستوى معيشتهم في عام 2010. وقد بلغت نسبة عدم الرضا أعلاها في اليمن (53 %)، ومن حيث أعداد غير الراضين، فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بعدد (22.8 مليون نسمة)، تلتها السودان بعدد (17.3 مليون) فالعراق بعدد (15.2) ثم اليمن بعدد (12.9)، تلتها المغرب بعدد (12.6 مليون)، (بريسينجير وآخرون، 2011). وإذا ما أُخذ في الحسبان الدلائل المتزايدة على "تسييس البيانات"، الذي يبدو أنه تم للأسف بالتعاون بين الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية أحياناً، فإن ما تحقق على أرض الواقع قد يكون أسوأ بكثير مما تظهره المؤشرات الرسمية المنشورة.

3. "توافق واشنطن" بين مراجعات الصندوق وإجراءات الحكومات العربية

لقد تعرّضت سياسات "توافق واشنطن" لانتقادات واسعة على مدى العقدين الماضيين، على أساس أنها تقدّم وصفات جاهزة وموحّدة لعلاج مشكلات اقتصادية وتنموية طالما عانت منها الدول النامية، بغض النظر عن خصوصية كل دولة، وما تتميز به من خصائص وما تواجهه من ظروف ومعطيات مختلفة. وكما سبق الإشارة إليه، فإن هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أن تطبيق هذه السياسات كان في حد ذاته سبباً مباشراً في فشل جهود التنمية في غالبية الدول النامية، حتى أن البعض أكّد على أن الجدل يجب ألا يدور حول ما إذا كان "توافق واشنطن" قد مات أم لا، وإنما حول طبيعة السياسات التي ستحل محلها"، (رودريك، 2006). وفي هذا الإطار، فقد قام صندوق النقد الدولي مؤخراً بإطلاق مدوّنة الكترونية باللغة العربية تحت اسم "النافذة الاقتصادية"، شارك فيها نخبة من كبار المسئولين والاقتصاديين في الصندوق، وتضمّنت مراجعات فكرية واعترافات هامة بشأن فشل سياسات الصندوق في الدول العربية خلال الفترة الماضية. وفي المقابل، قامت العديد من

الحكومات العربية مؤخراً باتخاذ إجراءات من شأنها تهدئة الشعوب وتدارك السلبيات المتراكمة عبر السنوات الطويلة الماضية. وفي هذا القسم، ستحاول الورقة إلقاء الضوء على هذه المراجعات والإجراءات بشيء من التفصيل.

1.3 مراجعات صندوق النقد الدولي(7)

لعلّ تعبير "الرجوع للحق فضيلة" أو "شهد شاهد من أهلها" هو أنسب ما يمكن أن توصف به المراجعات والآراء المطروحة من قِبل كبار المسئولين في الصندوق خلال الفترة الأخيرة، حيث تصُّب جميعها في إبراز أوجه الخلل في سياسات "توافق واشنطن"، التي تركّزت في إهمال البعد الاجتماعي وأهميته بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي المستدام، وعدم مراعاة خصوصية كل دولة، وعدم دقة المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي اعتمد عليها الصندوق ومؤيدوه خلال السنوات الماضية في التعبير عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي في الدول العربية. وفي ما يلي ملخّص لأهم الآراء الواردة في هذا الشأن:

"لقد تركزت جهودنا على مساعدة دول المنطقة في بناء أسس قوية للاقتصاد الكلي، وتحرير النشاط الاقتصادي، وإجراء إصلاحات تتسق مع متطلبات السوق، وتستطيع تحقيق نمو اقتصادي أعلى. وساهم الصندوق بالفعل من خلال القروض والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية في تحسين المؤشرات الاقتصادية في كثير من دول المنطقة. غير أن ما يتضح بنظرة إلى الوراء، أننا لم نوجه اهتماماً كافياً للطريقة التي كانت توزع بها منافع النمو الاقتصادي. ومن الدروس الواضحة في هذا السياق، أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر ما لم يعم بنفعه الجميع، وما لم يكن مؤدياً لفرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن عمل، ومصحوباً بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وحتى تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار المتحققة منها دون أن تستأثر بها قلة محظوظة. وليس استشراء الفساد إهانة غير مقبولة لكرامة

المواطنين وحسب، لكنه يحرمهم أيضا من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها" (أحمد، 2011 أ).

"الآن هو الوقت المناسب للبدء في صياغة استراتيجيات الإصلاح الوطنية اللازمة لبناء الثقة ووضع الأساس للنمو المستمر والشامل للجميع ... ويجب أن تعثر كل دولة على مسار التغيير الخاص بها، لكن كل الدول ينبغي أن تضع نصب أعينها الأهداف التي يتفق عليها الجميع والمتمثلة في نمو اقتصادي أعلى يحقق المزيد من فرص العمل، ومزيد من الدمج الاجتماعي والاقتصادي، ومؤسسات قوية تضمن المساءلة والحكم الرشيد والحماية الاجتماعية لأضعف فئات المجتمع. وفي المسار القادم، ينبغي أن تأتي القيادة من الدول ذاتها، فالمجتمع الدولي يمكن أن يساهم في إنجاح الأهداف المذكورة من خلال برنامج دعم طموح ومتعدد الجوانب، يقدم حوافز كالمساعدات المالية، والنفاذ إلى الأسواق، وحرية تنقل العمالة، وضمانات القروض". (أحمد، 2011 أ).

"إننا في الصندوق قد أصابنا بعض الدهشة أن عدم المساواة بين الدخول برز بوضوح باعتباره من أهم محددات المدة التي تستمر فيها "نوبات النمو المتواصل". فقد تبين لنا أن "نوبات النمو المتواصل" كان انتهاؤها أرجح في الدول التي تتسم بدرجة أقل من المساواة في الدخول.[8] ولاحظنا أن الأثر كبير. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن سد نصف فجوة عدم المساواة بين أمريكا اللاتينية ودول آسيا الصاعدة، على سبيل المثال، يؤدي إلى زيادة بمقدار الضعْف في المدة المتوقعة لاستمرار "نوبة النمو المتواصل". وقد بدا من التحليل أن عدم المساواة يُحْدِث فرقا كبيرا أيا كانت المتغيرات الأخرى في النموذج ومهما تغيرت الصيغة التي استخدمناها لتعريف "نوبة النمو المتواصل". (بيرغ و أوستري، 2011).

"من الخطأ الفادح فصل تحليلات النمو عن توزيع الدخل، وأنه "يتعين المفاضلة على المدى القصير بين آثار السياسات على النمو وتوزيع الدخل. لكن

تحليلنا ينبغي أن يرجح كفة المنافع طويلة الأجل التي تترتب على تخفيض عدم المساواة، ومنها النمو. وقد يكون تخفيض عدم المساواة والنمو المستمر وجهين لعملة واحدة من منظور زمني أطول أجلا. وبالنظر إلى فترة سابقة أبعد، يعيد كل ذلك إلى الأذهان أزمات الدين في ثمانينات القرن الماضي وما أسفرت عنه من "عِقد ضائع" ساده النمو البطيء والتصحيح الموجع. وتفيد هذه التجربة بأن الإصلاح الاقتصادي لا يصبح قابلا للاستمرار إلا إذا شملت منافعه الجميع. وفي مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية والحاجة إلى إجراء تصحيح وإصلاح اقتصادي صعب في كثير من الدول، يجدر بنا أن نتذكر هذه الدروس القديمة بدلا من أن نتعلمها من جديد.» (بيرغ و أوستري، 2011).

«كلنا تعلم دروساً مهمة من الربيع العربي. فرغم أن الأرقام الاقتصادية الأساسية – للنمو على سبيل المثال– كانت تبدو جيدة في الغالب، فإن عددا كبيرا من المواطنين لم يكن يلمس أي تحسن. وأتحدث عن الصندوق فأقول إننا نبهنا بالتأكيد إلى القنبلة الموقوتة التي تمثلها البطالة المرتفعة بين شباب المنطقة، ولكننا لم نتوقع كل العواقب التي ترتبت على عدم المساواة في توزيع الفرص. وبصراحة، نحن لم ننتبه بالقدر الكافي إلى الكيفية التي توزع بها ثمار النمو الاقتصادي. أما الآن فقد بات أوضح بكثير أن المجتمعات كلما أصبحت أكثر مساواة، زاد فيها الاستقرار الاقتصادي وتعزز النمو المستمر." (لاغارد، 2011).

"كنا نعتقد في السابق أن نمو الاقتصاد ككل من شأنه أن ينهض بالجميع. فقد يزداد الأثرياء ثراءً، لكن الجميع يجنون الثمار وترتفع مستوياتهم المعيشية. تلك كانت الصفقة غير المعلنة في نظام السوق. لكن الدراسات الحالية توضح أن كثيراً من الدول تشهد زيادة مستمرة في عدم المساواة واتساعاً متزايداً في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لا سيما على مدار ربع القرن الماضي." (كليفت، 2011).

"علمتنا الثورات التي انتشرت في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2011 أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يُكتب له

البقاء ما لم يعد بالنفع على جميع الفئات، ويكون قادراً على توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة المتنامية، ومصحوباً بسياسات تحمي الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع ... كذلك يتعين مراعاة الدقة في تصميم نظام الدعم – الذي يعتمد عليه الكثيرون في المنطقة – والذى يقدر صندوق النقد الدولي تكلفته بنحو 210 مليار دولار، أي حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2011. ولتحقيق الاستهداف عند تصميم نظام الدعم، ينبغي إلغاء النظم المُهدِرة للموارد التي يستفيد من معظمها الأغنياء والاعتماد بدلاً منها على شبكات للأمان الاجتماعي توجه للفقراء وتكفل لهم الحماية." (شفيق، 2012).

"قمنا بتطويع عملنا التحليلي لمواجهة المستجدات على أرض الواقع، وذلك عن طريق إدخال مفهوم النمو الشامل بشكل أكثر منهجية في ما نقدمه من مشورة. وفي هذه البيئة الصعبة، يشجع صندوق النقد الدولي على اتخاذ تدابير لزيادة الإنفاق على – وتحسين استهداف – برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تخفف من أثر "الركود الكبير." (شفيق، 2012).

وفي إشارة بالغة الدلالة والأهمية بالنسبة لمؤشرات التضخم، وهي القضية التي يعتقد أنها كانت ذات تأثير سلبي بالغ على مستوى معيشة الفقراء والفئات الأكثر حرماناً، يعترف مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق بأنه:

«كثيرا ما يقسم الاقتصاديون أرقام التضخم إلى تضخم كلي وتضخم أساسي. التضخم الكلي يقيس حالة مؤشر أسعار المستهلكين ككل، وهو مؤشر يعكس التكلفة التي تتحملها الأسر لشراء سلة محددة من السلع، بدءا من الغذاء وانتهاء بالملابس والإيجارات. ويمكن أن يتأثر الرقم الكلي بعوامل موسمية مثل أسعار الغذاء التي قد تقل وقت الحصاد، كما يمكن أن يعكس هذا المؤشر أي تغييرات في بعض البنود المتقلبة، مثل أسعار الغذاء والطاقة. أما التضخم الأساسي فيحاول إعطاء فكرة عن اتجاهات التضخم الأساسية

باستبعاد المنتجات التي تتعرض لصدمات سعرية مؤقتة. وعادة ما يعني هذا استبعاد بنود الغذاء والوقود من مؤشر أسعار المستهلكين الكلي، وهو ما يؤدي إلى إمكانية اختلاف التضخم الأساسي عن التضخم الكلي في أي شهر. غير أن معدلات التضخم الأساسي والكلي يمكن أن تتقارب بوجه عام على المدى المتوسط . وقد كان التضخم الأساسي هو المقياس الذي تصنع في ضوئه القرارات في كثير من البنوك المركزية وخاصة في الاقتصادات المتقدمة حيث وزن الغذاء والوقود في سلال الاستهلاك صغير نسبيا. والفكرة هنا هي التركيز المستمر على اتجاهات المدى الأطول للمساعدة في تجنب التغييرات المتكررة في السياسة النقدية وأسعار الفائدة على أثر صدمات التضخم المؤقتة. وقد تسارع معدل التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار العام الماضي، مدفوعا في الأساس بتزايد الأسعار الدولية للسلع الأولية على غرار بقية أنحاء العالم. ويمثل الغذاء والوقود حوالي نصف البنود التي تتضمنها سلال الاستهلاك المعتادة في المنطقة . وإضافة إلى ذلك، فإن تضخم أسعار الغذاء أكبر وأشد تقلبا وأكثر استمرارية من تضخم أسعار المواد غير الغذائية . وقد كان الاتجاه الصعودي العام في المنطقة أكثر تواضعا في حالة التضخم الأساسي مقارنة بالتضخم الكلي على مدار الإثني عشر شهرا الماضية. (أحمد، 2011 ب).

ومن هذا المنطلق، يشير مسعود أحمد إلى أنه "حيثما كان الغذاء والوقود يمثلان نسبة بهذا الحجم في سلة الاستهلاك، يمكن أن يؤدي التركيز على تحركات التضخم الأساسي إلى تقديم صورة مشوهة لاتجاهات التضخم الكلي في الاقتصاد. ويمكن أن يُحدِث هذا التركيز أثرا غير مرغوب يتمثل في تقدير ضغوط التضخم بأقل من قدرها الحقيقي، مما يؤخر الإجراءات اللازمة على مستوى السياسة النقدية، ومن ثم زيادة توقعات الناس للنمو المستقبلي. وهناك مؤشرات بالفعل على أن تضخم الغذاء والوقود يواصل التسرب إلى التضخم الأساسي عن طريق رفع توقعات التضخم وزيادة مطالبات العمالة

برفع الأجور. فعلى سبيل المثال، تفيد حساباتنا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن أي صدمة في تضخم أسعار الغذاء ينتقل نصفها إلى تضخم أسعار المواد غير الغذائية في الربع التالي من العام.والخلاصة أنه لا يمكن للبنوك المركزية الإقليمية أن تستبعد التضخم الكلي وتركز على التضخم الأساسي فقط عند تحديد أسعار الفائدة الرسمية والموقف الكلي للسياسة النقدية. إنما ينبغي أن تركز هذه البنوك على المعدلين حتى تستشف تطورات التضخم بدقة، مما يتيح لها الاستعداد لاتخاذ إجراءات في مواجهتها واحتواء ضغوط التضخم حسب الاقتضاء." (أحمد، 2011ب).

2.3 ماذا فعلت باقي الدول العربية خلال العام الماضي: هل الوقاية ستغني عن العلاج؟

لقد سارعت كافة الدول العربية تقريباً إلى تطبيق حزمة من "الإجراءات الاستباقية أو الاحترازية" خلال عام 2011، التي استهدفت في الأساس إرضاء الرأي العام، وتميّزت بطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية "المؤقتة"، انطلاقاً من قناعة مفادها أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كانت المحرك الأساسي للربيع العربي، وأنه إذا ما تم معالجة تلك المشكلات – ولو بصورة جزئية – فإنه من الأرجح أن تغضّ الشعوب العربية الطرف عن المطالب والحقوق السياسية الأخرى. (الجدول رقم (4) في الملحق). ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قامت البحرين بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة وصلت إلى حوالي 37 % بالنسبة للعاملين في أدنى السلم الوظيفي، كما قررت زيادة الدعم الموجّه للسلع الغذائية بما فيها الدقيق واللحوم بنحو 44 مليون دينار بحريني، وخفّضت مدفوعات الأقساط على السكن بنسبة 25 %، ومنحت حوالي 2600 دولار أمريكي كمنحة لا ترد لكل أسرة، وقررت بناء 6000 مسكن عام لمحدودي الدخل على الأقل سنوياً، ووفرت 20 ألف فرصة عمل جديدة في وزارة الداخلية البحرينية. وفي الكويت، فقد تم إقرار زيادة ثابتة في رواتب العاملين في القطاع الحكومي بمقدار 100 دينار كويتي، وتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطنين الكويتيين مجاناً لمدة 14 شهر، وتعميم منحة قدرها 3600 دولار أمريكي لكل

مواطن كويتي، بالإضافة إلى تخصيص نحو 4 مليار دولار أمريكي لبناء وحدات سكنية جديدة للمواطنين. وفي سلطنة عمان، تم صرف "إعانة بطالة" بقيمة 390 دولار أمريكي تقريباً، وإقرار حد أدنى للأجور قدره 520 دولار شهرياً، وزيادة مخصصات غلاء المعيشة لكافة العاملين المدنيين والعسكريون، وعدم السماح بأي زيادات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية قبل إقرارها من الهيئة العامة لحماية المستهلك، بالإضافة إلى زيادة المعاشات وتوفير نحو 50 ألف فرصة عمل جديدة في القطاع العام.(9)

وفي قطر، تم إقرار زيادات كبيرة في رواتب ومخصصات الرعاية الاجتماعية والمعاشات، تراوحت بين 60 % للعاملين المدنيين في الدولة و 120 % لقيادات الجيش و 50 % للعاملين في الجيش بشكل عام. أما في السعودية، فقد تم منح إعانات بطالة تراوحت بين 2000–3000 ريال سعودي (ما يعادل 530–800 دولار) شهرياً، وإقرار حد أدنى للأجور لكافة المواطنين العاملين في القطاع العام، وتوزيع منحة تعادل راتب شهرين لجميع العاملين وأصحاب المعاشات والطلبة بتكلفة إجمالية حوالي 300 مليون دولار، كما تم إدماج علاوات غلاء المعيشة المقررة منذ عام 2008 في الراتب الأساسي للمواطنين، بالإضافة إلى منح 15 % من قيمة الراتب الشهري للعاملين السعوديين في شركات الأمن الخاص كبدل "طبيعة عمل"، والبدء في بناء نصف مليون وحدة سكنية جديدة للمواطنين بتكلفة قدرها 67 مليار دولار أمريكي تقريباً، وتوفير أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة للسعوديين في وزارة الداخلية. أما في الإمارات، فقد تم خفض أسعار الأرز والخبز في الجمعيات التعاونية إلى المستويات السائدة في عام 2004، كما تم الاتفاق مع سلاسل السوبر ماركت على تفادي زيادة أسعار 400 سلعة خلال عام 2011، بالإضافة إلى إقرار زيادة خاصة في المعاشات العسكرية ومنحة خاصة للمواطنين العاملين كسائقي أجرة.

أما في الجزائر – وهي من الدول غير الخليجية المصدرة للنفط– فقد تم إقرار عدد من الإجراءات الاحترازية المناظرة، مثل زيادة رواتب العاملين في

القطاع العام وزيادة الدعم المخصص للدقيق واللبن وزيت الطعام والسكر، وإلغاء ضريبة القيمة المضافة والجمارك على الواردات من زيت الطعام والسكر الخام والأبيض. وفي المغرب، تم إقرار زيادة قدرها حوالي 75 دولار أمريكي شهرياً لكافة العاملين في الدولة والجيش، وضخّ نحو 1.3 مليار دولار أمريكي في شكل دعم إضافي لمواجهة الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع الأساسية، ورفع الحد الأدنى للمعاشات بحدود 600–1000 درهم مغربي، وإطلاق برنامج للتأهيل ورفع المهارات بمقابل شهري 100 درهم لكل متدرب يستفيد منه 25 ألف شاب سنوياً، بالإضافة إلى الالتزام بتشغيل أكثر من 4 آلاف متعطل متعلم في الحكومة ومؤسسات القطاع العام. وأخيراً، تم في الأردن زيادة أجور العاملين المدنيين في الدولة وفي الجيش وأصحاب المعاشات بما يعادل 28 دولار أمريكي شهرياً وبتكلفة إجمالية قدرها 233 مليون دولار، بالإضافة إلى منحة قدرها 140 دولار أمريكي صرفت خلال شهر رمضان الماضي لكافة العاملين وأصحاب المعاشات بتكلفة قدرها 113 مليون دولار، كما تم تخصيص 839 مليون دولار لتثبيت أسعار المنتجات النفطية ودعم اسطوانات الغاز للاستخدام المنزلي والدقيق، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى في مجال زيادة الدعم وخفض الضرائب وتنمية المناطق المحرومة وتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

يتضح مما سبق، أن معظم الحكومات العربية قد قامت خلال الفترة الأخيرة بالتعامل مع ارتفاع نسبة عدم الرضا الشعبي عن الأداء التنموي بعدد من الإجراءات "الوقائية المؤقتة" مثل، زيادة مخصصات الدعم، وخفض الرسوم الجمركية والضرائب، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، في حين لم تقم أياً من هذه الدول تقريباً باتخاذ إجراءات تستهدف تحويلات إضافية للفقراء وإجراء إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل. وقد استخدمت معظم هذه السياسات خلال عام 2007/ 2008 لمواجهة آثار أزمة الغذاء والطاقة العالمية، إلا أن هذه السياسات أثبتت عدم كفاءة في حفز النمو المستدام

وخفض الفقر. فبالإضافة إلى ما تشكله من أعباء على الموازنة العامة، فإنها تؤدي إلى تحويل الموارد بعيداً عن الاستخدامات الأكثر إنتاجية والأكثر محاباة للفقراء وتضع في الوقت ذاته قيوداً على الزيادات الضرورية في الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء في الأجل الطويل. (بريسينجير وآخرون، 2011). وبشكل عام، فإنه إذا ما كانت تلك الإجراءات تتسق في مضمونها العام مع المراجعات الفكرية لسياسات "توافق واشنطن" السابق الإشارة إليها، إلا أنها تظل قاصرة إلى حد بعيد عن "علاج" أوجه القصور الهيكلية التي تعاني منها تلك السياسات، كما أنها تظل أبعد ما يكون عن معالجة فشل النموذج التنموي الذي تبنّته هذه الدول على مدار العقود الطويلة الماضية.

4. الذي يمكن تعلمه من "الربيع العربي"

هناك دروس عديدة يجدر تعلمها من "الربيع العربي"، ومن خبرات وتجارب التنمية على مدى العقود الماضية. وإذ كانت تلك الدروس قد سبق استخلاصها والتأكيد عليها في دراسات كثيرة سابقة، إلا أن الظرف الراهن يحتّم على الجميع الإصغاء لهذه الدروس بمزيد من الاهتمام والجدّية ودون تحيّزات أيديولوجية ضيّقة، ذلك إذا ما أريد بالفعل الخروج من "نفق التخلّف" الحالي إلى "رحاب التنمية" المنشودة، وإذا ما أريد أيضاً الإقلال من احتمالات حدوث مثل هذه التحوّلات الدراماتيكية المكلّفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المستقبل المنظور. وهنا يتم التركيز على عشرة دروس رئيسية:

• القضاء على الفساد بكافة أشكاله شرط ضروري ولازم لتحقيق النمو والتنمية، فبدون توافر هذا الشرط، ستظل محاولات الإصلاح الاقتصادي قاصرة عن تحقيق أي إنجاز إنمائي أو تنموي حقيقي تستفيد منه وترضى عنه الشعوب. فكما تم إيضاحه سابقاً، فإن جزءاً كبيراً من الفشل الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته دول الربيع العربي خلال السنوات الماضية يمكن

إرجاعه إلى عوامل سياسية. فانتشار الفساد والقهر والسلطوية قد حد كثيراً من قدرة الاقتصادات العربية على تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل حقيقية. فالإصلاحات الاقتصادية قد استخدمت أساساً لإعادة توزيع المزايا على ذوي السلطة والنفوذ والمحسوبية ولحماية مصالحهم الخاصة ولإحكام سيطرة الدولة على القطاع الخاص. فرغم السياسات الاقتصادية التي تميزت بطبيعتها السوقية مثل تحرير التجارة والخصخصة، فإن الأنظمة الحاكمة قد استمرت في فرض سيطرتها على القطاع الخاص، وفي استخدام وسائل متعددة للحد من استقلالية هذا القطاع. وقد أدت محدودية المنافسة السوقية إلى إعادة إنتاج مظاهر عدم الكفاءة في الاقتصاد، كما حدت من ظهور قطاع خاص حقيقي منافس ومستقل عن الدولة.

• لا توجد وصفة سحرية أو روشتة موحدة لتحقيق النمو المستدام، فعلى كل دولة تبني حزمة سياسات وبرامج إصلاح تتناسب مع خصوصيتها، وتحديد المدى الزمني لتطبيق هذه البرامج والسياسات بما يلاءم طبيعتها وظروفها. والحقيقة أن هذا ما أكده "جون ويليامسون" ذاته في عام 2000، حيث ذكر أنه "لا يوجد نموذج عالمي يمكن أو يجب فرضه على العالم، سواء كان هذا النموذج هو توافق واشنطن أو غيره. وأن السياسات المقترحة كانت – في تقديره – صالحة لمكان وزمان معينين، حيث كان يعتقد أنها الأصلح لدول أمريكا اللاتينية تحديداً للخروج من براثن أزمة المديونية التي ضربت البلاد خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي". (ويليامسون، 2000).

• لم يعد من المقبول استمرار الادعاء بأن سياسات "توافق واشنطن" هي السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، فكما لوحظ سابقاً، لم تثبت هذه السياسات جدواها بالنسبة للنمو الاقتصادي ليس في الدول العربية فقط، وإنما في دول أمريكا اللاتينية ذاتها. وفي المقابل فإن دولاً مثل الصين والهند استطاعت زيادة اعتمادها على قوى السوق، إلا أن سياساتها ظلت تعتمد على مستويات عالية من الحماية التجارية، ونقص الخصخصة، وسياسات صناعية

مكثفة وسياسات مالية أقل صرامة خلال تسعينيات القرن الماضي. كما رفضت كوريا الجنوبية كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأولى لتحقيق معجزتها الاقتصادية. وكل هذه السياسات لا يمكن أن تقع ضمن إطار سياسات "توافق واشنطن". (رودريك، 2006).

• إن النمو الاقتصادي المستدام سيظل حلماً بعيد المنال، ما لم تتوافر آليات فعّالة لضمان عدالة توزيع ثمار هذا النمو. فالعدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل، بل الأهم هو عدالة توزيع الفرص. فتمكين الجميع – دون أي شكل من أشكال التمييز – من الحصول على فرصة متكافئة، كماً وكيفاً، للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها، هو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية البشرية بشكل عام. وهذا يستلزم بالضرورة مستويات مرتفعة من الاستثمارات العامة في رأس المال البشري والبنى الأساسية، يتعيّن على السياسات الاقتصادية الكلية ضمان توفيرها، خاصةً بالنسبة للفئات والمناطق الأكثر حرماناً.

• الإدراك بأن نمط النمو الاقتصادي، وليس النمو في حد ذاته، هو الأمر الحاسم في عملية التنمية، "إذ أن معدلاً معتدلاً للنمو وقابل للاستمرار يترتب عليه خلق للوظائف وإقلال الفقر خير من معدل مرتفع يرتكز على زيادة عدم المساواة وتحفه مخاطر التذبذب والأزمات" (علي، 2012). فالنمو الاقتصادي الذي يصحبه "تحوّل هيكلي" لصالح القطاعات الأعلى إنتاجية، وخاصةً الصناعة التحويلية، هو النمو الذي يبدو مرغوباً من منظور التنمية والعدالة الاجتماعية.

• أياً كان النظام الاقتصادي الذي ستتبعه دول الربيع العربي خلال المرحلة القادمة، فسوف يظل هناك دور رئيسي للدولة في الحياة الاقتصادية، وحاجة حقيقية لتبني سياسات صناعية تساعد على تحقيق التحول الهيكلي المنشود، الذي يعزز من إمكانية استدامة النمو الاقتصادي، ويتدارك عجز

السياسات الاقتصادية في الفترة السابقة عن استيعاب التحولات الديموغرافية التي شهدتها الدول العربية، وتستطيع توجيه طاقات الشباب (الذين أصبحوا يمثلون الغالبية العظمى من سكان المنطقة) لأنشطة إنتاجية وتنموية حقيقية، بما يؤدي إلى تحويل تلك الطاقات إلى "نعمة" وليس "نقمة" على جهود التنمية في العالم العربي.

• المبالغة في المتطلبات المؤسساتية قد يكون له نتائج عكسية على جهود التنمية، بما تؤدي إليه من رفع سقف التوقعات والطموحات، ومن ثم شيوع مناخ الإحباط في حال فشل الوصول إلى هذه الشروط التي قد تكون تعجيزية أحياناً، وكأن المطلوب للدول العربية لكي تحقق التنمية أن تكون دولاً متقدمة من الأساس!! والتجربة الصينية تقدم العديد من الدروس المستفادة في هذا المجال. الدرس الأول هو أنه إذا كان الإصلاح المؤسسي شرطاً ضرورياً لإحداث النمو الاقتصادي (توافق واشنطن)، فإن هذه الإصلاحات ستكون فعالة فقط عندما تقدم الحوافز الصحيحة لإدماج المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ضمن مصالح المجتمع بشكل عام. ومن هذا المنطلق، فإن الإصلاح الأمثل للمؤسسات قد لا يكون ممكناً لأنه يتطلب تغيرات جذرية في هيكل الحوافز التي يرتبط بها غالبية المستفيدين، في حين أن الإصلاحات التي تنطوي على بعض التنازلات والمواءمات التي تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية في الدولة قد تكون هي ثاني أفضل بديل، لأنها ممكنة أولاً وستستطيع تعبئة جميع أصحاب المصالح وراء هدف الإصلاح، وهو شرط ضروري للنجاح. الدرس الثاني ينطوي على ضرورة تحفيز المسئولين الحكوميين للقيام بالدور المنوط بهم في عملية الإصلاح. وقد تم ذلك في الصين من خلال آليتين: الأولى أن تقييم الأداء اعتمد على مدى مساهمة المسئولين في النمو الاقتصادي، وليس على أساس معايير المحاسبية التقليدية، فالتقييم يتم على أساس القدرة على الابتكار وعلى تعزيز النمو الاقتصادي. أما الآلية الثانية، فتعتمد على استفادة المسئولين بشكل مباشر من النمو

الاقتصادي. فالأجور في المناطق ذات الأداء الاقتصادي الأفضل تكون أعلى بكثير من غيرها، والإدارات ذات الأداء الأفضل يتمتع موظفوها بأجور ومزايا ودرجة رفاهية أعلى من الإدارات الأخرى. أما الدرس الثالث والأهم من التجربة الصينية، فهو ضرورة تأمين المسئولين الحكوميين ضد تضارب المصالح والتعرض للضغوط من جماعات الضغط، وهو ما نجحت الصين إلى حد بعيد في تحقيقه مقارنة بدول "الربيع العربي" (ياو، 2011).

• إذا اختارت دول "الربيع العربي" طريق الخصخصة والتحرير، فلا بد أن تراعي مستقبلاً إتمام هذه العملية بشكل سليم وليس بشكل سريع، فالهدف النهائي هو تحفيز المنافسة وزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وهنا لابد من التأكيد على نقطتين فرعيتين في هذا الإطار:

إذا كان من المهم بذل جهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه لكي تؤتي هذه الاستثمارات ثمارها على التنمية فلا بد أن تتوجّه أساساً لمشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، وليس لعمليات الخصخصة والدمج والاستحواذ، كما كان الحال سابقاً. ولا بد من الوعي بأن الاعتماد على الادخار الأجنبي من خلال تدفقات رؤوس الأموال لا يمكن الاعتماد عليها كما هو الحال بالنسبة للمدخرات الوطنية.

لم يعد التعاون الاقتصادي العربي مجرد حلم رومانسي للقوميين العرب، بل يجب النظر إليه – من الناحية العملية – باعتباره نقطة الارتكاز التي تنطلق على أساسها أي سياسة لتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي في الدول العربية، إذا ما أريد لمثل هذه السياسات تحقيق إنجاز إنمائي تنموي حقيقي خلال الفترة المقبلة.

• قد لا تكون سياسات التثبيت والتقشف، التي تركّز على هدف الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم، هي السياسات المثلى في مجتمعات ما بعد "الربيع العربي"، فقد يكون من الأهم في الفترة القادمة التركيز على أهداف

النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل منتجة وحقيقية. وفي كل الأحوال، فإنه إذا اختارت الدول استمرار إتباع سياسات استهداف التضخم، فإن عليها عدم التركيز فقط على المفهوم الضيق للتضخم، أو ما يعرف بمعدل التضخم الأساسي، بل على استخدام المفهوم الواسع للتضخم الذي يأخذ في الاعتبار الزيادات المتتالية في أسعار الغذاء والطاقة، التي هي أكثر أهمية في الدول العربية بشكل عام ولمستويات معيشة المجموعات الأقل دخلاً على وجه الخصوص.

• على مؤسسات التمويل الدولية إعادة ثقة المجتمع الدولي في سياساتها ونزاهتها خلال الفترة القادمة، فقد أثبت الربيع العربي أن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت ولعقود من الزمن في العديد من الدول العربية، قد تم اختزالها فقط في بعض المؤشرات الكلية التي لا تعبّر بشكل جيد عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ليس هذا فحسب، بل دأبت تلك المؤسسات خلال السنوات الماضية على تسليط الأضواء على بعض التجارب، باعتبارها نموذجاً ناجحاً لتطبيق سياسات توافق واشنطن، كما هو الحال بالنسبة لمصر وتونس، وهو ما تبيّن أنه لم يكن دقيقاً بل ومضللاً إلى حد بعيد.

وتبقى كلمة أخيرة، وهي أن التركيز على إصلاحات جزئية وإجراءات مؤقتة لامتصاص غضب الشعوب، يكون تأثيره ضعيفاً وقصير الأجل، بل وغالباً ما يكون سلبياً في المدى الطويل، فيجب الاعتراف أن "العقد الاجتماعي القديم" الذي كان قائماً على قبول القمع السياسي مقابل المنافع الاجتماعية قد انهار تماماً، وأن الأيام الأخيرة قد أثبتت أن النموذج التنموي الذي اتبعته معظم الدول العربية خلال العقود الماضية لم يعد قابلاً للاستمرار. فهناك حاجة ملحّة إلى "عقد اجتماعي جديد" ونموذج تنموي مختلف، يعتمد على مبادئ التنافسية وروح المبادرة، وقطاع خاص أكثر اندماجاً في عملية التنمية وتعاون عربي حقيقي. فالمطلوب الآن، عملية إصلاح تحتوي الجميع، يشارك من خلالها الجميع في عملية صنع القرار بشكل لا مركزي،

يوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل. يتطلب ذلك قيادة شفافة، لديها الرؤية، وحكومات مؤهلة وموثوق بها، وعقلية علمية تسعى للتعلم واتخاذ القرارات على أساس الأدلة، وتعاون صادق بين مختلف فئات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وهنا يجب تحذير دول الربيع العربي من أن التركيز الحالي المبالغ فيه على قضايا التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد، وعدم التعامل بجدية مع القضايا الاقتصادية مثل، خلق الوظائف وتحقيق الأمن الغذائي، سيؤدي مستقبلاً إلى فقدان شعبية هذه الثورات، وإخفاقها في نهاية المطاف، خاصةً وأن التحوّلات الديمقراطية غالباً لا يتم دعمها وتعزيزها من قبل الفئات الغنية بسبب آثارها التوزيعية المناهضة لمصالحهم، وهو ما يدفعهم للعمل على الانقلاب على هذه التحولات الديمقراطية مرة أخرى. فالمجتمعات التي تكون فيها درجة عدم العدالة أكبر تكون فرص تعزيز الديمقراطية فيها أقل، وقد تنتهي إلى الانتقال من نظام لآخر، وتظل تعاني من مشاكل مالية، وهذا ما نثق – بإذن الله – أنه لن تؤول إليه الأمور في دول "الربيع العربي"، شريطة تكاتف المخلصين حول مشروع نهضوي جاد خلال الفترة القادمة.[10]

الهوامش

(1) جميع البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي عن مؤشرات التنمية العالمية، (موقع البنك الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت))، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(2) كانت سوريا أول دولة من دول المجموعة، تحصل على استقلالها في عام 1946، تلتها ليبيا في عام 1951، ثم مصر في عام 1952 وتونس في عام 1956، في حين تم إعلان الجمهورية اليمنية رسمياً بعد توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990.

(3) عرَف التقرير المشار إليه النمو المستدام على أنه، معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يبلغ أو يفوق، 7 في المائة لمدة ربع قرن أو أكثر، وهو ما يؤهل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أقصى تقدير. وقد أشار التقرير إلى أن سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيدة التي حققت هذا الهدف خلال الفترة 1960-1999. لمزيد من التفصيل، أنظر (علي2012).

(4) عرّفت الدراسة المشار إليها النمو المستدام على أنه، متوسط لمعدل النمو للدخل الحقيقي للفرد، يبلغ 2.8 في المائة أو أكثر في السنة، (وهو المعدل الذي يسمح بمضاعفة الدخل الحقيقي للفرد في مدى زمني يبلغ 25 عاماً وليس 10 أعوام)، على طول الفترة 1985-2009، بمعامل تفاوت (الانحراف المعياري لمعدل النمو على القيمة المطلقة لمتوسط معدل النمو خلال أي من الفترات) يقل عن 3، بحيث يتم المحافظة على هاتين الصفتين لمعدل النمو في كل فترة زمنية فرعية 1985-1999، (فترة تطبيق سياسات توافق واشنطن في عدد كبير من الدول العربية)، و 2000-2009. لمزيد من التفصيل، أنظر (علي، 2012) ص ص: 10-15.

(5) حالة محمد بوعزيزي في تونس خير شاهد على ذلك.

(6) أوضحت دراسة حديثة صادرة بعد الثورة، أن معدل البطالة الفعلي في تونس ارتفع من 22.1% في عام 1999، إلى 44.9% في عام 2009، (باسيلو، 2011). كما قدّر صندوق النقد الدولي هذا المعدل بحوالي 30% في عام 2010. (شفيق، 2012).

(7) يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على الآراء الواردة في (موقع منتدى صندوق النقد الدولي)، الذي تم إطلاقه باللغة العربية على شبكة الانترنت في عام 2010، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(8) الحقيقة أن هذه نتيجة قديمة، فقد توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة. أنظر على سبيل المثال: (بيرسون و تابيليني، 1994).

(9) قد تكون المغرب هي الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، حيث بادر الملك بإجراء استفتاء شعبي على عدد من التعديلات الدستورية الهامة، هذا بخلاف ما شهدته الكويت من حلّ لمجلس الأمة على أثر شبهات فساد، وما شهدته دول أخرى من تغيير للحكومات أو تعديل للوزراء لامتصاص غضب الجماهير.

(10) أنظر في هذا الإطار على سبيل المثال كل من: (علي، 2012). (العيسوي 2006). (بسيسو 2011). (بريسينجير وآخرون، 2011). (مالك و عوض الله، 2011).

المراجع العربية

العيسوي، إبراهيم، (2006)، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة المعهد العربي للتخطيط، ورقة مميزة (1)، الكويت.

بيرغ، آندرو، وجوناثان أوستري، (2011)، انتبه! عدم المساواة قد يشكل خطراً على نمو اقتصادك، مدونة صندوق النقد الدولي.

كليفت، جيريمي، (2011)، من يملكون ومن يملكون أقل- لماذا يختل التوازن مع عدم المساواة، منتدى صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي، (2006)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي.

(2010)، الجمهورية العربية السورية، التقرير القطري رقم 86/ 10.

علي، عبدالقادر علي، (2012)،ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، ورقة رئيسية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

بسيسو، فؤاد حمدي، (2011)، معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود في ضوء التطورات المعاصرة، ثورات الربيع العربي وانعكاسات الأزمة العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول "الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول العربية"، القاهرة.

لاغارد، كريستين، (2011)، الربيع العربي بعد مرور عام، منتدى صندوق النقد الدولي.

أحمد، مسعود، (2011 أ)، ما تعلمناه من الربيع العربي، منتدى صندوق النقد الدولي.

----------، (2011 ب)، التضخم في الشرق الأوسط – نظرة في الأرقام الصحيحة، مدونة صندوق النقد الدولي.

منتدى صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت http: / /blog-montada.imf.org/

شفيق، نعمت، (2012)، ضماناً لتحقيق النمو الشامل في الشرق الأوسط، منتدى صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، www.govindicators.org.

المراجع الانجليزية

Acemoglu, Daron and James A. Robinson, (2001), "A Theory of Political Transitions."; The American Economic Review, Vol. 91, No. 4, Sep., 2001, pp. 938-963.

Bibi, Sami, (2011), "Poverty and Inequality in Tunisia, Morocco and Mauritania"; African Development Bank, Economic Brief,

Breisinger, Clemens, Olivier Ecker, and Perrihan Al-Riffai, (2011), "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security"; IFPRI Policy Brief, 18, May 2011.

Campante, Filipe R. and Davin Chor, (2012), "Why was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring"; Journal of Economic Perspectives, Vol. 26, No. 2, Spring 2012, pp. 167-188.

----------, (2011), "The People Want the Fall of the Regime: Schooling, Political Protest, and the Economy"; Harvard Kennedy School, Faculty Research Working Paper Series, March 2011. web.hks.harvard.edu/publications/getFile.aspx?Id=671

Central Intelligence Agency (CIA), The World Fact Book, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html.

Dervis, Kemal, (2012), "The Economic Imperatives of the Arab Spring"; The George Washington University, Jan. 2012. http://www.project-syndicate.org/commentary/the-economic-imperatives-of-the-arab-spring.

Griffith, Breda, (2011), "Why Is Growth Higher in Some Countries?"; In Raj Nallari, Shahid Yusuf, Breda Griffith, and Rwitwika Bhattacharya, "Frontiers in Development Policy: A Primer on Emerging Issues." The World Bank, Washington, D.C. 2011.

IMF, (2012), "Middle East and North Africa: Economic Outlook and Key Challenges"; Deauville Partnership Ministerial Meeting, Washington, DC, April 20, 2012.

International Republican Institute (IRI), (2011), "Egyptian Public Opinion Survey, April 14-27, 2011"; http://media.washingtonpost.com/wp-srv/world/documents/Egyptian_Public_Opinion_April_14-27_2011.pdf.

Krueger, Anne O., (2004), "Meant Well, Tried Little, Failed Much: Policy Reforms in Emerging Market Economies"; Roundtable Lecture, Economic Honors Society, New Your university, NY, March 23, 2004. http://www.imf.org/external/np/speeches/2004/032304a.htm

Malik, Adeel and Bassem Awadallah, (2011), "The Economics of the Arab Spring"; CSAE Working Paper WPS/2011-23, Oxford and Jeddah, December 2011.

Nichols, Will, (2011), "Square Pegs in Round Holes: Why IMF and World Bank Structural Adjustment Prescriptions Harm Arab Economies?"; International Journal of Business and Social Science, Vol. 2, No. 19, Special Issue- October 2011.

Ocampo, J. Antonio, (2004), "Beyond the Washington Consensus: What do we mean?"; Journal of Post Keynesian Economics, Winter 2004-5, Vol. 27, No. 2.

Paciello, Maria C., (2011), "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition"; MEDPRO Technical Report No. 3, May 2011.

Persson, Torsten and Guido Tabellini, (1994), "Is inequality Harmful for Growth?"; The American Economic Review, Vol. 84, No. 3, June 1994.

Rodrik, Dani, (2006), "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990's: Learning from a Decade of Reform"; Journal of Economic Literature, vol. XLIV, December 2006, pp. 973-987.

Williamson, John and Molly Mahar, (1998), "A Survey of Financial Liberalization"; Princeton Essays in International Finance 211. Princeton University, Princeton, N.J.

Williamson, John, (2000), "What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?"; The World Bank Research Observer, vol. 15, no. 2, August 2000, pp. 251-64.

World Bank, World Development Indicators (WDI) Database; http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=12&id=4&CNO=2

World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) Database; www.govindicators.org.

World Bank, (2008), "The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development"; Commission on Growth and Development; www.growthcommission.org.

World Bank, "MENA's Macroeconomic Outlook 2011" and "MENA Regional Economic Update: Facing Challenges and Opportunities", May 2011.

Yao, Yang, (2011), "Beijing Consensus or Washington Consensus: What Explains China's Economic Success?"; Development Outreach, Special Reports, April 2011.

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الأساسية لدول الربيع العربي (أحدث بيان متاح)

المؤشر/ البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سوريا
عدد السكان (مليون نسمة)	10.7	83.7	6.7	24.8	22.5
المساحة الكلية (ألف كم^2)	163.6	1001	1760	528	185.2
نسبة المساحة المأهولة (%) من جملة المساحة	30	6	1.2	3.2	29.3
متوسط دخل الفرد ($PPP)	9500	6500	14100	2500	5100
وسيط عمر السكان	30	24.3	24.5	18.1	21.9
معدل الأمية (%)	25.7	29	17.4	49.8	20.4
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	75.2	72.9	77.8	64.1	74.9

المصدر: موقع وكالة الاستخبارات المركزية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

الجدول رقم (2): التحول الهيكلي في الدول العربية، للفترة (1985 – 2009)

الدولة	معدل النمو (%) 2009-1985	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%)							
		الزراعة		الصناعة		الخدمات		الصناعة التحويلية	
		1985	2008	1985	2008	1985	2008	1985	2008
الأردن	0.01	5.5	2.6	25.8	32.6	68.7	64.8	11.5	20.2
الإمارات	1.45	1.4	1.0	64.1	58.6	34.5	40.5	9.1	12.3
البحرين	0.01	1.9	0.3	48.5	45.2	50.4	54.5	10.1	13.8
تونس	2.66	15.8	9.8	32.7	32.1	51.5	58.0	15.1	17.7
الجزائر	0.68	9.0	6.9	53.6	62.1	37.4	31.0	13.7	4.6
السعودية	1.53	3.7	2.3	41.4	70.2	54.9	27.5	8.0	8.3
السودان	3.00	33.5	26.3	16.5	34.0	50.0	39.7	4.8	8.6
سوريا	1.31	21.9	20.0	23.3	35.0	54.8	45.0	19.1	12.8
عُمان	2.29	2.8	1.0	59.3	67.1	38.0	31.9	2.4	10.6
الكويت	2.59	0.6	0.2	57.0	66.0	42.4	33.9	5.9	4.4
مصر	2.98	20.0	13.2	28.6	37.5	51.5	49.3	13.5	15.7
المغرب	2.40	16.5	14.6	33.1	30.3	50.5	55.0	18.4	14.0
موريتانيا	1.14	22.5	18.9	32.9	40.6	44.6	40.6	12.9	3.8
اليمن	3.28	24.2	9.8	26.8	41.9	49.0	48.4	9.3	6.0

المصدر: مأخوذ من (علي، 2012)، على أساس مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي في ما عدا الدول التالية لعام 2008، التي حُسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2009): البحرين، جيبوتي، العراق، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات واليمن.

الجدول رقم (3): ترتيب دول الربيع العربي وفقاً لمؤشرات الحوكمة لعام 2010

الدولة	التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	نوعية النظام الرقابي	حكم القانون	محاربة الفساد
تونس	190	106	78	99	87	95
سوريا	202	167	137	171	138	179
مصر	184	175	126	112	103	138
ليبيا	206	123	190	189	175	197
اليمن	187	208	180	148	182	187

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، www.govindicators.org، والترتيب من أصل 214 دولة.

الجدول رقم (4): أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية خلال العام 2011 لتدارك آثار "الربيع العربي"

الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
دول الخليج المصدرة للنفط							
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التكلفة الإجمالية للزيادة في الأجور في القطاع العام بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
الكويت	✓	✓		✓	✓		
عمان	✓	✓		✓		✓	تقدر وزارة المالية التكلفة الإجمالية للإجراءات الجديدة لعام 2011 بحوالي 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الميزانية بنسبة 12%
قطر	✓						
المملكة العربية السعودية	✓			✓	✓	✓	25% من الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة		✓		✓			
الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الدول النامية المصدرة للنفط							

الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الجزائر	✓	✓			✓	✓	زيادة الإنفاق العام بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي
إيران		✓		✓			
العراق	✓	✓		✓	✓	✓	
سوريا		✓		✓			2-3 % من الناتج المحلي الإجمالي
اليمن	✓	✓	✓	✓		✓	أكثر من 4 % من الناتج المحلي الإجمالي
الدول المستوردة للنفط							
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓		5 % من الناتج المحلي الإجمالي
لبنان				✓			أقل من 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	✓	✓		✓		✓	0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
المغرب	✓	✓		✓		✓	

المصدر: (البنك الدولي، 2011)

اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل

د. بلقاسم العباس*

ملخص

تقوم الورقة بدراسة أوضاع أسواق العمل العربية والبطالة، وكذلك مُقارنة مُؤشرات هذه الأسواق خاصة في مجموعة "دول الربيع العربي[1]". وتنطلق من مُناقشة الاقتصاد السياسي للتنمية العربية، وكيفية انعكاس أزمة التنمية العربية على أوضاع أسواق العمل. ويُمكن تلخيص وضع أسواق العمل العربي بمعدلات البطالة، خاصة المتعلقة بالشباب والإناث والمتعلمين، التي تُعتبر الأعلى عالمياً. هناك العديد من العوامل المتعلقة بالخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية وكذلك تركيبة أسواق العمل، جعلت المنطقة تعرف تعايشاً مُستمراً بين النمو الاقتصادي والبطالة. وقد عرفت الدول العربية إجمالاً ومن بينها "دول الربيع العربي" حقباً من النمو الاقتصادي، ولكن في مجمله لم يكن كافياً لتخفيض البطالة إلى المستويات "الطبيعية". فالنمو السكاني القوي الذي امتازت به المنطقة، وإن بدأ بالتراجع خاصة في دول شمال أفريقيا، مكّن من الإبقاء على معدلات نمو القوة العاملة مرتفعة بالرغم من انخفاض مُعدلات مُساهمة الإناث في سُوق العمل. هذا التدفق الكبير لقوة العمل لم يُصاحبه ارتفاع التشغيل بنفس الوتيرة، ذلك إما لتعثر النمو أو لانخفاض فعالية سياسات التشغيل في خلق فرص عمل دائمة، حيث أن العديد من الدول ركزت على الاصلاحات لتحقيق التوازنات المالية التي لم تسهم في تعميق التحول الهيكلي. هذا التفاوت بين ارتفاع مُعدل نمو القوة العاملة والنمو الاقتصادي لم يسمح بتسجيل انخفاض ملموس في مُعدلات البطالة. كما أن الخصائص الهيكلية لسوق العمل سمحت بتجذير مشكلة البطالة وتحولها إلى بطالة هيكلية يصعب امتصاصها بالنمو الاقتصادي لوحده، وذلك لانخفاض احتمال توظيف الخارجين من سُوق العمل لفترة طويلة أمام هذه الضغوط المتزايدة على العمل، اتسعت رُقعة الاقتصاد غير الرسمي وما يتبعه من عمالة هشة وظروف عمل سيئة، في وقت ارتفع فيه رأس المال البشري بمعدلات أعلى من ما حققته النمور الآسيوية. تشير آخر الاحصائيات إلى أن نسبة خريجي الجامعات والمشتغلون في هذه القطاعات الهشة تصل إلى ثلث المشتغلين، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 50% في القطاع الخاص. يُلخص هذا الوضع ربما أكثر من غيره واقع السخط الذي يعيشه الشباب العربي المثقف، الذي مهد لأحداث الربيع العربي.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط. البريد الالكتروني : belkacem@api.org.kw

Arab Spring Economies and Labor Market Conditions

Belkacem Laabas

Abstract

The paper studies labor market conditions in Arab spring states and how these conditions might have affected political outcomes. The paper starts with a discussion of Arab political economy of development and how its failure depressed labor markets leading to high unemployment rates among youth and females. Many structural features of Arab economies led to the co-existence of growth and unemployment. Economic growth was not sufficient to reduce unemployment to its 'natural' levels because of high labor force growth and weak job creation. After the collapse of growth in mid-eighties, countries concentrated more on financial stability and less on deepening structural transformation. Unemployment was further complicated by the mismatch between vacancies and job seekers which eventually increased structural unemployment of the youth which could not be absorbed by economic growth alone. As a result precarious and informal employment increased hand in hand with human capital. This abnormal situation of deteriorating job prospects and increased education probably laid the ground for the Arab spring.

1. الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية العربية و تحديات سوق العمل

تُشكّل الأحداث السياسية التي تشهدها العديد من الدول العربية مُنذ نهاية عام 2010 المتمثلة في موجة من الثورات الشعبية "السلمية – الدامية" نقطة تحول أساسية في منظومة الحاكمية العربية، قد تأسس بداية للتحول الديمقراطي ولبناء دولة المؤسسات التي يُؤمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز "التنمية البشرية" ورفع مستويات الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

قبل بدء أحداث الربيع العربي شكلت أغلب الدول العربية أو بالأحرى "كلها" استثناءاً واضحاً في مجال التحول الديمقراطي، خاصة إبان الموجة التي تلت انهيار المعسكر الشيوعي في شرق أوروبا وتواري الدكتاتوريات التقليدية الموالية للغرب[2]. هذه الأخيرة جعلت من الحرب الباردة مُبرراً أساسياً لدعمها وبقائها بالرغم من سجلها الردىء في مجال حقوق الإنسان. إن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح هي: لماذا لم تشهد الدول العربية موجة الديمقراطية في بداية تسعينات القرن الماضي؟ وما هي العوامل السياسية والاقتصادية التي ساهمت في إطالة عمر النظم الشمولية؟ وما الذي طرأ من الناحية الاقتصادية والسياسية خلال السنوات العشرين الماضية لكي تقرر الجماهير تغيير أنظمتها؟ بغض النظر عن نظرية المؤامرة التي تعزو كل شيء للقوى الإمبريالية والخارجية، فإن الثورات تحركها عوامل موضوعية وأخرى ذاتية. وتُشكّل العوامل الموضوعية الأسباب المادية الضرورية لحدوث الثورات، لكنها تبقى غير كافية، لأن الثورات تحتاج إلى جُملة من العوامل الذاتية، حتى تحدث هذه الثورات[3].

نظراً للتشابك المعقد بين العوامل الموضوعية والذاتية، فإن عملية التنبؤ بالثورات تعتبر شبه مستحيلة، كما أن تفسير أسباب حدوثها يعتبر أيضاً عملية معقدة. بالمقابل يُمكن دراسة العوامل الموضوعية ومُقارنتها مكانياً وزمنياً كمحاولة لتحديد أثر هذه العوامل في الدفع نحو الانقلاب الشعبي على أنظمة

الحكم. بالرغم من الاختلافات في طبيعة الأنظمة السياسية وكذلك التفاوت في مستويات التنمية، إلا أن الثورات العربية قد امتدت إلى طيف واسع من هذه الأنظمة. كما أن تفاعل النخب مع هذه الثورات اختلف من دولة لأخرى. ونظراً إلى أن ثورات الربيع العربية قد اقترنت بكرامة المواطن، إلا أن أداء سوق العمل وخاصة وضع الشباب والمتعلمين يعتبر المجال الأساسي المحدد للعوامل الموضوعية الدافعة للحراك الشعبي.

هناك اعتقاد راسخ بين الباحثين وحسب ما تعكسه مختلف المؤشرات التنموية، أن الحصاد التنموي العربي كان في الغالب متواضعاً في مجمل الدول العربية خلال نصف القرن الماضي[4]

وخاصة بعد منتصف ثمانيات القرن الماضي، حيث انهار النمو العربي. أدى هذا الوضع إلى جعل "العقد الاجتماعي" و"الصفقة الاستبدادية" المبرمة ضمنيا بين المواطنين والنخب الحاكمة غير قابلة للاستدامة، خاصة في مجموعة الدول غير النفطية أو كثيفة السكان. حدث هذا في ظل اتساع الهوة بين انتشار التعليم وارتفاع مستويات رأس المال البشري من جهة، وتفاقم مشاكل البطالة وخاصة بطالة الشباب، (جلال، 2002)، وجمود الأنظمة السياسية وسيطرة النخب على القرار السياسي دون المشاركة، واستغلال ثروات الدولة وتوزيعها بين مجموعات مصالح ضيقة. أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إيجاد حالة من التناقض السافر بين جهود التنمية وتوزيع ثمارها بصفة عادلة، وكذلك بين تحسن رأس المال البشري وارتفاع وزن حجم الطبقة الوسطى[5] من جهة، وجمود المؤسسات السياسية وضيق هامش الحريات والحقوق السياسية.

أدى تعمق هذه التناقضات في ظل بيئة عالمية جديدة[6] اتسمت بثورة المعلومات ورغبة القوى العالمية في إعادة تشكيل المنطقة في شكل شرق أوسط جديد إيماناً منها بأن الانفتاح السياسي أصبح ضرورياً، وكذلك لتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وكذلك اعتقاد هذه القوى أن الأنظمة القائمة لم تعد قادرة على

الاستمرار، لفقدانها الشرعية من جهة، ولعدم كفاية الدعم السياسي والمالي للأنظمة في تمرير الحل النهائي لقضية الشرق الأوسط. بالمقابل، أدت العلاقة المريبة مع الغرب لبعض الأنظمة القائمة للتمادي في مشروعها السلطوي دون مراعاة الحراك الداخلي.

من الصعب رسم صورة واضحة حول اقتصادات «دول الربيع العربي»، خاصة في ما يخص تفاعل التنمية الاقتصادية بسوق العمل، وكيفية انعكاسها على الفقر والبطالة، في ظل طبيعة المؤسسات السياسية القائمة، ذلك لأن البيانات المتوفرة حول هذه الأبعاد المعقدة لا تسمح بصياغتها في نموذج يمكن أن يعكس الواقع المعقد[7]. سيتم في هذه الورقة بالاعتماد على ما توفر من بيانات الدول العربية تحليل العلاقات التبادلية بين النمو وسوق العمل، لدراسة الترابطات الممكنة بين التنمية والمؤسسات وسُوق العمل، لرسم أهم الخصائص الأساسية لوضع سوق العمل في الدول العربية إجمالاً، ودول الربيع العربي خُصوصاً.

ولإعطاء صورة حول الأسباب الموضوعية التي أدت إلى الثورات الشعبية في بعض الدول العربية واستثناء بعض منها، فإن الورقة تنطلق أولاً من تقييم العملية التنموية الاقتصادية، وخاصة التركيز على قضايا التوزيع والعدالة والنمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق العمل، وتفسير سبب عدم تمكّن النمو الاقتصادي من استيعاب كل الداخلين لسوق العمل. كما أن عملية التقييم سوف تركز أيضاً على دور عملية التعليم وبناء رأس المال البشري ودوره في بناء الطبقة الوسطى، التي تعتبر المحرك الأساسي للحراك السياسي والطلب على الحريات والحقوق الأساسية.

على الصعيد السياسي، لا يمكن فصل سوق العمل عن "العقد الاجتماعي" والصفقة الاستبدادية المبنية على توزيع "الريوع" وشراء السلم المدني وتحول مشروع الدولة الوطنية إلى "الدولة الفئوية"، حيث تم تحريف مسار الدولة الوطنية التنموية إلى دولة تجند مواردها لخدمة الفئة الحاكمة على حساب

المواطن. وتمتاز الدول "الريعية" بتوظيفها سياسات توزيع الريوع، خاصة عبر برامج التوظيف الحكومي بالرغم من عدم نجاعته الاقتصادية لكي يوفر حلاً لأوضاع سوق العمل المتردية نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، خاصة منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي.

ونتيجةً لهذه الممارسات، بدأت تتسع الهوة والتناقضات بشكل صارخ بين مُكونات التنمية بكل أبعادها، خاصة المتعلقة بتطور أسواق العمل ورأس المال البشري وجمود التنمية السياسية وتدهور طبيعة المؤسسات القائمة على العملية التنموية. فظهرت حالات انحباس للتنمية الاقتصادية وما ينبثق عنها من تفاقم للبطالة والفقر، حتى في دول غنية بالموارد النفطية (الجزائر، ليبيا، العراق)، أو في دول سجلت مُعدلاً مُحتراماً في مجال النمو الاقتصادي، لكن تمادت فيها "الدولة الفئوية"، حيث استأثرت النخب بثمار التنمية وتهميش المواطنين فيها، خاصة الشباب العاطل عن العمل، مما أدى في نهاية المطاف إلى التمرد على هذه النخب الحاكمة.

عندما حازت الدول العربية على استقلالها من الاستعمار والانتداب الخارجي حكمتها نخب مدنية وعسكرية، استندت إلى الفكر الوطني الليبرالي أو الاشتراكي (حسب الحالة)، وجعلت من عملية بناء الاقتصاد والمؤسسات أولوية قصوى. وتمتعت هذه النخب بشرعية ثورية/ تاريخية، سمح لها باحتكار السلطة وإعفاءها من المحاسبة والمساءلة الشعبية. ويسمح العقد الاجتماعي المبرم بين هذه النخب والمواطنين بتعزيز حكم النخب بشكل استبدادي، مقابل صفقة يحصل فيها المواطن على حصته من التنمية الاقتصادية، في شكلٍ دعم للسلع الأساسية، وعمل مضمون في القطاع العام، وكذلك الحصول مجاناً على خدمات التعليم والصحة والسكن الاجتماعي. وتميزت الاستراتيجية التنموية بتطبيق استراتيجية "إحلال الواردات"، واضطلاع القطاع العام بمهمة احتكار النشاط الاقتصادي وتراكم رأس المال، وكذلك مُحاربة البرجوازية الوطنية في العديد من الحالات والقيام بإصلاح زراعي لصالح الفلاحين المعدمين.

تمكنت الدول من تمويل هذه الاستراتيجية المكلفة، من خلال تجنيد مزيج من الموارد حسب طبيعة الاقتصاد، لكنها ركزت في غالبها على الريوع من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والفوسفات أو تحويلات المهاجرين، أو مساعدات وديون خارجية[8]. بالرغم من أن هذه الحقبة الممتدة لغاية منتصف ثمانيات القرن الماضى قد تكون تميزت بمعدلات نمو جيدة وبجهود تنموية معتبرة في مجالي الصحة والتعليم، لكن هذا النمو كان مُكلفاً وهشاً، حيث بدأت الدول تُثقل بالمديونية العامة، بالإضافة إلى الاعتماد على الريوع التي تتميز بتذبذبها وتعرضها إلى الصدمات الخارجية الحادة، مما جعل النظام الاقتصادي القائم مُنكشفاً بشكل حاد لمثل هذه الصدمات، مما أدى بالعديد من الدول إلى تطبيق سياسات التعديل الهيكلي وما له من آثار على سوق العمل، (العباس، و دهال، 1998)[9].

توازياً مع تعثر المشروع التنموي في مُنتصف ثمانيات القرن الماضي نتيجة عدم استدامته، بدأت تظهر تحولات عميقة في البيئة الاقتصادية العالمية، اتسمت بما يعرف بالعولمة نتيجة ضغط القوى الليبرالية ومؤسساتها على الدول النامية، بأن تتبنى المشروع الليبرالي المعروف باقتصاد السوق[10]. وتمكنت هذه القوى تسريع هذا التحول من خلال نفوذها المالي، وخاصة بربط برامج الاصلاح الهيكلي بإعادة جدولة الديون. ونتيجة للاختلالات المالية الكبيرة فقد بدأت الدول في تبني المشروع الليبرالي، حيث بدأت الدولة بالانسحاب من دواليب الاقتصاد عبر فتح الأسواق وتغيير تنظيمها، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخصخصة، (عبدالخالق، 2001). إذا كان الغرض من الاصلاحات الاقتصادية هو إعادة الفعالية الاقتصادية من خلال تحرير الأسعار وتحرير التجارة، فإن التركيز على التوازنات الاقتصادية والفعالية كهدف، وإغفال قضايا التوزيع والعدالة بدأ يُؤسس لعملية استقطاب وشرخ اجتماعي نتيجة الضرر الذي ألحقته الاصلاحات بالطبقة الوسطى، التي كانت العماد الأساسي للأنظمة السياسية القائمة. كما جاءت الإصلاحات الليبرالية في ظل بيئة مُؤسسية

ضعيفة غير قادرة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق[11]. سمح هذا الوضع المؤسسي المفقود للطبقة البرجوازية الطفيلية المكونة أساساً من التجار المضاربين وليس من رجال الأعمال الصناعيين، وتحالفهم مع البيروقراطية وتحولهم تدريجياً إلى السند الأساسي للنظام القائم، الذي بدأ يتجه نحو القمع والقوة وتزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، في ظل فقدان الشرعية الشعبية التي يتطلبها اقتصاد السوق والنظام الليبرالي المنشود.

ونتيجةً لتدهور الوضع المعيشي، وانحراف المجتمع وسيطرة "الأقليات" الجديدة، فقد بدأت المعارضة خاصة تلك التي تتخذ الخطاب الديني تتسع شعبيتها في أوساط عُموم السكان، سواء من خلال العمل الخيري أم من خلال الخطاب الأخلاقي المتشدد تجاه النخب الحاكمة. في المقابل، استغلت النخب مُحاربة الإرهاب وخطاب التيار الديني المتشدد كذريعة أساسية لاحتكار السلطة وإيقاف المشروع الديمقراطي، وفرصة سانحة للتحالف البيروقراطي والمضاربين، لكي يكملوا عملية التراكم البدائي من خلال استغلال النفوذ السياسي.

بالرغم من هشاشة النمو الاقتصادي، واعتماده أساساً على مصادر ريعية، فقد حققت الدول العربية تقدماً لا بأس به في مجال فتح ودمقرطة التعليم، وبناء مستوى كمي من رأس المال البشري، حسب ما هو واضح من تحليل بيانات رأس المال البشرى المقدر بمتوسط سنوات التعليم من طرف (بارو و لي، 2010)[12]. كما امتازت الدول العربية في المراحل الأولى من التنمية بمعدلات نمو سكاني مرتفعة، مما يعني أن التدفق نحو سوق العمل ظل مرتفعاً بالرغم من انخفاض مُعدلات مساهمة الإناث في سوق العمل. كما أن ارتفاع مستويات تعلم الإناث رفع نسب مُساهمتها لاحقاً، خفض من نسب خصوبتها، وزاد من الطلب الاجتماعي (التعليم، الصحة، السكن والتشغيل) ارتفاع وتسارع وتائر الهجرة الريفية نحو المدن.

من المفروض أن هذه الخصائص الديموغرافية تشكل نعمة على الاقتصاد، لعرضها قوة عمل شابه ومدربة تساهم في البناء الوطني ورفع الإنتاج، ويسمح بتنافسية في الاسواق الدولية عبر الانخفاض النسبي لمعدلات الاجور. تحولت هذه النعمة إلى نقمة[13] ولم تستطع الدول استغلال هذه الهبة السكانية[14] وتحولها إلى عبء، لأن التحول الاقتصادي الذي حصل في منتصف ثمانيات القرن الماضي لم يكن قادراً على فتح المجال أم الشباب المتعلم، وخاصة في القطاع العام الذي لم يعد قادراً على استيعاب هذه التدفقات الكبيرة، وكذلك لم تستطيع البرجوازية الوطنية الاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ذلك إما لأن البيئة والإدارة الاقتصادية فرضت قيوداً وكلفا إضافية لم تسمح بالاستثمار الإنتاجي، أم لأن رجال الأعمال الجدد ينصب همهم في القطاعات التي تسمح لهم بتعظيم الأرباح في دورة قصيرة مثل، التجارة والخدمات غير الإنتاجية.

تمخض عن هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية تجذر بطالة الشباب، خاصة من فئتي الإناث والمتعلمين[15] بحيث لم يعد النظام الاقتصادي قادراً على استيعاب خريجي النظام التعليمي والمتسربين منه، بالرغم من حزم السياسات والبرامج التي تم استيحاؤها من مُختلف التجارب في مجال تدعيم تشغيل الشباب وتمويل المشاريع الصغيرة، (مكتب العمل الدولي، 2009). كما أن عمليات التثبيت والتعديل الهيكلي وفق «تفاهمات واشنطن» أدت إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي، خاصة إلغاء الدعم غير المباشر أدى إلى ظهور ظاهرة الفقر سواء في المناطق الريفية والحضرية. (مسكوب، 2008). كما أن برامج الدعم الاجتماعي المبنية على استهداف الفقراء وتقديم الدعم المباشر لم تكن فاعلة، ذلك إما لأن مؤسسات التنمية الاجتماعية المستحدثة والبرامج التي تطبقها كانت بتمويل أجنبي محدود، أم لأن معايير الاستهداف كانت قد صممت لتستثنى العديد من المستحقين بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وصعوبة استهداف الفقراء. وقد زاد من البطالة والفقر وتفاقم الشرخ الاجتماعي، سوء

التنمية الجهوية، حيث كانت التنمية متحيزة ومركزة في مناطق دون غيرها. فالمدن الداخلية التي شهدت هجرة ريفية مُعتبرة توسعت بشكل كبير، حيث كبر التنافس على الموارد الشحيحة، وتدهورت فيها نوعية الحياة، بالإضافة إلى ظهور السلوكيات السلبية وانعدام الأمن (البنك الدولي، 2011).

للأسف الشديد لا تتوفر معلومات حول مدى التفاوت الجهوي في الدول العربية، وخاصة توزيع الدخل والنشاط الاقتصادي ومُعدلات البطالة والفقر حسب المناطق. كما أن قياسات الفقر وتوزيع الدخل المعتمدة على الإنفاق قد لا تعكس أشكال الحرمان الأخرى، ولا تعكس مدى مستوى اللاعدالة الاجتماعية، خاصة إذا ما أُخذ توزيع الثروة كمقياس لقياس التوزيع. لسد هذه الثغرة الهامة في تقييم عملية التنمية العربية، قام (البنك الدولي، 2011) في إطار تقاريره الدورية حول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بإصدار تقرير مهم حول التفاوت الجهوي، الذي يُظهر مدى تجذر الفوارق الجهوية والقطاعية.

إذا ما أُخذ مفهوم التنمية البشرية بمفهومه الموسع، وخاصة إذا أُدمج شق الحريات الأساسية والسياسية وحقوق الإنسان، فإن مشروع التنمية البشرية في الدول العربية قد يكون ناقصاً وفي تناقص صارخ من الطموحات والتوقعات التي رسخت في أذهان الشباب. فالأنظمة السياسية التي جعلت من الإصلاحات السياسية والاقتصادية مُبرراً أساسياً لبقائها في السلطة تمادت في خطابها السياسي الإصلاحي المتناقض مع الواقع المعاشي، بحيث تيقن الشباب أن النجاح الاقتصادي الذي تتكلم عنه وسائل الإعلام الرسمية وتبارك له المؤسسات الدولية التي رعت هذه الإصلاحات ما هو إلا سراب. إن الإصلاحات الاقتصادية المسجلة في أجندة الأنظمة لم يكن بالإمكان تنفيذها، لأن الخاسرين من هذه الإصلاحات أصحاب النفوذ ومجموعات الضغط استطاعوا أن يفقدوا الزخم وحولوها إلى إصلاحات تدريجية بدون أفق، مما أطال عُمر تكاليف الإصلاح، التي أصبحت دائمة ويتحملها المواطن باستمرار. كما أن النخب التي بادرت بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية

كان هدفها إرساء ديمقراطية واجهة، لتبقى في السلطة، خاصة بعدما تيقنت أنها تستطيع التحكم في العملية السياسية الليبرالية من خلال استعمال القانون والمؤسسات وتزوير الانتخابات.

إن الفشل الاقتصادي والسياسي وتزايد أعداد الشباب الذي لم يعد يستهويه الخطاب السياسي الرسمي، الذي لا يعير اهتماماً لتطلعاته، أدى إلى اقتناع الناس بضرورة التغيير، بالرغم من النجاح الذي حققته الأنظمة في نشر الخوف بين المواطنين. إن وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة واقتناع الدول الغربية الكبرى في عدم جدوى الأنظمة في المساهمة في الحل النهائي في الشرق الأوسط أو العكس في حالة بقاء أنظمة مناهضة للغرب، كلها عوامل موضوعية، شكلت الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الربيع العربي.

2. اقتصادات واقتصاديات دول الربيع العربي

أدت الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مُنذ بداية عام 2011 إلى ظُهور مُصطلح دُول الربيع العربي، ويقصد به مجموعة الدول التي شهدت انتفاضة شعبية، أدت إلى سُقوط النخب الحاكمة فيها، مثل، تونس ومصر واليمن وليبيا.

كما شهدت دول أخرى حراكاً شعبياً واسعاً مثل، البحرين والأردن والمغرب، وإلى درجة أقل الجزائر، أدى إلى اصلاحات سياسية واسعة، تمثلت في وصول المعارضة إلى الحكم في المغرب، بينما في الجزائر عززت النخب الحاكمة موقفها، ذلك لأسباب سياسية خاصة بالدولة، من أهمها الاحداث الدامية التي عرفتها خلال تسعينات القرن الماضي، بالإضافة إلى وجود الإسلاميين في السلطة. أما في الأردن فلم يفض الحراك الشعبي حتى الآن إلى إصلاح سياسي يُذكر. وفي الدول الخليجيةَ، فإن سياسات توزيع الريوع واستقرار أنظمتها السياسية، باستثناء البحرين، يقلل من احتمال الحراك الشعبي المطالب بالتغير الجذري.

يتضح من الخصائص الهيكلية للدول العربية في الجدول رقم (1)، أنه من الصعب إيجاد عوامل اقتصادية تميز دول الربيع العربي عن غيرها من الدول العربية الأخرى. وعليه فإنه يصعب إيجاد معنى لمفهوم اقتصاديات «دول الربيع العربي» وكيفية تصنيف هذه الدول ضمن التصنيفات الأخرى التي تعرفها المنطقة. قد يقصد باقتصاديات دول الربيع العربي تفسير وفهم العوامل التي أدت إلى التغيير السياسي من منظور اقتصادي، وكذلك التركيز على الخصائص الاقتصادية لاقتصادات دول الربيع ومقارنتها مع خصائص الدول الأخرى[16]. تمتاز الدول العربية بالرغم من عوامل التشابه الكبيرة بعدم تجانس اقتصادي كبير. وقد أدى هذا الوضع إلى تصنيف هذه الدول حسب معايير مختلفة، منها مستوى الدخل، هبة الموارد، العمالة، طبيعة الأنظمة السياسية وأحداث الربيع العربي، ويلخص الجدول رقم (1) هذه التصنيفات.

الجدول رقم (1): بعض الخصائص الهيكلية للدول العربية

الدولة	مُستوى الدخل [أ]	هبة الموارد [ب]	العمالة	الاقتصاد [ج]	الربيع العربي	تنمية بشرية	الحرية السياسية [د]
الجزائر	متوسط شريحة عليا	✓	فائض	أولي	×	متوسطة	غير حُرة
البحرين	مرتفع	✓	مستورد	أولي	×	مرتفعة جداً	غير حُرة
مصر	متوسط شريحة عليا	✓	فائض	متنوع	✓	متوسطة	غير حُرة
الأردن	متوسط شريحة عليا	×	مصدر	متنوع	×	متوسطة	غير حُرة
الكويت	مرتفع	✓	مستورد	أولي	×	مرتفعة	حُرة جُزئياً
المغرب	متوسط شريحة دنيا	×	فائض	متنوع	×	متوسطة	حُرة جُزئياً
موريتانيا	منخفض	×	فائض	أولي	×	منخفضة	غير حُرة
ليبيا	مرتفع	✓	مستورد	أولي	✓	مرتفعة	غير حُرة
لبنان	متوسط شريحة عليا	×	مصدر	متنوع	×	مرتفعة	حُرة جُزئياً
عُمان	متوسط شريحة عليا	×	مستورد	متنوع	×	مرتفعة	غير حُرة
قطر	مرتفع	✓	مستورد	أولي	×	مرتفعة جداً	غير حُرة
السعودية	مرتفع	✓	مستورد	أولي	×	مرتفعة	غير حُرة
سوريا	متوسط منخفض	✓	مصدر	متنوع	✓	متوسطة	غير حُرة
السودان	منخفض	✓	مصدر	أولي	×	منخفضة	غير حُرة
تونس	متوسط شريحة عليا	✓	مصدر	متنوع	✓	مرتفعة	حُرة جُزئياً
الإمارات	مرتفع	✓	مستورد	أولي	×	مرتفعة جداً	غير حُرة
اليمن	منخفض	✓	مصدر	أولي	✓	منخفضة	غير حُرة
العراق	متوسط	✓	مصدر	أولي	×	متوسطة	غير حُرة

أ- الدخل القومي للفرد، البنك الدولي ب- حصة صادرات النفط و الغاز من الصادرات السلعية
ج- حصة الزراعة والمناجم من الناتجد- مؤشر بيت الحرية

المصدر: من إعداد المؤلف اعتماداً على (بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الكونية 2012)، و (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2012)،و (تقرير بيت الحرية 2012).

يتضح من جدول الخصائص أعلاه واستناداً على بيانات الدخل القومي للفرد، أنه من الصعب رسم صورة اقتصادية نمطية لدول الربيع العربي، حيث تتقاسم هذه الدول بعض الخصائص الأساسية، وتختلف جذرياً في خصائص أخرى. فمن ناحية مُستوى الدخل، الذي يؤخذ على أنه قياس لمستوى التنمية، فإن دول الربيع العربي تُوجد في مُستويات مُتباينة من مُستوى الدخل، فيتضح اتساع هوة الدخل بين اليمن وليبيا، حيث تبلغ أكثر من 10 أضعاف، بينما تصل مع مصر إلى 5.7 مرة مُقارنة بليبيا. وتشترك كل من مصر وتونس في كونهما من فئة مُتوسطي الدخل، ولهما اقتصاد مُتنوع، وتنمية بشرية مُتوسطة في مصر، لكن مرتفعة في تونس. تصنف أغلب الدول العربية على أنها دولاً ذات أنظمة "غير حُرة" باستثناء أربع دول من بينها تونس، التي أصبحت بعد أحداث الربيع العربي تصنف "حرة نسبياً"، كما أن كل الدول العربية تصنف دولاً ذات فائض عمالة باستثناء ليبيا والدول الخليجية. يعكس هذا التصنيف الإشكالية الحقيقية المتمثلة في كون العوامل الاقتصادية لوحدها لا تفسر أحداث الربيع العربي، بل تتعدى إلى جملة العوامل المحلية والسياسية، ربما من بينها طبيعة النظام السياسي، خاصة تلك المتعلقة بمدة بقاء رأس النظام في السلطة، حيث تشترك دول الربيع العربي في خاصة واحدة، وهي أن النظام الحاكم لم يتغير خلال الثلاثين سنة الماضية.

تتجلى صعوبة إيجاد عوامل اقتصادية مُشتركة تُفسر أحداث الربيع العربي في صُعوبة إيجاد تصنيف لمجموعة الدول العربية وفق المعايير الواردة في الجدول رقم (1)، بحيث تصنف دُول الربيع العربي عن غيرها استناداً لهذه المؤشرات الهيكلية. في واقع الأمر، بتطبيق تقنيات التصنيف العنقودي، لم تظهر أي مجموعة تحتوي على دول الربيع لوحدها مُقابل دول أخرى. هذا الوضع سوف ينعكس في تعقيد عملية تقييم أسواق العمل واقتراح سياسات خاصة لهذه الفئة من الدول.

3. أوضاع أسواق العمل في دول الربيع العربية

3.1 النمو الديموغرافي

يُعتبر النمو الديموغرافي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أداء سُوق العمل العربي، حيث أنه يُحدد ديناميكية القوة البشرية التي تُساهم بدورها في تحديد حجم قُوة العمل، التي ستتدفق إلى سُوق العمل. ومن المعروف في الأدبيات الاقتصادية والديموغرافية، أن الدول العربية قد امتازت بارتفاع مُعدل النمو السكاني، الذي حافظ على مُستواه مُرتفعاً فوق 2.5% خلال السنوات الخمسين الماضية، بينما لم يتجاوز هذا المعدل 2.5% في الدول النامية خلال نفس الفترة، وقد بدأ بالتراجع عند أقل من 2% منذ نهاية ثمانيات القرن الماضي، (الشكل رقم (1)). ووصل هذا المعدل إلى 1.25% في عام 2010 مُقارنة بـ 2.23% للدول العربية في نفس العام. ويوضح الجدول رقم (2) أن هذا التحول الديموغرافي العربي البطيء يخفي اختلافات شاسعة بين الدول، ولا يُمثل الصورة النمطية لمختلف الدول العربية. يمثل ارتفاع مُعدل النمو السكاني هبة سُكانية وفرصة قوية للتنمية المتسارعة من خلال ارتفاع حصة السكان القادرين على العمل، التي ارتفعت من 52 % في عام 1960 إلى 62% في عام 2010، نتيجةً لتراجع حصة الصغار من 43% في عام 1960 إلى 33% في عام 2010 مع بقاء حصة الشيوخ محصورة بين 3% إلى 4% خلال الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 2010.

وبالرغم من التراجع الواضح لمعدلات النمو السكاني في الدول العربية غير الخليجية، خاصة في دول شمال أفريقيا ولبنان، إلا أن سُوق العمل سوف يشهد استمرار التدفق القوي للقوى العاملة، وسوف يُحافظ على زخمه نتيجة وصول الأجيال السابقة إلى سُوق العمل عند بلوغها 18 سنة. وتتميز دول الربيع العربي بتباين واضح في معدلات النمو السكاني التي انخفضت في مصر من 2.48% في عام 1960 إلى 1.74% في عام 2010.

الشكل رقم (1): معدل النمو السكاني في الدول العربية والنامية للفترة (1961-2009)

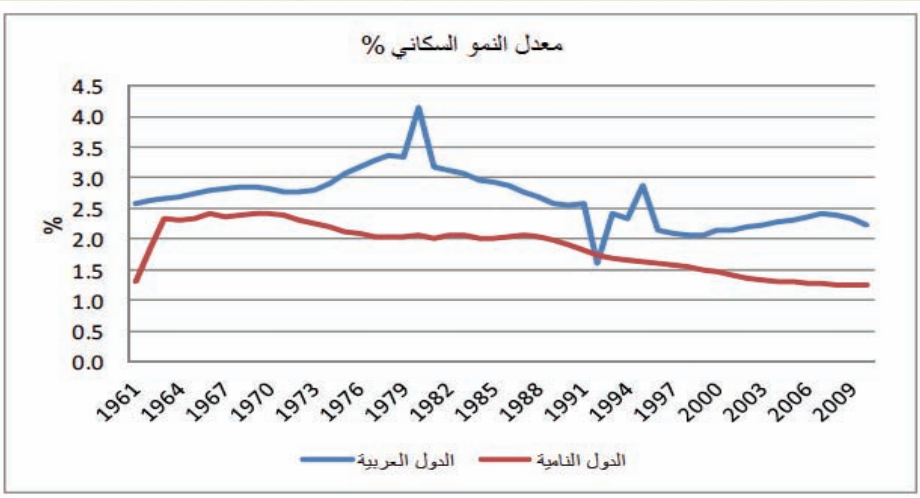

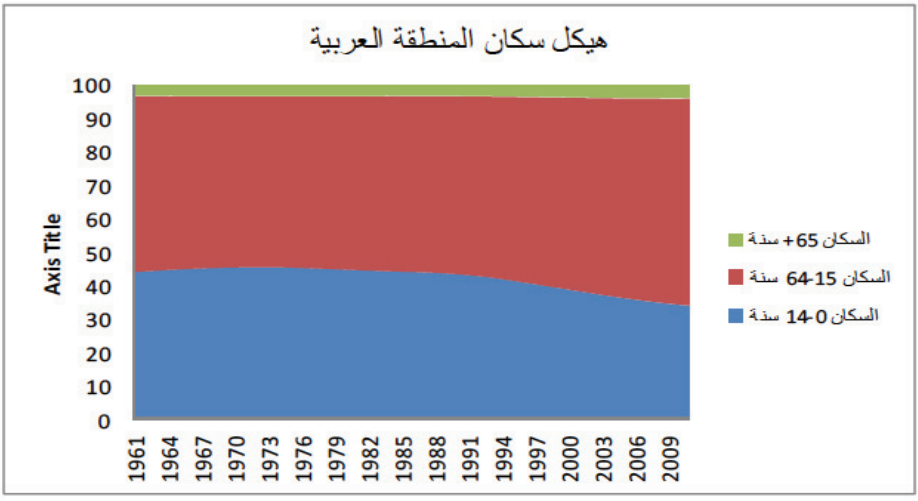

المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الكونية، البنك الدولي، 2012.)

وبالرغم من التراجع الواضح لمعدلات النمو السكاني في الدول العربية غير الخليجية، خاصة في دول شمال أفريقيا ولبنان، إلا أن سُوق العمل سوف يشهد استمرار التدفق القوي للقوى العاملة، وسوف يُحافظ على زخمه نتيجة وصول الأجيال السابقة إلى سُوق العمل عند بلوغها 18 سنة. وتتميز دول الربيع العربي بتباين واضح في معدلات النمو السكاني التي انخفضت في مصر من 2.48% في عام 1960 إلى 1.74% في عام 2010. وكان انخفاض النمو السكاني أكثر وضوحاً في تونس حيث بلغ مُعدل النمو السكاني 1.04 في عام 2010 مقارنة بليبيا حيث وصل معدل النمو السكاني 1.46%، أما في المغرب ولبنان فقد انخفض هذا المعدل إلى ما دون الواحد، بينما لا زال معدل النمو السكاني مرتفعاً في كل من سوريا واليمن، ذلك نتيجةً لارتفاع معدلات الخصوبة.

ودون الخوض في تفاصيل مُسببات تراجع مُعدل النمو السكاني[17] (بلوم وآخرون، 2003)، الذي قد يكون راجعاً بالأساس إلى تحسن مستويات التعليم وارتفاع رأس المال البشري خاصة لدى الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع مُعدلات مساهمتهن في سُوق العمل، فإن ارتفاع مُعدلات النمو بالرغم من كونها سبباً في الهبة السكانية، فإنها في المقابل تُشكل عبئاً أساسياً على التنمية الاجتماعية، نتيجةً لارتفاع الطلب الاجتماعي، خاصة في ظل قيد الموارد وحاجة الدول نحو تخصيص قدر أكبر من هذه الموارد الشحيحة، نحو تفعيل النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الإنتاجي. وقد بينت أحداث الربيع العربي أهمية التوزيع العادل لهذه الموارد، خاصة بين مختلف مناطق الدولة، حيث هناك من يعزي أسباب الثورة إلى التوزيع غير العادل لثمار النمو، الذي عرفته هذه الدول، (البنك الدولي، 2011). ويُعتبر حل هذه المعادلة المتمثلة في الاستجابة الآنية للمتطلبات السكانية الاجتماعية، وضغط هذه الاحتياجات لتوفيرها مُستقبلاً بشكل مُستدام من أصعب المعادلات التنموية، التي تكمن وراء إدارة التنمية.

2.3 عرض العمل

بالرغم من أن النمو الديموغرافي المتسارع أدى إلى هبة سُكانية مُعتبرة، متمثلة في ارتفاع نسبة السكان القادرين على العمل، خاصة في الدول الخليجية جراء الهجرة الواسعة للعمالة الوافدة، فإن المساهمة في سُوق العمل تميزت بارتفاع مُستمر لمعدلات نُمو القوة العاملة، لكن انطلاقاً من مُستويات مُنخفضة في مُعدلات النشاط الاقتصادي خاصة بالنسبة للإناث. وقد نجم عن هذا الوضع تدفق سريع لقوة العمل أكثر من قدرة الاقتصاد على استيعابه، نتيجة الصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى التغير المستمر في تركيبة القوة العاملة من ناحية التعليم والمهارات والجنس، وهي كلها عوامل تؤثر على الطلب على العمالة، وتُساهم في تجذير البطالة الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العربي.

الجدول رقم (2): النمو السكاني في مُختلف الدول العربية للفترة (1960 – 2010)

الدولة	السكان (1960)	السكان (2010)	معدل النمو السكاني (2010–1960)	معدل النمو السكاني (2010)	حصة الفئة العمرية (0-14) من إجمالي السكان	حصة الفئة العمرية (15-65) من إجمالي السكان	حصة الفئة العمرية (65+) من إجمالي السكان	معدل الخصوبة (1960)	معدل الخصوبة (2010)
الإمارات	0.09	7.51	3.92	7.93	17.03	82.54	0.43	6.9	1.7
البحرين	0.16	1.26	1.80	7.59	20.03	77.90	2.06	7.1	2.5
الجزائر	10.80	35.47	1.04	1.47	27.05	68.36	4.59	7.3	2.3
مصر	27.90	81.12	0.93	1.75	31.53	63.44	5.03	6.7	2.7
العراق	7.38	32.03	1.28	3.02	43.16	53.57	3.27	6.3	4.7
الأردن	0.84	6.05	1.73	2.21	37.51	58.58	3.91	7.7	3.8
الكويت	0.26	2.74	2.05	3.36	26.70	70.79	2.51	7.3	2.3
لبنان	1.91	4.23	0.69	0.73	24.79	67.92	7.30	5.7	1.8
ليبيا	1.35	6.36	1.36	1.47	30.42	65.28	4.31	7.1	2.6
المغرب	11.63	31.95	0.88	1.00	28.01	66.50	5.49	7.2	2.3
موريتانيا	0.85	3.46	1.22	2.40	39.88	57.42	2.69	3.6	1.4
عُمان	0.56	2.78	1.41	2.56	27.16	70.30	2.54	6.8	4.5
قطر	0.05	1.76	3.19	9.60	13.49	85.48	1.04	7.2	2.3
السعودية	4.04	27.45	1.68	2.36	30.35	66.69	2.96	7.0	2.3
السودان	11.56	43.55	1.16	2.50	40.09	56.35	3.57	7.2	2.8
سوريا	4.57	20.45	1.31	2.04	36.90	59.15	3.94	7.5	2.9
تونس	4.22	10.55	0.80	1.04	23.46	69.59	6.95	7.2	2.0
اليمن	5.12	24.05	1.35	3.06	44.23	53.22	2.55	7.3	5.2

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية.

حسب قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية، فقد ارتفعت أعداد القوى العاملة العربية من 64 مليون فرد في عام 1990 إلى 116 مليون فرد في عام 2010، أي بمعدل نُمو سنوي قدره 3% مُقارنة بـ 1.7% للدول النامية خلال نفس الفترة. ويرجع هذا الارتفاع أولاً إلى قُوة النمو السكاني الذي يُغذي القاعدة البشرية، ذلك بالرغم من تراجع مُعدلات النمو السكاني منذ تسعينات القرن الماضي تحت تأثير تراجع مُعدلات خُصوبة الإناث، كما تم التطرق له في الفقرة السابقة. يُشكل هذا التسارع في قوة العمل العامل الأساسي الذي يضغط على سُوق العمل، ويتطلب مُواجهته توظيف سياسات تنموية قادرة على امتصاص الداخلين إلى سوق العمل[18]. ولا تختلف دول الربيع العربي عن باقي الدول العربية من حيث ارتفاع مُعدل نمو القوة العاملة، فقد بلغ هذا المعدل في مصر 2.38% سنوياً، وفي ليبيا 3.5% و 2.27% في تونس و 4.75% في اليمن و 2.63% في سوريا، (الجدول رقم (3)).

بالرغم من ارتفاع مُعدلات مُساهمة الذكور في قُوة العمل العربية، إلا أنها أقل من مُعدلات الدول النامية بحوالي 6% في المتوسط للفترة (1990–2010). وقد بلغت قُوة عمل الذكور في عام 2010 أكثر من 74% من السكان البالغين سن العمل. في المقابل شهدت مُعدلات مُساهمة الإناث انخفاضاً ملحوظاً في الدول العربية مُقارنة بالدول النامية، حيث بلغت هذه النسبة في الدول العربية 23% في عام 2010 مُقابل 50% للدول النامية في نفس العام. وقد بلغ ارتفاع مُعدل مُساهمة الإناث خلال الفترة (1990–2010) حوالي 0.4% سنوياً، وهو ما يدل على أن ارتفاع مُعدل نُمو القوة العاملة ناجم أساساً عن النمو السكاني، وليس عن ارتفاع نسب المساهمة في القوة العاملة، علماً بأن نسب مُساهمة الذكور في قُوة العمل قد تراجعت 0.1% خلال الفترة (1990–2010). ويُمكن تفكيك مُعدل نُمو قُوة العمل (LF) إلى التغير في نسب المساهمة في سُوق العمل (PR)، ومُعدل النمو السكاني (N) كالتالي:

$$LF=PRN$$

مُعدل نُمو قُوة العمل هو فقط

$$\Delta In(LF)=\Delta In(PR)+\Delta In(N)$$

توضح هذه المعادلة أن أغلب النمو في قوة العمل في حالة الدول العربية خلال الفترة 1990–2010 كان مُتأتياً من النمو السكاني، (الجدول رقم (3)). وقد يكون انخفاض مُعدلات المساهمة في سُوق العمل ناجماً عن تسارع النمو السكاني نفسه، علماً بأن مُعدلات مُساهمة الشباب عادة ما تكون مُنخفضة بالإضافة إلى الخروج المبكر للإناث نتيجة الـزواج. وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع مُستويات التعليم في العديد من الدول العربية، إلا أن معدلات مُساهمة الإناث في سُوق العمل لا زالت مُنخفضة، كما هو مُبين، سواء من التطور الزمني لمعدلات المساهمة للإناث أو من خلال مُعدلات المساهمة حسب السن. وقد يرجع هذا الانخفاض في مُساهمة الإناث إلى تدهور حالة سوق العمل وغياب الفرص التشغيلية، وكذلك إلى غياب الصيغ المرنة لتوظيف الإنـاث المتزوجات وخاصة اللواتي لديهن أطفال في سن الرعاية[19]. وحتى الدول العربية التي شهدت الربيع العربي، فإن معدلات مساهمة الإناث فيها تتسم بالانخفاض الشديد، فقد بلغت هذه النسبة في مصر 23.5% في عام 2010، وفي ليبيا 30%، و 12.8%، في سوريا و 25% في تونس و 24% في اليمن. تدل هذه المعدلات على أن مُساهمة المرأة في سُوق العمل تتحكم فيها مُعطيات أخرى تتعدى الدخل والخصوبة ومُستوى التعليم ورأس المال البشري.

ويرجع انخفاض مُعدل مُساهمة الإناث في سُوق العمل إلى انخفاض مُساهمة الشباب في سُوق العمل (الشكل رقم (2)). فإذا ما أخذت شريحة الأعمار 24–15، فإن مُعدل مُساهمة الإناث وصل إلى 21% في دول الربيع العربي، وسجل 20% في مصر، و 22% في تونس، و 24% في ليبيا، و 21% في اليمن و 9% في سوريا. ويرتفع هذا المتوسط إلى 31% في حالة الإناث البالغات للفئة العمرية 25–34، ثم ينخفض إلى 27% في حالة الفئة العمرية 34–35، وبعدها ينخفض إلى 13.9% في حالة الفئة 55–64.

وبالرغم من انخفاض مُعدلات مُساهمة الإناث في سُوق العمل، إلا أن هذه الشريحة تشهد وضعاً صعباً في مجال اندماجها في سُوق العمل. ويُساهم عامل السن في تعقيد وضع الإناث في سُوق العمل، حيث أن الشباب عُموماً والإناث خُصوصاً يجدن صعوبات في الاندماج، بالإضافة إلى ارتفاع مُستويات التعليم لدى شرائح الشباب، التي تزيد من تدهور هذا الاندماج بالنظر إلى قلة المعروض من الوظائف، التي تتطلب المستويات التعليمية لدى الخريجين.

3.3 التعليم وسُوق العمل

يلعب التعليم دوراً مُهماً في ديناميكية السكان وأداء سُوق العمل[20]. فقد نجم عن النمو الديموغرافي الواسع الذي شهدته الدول العربية منذ ستينات القرن الماضي طلباً مُتزايداً على التعليم، إيماناً بأن التعليم يُمثل أحد المتطلبات والمقاصد الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تُوضح احصائيات القيد المدرسي في مُختلف المراحل الدراسية أن الدول العربية قد حققت في المتوسط تقدماً ملحوظاً، فقد ارتفع صافي القيد في المرحلة الابتدائية من 62% في عام 1973 إلى أكثر من 82% في عام 2009، وهو أقل بقليل من مُتوسط الدول النامية الذي بلغ 87% و 95% في الدول الصناعية ذات الدخل المرتفع في عام 2009. كذلك استطاعت الدول العربية تخفيض فجوة النوع في التعليم الابتدائي، حيث بلغ مُعدل صافي مُعدل القيد 79% في عام 2009 بعد ما كانت الفجوة تفوق 14% في سبعينات القرن الماضي.

أما في التعليم الثانوي، فإن ما حققته الدول العربية يُعادل مجهود الدول النامية حيث ارتفع مُعدل القيد الإجمالي من 20% في عام 1971 إلى 66% في عام 2009، علماً بأن مُعدل القيد بلغ في الدول النامية 64% وبلغ 100% في الدول الصناعية. واستطاعت الدول العربية أيضاً تقليل الفجوة النوعية بشكل كبير، حيث بلغ مُعدل قيد الإناث 63%. وفي التعليم العالي، فإن التقدم لم يكن بالقدر الذي عرفه التعليم العام الأساسي والثانوي. فارتفعت معدلات القيد من 4% في عام 1971 إلى 22% في عام 2009، علماً بأنها وصلت إلى 77%

في الدول الصناعية، مع مُلاحظة أن ما حققته الدول العربية يُعادل المستويات التي وصلت إليها الدول النامية.

الجدول رقم (3): النمو السكاني والقوة العاملة في الدول العربية للفترة (1991 - 2010)

الدولة	السنة	حصة الإناث في القوة العاملة	حجم القوة العاملة (مليون)	معدل مساهمة الإناث في سوق العمل	معدل مساهمة الذكور في سوق العمل	معدل المساهمة في سوق العمل	(2010-1991) معدل نمو قوة العمل	تغير معدل مساهمة الإناث في سوق العمل	تغير معدل المساهمة في سوق العمل	معدل النمو السكاني
الجزائر	2010	16.90	11.20	14.70	71.70	43.30	0.03	0.02	0.002	0.03
البحرين	2010	19.33	0.71	39.20	87.20	70.50	0.06	0.02	0.005	0.06
مصر	2010	24.18	27.10	23.50	74.20	48.80	0.02	-0.01	-0.001	0.03
العراق	2010	17.54	7.54	14.30	69.30	41.40	0.03	0.01	0.002	0.03
الأردن	2010	18.05	1.55	15.30	65.40	41.10	0.04	0.03	0.003	0.04
الكويت	2010	23.90	1.36	43.30	82.20	67.70	0.03	0.01	0.007	0.02
لبنان	2010	25.54	1.45	22.50	70.80	45.70	0.03	0.01	0.005	0.03
ليبيا	2010	28.01	2.38	30.40	76.90	53.80	0.04	0.03	0.006	0.03
المغرب	2010	27.08	11.39	25.90	74.70	49.50	0.02	0.00	-0.003	0.02
عُمان	2010	17.89	1.22	28.00	79.90	60.00	0.04	0.02	0.004	0.03
قطر	2010	12.36	1.31	52.10	95.20	86.40	0.08	0.01	0.003	0.07
السعودية	2010	14.85	9.56	17.40	74.20	50.00	0.03	0.01	-0.004	0.04
سوريا	2010	15.20	5.46	12.90	71.60	42.30	0.03	-0.02	-0.007	0.03
تونس	2010	26.86	3.83	25.30	69.70	47.40	0.02	0.01	-0.001	0.02
الإمارات	2010	14.84	4.93	43.70	92.00	79.10	0.08	0.03	0.004	0.08
فلسطين	2010	17.84	0.97	14.70	66.30	40.80	0.04	0.02	0.002	0.04
اليمن	2010	25.84	6.47	24.80	71.70	48.20	0.05	0.02	0.004	0.04
موريتانيا	2010	26.53	1.12	28.40	79.10	53.70	0.04	0.02	0.006	0.03

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية.

وتخفي هذه المتوسطات تبايناً شديداً بين مُختلف الدول العربية، فباستثناء اليمن والسودان، فإن الدول العربية حققت تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية. أما في المرحلة الثانوية فإن العديد من الدول العربية لا زالت دون المتوسط الذي حققته الدول النامية، ومثال على ذلك المغرب والعراق وموريتانيا والسودان واليمن. أما الدول الأخرى فإن مُستويات القيد في الثانوي وصلت

إلى مُستويات تفوق الدول النامية، وتقارب تعميم التعليم الثانوي، كما هو مُوضح في الجدول رقم (4). أما في التعليم العالي، فهناك العديد من الدول التي فاقت مُستوى الدول النامية، لكن مُستواها لا زال بعيداً على وجه العموم عن ما حققته الدول الصناعية.

الشكل رقم (2): معدلات المساهمة في سوق العمل 2010 حسب السن والجنس والدول

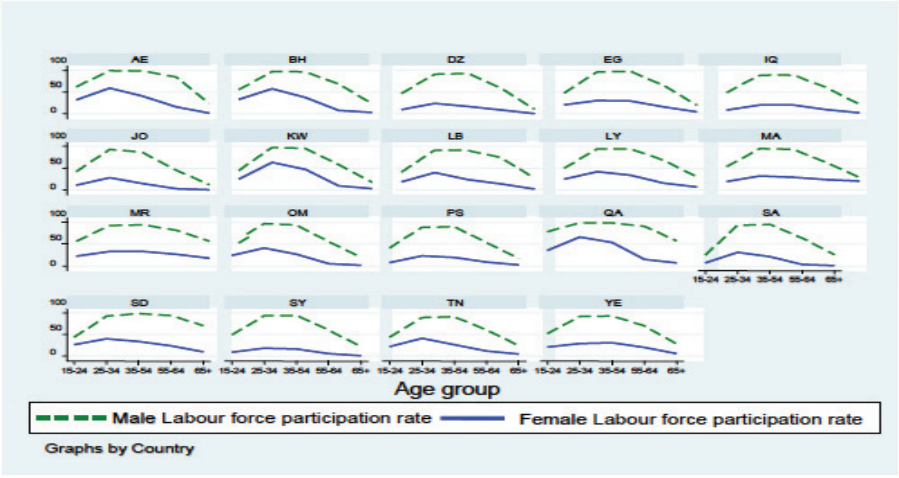

المصدر: مكتب العمل الدولي، قاعدة بيانات سُوق العمل.

من وجهة نظر مُتطلبات التنمية البشرية، فإن الدول العربية لا زالت في مرحلة بناء رأس المال البشري، والعديد من الدول تحتاج إلى تدعيم التعليم خاصة في المراحل الجامعية، للارتقاء بمخزون رأس المال البشري من أجل دعم النمو الاقتصادي. وتُشير آخر الاحصائيات التي تقيس مخزون رأس المال البشري (بارو و لي2010) أن الدول العربية استثمرت بشكل سخي في مجال التعليم، حيث نما هذا المخزون من 0.9 سنة دراسية في عام 1950 إلى 7 سنوات تعليمية في عام 2010، بمعدل نُمو سنوي قدره 3.5%، وهو في حقيقة الأمر أعلى من المعدلات التي عرفتها دول النمور الآسيوية. ويُلاحظ أن أداء الدول العربية مُتباين بشكل كبير، حيث نما مخزون رأس المال البشري بشكل

ملحوظ في الدول الخليجية، بالإضافة إلى كل من الجزائر، ومصر، والأردن، وليبيا وتونس، حيث تعدى المتوسط العربي لمخزون رأس المال البشري، بينما لا زال هذا المخزون أقل من المتوسط العربي في كل من المغرب وسوريا. ولا زال رأس المال البشري مُنخفضاً في كل من اليمن، والسودان ومُوريتانيا.

الجدول رقم (4): معدلات القيد المدرسي حسب مُستويات التعليم للفترة (2006 - 2011)

الدولة	السنة	معدل القيد الابتدائي (خام)	معدل القيد الابتدائي الخام للإناث	معدل القيد ثانوي خام	معدل القيد الثانوي الخام للإناث	معدل القيد الجامعي	معدل القيد الجامعي للإناث
الجزائر	2009	110.2	106.7	94.9	95.8	30.8	36.5
البحرين	2006	107.3	106.9	103.1	105.3	21.3	27.9
مصر	2009	105.7	103.3	84.7	81.9	29.5	25.5
العراق	2007	104.5	95.4	52.9	45.1	16.4	12.2
الأردن	2008	97.0	97.6	91.1	93.0	41.1	43.6
الكويت	2008	105.6	107.5	101.0	104.3	21.9	31.2
لبنان	2010	104.6	103.1	81.4	86.2	54.0	58.8
ليبيا	2006	114.2	111.8	110.3	119.4	54.4	56.6
المغرب	2011	113.7	110.3	56.1	51.8	13.2	12.3
عُمان	2009	105.3	103.6	100.3	99.8	23.7	27.9
قطر	2010	102.9	102.7	93.7	103.7	10.0	26.1
السعودية	2010	106.0	105.7	100.6	97.8	36.8	38.8
سوريا	2010	117.8	116.4	72.4	72.6	14.8	12.3
تونس	2009	108.8	106.5	90.5	93.1	34.4	41.4
الإمارات	2006	104.3	106.0	92.3	93.0	22.5	38.8
فلسطين	2010	90.8	90.0	86.0	89.4	50.2	57.6
اليمن	2010	87.3	78.3	44.1	33.7	10.2	5.9
موريتانيا	2010	102.0	104.5	24.4	22.4	4.4	2.5
السودان	2009	72.7	68.8	39.0	36.5	6.1	5.8

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية.

وبالرغم من الدلائل التجريبية المتواترة من مُختلف تطبيقات نظريات النمو[21] حول أهمية رأس المال البشري في استدامة النمو وارتفاع العائد على التعليم، (عبد القادر، 2005)، فإن حصيلة النمو الاقتصادي العربي خلال الخمسين سنة الماضية يدل على أن الاستثمار في رأس المال البشري لم يُحقق العائد المطلوب، إذا ما قورنت معدلات النمو الاقتصادي في الدخل مع معدلات النمو في رأس المال البشري، (العباس و رزاق، 2011) و (الجدول رقم (5)). ولعل من أبرز التفسيرات المقدمة حول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي تلك المرتبطة بنوعية التعليم، خاصة وأن النظام التعليمي العربي بني في أساسه على توفير جُملة من المهارات، التي هي بالأساس مُوجهة للعمل في القطاع الحكومي ولا تتوافق مع مُتطلبات القطاع الخاص، الذي عادة ما يحتاج مهارات فنية وهندسية، وكذلك معرفة جيدة للتقانات الحديثة، التي تتطلبها الأنظمة الإنتاجية والإدارية الحديثة، (العباس و رزاق، 2011). في ظل غياب بيانات تفصيلية حول التعليم وسُوق العمل، فإنه من الصعب جداً اختبار جُملة هذه المقولات المتداولة، خاصة أطروحات المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، حول ضرورة إصلاح قطاع التعليم لجعل مُخرجاته تتواءم مع مُتطلبات سُوق العمل[22].

أولاً، هناك بيانات غير مُتكاملة حول توزيع التخصصات في التعليم الجامعي، حيث تُشير البيانات المتوفرة إلى هيمنة العلوم الاجتماعية والإنسانية والاجتماعية على حساب التخصصات العلمية والفنية والتقانية. كما تُشير البيانات إلى طغيان التعليم العام في المراحل المتوسطة والثانوية على حساب التدريب المهني، (العباس، 2008). إن التعليم في الوطن العربي لا يُعاني فقط من تشوه في توزيع المهارات، بل هناك دلائل على انخفاض نوعيته بشكل ملموس. فنتائج المسابقات التي تُقيس المهارات الإدراكية مثل تلك التي تُنظمها TIMSS (الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم)، وكذلك PISA (برنامج التقييم الدولي للطلبة) تدل على أن نوعية التعليم مُنخفضة مُقارنة

كما أن هذه النوعية تتجه نحو التدهور (العباس و رزاق، 2011). كما أن تقييم رجال الأعمال لما يرونه من نوعية التعليم تُؤكد هذا الوضع (تقرير التنافسية العالمي، 2012).

4.3 التحول الهيكلي والنُمو والتشغيل والبطالة

ظهر في الفقرات السابقة أن أغلب الدول العربية تواجه وبدرجات مُتفاوتة نُمواً كبيراً في أعداد القوة العاملة نحو أسواق العمل سنوياً، نتيجة فترة طويلة من النمو السكاني، وذلك بالرغم من انخفاض مُعدلات المساهمة في سُوق العمل خاصة بالنسبة للإناث، وكذلك ظُهور بوادر قوية في بعض الدول لحدوث تحول ديموغرافي مُعتبر، نتيجة انخفاض مُعدلات خصوبة الإناث، أثر الانتشار الواسع للتعليم، وارتفاع مُعدلات التحضر وكذلك ارتفاع الدخل . كما أُبرز أن التعليم العام والمجاني الذي ميز السياسات التعليمية خلال الحقب الماضية، قد أدى إلى ارتفاع مُتسارع في رأس المال البشري، بمُعدلات نمو فاقت مُتوسط النمو الذي عرفته دول النمور الآسيوية. في المقابل، صاحب هذا النمو تشوهات عميقة في نوعية رأس المال البشري وتركيبته، نتيجة الممارسات التنموية المرتبطة بالعقد الاجتماعي، خاصة تلك المتعلقة بضمان التشغيل في القطاع الحكومي دون ربط هذا التشغيل بنوعية التعليم ولا المجهود التحصيلي.

بالرغم من أن رأس المال البشري هو مدخل أساسي في دالة الإنتاج ومُحدد للعملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه يعتبر من أهم مُحددات النمو الاقتصادي، فإن توسيع ونمو التشغيل يعتمد على مدى التوسع الحاصل في الطاقة الإنتاجية، وخاصة في القطاعات كثيفة العمل، وكذلك مدى استخدام هذه الطاقات في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التحسينات التي تطرأ على العملية الإنتاجية،

الجدول رقم (5): رأس المال البشري في الدول العربية ودول النمو الآسيوية، (النمو ونوعية التعليم)

الدول	رأس المال البشري			دخل الفرد بالقوة الشرائية المتكافئة لسنة (2009)	معدل نمو السكان 1970-2009	معدل نمو الدخل 1970-2009	الدخول النسبي (1970)	نوعية التعليم (2007)	نوعية التعليم النسبي (2007)
	(1950)	(2010)	معدل النمو السنوي						
الجزائر	0.8	7.7	0.038	6074.40	0.02	0.01	1.52	381.75	0.65
البحرين	1.0	9.6	0.038	23538.02	0.04	0.00	1.05	432.50	0.74
مصر	0.5	7.1	0.044	4956.90	0.02	0.03	3.72	399.50	0.68
العراق	0.2	5.8	0.055	4708.93	0.03	0.00	0.87	-	-
الأردن	1.3	9.2	0.033	4645.76	0.04	0.01	1.67	454.50	0.77
كوريا	4.5	11.8	0.016	25048.08	0.01	0.06	8.21	-	-
الكويت	1.5	6.3	0.024	46747.17	0.07	0.04	1.94	359.00	0.61
لبنان	-	-	-	12906.81	0.01	-0.01	0.73	431.50	0.74
ليبيا	0.4	7.9	0.049	19233.31	0.03	0.01	1.26	-	-
ماليزيا	2.1	10.1	0.027	11308.67	0.02	0.04	5.35	-	-
موريتانيا	1.5	4.6	0.019	1578.15	0.02	0.01	1.23	-	-
المغرب	0.3	5.0	0.049	3291.76	0.02	0.02	2.23	319.00	0.54
عُمان	-	-	-	20540.92	0.03	0.03	2.99	397.50	0.68
قطر	1.8	7.5	0.024	159144.48	0.05	0.06	3.01	304.00	0.52
السعودية	2.8	8.5	0.019	21542.44	0.04	0.01	1.25	366.00	0.62
سنغافورة	2.7	9.1	0.021	47312.92	0.02	0.05	6.96	-	-
السودان	0.3	3.3	0.039	2188.01	0.03	0.01	1.52	-	-
سوريا	1.0	5.3	0.028	3995.09	0.03	0.02	2.18	423.50	0.72
تونس	0.6	7.3	0.042	6299.60	0.02	0.03	3.06	377.50	0.64
الإمارات	0.8	9.5	0.042	52855.32	0.08	0.01	1.27	-	-
اليمن	0.0	3.7	0.101	2401.38	0.03	0.03	1.66	210.50	0.36

المصدر: (بارو و لي، 2010)، و (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الكونية).

سواء الناجمة عن التقدم التقاني أو الإدارة الجيدة، التي تنعكس بارتفاع الإنتاجية. إن نطاق هذه الورقة لا يتسع لمناقشة مسألة النمو الاقتصادي في المنطقة ومُحدداته، وأسباب عدم نمو الدول العربية بالشكل المطلوب[23]، بل إن التركيز سوف يتم على العلاقة بين النمو والاستثمار وتراكم رأس المال وعملية التشغيل، علماً بأن سياسات النمو والتراكم هي في قلب سياسات التشغيل،

فبدونها لا يمكن تصور حل لمسألة سُوق العمل في الدول العربية.

من المعلوم أن أغلب الدول العربية انطلقت في عملية التنمية السريعة بعد حصولها على الاستقلال، من خلال تنفيذ خطط تنموية وسياسات عامة تهدف إلى إحداث التنمية الاقتصادية، المتمثلة في تسريع وتائر النمو، وإحداث تحول هيكلي أو تحسين مُستويات التنمية البشرية.

وعُموماً، تتأثر التجارب التنموية الهادفة إلى إحداث التحول الهيكلي بالخصائص الأساسية لهذه الدول خاصة في مجال هبة الموارد والتوجه التنموي، (سيركوين و شنري، 1989). لقد اعتمدت الدول الخليجية ذات الهبة الكبيرة من الموارد الطبيعية وصغر حجم السكان (باستثناء السعودية) على العمالة الوافدة بشكل كبير، لإدارة المرافق والبنى التحتية وتوفير الخدمات، في إطار دولة الرفاه من خلال توزيع جزء من الريوع النفطية على المواطنين عبر التوظيف الحكومي. وبالرغم من مقدرة الدول على استيعاب التدفق القوى للمواطنين لسوق العمل، فإن هذا الأخير عرف تجزءاً شديداً بين المواطنين والوافدين، بالإضافة إلى ارتفاع نسب «البطالة المقنعة»، وانخفاض فعالية الجهاز الإداري في إدارة العملية التنموية. كما بدأت البطالة السافرة بالظهور بشكل جلي في كل من السعودية والبحرين وعُمان. فإن استمرار ترتيبات سُوق العمل الحالية قد تكون غير مُستدامة في الأجل الطويل، خاصة نتيجة تشبع القطاع الحكومي، الذي لا يمكن أن يميز في التوسع لاستيعاب الوافدين لسوق العمل من المواطنين، (العباس، 2008) و (فازانو و جويال، 2000).

تعاني الدول العربية غير الخليجية ذات فائض العمالة بما في ذلك الدول النفطية مثل الجزائر والعراق وسوريا واليمن وليبيا من اختلال قوي في أسواق العمل جعلت للمنطقة أعلى مُعدل البطالة في العالم. إن نماذج التنمية وتجاربها باختلاف توجهاتها ونمط إدارتها تهدف إلى تحويل الاقتصادات العربية من اقتصادات أولية تطغي عليها القطاعات الزراعية والمنجمية وهيمنة الريف

الفقير، إلى اقتصادات حديثة صناعية تنتعش فيها المراكز الحضرية، مع تطور قطاع الخدمات غير الحكومية، خاصة الخدمات الشخصية وخدمات الأعمال. وعادة ما يصحب هذا التحول الهيكلي في الناتج تحول في بنية التشغيل. وبالرغم من شُح البيانات، فإنه يُلاحظ أن متوسط حصة التشغيل في الزراعة أخذت بالتراجع، لكن بشكل متذبذب جداً، مما يعكس طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يُعاني من شح المياه وقلة رأس المال. أما حصة التشغيل في الصناعة، فإنها لم تعرف اتجاهاً واضحاً في الصعود، مما يعكس صعوبات التصنيع والتحول الهيكلي الصناعي في الدول العربية (الجدول رقم (6)). كما أنه بالرغم من سيطرة القطاعات المنجمية في العديد من الدول، إلا أن مُساهمة هذه القطاعات ضئيلة، لا تتعدى 5%. ونتيجة لهذه القيود والتحولات، فإن حصة قطاع الخدمات في التشغيل لا زالت مسيطرة، خاصة في الدول الخليجية التي تفتقر إلى قاعدة زراعية، بالإضافة إلى تباطؤ وتائر التصنيع، نتيجة تدفق الريوع النفطية وانفتاحها الشديد على التجارة الخارجية. أما في الدول غير النفطية، فإن حصة الزراعة والصناعة فيها أعلى من الدول الخليجية، وتتفاوت من دولة إلى أخرى، ولكن في كل الحالات يعتبر قطاع الخدمات هو المشغل الرئيسي في كل الدول.

الجدول رقم (6): التحول الهيكلي والتشغيل في الدول العربية للفترة (2010 – 1986)

الدول	السنة	توزيع الناتج حسب القطاع			توزيع التشغيل حسب القطاع		
		الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة
الجزائر	2004	53.1	26	20.7	33.46	56.35	10.19
البحرين	2004	84.2	15	0.8	59.19	39.95	0.86
مصر	2008	45.3	23	31.6	49.25	37.53	13.22
العراق	2008	58.3	18.2	23.4	21.28	70.15	8.57
الأردن	2010	79.2	18.7	2	66.50	30.57	2.93
الكويت	2005	76	20.6	2.7	48.53	51.01	0.46
ليبيا	1986	50.2	30	19.7	19.94	78.20	1.87
المغرب	2008	37.2	21.7	40.9	55.04	30.32	14.64
عُمان	2000	82.2	11.2	6.4	40.80	57.25	1.96
قطر	2007	45.7	51.8	2.3			
السعودية	2009	75.5	20.4	4.1	37.39	59.65	2.96
سوريا	2010	52.8	32.2	14.9	46.47	30.60	22.93
تونس	1989	39.1	33.6	25.8	50.36	35.09	14.55
الإمارات	2008	71.2	24.3	4.2	41.09	58.08	0.83
فلسطين	2008	60.9	25.7	13.4	59.72	32.28	8.01
اليمن	1999	34.7	11.1	54.1	42.96	40.61	16.43

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية).

توازياً مع ارتفاع مُعدل النمو السكاني وارتفاع مُعدل نمو قوة العمل، فقد أدى التحول الهيكلي الاقتصادي إلى تراجع حصة التشغيل والإنتاج في القطاع الزراعي، تماشياً مع تحول فائض العمالة إلى القطاع الصناعي الحضري، وكذلك إلى القطاع الخدمي، نتيجة لارتفاع التشغيل في الجهات الحكومية الإدارية، وكذلك نتيجة لتوسع قطاعات التجارة والبناء والنقل والتوزيع، وهي قطاعات كثيفة العمالة. ونتيجة لشدة هذا التحول الهيكلي في التشغيل، بالإضافة إلى ارتفاع تدفق قوة العمل، ونتيجة لعدم تمكن القطاعات الصناعية والخدمية من استيعاب الطلب الإضافي على العمالة، فقد حصل تحويل فائض

العمالة الريفية إلى توسع القطاع غير الرسمي، حيث أخذ أبعاداً كبيرة في بعض الدول وأصبح المشغل الأساسي للشباب. وبالنظر إلى طبيعة العمل في هذا القطاع، فقد أصبح يُمثل مصيدة فقر لأعداد كبيرة من السكان، وخصوصاً تلك الشرائح الهشة، التي لا تتوفر لها حماية اجتماعية.

إن فهم النمو الاقتصادي في الدول العربية عملية مُعقدة تتعدى نطاق هذه الورقة، التي تركز على أوضاع سوق العمل العربية. وبالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والمالية التي تُعيق النمو الاقتصادي، فإن عملية توفير مناصب العمل وديناميكيته مُرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً. إن ما يُميز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية، هو تذبذبه الشديد، وكذلك ضآلته، نتيجة سيطرة القطاعات الأولية من زراعة ومناجم، وكذلك اتساع رُقعة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي الناتج، وخاصة الخدمات الحكومية. فحسب احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن (صندوق النقد العربي، 2009)، فقد وصل نصيب الخدمات الاجتماعية في عام 2008 إلى 17%، يضاف إليها 19% خدمات إنتاجية. كما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على 43% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعات التحويلية، فقد كان نصيبها 8.8%، وعليه فإن مجموع الصناعة الاستخراجية والخدمات الاجتماعية تُمثل 60% من إجمالي الناتج، وهي قطاعات لها قدرة ضعيفة على توفير مناصب عمل مُستدامة، مما يُبقي الحمل على كاهل قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك البناء والتشييد والكهرباء والغاز والماء، التي تصل نسبتها إلى 35%، بالإضافة إلى 5% في القطاع الزراعي.

أما في مجال توزيع القوة العاملة حسب القطاعات الأساسية، فيلاحظ أن الزراعة لا زالت تستحوذ على نصيب وافر من العمالة العربية، حيث وصلت نسبتها إلى 25% في عام 2007، وتنخفض هذه النسبة بشدة في الدول الخليجية

(باستثناء عُمان)، وترتفع في كل من موريتانيا واليمن والسودان والمغرب. أما نصيب التشغيل في الصناعة فلم يتعدى 15%، بينما يستوعب قطاع الخدمات حوالي 60%. وإذا ما افترض أن نصيب الزراعة من التشغيل يتجه نحو الانخفاض، ومع سيطرة قطاع الخدمات في التشغيل، ولكونه يستوعب جزءاً كبيراً من عمالة القطاع الحكومي والعمالة غير الرسمية، فإن تسريع عملية خلق مناصب العمل لامتصاص التدفق القوى لقوة العمل يتطلب تعميق التحول الهيكلي الاقتصادي العربي باتجاه مزيد من التراكم الرأسمالي في قطاع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية[24].

بالإضافة إلى القيود الهيكلية المذكورة أعلاه، التي تحد من وتيرة خلق مناصب العمل فإن التشوهات الهيكلية واعتماد الاقتصاد على القطاعات الأولية، وبعض النشاطات المعروفة بتذبذبها مثل السياحة، التي تستند أساساً على العمالة الموسمية المؤقتة، فإن النمو الاقتصادي يعرف تذبذباً شديداً وعدم استقرار، بالإضافة إلى عوامل الطلب والصدمات الداخلية والخارجية، التي يتعرض لها الاقتصاد وضعف مقدرة الاقتصادات العربية على امتصاص هذه الصدمات. كما أن الاقتصادات العربية تشهد انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وكذلك في قوة تذبذبها، (العباس، 2010).

يمكن تلخيص العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل من خلال حساب مرونة الناتج للتشغيل، التي تعطي مقدار الزيادة المئوية في التشغيل نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة1 %.

ويمكن احتساب المرونات إما بتقديرها بمعادلة التشغيل، أو فقط بحساب المرونة على أساس أنها التغير النسبي بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل. ويُمكن مُقارنة هذه المرونات بتلك التي قام بحسابها مكتب العمل الدولي من خلال استخدام معادلة انحدار لتقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي. وإذا ما افترض أن هذه المرونة معلمة مستقرة وثابتة، فإنه يمكن كتابة مُعدل النمو

الاقتصادي بحيث يتم إبراز القيود الهيكلية على النمو الاقتصادي.

في حالة تقدير هذه المرونة بقسمة مُعدل نمو التشغيل على مُعدل نُمو الناتج، يمكن الحصول على:

$$\theta = \frac{\Delta Ln(E)}{\Delta Ln(Y)}$$

حيث تمثل (E) مُستوى التشغيل وتمثل (y) قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويقيس (DLn) التغير في لوغاريتم المتغيرات (E) و (Y).

وإذا ما أخذ النمو والتشغيل القطاعي، يمكن الحصول على المرونات القطاعية:

$$\Delta Ln(E_{it}) = \theta_i \Delta Ln(Y_{it})$$

ونظراً للقيود الهيكلية التي تُعاني منها الاقتصادات العربية، فإن المرونات القطاعية (زراعـة، صناعة، مناجم وخدمات) قد تختلف بشكل جذري، وتعكس الخصائص التقانية والبنيوية لكل قطاع. فالمتوقع أن تكون المرونة في القطاع الزراعي غير مستقرة، لاعتماد هذا القطاع على العمالة الموسمية، بالإضافة إلى تدني المرونة نتيجة انخفاض فائض العمالة الناجم عن ارتفاع الإنتاجية الحاصل عن الميكنة. أما في قطاع المناجم فإنه لا يُعتبر قطاعاً مُشغلاً للعمالة، لأنه كثيف رأس المال بالإضافة إلى ثبات الإنتاج. أما في قطاع الصناعة التحويلية، فبالرغم من كونه قطاع محرك للاقتصاد، فإنه يُمكن أن يكون قطاعاً ذو كثافة عمالية مُرتفعة إذا ما استخدمت التقانات المناسبة، ونظراً لما يتعرض له هذا القطاع من بيئة خارجية وداخلية غير مُواتية، فإن قُدرته على النمو السريع وزيادة دوره في استيعاب العمالة يعتمد على الاصلاحات التي

يحتاجها لتطويره. أما قطاع الخدمات، فهو بطبيعته قطاع كثيف العمالة، خاصة في مجال خدمات التشييد والبناء، والخدمات المهنية، والخدمات الإنتاجية الأخرى، مثل التجارة والنقل والتوزيع والاتصالات والسياحة والسفر. أما الخدمات الاجتماعية فبالرغم من أنها قطاعات قادرة على توفير مناصب العمل فإن سيطرة الخدمات الحكومية في هذا القطاع يجعلها محدودة بالقيود الجبائية والمالية للدول. من الصعب جداً حساب مرونات التشغيل خارج قطاع الزراعة، لعدم توفر بيانات تفصيلية حول توزيع التشغيل حسب القطاعات، وفي واقع الأمر يُمكن تخطي قيد توفر البيانات ورسم صورة مُبسطة حول المرونات القطاعية، من خلال تقديرها وفق البيانات المتوفرة، ويُمكن صياغة التشغيل القطاعي والإنتاج القطاعي كالتالي:

$$Y_i = w_i Y$$
$$E_i = \delta_i E$$

حيث أن (δ_i) حصة التشغيل في القطاع، و (E_i) من إجمالي التشغيل، و (w_i) حصة الإنتاج، القطاع (Y_i) من إجمالي الإنتاج. كما يمكن كتابة معدل نمو التشغيل والإنتاج بالصيغة التالية:

$$\Delta Ln(y_i) = \Delta Ln(w_i) + \Delta Ln(Y)$$
$$\Delta Ln(E_i) = \Delta Ln(\delta_i) + \Delta Ln(E)$$

أي أن مُعدل النمو القطاعي هو فقط مُعدل النمو الإجمالي مُضافاً إليه مُعدل التغير الهيكلي، كذلك بالنسبة للتشغيل حيث أن مُعدل نُمو التشغيل هُو مُعدل النمو الإجمالي مُضافاً إليه مُعدل التغير في التحول الهيكلي في توزيع التشغيل. يوجد صورة واضحة عن مُعدلات النمو القطاعية ومُعدلات التغير الهيكلي فيها، لكن لا تتوافر بيانات مُتصلة لتوزيع التشغيل عبر القطاعات. ويُمكن التعبير عن المرونات القطاعية:

$$\theta_i = \frac{\Delta Ln(y_i)}{\Delta Ln(E_i)} = \frac{\Delta Ln(w_i) + \Delta Ln(Y)}{\Delta Ln(\delta_i) + \Delta Ln(E)}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أنه في حالة غياب التحول الهيكلي، فإن المرونات القطاعية تتعادل مع المرونات الإجمالية. إن المرونات هي معلمة هيكلية تُلخص العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل، وتتحكم فيها العديد من المعطيات الاقتصادية، من أهمها المعاملات الفنية والتقانية، التي تعكس مُستوى التقدم التقاني في القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى طبيعة سياسات التشغيل التي تنتهجها الدولة، خاصة تلك التي تدخل ضمن ما يعرف بسياسات سوق العمل الديناميكية، مثل، برامج تشغيل الشباب، ومنح القروض الصغيرة، وتشجيع التوظيف في القطاع الخاص، عبر تقديم الدعم والاعفاءات. ومن أهم القضايا التي تُساعد في فهم ديناميكية البطالة، هو هل أن مرونات التشغيل في الدول العربية أقل من مثيلاتها في دول العالم؟ فإذا ما أمكن اختبار هذه الفرضية بمستوى من الدقة، فإنه يمكن تسليط الضوء على أحد قضايا النمو وسوق العمل. ويُمكن اختبار هذه العلاقة بالنظر إلى توزيع مرونات التشغيل في الدول العربية، ومُقارنتها بتوزيع المرونات لعينة من الدول المقارنة وباستخدام اختبارات التفوق العشوائي، فإنه يمكن تحديد ما هو احتمال تفوق التوزيع الأول على الثاني. لإجراء الاختبار، تم القيام بتجميع بيانات حول التشغيل والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من قاعدة مُؤشرات التنمية الكونية التي ينشرها البنك الدولي، اشتملت عينة البيانات في المرحلة الأولى على 196 دولة للفترة 2010-1991.

وقد تم تقدير المعادلة:

$$Log(E_{it}) = \alpha_i + \beta_i Log(Y_{it}) + u_{it}$$

وأظهرت نتائج المعادلة أن المرونة الوسطية بلغت 0.387 بدرجة معنوية

كبيرة. وعند تقدير هذه المعادلة بافتراض تغير البرامترات لكل دولة، فقد تم الحصول على تقدير للمرونات لكل دولة، حسب الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): تقدير مرونات التشغيل في الدول العربية

الدولة	تقدير المرونة		تقديرات مكتب العمل الدولي	تقدير المرونة بمعدلات النمو
	2010-1991	2010-2000	2008-2004	2007-2000 (وسيط الفترة)
البحرين	0.347	-0.03	0.34	0.370
الجزائر	-0.018	0.09	1.53	1.40
مصر	0.117	0.140	0.57	0.63
العراق	0.224	0.109	-	-
الأردن	0.379	0.039	0.58	0.575
الكويت	0.368	0.009	0.46	0.397
لبنان	0.070	0.019	0.37	0.575
ليبيا	0.400	0.04	0.38	0.502
المغرب	-0.232	0.109	0.40	0.78
موريتانيا	0.644	0.09	0.54	1.25
عُمان	-0.326	0.013	0.42	0.27
قطر	0.457	-0.029	1.03	0.980
السعودية	0.146	0.098	0.68	0.590
السودان	0.387	0.139	0.34	0.326
سوريا	0.0828	0.097	1.03	1.08
تونس	-0.339	0.053	0.42	0.477
اليمن	0.55	0.111	1.05	0.695

المصدر: (حساب المؤلف اعتماداً على (بيانات مُؤشرات التنمية الدولية)، و (قاعدة بيانات سوق العمل، مكتب العمل الدولي).

يتضح من نتائج تقدير مرونات التشغيل في الجدول رقم (7)، أن نتائج معادلة الانحدار تعطي تقديرات أقل من تلك المقدرة، سواء من طرف مكتب العمل الدولي أو تلك المحسوبة بتقسيم مُعدل النمو في التشغيل على مُعدل النمو الاقتصادي. من الجدير بالملاحظة أن المرونة المقدرة لإجمالي دول العالم تعادل 0.387، أي أن معدل نمو قدره 3% يولد تقريباً معدل نمو في التشغيل قدره 1%، وإذا ما أخذت حقيقة نمو قوة العمل في الدول العربية، فإن تخفيض البطالة في أغلب الدول العربية يحتاج على الأقل إلى مُعدل نمو سنوي قدره 6%.

من جهة أخرى تفيد نتائج الهيمنة العشوائية أن مرونات التشغيل في الدول العربية لا تقل عن تلك المسجلة في دول العالم، ولا تختلف معنوياً عنها، حيث أن نتائج اختبار التوزيع لم تكن معنوية، بالإضافة إلى أن تطبيق نموذج الانحدار أعلاه على بيانات الدول العربية فقط يعطي تقديراً لمرونة التشغيل قدره 0.45، وهو أعلى من التقدير الإجمالي لكل دول العينة والبالغ عددها 119 دولة.

5.3 البطالة

تشتهر المنطقة العربية بأعلى معدلات البطالة في العالم[25] (تقرير التشغيل العالمي، مكتب العمل الدولي) التي أصبحت تؤرق متخذي القرار، كما يُعتقد أن الوضعية الهشة لسوق العمل وخاصة في ما يتعلق بتوظيف الشباب كانت سبباً مباشراً في أحداث الربيع العربي. ولقد تم في الفقرات السابقة تبيان أن المنطقة العربية قد اتسمت بخصائص ديموغرافية واقتصادية تتمثل أساساً في ارتفاع مُعدل القوة العاملة وانخفاض مُعدلات النمو الاقتصادي أكثر من ما عرفته الدول النامية، مما جعل تدفق العمالة نحو سوق العمل أكثر مما يستطيع هذا السوق استيعابه، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في انخفاض مُعدلات النمو ومرونات التشغيل. ويُمكن تلخيص هذه العلاقة كالتالي:

$$U = L - E$$

حيث تمثل (U) مُستوى البطالة و (L) القوة العاملة و (E) مُستوى التشغيل، ويُمكن ربط تدفقات البطالة باقتراض علاقة أوكن (1962)، بحيث يُفسر مُعدل تغير البطالة بمعدل النمو الاقتصادي.

$$\Delta Ln(U_t) = \alpha - \beta\, \Delta Ln(Y)$$

تدل هذه العلاقة التي جربت كثيراً وأصبحت من بين العلاقات المتدهورة في الاقتصاد التطبيقي على أن مُعدل تغير البطالة يساوي (α) عندما يكون النمو الاقتصادي معدوماً، وتزداد البطالة بمعدل (α+β) عندما يتراجع النمو الاقتصادي بنسبة 1 %. أما معدل النمو الضروري للإبقاء على مُستوى البطالة مستقراً فهو (α/ β-). ونظراً لمحدودية البيانات المتوفرة حول البطالة فإنه قد يكون من الصعب الحصول على تقدير جيد لهذه العلاقة، مثلما ناقشه (موسى، 2008).

بما أن مُعدل نمو التشغيل هو فقط

$$\Delta Ln(E_t) = \theta.\Delta Ln(Y_t)$$

فإنه يمكن تعديل معادلة أوكن لكي تصبح:

$$\Delta Ln(U_t) = \alpha - \frac{\beta}{\theta}\Delta Ln(E_t)$$

وبالتالي فإن معدل نمو التشغيل الضروري لاستقرار البطالة هو $\left(\frac{\alpha}{\beta}\right).\theta$. ومن الواضح

أنه كلما انخفضت مرونة التشغيل فإن مُعدل النمو الضروري لتحقيق استقرار البطالة سيكون أعلى. تدل هذه المعادلة على أنه بإمكان الدول مواجهة البطالة من خلال قناتين أساسيتين، هما:

رفع معدل النمو الذي يجب أن يكون أعلى من $\left(\frac{\alpha}{\beta}\right)\theta$ أو من خلال رفع مرونات التشغيل.

من خلال تجميع بيانات البطالة لـ 19 دولة عربية للفترة 2010-1991، فإن تقدير معادلة أوكن أعطت النتائج التالية:

$$\Delta Ln(U_t) = 6.53 - 0.66\Delta Ln(Y_t)$$
$$(7.20)\quad (4.85)$$

$$\overline{R}^2 = 0.11, F = 25.55, DW = 1.98\ N = 195$$

بالرغم من انخفاض القدرة التفسيرية لهذه المعادلة، فإن معاملات معادلة أوكن ذات مغزوية احصائية وإشارة معالمها صحيحة. فانعدام النمو يؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة 6.5% سنوياً، كما أن معدل النمو الضروري للإبقاء على البطالة مستقرة يتجاوز 9.8% سنوياً.

وبالنظر إلى متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000–2010 الذي يقارب 5%، فإن الدول العربية مُطالبة بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية، وذلك من أجل رفع فعالية النمو الاقتصادي، لرفع التشغيل وخفض البطالة.

إن سياسات مُحاربة البطالة التي يجب أن تنتهجها الدول يجب أن تركز بالأساس على تسريع مُعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على رفع قدرة الاقتصاد في استيعاب عمالة إضافية، من خلال رفع مرونات التشغيل بتفعيل سياسات سوق العمل الديناميكية.

تدل الاحصائيات المتوفرة أن أعداد العاطلين في الدول العربية ارتفعت من 7.3 مليون فرد في عام 1991 إلى 11.5 مليون في عام 2010، بمعدل نمو سنوي قدره 3.5%، وتراجعت أعداد العاطلين خلال نفس الفترة في كل من قطر والجزائر، وارتفعت بشدة بأكثر من 5% في كل من فلسطين واليمن، واستقرت الأعداد في المغرب بمعدل نمو سنوي قدره 0.3%، وكان الارتفاع طفيفاً في تونس بمعدل 1.4%، ونمت البطالة بسرعة في بعض الدول الخليجية (الكويت والإمارات)، كما كان مُعدل النمو السنوي لأعداد العاطلين في باقي الدول العربية بحدود 3%، (الشكل رقم (3)).

شكل رقم (3): مُعدل البطالة في الدول العربية للفترة (1980 – 2010)

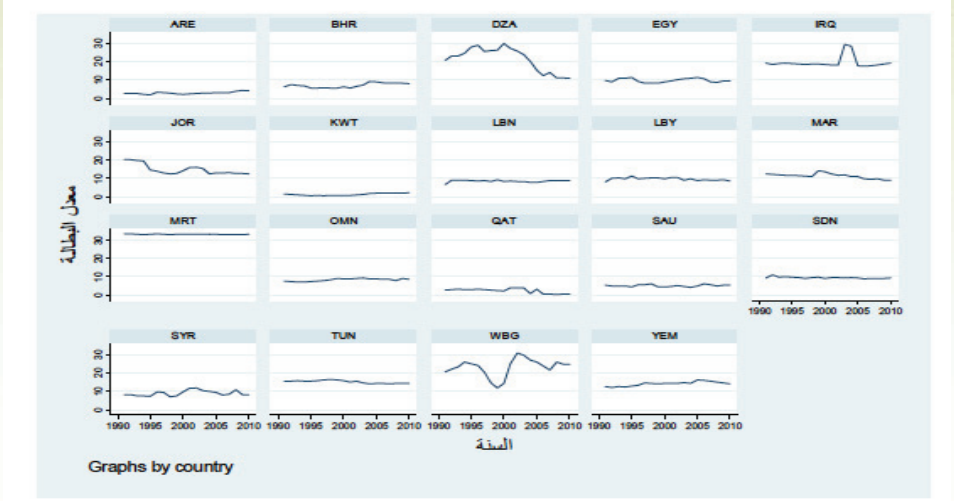

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الكونية.

بلغ مُعدل نمو القوة العاملة في الدول العربية للفترة 1991–2010 حوالي 3.6%، وهو تقريباً يعادل معدل نمو التشغيل الذي بلغ 3.7% سنوياً، كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية بلغ 4.8%، مما يعني أن متوسط مرونة التشغيل كانت 0.9، علماً بأنه يتم الحصول على مرونة 0.8 باستخدام مُعادلة انحدار بين التشغيل والناتج. إن هذه المعدلات الوسطية تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن هناك قدر كبير من خصوصيات الدول العربية التي تحدد طبيعة هذه الفروقات، كما هو مبين في الجدول رقم (8). فالدول العربية تعرف تفاوتاً كبيراً في قدرة اقتصادتها على توليد التشغيل، كما تعكسه تقديرات مرونة التشغيل بالنسبة لحجم الاقتصاد. فالدول النفطية التي لها برامج تشجيع التشغيل، والتي لها أيضاً برامج استثمار كبرى في البنى التحتية تعرف مرونات تشغيل كبيرة فوق المتوسط، مثل الإمارات والجزائر وقطر والسعودية. وترتفع مرونة التشغيل أيضاً في الدول العربية منخفضة الدخل (اليمن وموريتانيا وفلسطين). أما الدول العربية الأخرى، فإن مرونة التشغيل تتراوح ما بين 0.5 و 0.7، أقلهم في تونس عند 0.48.

جدول رقم (8): مُعدلات البطالة والقوة العاملة والنمو في الدول العربية للفترة (2000 – 2010)

الدولة	معدل البطالة 2010	القوة العاملة 2010	مستوى التشغيل 2010	مستوى البطالة 2010	معدل النمو (2000-2010)	معدل نمو التشغيل (2000-2010)	معدل تزايد البطالة	مرونة التشغيل
الإمارات	4.04	4929831	4730590	199242	0.05	0.10	0.14	1.88
البحرين	7.93	711371	654951	56420	0.06	0.08	0.11	1.00
الجزائر	10.86	11203918	9987730	1216188	0.04	0.04	-0.06	1.21
مصر	9.43	27103631	24548758	2554873	0.05	0.03	0.04	0.62
العراق	19.08	7537568	6099273	1438295	-0.01	0.03	0.03	-1.56
الأردن	12.41	1553052	1360338	192714	0.06	0.03	0.02	0.52
الكويت	2.24	1358033	1327588	30445	0.07	0.03	0.14	1.34
لبنان	8.77	1453155	1325777	127378	0.05	0.02	0.02	1.19
ليبيا	8.55	2379116	2175659	203457	0.04	0.03	0.01	0.13
المغرب	9.09	11386087	10350855	1035232	0.05	0.02	-0.03	0.39
موريتانيا	32.96	1116898	748808	368091	0.04	0.04	0.04	0.23
عُمان	8.48	1216003	1112868	103134	0.05	0.04	0.03	1.92
قطر	0.68	1314670	1305694	8976	0.12	0.13	0.01	1.26
السعودية	5.40	9558815	9042611	516205	0.03	0.05	0.07	6.73
السودان	9.33	13985755	12681131	1304624	0.06	0.03	0.03	0.59
سوريا	8.27	5457098	5005660	451437	0.05	0.01	0.02	0.79
تونس	14.14	3827350	3286322	541028	0.04	0.02	0.01	0.49
فلسطين	24.76	974158	732989	241170	-0.02	0.03	0.11	0.88
اليمن	13.90	6465382	5566779	898603	0.04	0.04	0.04	1.07
الدول العربية	11.07	113531892	102044380	11487511	0.05	0.04	0.04	1.09

المصدر: حساب المؤلف اعتماداً على بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية.

أما في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، الذي بلغ في المتوسط 4.3% خلال الفترة (1991–2010)، وباستثناء دولة قطر، التي تسجل مُعدلات نمو تفوق 10%، فإن أغلب الدول العربية لها مُعدلات نمو تتراوح ما بين 3% و 5%. باستثناء السعودية، التي بلغ فيها معدل النمو 2.7% خلال الفترة (1991–2010). وحتى إذا ما استطاعت الحكومات تسريع مُعدل النمو أكثر من 5%، وهو من

الصعب تحقيقه، فإن التأثير على مرونات التشغيل عبر سياسات سوق العمل الديناميكية هي عملية معقدة وصعبة نظراً للخصائص الهيكلية التي تميز الباحثين عن العمل، التي تجعل احتمال توظيفهم منخفضاً، ويُقلل من فاعلية النمو الاقتصادي في استيعاب العمالة، وكذلك برامج سياسات سوق العمل. ومن أهم الخصائص الهيكلية التي لها تأثير مُباشر على مرونات التشغيل هي توزيع البطالة حسب السن والجنس والمؤهلات ومدة البطالة وكذلك أجور القبول. كما تلعب مرونة سوق العمل وتشريعاته دوراً في التأثير على مرونات التشغيل. وسوف يتم تناول هذه القضايا تباعاً.

يُعتبر التوزيع العمري للعاطلين من أهم مُحددات احتمال التوظيف، حيث يواجه الشباب احتمال البقاء في البطالة أكثر من الكبار، وقد يرجع ذلك إلى قلة خبراتهم المهنية، مما يزيد من عدم تطابق مهاراتهم مع مُتطلبات سُوق العمل، وكذلك لارتفاع أجور القبول عن أجور سُوق العمل، وقلة حركيتهم الجغرافية، وخاصة في حالات عندما يكون سُوق العقار غير مهيئاً لهذه الحركية، مثل عدم توفر سُوق إيجاري واسع أو ارتفاع تكلفته، مما يدفع بأجر القبول إلى مُستويات أعلى من مُعدل السوق(62). وقد تتفاقم هذه العناصر إذا ما تم أخذ عامل النوع البشري، حيث أن الإناث ربما يواجهن وضعاً أصعب بالنظر لهذه العوامل.

إن العنصر الهام الواجب مُلاحظته قبل دراسة خصائص العاطلين هو، سلوك المساهمة في سوق العمل حسب السن والجنس. فمعدل مُساهمة الإناث إجمالاً بلغ 21% في عام 2010، مقابل 66% للذكور. ويرجع هذا الانخفاض في معدل مساهمة قوة العمل إلى عامل السن والنوع، فمتوسط مُساهمة الإناث يبلغ أشده في الفئة العمرية 34-25، لينخفض بعد ذلك بشدة. ويشكل ارتفاع مُعدل مُساهمة الإناث عند فئة الشباب (15-24) أكبر تحد لسوق العمل، وخاصة في ظل ارتفاع مُعدلات التعليم للإناث، الذي سوف يدفع بأعداد مُهمة لسوق العمل. ومن المحتمل جداً أن يكون ارتفاع مُعدلات

بطالة الإناث خاصة لفئة الشباب عاملاً جامحاً أمام تدفق أكثر للإناث إلى سوق العمل. وتُشير البيانات المتوفرة (الجدول رقم (9)) إلى أن مُعدلات بطالة الذكور الشباب بلغت في المتوسط 4.9 أضعاف مُعدلات الذكور الكبار، مُقارنة بمعدل بطالة الإناث الفتيات الذي وصل إلى 3.6، أضعاف بطالة الإناث الكبار. وتتراوح هذه النسب بشكل كبير بين الدول العربية، ففي بعض الحالات تصل إلى 17 ضعف مُعدل بطالة الكبار. ونظراً لأن السكان الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان، فإن حصة العاطلين الشباب من إجمالي العاطلين وصلت في المتوسط حوالي 48 % للإناث، و 49 % للذكور، وقد تصل هذه النسبة إلى 83%، حيث أن مُشكلة البطالة في الدول العربية هي مُشكلة بطالة الشباب بامتياز.

الجدول رقم (9): مُعدلات البطالة في الدول العربية حسب السن والجنس للفترة (2010 – 2004)

الدول	السنة	مُعدل بطالة الشباب		مُعدل بطالة الكبار		نسبة بطالة الشباب للكبار		حصة بطالة الشباب من إجمالي البطالة		من إجمالي السكان	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر	2006	24.3	24.3	8.9	8.9	2.7	2.7	43.2	43.2	-	-
البحرين	2004	25.7	32.6	2.7	16.1	9.6	2.0	57.9	38.8	9.8	9.8
مصر	2007	17.2	47.9	2.7	9.5	6.4	5.0	64.8	60.9	8.0	8.8
الأردن	2009	22.6	45.9	6.6	17.3	3.4	2.7	-	-	-	-
الكويت	2005	11.8	10.0	0.8	0.6	15.3	16.4	70.6	48.5	-	-
لبنان	2007	22.5	21.5	5.7	7.2	3.9	3.0	45.5	43.1	9.3	3.9
المغرب	2009	22.8	19.4	6.9	8.4	3.3	2.3	43.3	34.6	10.1	3.1
فلسطين	2008	38.8	47.3	22.6	17.1	1.7	2.8	35.3	43.9	18.0	4.7
قطر	2007	0.7	7.5	0.1	1.7	5.5	4.5	49.5	47.6	0.6	2.5
السعودية	2008	1.7	8.4	23.6	45.8	14.3	5.4	57.3	43.4	-	-
سوريا	2010	15.3	40.2	3.0	17.5	5.1	2.3	59.7	39.6	-	-
تونس	2005	9.1	13.5	31.4	29.3	3.4	2.2	43.0	41.0	13.7	6.4
الإمارات	2008	7.9	21.8	1.2	9.5	6.6	2.3	46.6	36.3	4.5	6.5

المصدر: (مكتب العمل الدولي، قاعدة بيانات سُوق العمل).

كما تُشكل بطالة الإناث جزءاً لا بأس به من إجمالي بطالة الشباب، حيث بلغ مُتوسط نسبة الإناث 30%، من إجمالي بطالة الشباب. وبالنظر إلى اتجاهات التعليم وانخفاض مُعدلات مُساهمة الإناث وخروجها المبكر من سُوق العمل، فإن ضغوط سُوق العمل ستبقى قوية لفترة طويلة، ولكن بالنظر إلى نسبة الإناث من إجمالي بطالة الشباب فإن هذه النسبة مُستقرة.

لا تتوفر بيانات تفصيلية حول توزيع مُعدلات البطالة حسب السن ومُستوى التعليم، ولكن نظراً لطغيان نسبة الشباب من إجمالي العاطلين بالإضافة إلى احتمال كونهم يتحصلون على تعليم أكثر من الكبار، نتيجة التوسع في التعليم الذي تشهده الدول العربية، فإنه يتوقع أن تعكس مُعدلات البطالة حسب المستويات التعليمية توزيعها ضمن فئات الشباب (الجدول رقم (10)). توضح البيانات المتوفرة أن مُعدلات البطالة حسب النوع والمستوى التعليمي تختلف حسب الدول العربية، ففي الجزائر والمغرب وفلسطين وسوريا هناك اتجاه واضح لارتفاع مُعدلات البطالة حسب النوع. وتتدهور معدلات بطالة الإناث في الجزائر والمغرب وفلسطين حسب مُستويات التعليم، وتكون أعلاها لخريجي الجامعات. أما في سوريا، فإن الاتجاه معكوس حيث تنخفض معدلات بطالة الإناث حسب المستوى التعليمي. أما بطالة الذكور، فهي أقل بكثير من بطالة الإناث. وترتفع مُعدلات بطالة الإناث والذكور في تونس حسب المستوى التعليمي. وتتدهور مُعدلات البطالة في لبنان لكل من الذكور والإناث حسب المستوى التعليمي، ولكن عند مُستويات أقل. كما يُلاحظ أيضاً ارتفاع مُعدل بطالة الإناث في عُمان بشكل كبير مقارنة بالذكور. وإذا ما أُخذ مُتوسط مُعدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحسب النوع لكل الدول العربية، فإنه يظهر جلياً أن مُعدلات البطالة تتدهور حسب المستوى التعليمي بالنسبة للإناث، حيث تتضاعف هذه المعدلات تقريباً بين أصحاب المستويين الابتدائي والجامعي من 11% إلى 20%، ومن الصعب جداً تفسير هذا الفارق وهذا النمط المغاير. وقد يكون السبب هو طبيعة المُؤهلات حسب التخصص،

حيث تتوجه الإناث نحو التخصصات التي تضمن لهن عملاً أكثر ملاءمة مع تفضيلاتهن في سُوق العمل، بالإضافة إلى قلة حركيتهن وارتفاع مُعدل أجر القبول. كما أن تفوق الإناث في الدراسات الجامعية قد يكون السبب في ارتفاع مُعدلات بطالتهن، بالنظر إلى توزيع أعداد العاطلين حسب المستوى التعليمي والنوع، فإنه يتبين أن الإناث الجامعيات وذات المستوى المتوسط يشكلن تقريباً ثُلثي العاطلات عن العمل، بينما أغلب العاطلين عن العمل عند الذكور هم من ذوي المستوى الابتدائي

الجدول رقم (10): مُعدلات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي للفترة (2005 – 2011)

الدول	السنة	بدون مستوى تعليمي		ابتدائي		متوسط وثانوي		جامعي	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر	2010	1.7	2.7	7.5	8.0	10.5	12.8	10.5	33.3
تونس	2011	8.0		12.4		20.6		29.2	
الأردن	2011	8.2	1.0	12.2	13.5	8.7	16.0	10.8	24.3
مصر	2010	0.87	0.90	2.1	14.4	7.75	34.1	11.1	33.7
المغرب	2010	2.3		7.4		16.4		17.4	
لبنان	2007	–	–	7.7	9.1	9.8	9.5	10.9	11.4
فلسطين	2008	–	–	29.1	7.5	24.3	16.6	14.3	37.0
سوريا	2007	–	–	4.9	30.0	7.0	25.8	4.8	11.7
الإمارات	2005	–	–	2.4	2.8	2.8	9.9	2.3	9.5

المصدر: من قاعدة بيانات مكتب العمل الدولي من مصادر محلية

من المفروض أن المدة التي يقضيها العاطل في البحث عن العمل بالإضافة إلى طبيعة الفرص المتاحة وما يتم شغلها تعطي معلومات حول طبيعة البطالة إن كانت احتكاكية (قصيرة المدى) أو هيكلية طويلة المدى، بالإضافة إلى وجود فرص لا يتم شغلها، لعدم مُطابقة العرض مع الطلب. وفي واقع الحال لا يُمكن صياغة سوق عمل دون توفر هذه المعلومات حول تدفقات سُوق العمل، للأسف الشديد لا تُوجد بيانات من هذه النوعية، وبالتالي فإنه من الصعب تقييم سُوق العمل حسب هذه المعايير.

6.3 البطالة ومرونة سُوق العمل

تُشكل ترتيبات ومُؤسسات سوق العمل أحد العوامل الأساسية المحددة لفاعلية سُوق العمل وقُدرة هذه السوق على إحداث التوازن بين العرض والطلب. وقد نشأت أهمية مُؤسسات سُوق العمل في تفسير المستويات المرتفعة للبطالة في أوروبا مُقارنة بالسوق الأمريكي، الذي طالما سادت فيه مُعدلات قريبة من المعدل الطبيعي[27]. وينصب تفسير هذا الفارق كون السوق الأمريكي أكثر مرونة من السوق الأوروبي، بما يمتاز به من تشريعات وقوانين مقيدة لسوق العمل ومن أهمها، وجود ضمان البطالة والحماية الاجتماعية الذي يرفع أجور القبول، وكذلك وجود نقابات مركزية تتفاوض على أجور مرتفعة، ووجود قوانين حماية التشغيل.

من المعروف أن مُؤسسات سُوق العمل في الدول العربية ليست بمستوى التنظيم المعروف في الدول المتقدمة، ذلك لغياب الحماية الاجتماعية للعاطلين وخاصة نظام بدل البطالة، كما أن تشريعات حماية التشغيل قد تم التراجع عنها في ظل برامج الاصلاح، وربما باستثناء الدول الخليجية التي لا زال التشغيل الحكومي فيها مضموناً للمواطنين، كما أن القوة التفاوضية للنقابات ضعيفة، نتيجة لغياب أو لضعف العمل النقابي أو لارتباطه بالحكومات والأحزاب الحاكمة.

ويُمكن اختبار فرضية مرونة سُوق العمل باستخدام البيانات النوعية، التي تقيس مُؤسسات العمل وتحدد مدى تأثيرها على مُعدل البطالة. ويُمكن صياغة النموذج التالي[28]:

$$U_{it} = \alpha_i + \beta L_{it} + \delta L_{it} D_t + y' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل (U_{it}) مُعدل البطالة للدولة i في الفترة t و تمثل (L_{it}) مُؤشر مركب لقياس مرونة سوق العمل و (D_t) مُتغير دمية للدول العربية و (X_{it}) مُتغيرات تحكم.

وقد تم قياس مرونة سوق العمل بأخذ متغير تشريعات سوق العمل، الذي ينشره معهد فريزر الكندي، الذي يقيس الحرية الاقتصادية في العالم. أما متغيرات التحكم، فهي نسبة الاستهلاك الحكومي للناتج، الذي يقيس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، وكذلك معدل الانفتاح التجاري وكثافة السكان ومُعدل التحضر. تعطي نتائج الجدول رقم (11) تقدير للنموذج لعينة من 113 على الفترة 2009–2000، وتوفرت بيانات 7 دول عربية. وتُبين نتائج تطبيق النموذج أن هناك قدر كبير من التفاوت بين الدول، حيث أن نموذج المربعات الصغرى (نموذج 1) لا يفسر سوى $R^2 = 0.038$ بالرغم من معنوية البرامترات، كما أن إضافة متغيرات الدمية للفترات الزمنية (نموذج 4) (لأخذ آثار الزمن بعين الاعتبار) تشير إلى أن النتائج لا تتحسن مثلما هو في (النموذج 3)، الذي يأخذ بعين الاعتبار التغير بين الدول، حيث يرتفع R^2 إلى 0.89، وتدل نتائج هذا النموذج أن حجم الحكومة يؤثر سلباً على معدل البطالة، كما أن الانفتاح التجاري يقلل من البطالة، بينما تقلل كثافة السكان أيضاً من مُعدل البطالة. وتُشير نتائج هذا النموذج إلى أن المرونة المرتفعة لسوق العمل أيضاً تتوافق مع تناقص معدل البطالة. لاختبار مدى تأثير مرونة سُوق العمل في الدول العربية، تم إضافة مُتغير دمية مضروباً بمتغير مرونة سوق العمل، حيث يصبح أثر مرونة سوق العمل هو مجموع $(\delta+\beta)$.

تظهر نتائج الجدولين رقمي (11 و 12) أن مرونة سوق العمل في الدول العربية موجبة باستثناء دولة الكويت، وهذه ظاهرة خاصة بدول الخليج، حيث أنه سوق مجزأ بين القطاعين الخاص والعام، ويغلب عليه القطاع الخاص حيث يتم توظيف أغلب الوافدين. أما في مصر، فإن نتائج التقدير تظهر نوعاً من مرونة سوق العمل في التأثير على معدل البطالة، وهي أقل في سوريا. أما في دول المغرب العربي، فإن هناك قدر من عدم مرونة سوق العمل، لكن أقواها في الجزائر.

الجدول رقم (11): نتائج تقرير مُعادلة مرونة سُوق العمل للفترة (2000–2009)

المتغير	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5
الحد الثابت	0.103 (10.96)	0.114 (31.35)	0.258 (5.60)	0.102 (8.72)	0.128- (1.90)
الاستهلاك العام	0.151 (3.41)	0.081 (5.47)	0.408 (6.78)	0.146 (3.24)	0.445 (7.49)
الانفتاح التجاري	0.009- (2.15)	0.010- (6.01)	0.0187- (2.72)	-0.009 (1.94)	0.012+ (1.76)
كثافة السكان	1.18×10^{-6} (0.37)	2.93×10^{-6} (2.90)	1.62×10^{-5} (0.68)	6.56×10^{-7} (0.208)	3.89×10^{-5} (1.74)
التحضر	0.0314- (2.66)	0.025- (6.34)	0.284- (4.066)	0.030- (2.59)	0.199 (2.19)
مرونة سوق العمل	0.0019- (1.400)	0.0035- (7.029)	0.006- (5.09)	0.0019- (1.28)	0.0019- (0.218)
R^2	0.038	0.26	0.81	0.04	0.91
N	808	808	808	808	808

المصدر: حساب المؤلف.

الجدول رقم (12): تقدير النموذج (2) بإضافة مُتغيرات الدمية

الدولة	مُتغير مرونة سُوق العمل	مُتغير الدمية × متغير مرونة سوق العمل	الأثر الإجمالي
الجزائر	0.003-	0.018	0.177
مصر	0.0033-	0.0019	0.0014-
الأردن	0.0039-	0.0084	0.0045
الكويت	0.0031-	-0.0070	0.0101-
المغرب	0.0030-	0.00378	0.00078
سوريا	0.0035-	0.00295	0.00055-
تونس	0.0037-	0.0108	0.0071

المصدر: من حساب المؤلف.

7.3 العمالة الهشة والقطاع غير الرسمي

نظراً لتوسع رقعة البطالة وعدم مُواكبة النمو الاقتصادي لسرعة مُعدل نمو القوة العاملة، وخاصة تحول الفائض من العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضرية، ونتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءًا كبيراً من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي، الذي يمتاز بالعمالة الهشة، التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يتحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي، (الجدول رقم (13)).

الجدول رقم (13): مُؤشرات حجم القطاع غير الرسمي

الدولة	مؤشر شنايدر من الناتج (%)	التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل (%)	نسبة غير المسجلين للضمان الاجتماعي
الأردن	19.8	-	-
سوريا	21.2	35.8	67.2
اليمن	28.3	33.2	82.6
الجزائر	34.8	29.6	63.3
مصر	36.2	28.2	44.5
لبنان	36.4	32.9	66.9
المغرب	37.3	28.0	-
تونس	39.2	24.7	49.9
ليبيا	-	-	34.5

المصدر: (البنك الدولي، 2011)

وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو، ما مقدار حجم القطاع غير الرسمي، وما هي خصائصه، وما هي مقدار مُساهمته في التشغيل، وما هي علاقته بالفقر وتوزيع الدخل؟ كما أن انتشار العمالة الهشة في القطاع الرسمي من خلال التوظيف بعقود مغلقة وتراجع مُعدلات الأجور الحقيقية كلها عوامل تزيد من هشاشة وضع سُوق العمل. يشير تقرير البنك الدولي للعام 2011 الذي حررته جاتي مع مجموعة من الباحثين والمنشور في يونيو 2012، (جاتي و آخرون، 2011)، إلى أن حجم القطاع غير الرسمي قد بلغ 67%، من عدد المشتغلين

غير المسجلين في الضمان الاجتماعي. ويبلغ هذا المعدل 6.4 في دول الخليج العربية، وهو أقل من مستوى الدول المتقدمة الذي يصل فيها إلى 9%. بينما يرتفع المعدل في الدول الفقيرة (أفريقيا جنوب الصحراء) إلى 94.7%. وإذا ما تم قياس حجم القطاع غير الرسمي (العمالة الهشة) بنسبة التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل، فإن هذه النسبة وصلت إلى 28.4% في المنطقة. كما يُمكن قياس القطاع غير الرسمي بقياس حجم الناتج غير المصرح باستخدام مؤشر (شنايدر، 2004)، الذي طور نموذجاً لقياس حجم هذا القطاع كنسبة من الناتج المحلي. تشير نتائج مؤشر شنايدر الواردة في تقرير البنك الدولي أن حجم القطاع غير المصرح بلغ 27.2% مقارنة بـ 16.4 % للدول المتقدمة و 43.3 % لدول جنوب الصحراء.

إن هشاشة سوق العمل وارتفاع البطالة هو مُؤشر يتوافق مع ارتفاع مُعدلات الفقر في الدول العربية إذا ما أُخذ قياس خط الفقر بدولارين بالقوة الشرائية المتكافئة، التي تشير التقديرات إلى أنه يمكن أن يكون مقارباً إلى 25%. إن أفضل مُؤشر يعكس بقوة مدى انحباس سُوق العمل وعدم مُواكبته لتطورات التنمية البشرية في الوطن العربي، هو عندما تُأخذ نسب هشاشة التشغيل بالنسبة لخريجي التعليم العالي، (الجدول رقم (14))، التي بلغت لإجمالي العاملين حوالي 22% في الأردن، و 23.7% في مصر، و 36.5% في المغرب، و 24.3% في سوريا، أي أن حول ربع إلى ثلث المشتغلين من خريجي التعليم العالي لهم وضعية تشغيل هشة لا تتطابق مع مؤهلاتهم. وإذا ما أُخذت هذه النسب للقطاع الخاص، فإنها تتضاعف وتفوق نصف المشتغلين.

الجدول رقم (14): مُعدلات هشاشة التشغيل حسب مُستويات التعليم (التعليم العالي)

الدول	إجمالي العمال	القطاع الخاص
الأردن	22.0	40.2
مصر	23.7	50.5
لبنان	28.4	34.3
المغرب	36.5	50.7
سوريا	24.3	61.9
اليمن	40.7	94.9

المصدر: (البنك الدولي، 2011).

4. الخاتمة: هل يُمكن حل معضلة البطالة؟

قفز مُعدل البطالة في تونس من 13% في عام 2010 إلى 18% في عام 2011. وكان الارتفاع شديداً لدى فئات الشباب من 15 سنة إلى 34 سنة، أما الكبار فقد حافظوا على مُستويات بطالتهم المنخفضة. يعزي هذا الوضع بالطبع إلى التدهور الاقتصادي الناجم عن التعطل الجزئي للإنتاج. وبعد استقرار الأوضاع، فإن دول الربيع العربي سوف تُواجه تركة المشاكل الاقتصادية الموروثة من عهد ما قبل الثورات. إن الخصائص الهيكلية لسوق العمل التي تم عرضها في الفقرات السابقة سوف تبقى تُشكل قيوداً في طريق حل معضلة البطالة وطُرق مُعالجتها. فبالرغم من أن النمو السكاني بدأ يتخافت منذ نهاية تسعينات القرن الماضي في العديد من الدول العربية وخاصة في دول شمال أفريقيا، فإن تدفق القوة العاملة لا زال قوياً، ويتوقع أن يستمر لفترة خاصة بالنظر إلى انخفاض مُعدلات مُساهمة الإناث في سُوق العمل، التي قد تصل إلى 50% مُقارنة بمستواها الحالي المتواجد بين 20 و 25% في دول الربيع العربي. إن مُعدلات النمو الاقتصادي التي سجلت في كل من تونس ومصر وهي الأفضل عربياً قد اقترنت أيضاً بانخفاض مرونة التشغيل أكثر من

باقي الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول تتميز بارتفاع مقلق لمعدلات التشغيل في القطاعات غير الرسمية. إن البطالة في الدول العربية هي بطالة الشباب المتعلم، وخاصة بطالة الإناث التي تشهد معدلات مُرتفعة. ونظراً إلى أن مُستويات التعليم ستتجه نحو الارتفاع خاصة في المستويات الجامعية، وبالنظر إلى محدودية النمو الاقتصادي في استيعاب الخريجين، فإن الحل قد يكمن ليس فقط في التركيز على مُعدلات النمو، بل بالتركيز أيضاً على تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصادات العربية، بحيث يركز النمو في القطاعات التي لها أكبر مُعدلات في خلق مناصب الشغل الدائمة، التي هي عادة القطاعات الصناعية التحويلية، خاصة ذات التقانة المتوسطة. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية يسمح برفع الطلب على العمالة، كون قطاعات البناء والتشييد والنقل هي من بين القطاعات كثيفة العمالة. أما في مجال امتصاص مخزون العاطلين، وخاصة الأشخاص ذوي احتمال التوظيف المنخفض، فإن سياسات سوق العمل الديناميكية قد تساهم في توفير الحل المناسب، خاصة من خلال تطبيق برامج التدريب في العمل المقرونة بالتوظيف المؤقت من أجل اكتساب الخبرة، ومنح الاعفاءات اللازمة للقطاع الخاص، وتوسيع برامج التدريب المهني خاصة في التخصصات المرتبطة باحتياجات سُوق العمل، وتشجيع برامج تشغيل الشباب من خلال منح قروض مدعومة لتأسيس الشركات الصغيرة الموجهة لخريجي الجامعات المتخصصين في الميادين الفنية والمهنية. كما تحتاج مُعالجة البطالة اصلاحاً عميقاً في المنظومة التعليمية من أجل رفع نوعية رأس المال البشري. إن هذه الحزم المقترحة سواء من طرف المؤسسات الدولية أو محلياً في إطار برامج العمل الحكومية لم تكن فاعلة في معالجة أوضاع العاطلين عن العمل، ذلك لضعف الإطار المؤسسي الذي تنفذ فيه هذه البرامج، مما يقلل من فعالية الحلول. كما قد تؤثر على البطالة عوامل هيكلية يصعب مُعالجتها في الأجلين القصير والمتوسط، وتحتاج إلى انقضاء التحول الديموغرافي، حتى يتم امتصاص الفائض من العمالة بشكل تدريجي. فمثلاً تشير نتائج مسح البطالة في الأردن لعام 2011 أن معدل البطالة

الإجمالي وصل 12.9% وهو مرتفع جداً. ولكن إذا قورن معدل البطالة بين المتزوج والأعزب فإن هذا المعدل ينخفض إلى 5.8% بالنسبة للفئة الأولى، ويرتفع إلى 24.4% بالنسبة للفئة الثانية. وإذا ما كان أغلب العازبين شباباً، فإن هذا الوضع يعكس ارتفاع "أجر القبول"، حيث لا تضغط الارتباطات العائلية على الأعزب لقبول أي عمل. وترتفع النسبة للإناث إلى 33%. وتشير نتائج بحث العمالة في الجزائر لعام 2010 أن نسبة العاطلين الذكور الذين يقبلون توظيفاً خارج ولاية إقامتهم تبلغ 77% ، مقابل 20% فقط بالنسبة للإناث. هذه العوامل الهيكلية التي لا تتوفر عليها بيانات كثيرة قد توفر إجابة عن سبب ارتفاع معدلات البطالة وكيفية معالجتها.

الهوامش

(1) يُقصد بدول الربيع العربي، تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين والمغرب. أما الأردن والجزائر فتشهدان حراكاً لم يفضِ بعد إلى تحول سياسي مثل الدول المذكورة.

(2) أنظر (إبراهيم البدوي و سمير مقدسي، 2011) حول تفسير ما يعرف بفجوة الديمقراطية العربية وتفسير أسبابها، حيث تعزى إلى الريوع النفطية في استدامة الصفقة الاستبدادية، وكذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي. يرى (رزاق، 2011)، أن القوى الخارجية التي ساهمت في تأسيس الأنظمة السياسية القائمة وكذلك التركيبة القبلية للمجتمعات العربية، تسمح باستدامة الأنظمة الشمولية في المنطقة العربية.

(3) تفاعل هذه العوامل يظهر جلياً في الحالة التونسية الجزائرية والمغربية، حيث أن أحداث الربيع العربي أخذت مسارات مختلفة تماماً. في الحالة التونسية حصل تحول جذري نحو الديمقراطية، بينما أدت الأحداث في حالة المغرب إلى مزيد من الإصلاح نحو ملكية دستورية، في المقابل أدت الأحداث في الجزائر إلى تعزيز الوضع القائم.

(4) حول تحليل الأسباب التي حالت دون تحول الدول النامية إلى دول متقدمة وكيف أضاعت الدول العربية فرص التنمية، أنظر (أحمد الكواز، 2006 و 2011). وحول الإنجاز التنموي العربي من منظور التنمية البشرية الموسعة، أنظر (علي عبد القادر، 2008). وحول أسباب تخلف الدول العربية، أنظر (القرعان، 2004).

(5) قام (علي عبد القادر، 2011) بتقدير حجم الطبقة الوسطى في عينة من الدول العربية، وانتهى البحث إلى أن الطبقة الوسطى تشكل غالبية سكان المنطقة العربية، حيث بلغ وزنها 79 % من إجمالي السكان.

(6) حول تأثير العولمة على سوق العمل والبطالة، انظر (وديع، 2007).

(7) هنالك نقص شديد في بيانات التوزيع زمنياً ومكانياً، بالإضافة إلى أن بيانات تدفقات سوق العمل شحيحة جداً. كما أن تقييم التنمية الجهوية لتحديد درجة التوزيع السكاني غير مُمكنة، في ظل غياب عناصر الاقتصاد الجهوي.

(8) حول تقييم عملية النمو في الدول العربيةانظر: (عابد و داوودي، 2003)، و (البدوي، 2005)، وكذلك (بيساراديس و فاردوكيس، 2007).

(9) لتقييم تجربة التعديل الهيكلي في كل من الجزائر ومصر يمكن الرجوع إلى: (النشاشيبى، 1998) و (جودة عبد الخالق، 2001).

(10) حول تحديات العولمة و اقتصاد السوق أنظر: (العباس، 2002) و (عبد الخالق و كُريم، 2002). أما حول العولمة والبطالة يمكن الإطلاع على (عبد القادر، 2005) و (وديع، 2007).

(11) حول دور المؤسسات والتنمية العربية، أنظر الكتاب الذي حرره (التوني، 2005)، وانظر بشكل أخص ورقة (نونينكامب، 2004) حول النمو والصدمات والترتيبات المؤسسية في الدول العربية.

(12) انظر (علي عبدالقادر، 2002أ و 2002ب)، وكذلك (العريان وآخرون، 1998).

(13) حول الهبة السكانية والآثار الاقتصادية للتحول الديموغرافي، خاصة علاقة الهبة السكانية بالنمو السكاني، أنظر دراسة (بلوم وآخرون، 2003). وحول مقارنة التحول الديموغرافي والهبة السكانية في الدول النامية والمتقدمة، أنظر (ماسون، 2009).

(14) حول الشباب والفرصة الديموغرافية في الوطن العربي، أنظر دراسة (عاطف خليفة، 2009).

(15) حول دراسة بطالة الشباب في عينة من الدول العربية، أنظر (عشي، و آخرون 2011).

(16) حول الخصائص الاقتصادية لدول الربيع العربي، انظر دراسة (مالك و عوض الله، 2011).

(17) حول النمو السكاني وخصوبة النساء في الدول العربية، انظر دراسة (وينكلر، 2009) و (روبنسون، 2005). وحول قيود النمو في الدول العربية وخاصة قيود العمالة على النمو الاقتصادي، أنظر دراسة (بهاتاشارايا، 2010).

(18) هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة التشغيل ونمو القوة العاملة، من بينها، (نابلي و آخرون، 2007)، و (البنك الدولي، 2004 و 2007)، و (نيكلر، 2004)، و (مكتب العمل الدولي، 2008 و 2009)، و (كيلر و نابلي، 2002).

(19) حول مساهمة الاناث في سوق العمل، انظر دراسة (روبنسون، 2005).

(20) حول إشكاليات التعليم وسُوق العمل، انظر (على عبدالقادر، 2002)، و (سفيان، 2007) و (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003)، و (فرجاني 2001)، و (لانت بريتشت، 1999).

(21) انظر)سولو، 1957)، و (بن حبيب و سبايغل، 1994)، و (مقدسي و آخرون، 2007) و (كيلر و نابلي، 2002) و (البدوي، 2005)، و (بارثلمي و آخرون، 2005)، و (العباس ورزاق، 2010).

(22) هذه الأطروحات المتداولة في الساحة العربية والمتأتية من انطباعات رجال الأعمال، خاصة تلك الواردة في تقارير التنافسية العالمية، تحتاج إلى بيانات غير مُتوفرة لاختبار مدى صحة عدم مواءمة المخرجات مع مُتطلبات سُوق العمل.

(23) هناك العديد من الدراسات التى تناولت النمو العربي سواء بتطبيق منهج تفكيك عناصره، أو تلك التي استخدمت معادلات الانحدار بين الدول على طريقة بارو، ومن بين هذه التطبيقات يُذكر (مقدسى و آخرون، 2007)، و (البدوى، 2005).

(24) تستحق تجربة تونس المزيد من التعمق والتحليل، ذلك لما حققته في مجال التنوع الاقتصادي والتوجه نحو التصدير في قطاعات كثيفة العمالة، مثل النسيج والسياحة، لكن لم تشهد تونس انخفاضاً ملحوظاً في مُعدل البطالة، بالرغم من مُعدل النمو الاقتصادي الجيد!.

(25) حسب آخر احصائيات مكتب العمل الدولي الواردة في (تقرير التشغيل العالمي 2012)، فقد بلغ متوسط معدل البطالة في عام 2011 حوالي 10%، مقابل 6% للعالم، وهو جلياً أعلى بالنسبة للإناث، حيث بلغ المتوسط العربي 18.5% مقابل 6% للعالم.

(26) هذه الوضعية تعرفها مثلاً خريجات كلية الطب في الجزائر، حيث توجد أزمة توظيف في المراكز الحضرية الكبرى، بينما تعاني المدن الصغيرة والأرياف من نقص الأخصائيين، ذلك لأن أغلب المتخرجات إناث لا يحبذن الانتقال إلى العمل في أماكن غير متوفر بها السكن.

(27) حول دور مؤسسات سوق العمل في التأثير على مُعدل البطالة، انظر (لايارد و آخرون، 1991)، و (جونسون و لايارد، 1986).

(28) لدراسة مرونة سُوق العمل انظر، (كامبوس و نوجنت، 2009).

المراجع العربية

العباس، بلقاسم، (2008)، "البطالة بين خريجي التخصصات العلمية"، المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم: التعليم واحتياجات سُوق العمل، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

العباس، بلقاسم، (2008)، "البطالة ومُستقبل أسواق العمل في الكويت"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 26.

العباس، بلقاسم، (2010)، "حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد 16، الإصدار 98.

العباس، بلقاسم و دهال، رياض، (1998)، "البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية" في كتاب "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، تحرير محمد عدنان وديع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

العباس، بلقاسم و رزاق، وشاح، (2011)، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 43.

الكواز، أحمد، (2006)، "هل أضاعت البلدان العربية فُرص التنمية؟"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 20.

الكواز، أحمد، (2011)، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بُلدان مُتقدمة تنموياً"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 44.

صندوق النقد العربي، (2009)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

عبدالقادر، علي، (2005)، "قضايا المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 13.

عبدالقادر، علي، (2008)، "الديمقراطية والتنمية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 27.

عبدالقادر، علي، (2011)، "الطبقة الوسطى في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد 10، الإصدار 103.

وديع، عدنان، (2007)، "العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 23.

المراجع الانجليزية

Abdel-khalek، G.، (2001)، "Stabilization and Adjustment in Egypt: Reform or De-Industrialization"، Cheltenham، UK | Northampton، MA، USA: Edward Elgar.

Abdel-khalek، G. and Korayem، K.، (2002)، "Economic and Social Implications of Globalization for Arab Countries"، In Laabas، B (2002)، "Arab Development Challenges of the New Millennium"، Ashgate، London.

Abed، G.، and Davoodi، H.، (2003). "Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa". IMF Publications: Washington D.C.

Ali A. A.، (2002a)، "Building Human Capital for Economic Development in the Arab Countries"، ECES Working Paper No. 76 December 2002.

Ali، A. A.، (2002b)، "On the Relationship between Education، the Labor Market and the Measurement of Returns to Human Capital"، in Al-Kawaz، Enhancing link between Education and Labor Market in the Arab Countries، Ch.2، 2002.

Arab Human Development Report، (2003)، "Building a Knowledge Society"، United Nations Development Program، Arab Fund for Economic and Social Development.

Barro، R. and Lee، J.، (2010)، "International data on educational attainment: updates and implications." CID Working Paper No. 42. Center for International Development at Harvard University.

Benhabib، J. and M. M. Spiegel، (1994)، "The Role of Human Capital in Economic Development." Journal of Monetary Economics 34، 143-173.

Bhattacharya, R. and Wolde, H., (2010), "Constraints on Growth in the MENA

Region", IMF Working Paper, WP/10/30, International Monetary Fund, February.

Bloom, D., Canning, D. and Sevilla, J., (2003), "The Demographic Dividend: A new perspective on the economic consequences of population change", RAND corporation.

Campos, N. and Nugent, J., (2009), "A New Dataset of Labor Market Rigidity and Reform Indexes for up to 145 Countries Since 1960 in Some Cases (LAMRIG).

El Tony, M., (2005), "Studies on Institutions and Development Performance", API Press, Kuwait.

Elbadawi, I , Makdissi, M (2011), " Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit", Routledge Studies in Middle Eastern Politics.

Elbadawi, I. A., (2005), Reviving Growth in the Arab World, Economic Development and Cultural Change 53(2): 293-326.

El-Erian, M., Helbling, T. and J. Page, (1998), Education, Human Capital Development and Growth in the Arab Economies, paper presented at the joint AMF-AFESD Seminar on Human Resource Development and Economic Growth, Abu Dhabi.

Fasano, U and Goyal, R (2000) "Emerging Strains in GCC Labor Markets", IMF Working Paper International Monetary Fund.

Fergany, N. (2001), "Two Critical Challenges to Human Development in the Arab Region: Governance Reform and Knowledge Acquisition," in B. Laabas, (ed.), Arab Development Challenges of the New Millennium, Ashgate, Aldershot.

Galal, A., (2002), The paradox of education and unemployment in Egypt. Working, Paper No. 67. The Egyptian Center for Economic Studies. Cairo, Egypt.

Gatti, R. et al, (2011), "Striving for better Jobs: The Challenge of informality in the Middle East and North Africa Region", World Bank, Washington, DC.

ILO., (2008), "Promoting employment opportunities for young men and women in the Arab Region", Arab Forum on Development and Employment, International Labor Organization.

ILO., (2009), "Growth, employment and decent work in the Arab region: Key policy issues" . Arab Employment Forum, International Labor Organization.

ILO., (2010), "Global Employment Trends 2010: Preventing Deeper Job Crisis", Geneva, Switzerland.

Johnson and Layard, R., (1986), "The Natural Rate of Unemployment: Explanation and policy", Handbook of labor economics, Volume II. North Holland, Amsterdam.

Keller, J. and M. K. Nabli, (2002), "The macroeconomics of labor market outcomes in MENA over the 1990s: How growth has failed to keep pace with a burgeoning labor market". World Bank Working paper.

Kuran, T. (2004), Why the Middle East Is Economically Underdeveloped: Historical Mechanisms of Institutional Stagnation, Journal of Economic Perspectives, 18 (3), pp. 71-90.

Laabas, B., (2002), "Arab Development Challenges of the New Millennium", Ashgate, London.

Lant Pritchett, (1999), Has Education Had a Growth Payoff in the MENA Region? December 1999, The World Bank. MENA WP 18

Layard, R., Nickell, S., Jackman, R., (1991), "Unemployment: Macroeconomic Performance and the labor Market", Oxford University Press.

Makdissi, S., Fattah, Z. and Limam, I., (2007), "Determinants of Growth in the MENA Countries", In Nugent, J and Pesaran H (2007), Explaining Growth in the Middle East. Elsevier, Amsterdam.

Malik, A. and_Awadallah, B., (2011), "The economics of the Arab Spring" CSAE Working Paper WPS/2011 23.

Mason, A., (2009), "Demographic Transition and Demographic Dividends In Developed and Developing Countries ", , Department of Economics, University of Hawaii and Population and Health Studies, East-West Center.

Messkoub, M., (2008), Economic Growth, Employment and Poverty in the Middle East and North Africa Employment Sector Employment Working Paper No. 19 Employment and Poverty Program, ILO, Geneva.

Moosa, I., (2008), "Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid", Journal of Development and Economic Policies, Vol. 10, No. 2, July.

Nashashibi, K., (1998), "Algeria: Stabilization and Transition to the Market", IMF Occasional Paper No. 165, International Monetary Fund.

Nabli, M. and Carlos Silva-Jáuregui Sara Johansson de Silva, (2007), "Job Creation in a High Growth Environment: The MENA Region" December 2007, Middle East and North Africa Working Paper Series No. 49.

Nunnenkamp, P., (2004), "Why Economic Growth Has Been Weak in Arab Countries: The Role of Exogenous Shocks, Economic policy Failure and Institutional Deficiencies. Journal of Development and Economic Policies.

Pissaradis, C. and Vardoukis, M., (2007), "Labor Markets and Economic Growth in the MENA Region", in Nugent, B and Pesaran M, Explaining Growth in the Middle East, Amsterdam and Oxford: Elsevier.

Razzak, W., (2011), "Political and Economic Institutions and the Arab Spring" , in "Proceedings of a conference on The Arab Spring': Its Origins, Implications and Outlook". New Zealand Institute of International Affairs (NZIIA) Victoria University of Wellington.

Robinson, J., (2005), "Female Labor Force Participation in the Middle East and North Africa", University of Pennsylvania, Paper posted at Scholarly Commons. http://repository.upenn.edu/wharton_research_scholars/28

Schneider, F., (2004), "The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World: First Results over the Period 1999 to 2003", December 2004 Institute for the Study of Labor IZA DP No. 1431.

Solow, R., (1957), "Technical Change and the Aggregate Production Function." Review of Economics and Statistics 39, 312-320.

Sufyan, A., (2007), "The Problematic of Education and the Arab Labor Market Needs," Dar Al-Hayat, August 19, 2007.

Syrquin, M. and Chenery, H., (1989), "Patterns of Development, 1950 to 1983", World Bank Discussion Paper N041.

Winckler, O., (2009), "Rapid Population Growth and the Fertility Policies of the Arab Countries of the Middle East and North Africa", University of Haifa.

World Bank, (2004), "Unlocking the employment potential in the Middle East and North Africa: Toward a new social contract". MENA Development Report, The World Bank, Washington, D.C.

World Bank, (2007), "MENA Economic Development and Prospects". 2007. Washington, DC.

World Bank, (2011), "Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities", MENA Development Report.

World Economic Forum, (2012), "Global Competitiveness Report 2011-2012.

الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر

د, إبراهيم العيسوي*

ملخص

تصدر مطلب العدالة الاجتماعية المطالب التي رفعتها ثورة يناير في مصر، والثورات التي شهدتها بعض الأقطار العربية الأخرى. كما تصاعدت المطالبة بالعدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي، بخاصةً في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وقد استهدفت هذه الورقة تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وبيان علاقتها بعدد من المفاهيم والقضايا ذات الصلة كالعدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي والعلاقات مع الخارج. وبعد أن انتهت الورقة إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية، أولت اهتماماً خاصاً للعلاقات بين العدالة الاجتماعية، وكل من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبينت غياب أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر إلى ما بعد قطع شوط طويل على طريق النمو الاقتصادي، وشددت على ما للعدالة الاجتماعية من آثار إيجابية على سرعة النمو الاقتصادي ومضمونه. كما عنيت الورقة بإبراز الروابط الوثيقة بين المفهوم متعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية وبين استدامة التنمية بالمعنى الواسع. واقترحت مفهوماً للتنمية ينطوي على قطيعة مع نهج الليبرالية الاقتصادية وتوافق واشنطن، ويتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية، ويقوم في الأساس على مبدأ الاعتماد على القوى الذاتية البشرية والمادية للمجتمع، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية. وانطلاقاً من هذا الإطار المفاهيمي المستند إلى خبرات متعددة للنجاح في مسعى التنمية، جرى بحث مدى قدرة الثورة المصرية على توفير النهج التنموي المقترح. وخلصت الورقة إلى أن ميزان القوى السياسية الذي برز في أعقاب الجولة الأولى للثورة لا يبشر بقرب التحول إلى هذا النهج، وأن تحققه مرهون بمرور الثورة بجولات أخرى ترجح فيها كفة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والمستدامة.

* مستشار اقتصادي، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية. البريد الالكتروني : ihelissawy@gmail.com

Future Prospects for Achieving Justice and Development in Arab Spring States: The Case of Egypt

Ibrahim Elisawy

Abstract

Social Justice was the main demand raised by the "January Revolution" in Egypt,as well as in the uprisings that took place in several different Arab States; the claim for social justice also escalated on a global scale after the economic and financial crisis. This paper aims to explain the concept of social justice within its relationship with a number of concepts and related issues such as justice, economic equality, equal opportunities, freedom and poverty and the nature of the economic system. After establishing a broad and multi dimensional concept of social justice, the paper highlighted the intertwine relation between social justice, economic growth and sustainable development and stressed on the positive impact of social justice on the pace of economic growth. The paper also advocated the concept of breaking from the "Washington Consensus" and relied more on establishing a sustainable development supported with the resources available in the society. Based on this conceptual framework the paper discuses the ability of the Egyptian revolution in addressing these developmental issues; however, the paper concluded that the political forces that emerged in the wake of the first round of the revolution may not have the ability to address such reforms and future rounds of the revolution will bring about the system that shall have the ability to move towards establishing a sustainable development within the means of social justice.

1. مقدمة

في إطار البروز المتزايد لمطلب العدالة الاجتماعية على الصعيد المحلي في سياق الثورة المصرية، وعلى الصعيد الإقليمي في سياق الثورات التي اندلعت في أقطار عربية أخرى (تونس وليبيا واليمن وسوريا والبحرين)، وعلى الصعيد العالمي خاصةً في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، سعت هذه الدراسة إلى تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وتبين علاقتها بعدد من المفاهيم والمتغيرات ذات الصلة، كالعدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي والعلاقات مع الخارج. وقد خلصت الدراسة إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية.

بحثت الدراسة العلاقات بين العدالة الاجتماعية، وبين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبينت ما تتمتع به هذه العلاقات من قوة وتعزيز متبادل. وقد انتهت الدراسة إلى انتفاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر لحين إنجاز قدر معتبر من النمو الاقتصادي، وأكدت على الأثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية على وتيرة ومحتوى النمو الاقتصادي، وسلطت الأضواء على الروابط الوثيقة بين المفهوم متعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية وبين استدامة التنمية بالمعنى الواسع.

بناءً على ما تقدم، قدمت الدراسة مفهوماً للتنمية يتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية، يتجسد في نمط جديد للتنمية مقطوع الصلة بنهج الليبرالية الاقتصادية وتوافق واشنطن، ويتمثل في إطار تنموي شامل تشكل العدالة الاجتماعية ركناً مهماً من أركانه الأساسية، ويقوم على مبدأ الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع بصفة أساسية، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية.

انطلاقاً من هذه الخلفية، طرح تساؤل عن مدى قدرة الثورة المصرية على توفير النهج التنموي اللازم لبناء صرح متين ومستدام للعدالة الاجتماعية. وقد

أظهرت الدراسة أن ميزان القوى السياسية الذي برز في أعقاب الجولة الأولى للثورة لا يبشر بقرب التحول إلى هذا النهج التنموي الجديد، وأن الأمل معقود على مرور الثورة بجولات أخرى، تصل بالصراع الاجتماعي والسياسي إلى مراحل أعلى من النضج، ويزداد فيها الوزن السياسي للقوى الداعمة للنهج الجديد للتنمية، وترجح كفة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية.

2. تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية

برز مطلب العدالة الاجتماعية بشدة في الشعارات التي رفعتها الطلائع الثورية والجموع الشعبية، التي لبت نداءها في دول ما يسمي بالربيع العربي[1]. وإذا ما أخذت الحالة المصرية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة كمثال، فإنه يلاحظ أن الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير من عام 2011 قد وضعت العدالة الاجتماعية في رأس مطالبها. وينم وضع هذا المطلب جنباً إلى جنب مع مطلب العيش (أي الخبز بالعامية المصرية، كرمز لمستوى المعيشة اللائق أو التنمية الجادة)، عن إدراك فطري لدى الجماهير، لما بين هذه المطالب من ترابطات وتشابكات تجعل المناداة بمطلب منها بمعزل عن المطلبين الآخرين أمراً غير منطقي، كما سيتضح لاحقاً. ومما يسترعي الانتباه ظهور كلمة "العدالة" أو كلمة "المساواة" من أسماء عدد غير قليل من الحركات والائتلافات والأحزاب السياسية التي أنشئت إبان ثورة يناير، وكذلك إدراج القضايا المتعلقة بالعدالة والمساواة في برامج جميع الأحزاب وخطاباتها السياسية، وإن تباينت درجة التأكيد عليها ودرجة الإفصاح عن مضمونها وإجراءات تحقيقها من حزب لآخر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شهدت مصر طوال الفترة منذ قيام الثورة حتى الآن وبشكل يومي تقريباً سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية (مظاهرات واعتصامات واضرابات) قامت بها قطاعات واسعة من العمال والموظفين، في الكثير من المصالح الحكومية والهيئات والشركات العامة، والشركات الخاصة

والمخصخصة، والمعلمين وأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من المهنيين، والفلاحين، ذلك فضلاً على فئات مهمشة متعددة كالكناسين وجامعي القمامة وسكان المناطق العشوائية. وقد دارت معظم هذه الاحتجاجات حول قضايا تتصل ببعد أو آخر من أبعاد العدالة الاجتماعية. منها قضايا الأجور، شاملةً الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وتضييق الفوارق في الأجور، وكذلك ما يتصل بالأجور من مزايا نقدية أو عينية ونصيب العمال في الأرباح، وقضايا مكافآت نهاية الخدمة والمعاشات، وقضايا تثبيت العمالة المؤقتة. ومنها قضايا تحسين ظروف العمل، بما في ذلك تغيير القيادات الفاسدة، وقضايا البطالة، وقضايا متصلة بالتنظيم النقابي وحق العمال والموظفين والمهنيين في تكوين النقابات المستقلة.

وقد بادرت بعض هذه الفئات بانتزاع حقها في التنظيم المستقل، مما أدى إلى إنشاء ما يناهز مائة نقابة مستقلة في الوقت الحاضر.[2] وقدم للبرلمان مشروع بقانون ينظم هذا الحق، ولكنه لم يقر بعد. ومنها قضايا متعلقة بالحق في السكن، خاصة من جانب ساكني القبور والجحور والعشش في المناطق العشوائية. ومنها أيضاً قضايا تتصل بمكافحة التمييز، سواء بين الرجال والنساء، أم بين المسلمين والمسيحيين، أم بين سكان المناطق المختلفة من البلاد.

ولم يكن تكاثر الأنشطة الاحتجاجية التي شهدتها مصر بعد الثورة- وذلك بالرغم من صدور مرسوم بقانون يجرم التظاهرات والاضرابات والاعتصامات- إلا امتداداً للحركات الاحتجاجية التي تصاعدت على نحو ملحوظ قبل الثورة، برغم أساليب القهر والعنف الذي كان النظام السابق يتصدى بها لهذه الأنشطة. لقد بلغ عدد الأنشطة الاحتجاجية في الفترة 2004-2008 نحو 1913 نشاطاً بمتوسط 383 نشاط سنوي، مع ارتفاع العدد في عامي 2007 و 2008 إلى 610 احتجاج. ووصل عدد الأنشطة الاحتجاجية إلى 742 نشاط في عام 2009 و 371 نشاط في عام 2010، وإن كانت معظم هذه الأعداد تشير إلى عدد المواقع التي شهدت احتجاجات، وليس عدد

الاحتجاجات نفسها، التي قد تتكرر في الموقع الواحد عدة مرات.[3] (مركز الأرض لحقوق الإنسان، أعداد مختلفة) و (تقرير مركز التضامن الأمريكي، 2010). وبالطبع فقد ساعد مناخ الحرية الذي راح الناس يتنفسون نسائمه بعد الثورة، في إطلاق ما كان مكتوماً من الغضب وما كان محاصراً من الصراع الطبقي قبل الثورة، ومن ثم تواترت الأنشطة الاحتجاجية في الكثير من المدن والقرى ومواقع العمل.

ولا غلو في ذلك، فقد كانت المظالم الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسية لقيام الثورة، جنباً إلى جنب مع شيوع الفساد والقهر والقمع والاستبداد السياسي. ويسجل الملحق الإحصائي رقم (1) عدداً من المؤشرات الدالة على مظاهر اللامساواة والفقر والحرمان، واتجاه معظم هذه المظاهر للتفاقم في سنوات ما قبل الثورة. من هذه المؤشرات أنه بينما حصل أغنى 20 % من السكان على ما يقرب من 40 % من الدخل في عام 2010/ 2011، لم يحصل أفقر 20 % على أكثر من 9 %. وتزداد درجة اللامساواة في الحضر عنها في الريف، حيث حصل أغنى 10 % من سكان الحضر على 8.5 مثل ما حصل عليه أفقر 10 %، في حين لم يزد الرقم المناظر في الريف على 4.5 مثل، ومنها تراجع نصيب الأجور في الدخل الإجمالي من 40 % في عام 1975 إلى 26 % في عام 2004/ 2005 (مع التحفظ على النسبة الأخيرة لتضخمها على ما هو مبين في الملحق)، ومنها ازدياد نسبة الفقراء (حسب خط الفقر الأعلى، مع التحفظ على تقديره المتواضع، الذي يؤدي إلى نسب فقر منخفضة) من 40 % في عام 2004/ 2005 إلى 48 % في عام 2010/ 2011. وتبرز نسب الفقر حسب الأقاليم اللامساواة الواضحة بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي (الصعيد) والوجه البحري، حيث يعاني نصف سكان ريف الوجه القبلي من الفقر مقابل 17 % في ريف الوجه البحري، وحيث يعاني نحو 30 % من سكان حضر الوجه القبلي من الفقر مقابل 10 % في حضر الوجه البحري. ومنها أن معدل البطالة (أي الحرمان من فرص العمل- سواء أكان لائقا أم غير

لائق) قد ارتفع من نحو 9 % في عام 2010 إلى 12.4 % في عام –2011 وهذا حسب التقدير الرسمي الذي يقل كثيراً عن الواقع. ومنها انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وارتفاع نسبة ساكني العشوائيات إلى ما يقرب من ربع سكان مصر.

3. في معنى العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية مطلب يردده الكثيرون، ولكنهم كثيراً ما ينسبون إليه معانٍ مختلفة اختلافاً شديداً. كما أن بعض الأطراف قد تعلن تبنيها لهذا المطلب من قبيل مجاراة الآخرين وتجميل نظم اقتصادية قد تكون في جوهرها مكرسة لأبشع ألوان الظلم الاجتماعي. وربما لا يضاهي مطلب العدالة الاجتماعية في الاستخدام بمعان متباينة على نحو يثير الخلط واللبس في الأذهان، وبإظهار غير ما هو مضمر، إلا مطلب الديمقراطية. فكل الدول تدعي الديمقراطية أو على الأقل تزعم السعي لتحقيقها، بما في ذلك الدول التي تمارس أفظع أنواع الاستبداد والقهر. وقد حرصت كل الأحزاب والقوى السياسية في مصر بعد ثورة يناير 2011 على إدراج العدالة الاجتماعية في برامجها، مع اختلاف في درجة إفصاحها عن مدى ما يتمتع به هذا المطلب من ضيق أو اتساع، وعن نوعية الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هذا المطلب، وعن موقع العدالة الاجتماعية في التصور الكلي للتنمية الذي تدعو إليه الأطراف المختلفة، وذلك على ما سيأتي بيانه في القسم الخامس من هذه الدراسة.

يقترح الباحث التعريف التالي للعدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ،التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، التي يعم فيها

الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى.

وعندما تتحقق تلك الحالة في المجتمع، فإنه يوصف بأنه مجتمع عادل، لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ومبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

ورب قائل يقول ان هذا التعريف للعدالة الاجتماعية هو تعريف لحالة مثالية يتعذر تحقيقها بشكل كامل على أرض الواقع. ولا شك في أن هذا القول صحيح، ولكن يشفع للباحث في تقديم هذا التعريف، أنه من الضروري البدء بحالة كتلك التي تضمنها التعريف، باعتبارها "مسطرة" تُقاس عليها مدى اقتراب أو ابتعاد مجتمع ما من العدالة الاجتماعية. وعندما يتعلق الأمر بمطلب كالعدالة الاجتماعية، فإن الطموحات لا بد أن تكون عالية، وإلا فإن الأمر قد ينتهي بالحفاظ على اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً، وإن بدرجة أقل. والحق أنه ليس في التعريف الذي اقترحه الباحث خروجاً على ما هو مألوف من الممارسات في دراسة العدالة الاجتماعية. فقد أُخذت نظريات كبرى للعدالة مثل نظرية رولز بافتراضات اتهمت بالمثالية أو التعسفية. (تقرير الأمم المتحدة، 2006).[4] وعندما يقيس الاقتصاديون عدالة توزيع الدخل بمقياس مثل دليل جيني، فإنهم يستندون في الحقيقة إلى معيار يمكن وصفه بالمثالي. فهذا الدليل يقارن التوزيع الفعلي للدخل بتوزيع يمثل "المساواة التامة" التي تنطوي على مساواة حسابية، بمعنى أن كل شريحة من السكان تحصل على نسبة من الدخل

مساوية لنسبتها في العدد الكلي للسكان. لاحظ أن هذه الحالة المثالية لتوزيع الدخل قد تنطوي على نوع من الظلم، عندما تكون هناك شرائح من السكان أكثر احتياجاً من غيرها لموارد تضمن لها العيش اللائق.

وقبل التعمق في معنى العدالة الاجتماعية، والوقوف على أبعادها المختلفة وعلى صلاتها ببعض المفاهيم الشائعة وببعض الأهداف الاجتماعية والتنموية الأخرى، تجدر الإشارة إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية ليست بالضرورة من الأفكار التي يجمع عليها المفكرون والمدارس الفكرية. فهناك من يرفض هذه الفكرة استناداً إلى الداروينية الاجتماعية، حيث يرون أن إجراءات العدالة الاجتماعية تساعد على إعادة إنتاج الضعفاء أو غير المناسبين من أعضاء المجتمع، وأنها تناقض مبدأ البقاء للأصلح. وهناك من يرفض فكرة العدالة الاجتماعية استناداً إلى غياب أساس موضوعي يمكن الاحتكام إليه في تقرير ما إذا كان وضعاً ما عادلاً أو غير عادل. وهناك من يرفض العدالة الاجتماعية من منظور يسفه الفكرة ويراها من قبيل اللغو أو الهراء. ومن أبرز من قال بذلك فردريك هايك الحائز على جائزة نوبل في كتابه المعنون: "سراب العدالة الاجتماعية"[5]. (أنظر: موقع ويكيبيديا في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)). لكن هؤلاء الرافضين قلة، حيث يميل معظم المفكرين إلى قبول فكرة العدالة الاجتماعية، وإن اختلفوا في تحديد مضمون هذه الفكرة وفي ما يجوز وما لا يجوز إتباعه من الإجراءات لتحقيقها. بل إن هناك من ذهب إلى أن الحكومات التي تعجز عن توفير العيش الطيب لمواطنيها وفق مبدأ العدالة هي حكومات فاقدة للشرعية. ومن هؤلاء رولز، (نفس المصدر). وهو قول يصيب كبد الحقيقة.

وكثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادف للمساواة. ولكن هل العدالة الاجتماعية تعني المساواة بشكل مطلق أم بشكل نسبي؟ وهل تنصرف المساواة إلى كل شيء أم أنها تنصرف إلى أشياء دون غيرها؟

من المحقق أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلاً. وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول وفي ما يتطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك مما يدخل ضمن مبدأ الجدارة. ومنها الفروق في الحالة الصحية، فالشخص المعتل صحياً يحتاج موارد أكثر من الشخص السليم للإنفاق على علاجه. ومنها الفروق في الاحتياجات الغذائية، فالحاجة للطعام ليست متساوية بين الطفل وبين البالغ، ولا بين من يعمل عملاً شاقاً ومن يعمل عملاً لا ينطوي على مشقة كبيرة. ومنها الفروق في القدرة على تحمل الأعباء، فلا يستوي الغني والفقير في القدرة على دفع الضرائب، بل إن من حق الفقير الحصول على إعانات تمكنه من مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة.

المساواة المقبولة إذن هي ليست المساواة "العمياء" التي تتجاهل مثل هذه الفروق بين الناس. فالمساواة مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهوماً رياضياً، ولا يتعارض معها وجود فروق معينة بين حصص الأفراد في الدخل أو الثروة أو في تحمل الأعباء. والمهم في الأمر أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعياً. وهذا هو ما سعت بعض النظريات لتقنينه. فطبقاً للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية المعروف بمبدأ الفرق أو الاختلاف يجب أن تنظم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعلها تقدم للأعضاء الأقل حظاً في المجتمع أقصى نفع ممكن، من جهة، ويتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص، من جهة أخرى، (رولز، 1973)[6]. ويوفر هذا المبدأ معياراً للمساواة التي تسمح بفروق مقبولة اجتماعياً. وهو ما يجعل فكرة العدالة الاجتماعية أقرب إلى فكرة الإنصاف.

إن المساواة هي في الأساس مساواة في الحقوق والواجبات، أو مساواة تكافؤ في الفرص. وتنصرف المساواة في الحقوق إلى حقوق متعددة كالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في المأوى، والحق في التنظيم، والحق في الحرية وما إلى ذلك. وتساوي الأفراد في الحقوق لا يعني بالضرورة استعمالها. فالحق رخصة قد يستعملها المرء أو لا يري ضرورة لاستعمالها. فلكل فرد الحق في التصويت في الانتخابات العامة، ولكن بعض الأفراد قد يفضلون عدم استعمال هذا الحق حتى عندما يفرض القانون غرامة مالية على من يمتنعون عن التصويت. كما أن المساواة في الواجبات والمسئوليات ليست مطلقة، بل إنها مربوطة بمبدأ أساسي وهو أن "القدرة مناط التكليف". فدستور 1971 المصري كان ينص مثلاً على أن "الادخار واجب وطني"، وعلى أن "أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون". ولكن هذا لا يعني أن كل فرد ملزم بادخار جزء من دخله، ولا أن كل فرد ملزم بدفع ضريبة عامة. وقد وردت عبارة "وفقاً للقانون" في النص الخاص بالضرائب والتكاليف العامة من أجل إتاحة الفرصة للتمييز بين المكلف وغير المكلف من الأفراد، وذلك وفق اعتبارات معقولة يحددها المشرع.

ولكن هل تكفي المساواة في الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ الجواب هو لا، إذ يلزم توافر خمسة شروط. أولها إزالة العوائق، التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وثانيها وفرة الفرص أصلاً، وهو ما يقتضي خلق الفرص. ذلك أن الإنسان لا يستفيد من فرصة غير موجودة. وثالثها التمكين، بمعنى تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس على أرض مستوية من أجل الحصول عليها. فليست كل فرصة متاحة يمكن لأي فرد نوالها. إذ أن ذلك قد يكون مرهوناً بتوافر قدرات معينة. ولذا فإن التمكين يستلزم توسيع قدرات الأفراد. ورابعها خلق الظروف التي تهيئ للناس فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشدونها، ذلك لتفادي وقوع الفقراء في فخ القبول بإصلاحات محدودة في

أوضاعهم وتجنب المطالبة بتغيير جذري في حياتهم. أما الشرط الخامس فهو السعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ. إذ أن توافر المساواة في الفرص لا يحول دون ظهور فوارق في التوزيع تتجاوز الفروق المقبولة اجتماعياً، ولا تلبث هذه الفروق أن تؤدي من جديد إلى لامساواة كبيرة في الفرص. ومن هنا، يصبح تقريب الفروق في العوائد أو النتائج شرطاً ضرورياً للمساواة في الفرص.

ومن المهم إدراك أن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة حقوق الإنسان وتلبية احتياجاته الإنسانية. فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات السياسية والمدنية. كما أن العدالة الاجتماعية تستوجب تلبية الحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أنه بدون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته، ولا يتوفر ما هو مستحق له من الكرامة. وعلى ذلك فإن إقرار العدالة الاجتماعية يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطرق حياة تمكن من الوفاء بحقوق الإنسان، وتساعد كل فرد على إشباع حاجاته.

وقد يثور تساؤل حول العلاقة بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والحق أن العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية. إذ تدور العدالة الاقتصادية حول ذلك الجانب من الحياة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية. وقد اقترح كلسو وأدلر ثلاثة مبادئ للعدالة الاقتصادية. أولها مبدأ المشاركة، ومضمونه أن العدالة الاقتصادية تقتضي أن تتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره للمساهمة بعمله أو برأسماله في العملية الإنتاجية. وثانيها مبدأ التوزيع، وهو يقضي بالتوزيع حسب المساهمة في العملية الإنتاجية. فالأجر العادل طبقاً لهذا المبدأ يتحدد بالإنتاجية، وليس بالحاجة. وثالثها مبدأ

التصحيح، الذي يقضي بالتعرف على ما قد يقع من انحراف عن مبدأ المشاركة أو مبدأ التوزيع، وإجراء التصحيحات اللازمة للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن، (كلسو و أدلر، موقع مركز العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)). ولكن إذا كان التخلف في نمو الأجور عن نمو الإنتاجية في العقود الأخيرة يمكن أن يعالج بالمبدأ الثالث للعدالة الاقتصادية، فإن هناك حالات لا مجال لتصحيحها على هذا النحو، ومن ثم تقتضي الانتقال من العدالة الاقتصادية (وفق المبدأ الثاني) إلى العدالة الاجتماعية. ذلك أن التوزيع حسب المساهمة في العملية الإنتاجية قد لا يستقيم مع وجود أفراد لا تستوفى حاجاتهم الإنسانية، سواء لعدم كفاية العائد الموزع حسب المساهمة في الإنتاج، أم لعدم اشتراكهم في العملية الإنتاجية أصلاً. ومن الملاحظ أيضاً أن مفهوم العدالة الاقتصادية لا يتطرق إلى أبعاد توزيعية أخرى كتوزيع الموارد أو العائد الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة للدولة أو بين الأجيال المتعاقبة، وكذلك توزيع العوائد بين الرجال والنساء، وهنا يلزم مرة أخرى توسيع المنظور بالانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأرحب للعدالة الاجتماعية.

ولكن هل من الصواب المطابقة بين اللامساواة الاقتصادية واللامساواة في الدخل والثروة، ومن ثم حصر العدالة الاقتصادية في مسألة توزيع الدخل والثروة؟ الجواب هو لا، ذلك أن عدم المساواة في الدخول ليس هو المظهر الوحيد لعدم المساواة الاقتصادية. فهناك مظاهر أخرى لا تقل أهمية، كعدم المساواة في الحصول على عمل وعدم المساواة في الحصول على قدرات وحريات ذات صلة بالوضع الاقتصادي العام للفرد. ولذا فإنه لا يجوز حصر العدالة الاقتصادية في قضية انعدام عدالة توزيع الدخل وحدها، وأن الوقوف عند العدالة الاقتصادية حتى مع مراعاة مبدأ التصحيح قد ينتج أشكالاً أخرى من اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً. ومن ثم يتعين الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأوسع للعدالة الاجتماعية.

وكما هو واضح مما سبق، فإن للعدالة الاجتماعية ارتباطات قوية بظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة. ومن بين هذه الارتباطات، الارتباط بين العدالة الاجتماعية والفقر. فاللامساواة يمكن أن توجد حتى عندما يختفي الفقر بمعناه المطلق، وهي بالتأكيد موجودة عندما يتواجد الفقر بمعناه النسبي. كما أن الفقر قد يتجه إلى التناقص بينما تتجه اللامساواة للتزايد، كما هو ملاحظ في الصين والبرازيل في السنوات الأخيرة. وعموماً فإن الفقر واللامساواة جزءان مترابطان من مشكلة واحدة مركبة. فالفقر مرتبط بأبعاد مختلفة للامساواة، كتلك المتعلقة بالدخل والجنس والعرق والموقع، وما يصاحبها من تمييز. كما أن اللامساواة تفصح عن نفسها من خلال أبعاد مختلفة كالتوظف والحصول على الخدمات الاجتماعية. وهذه الأبعاد تميل إلى إنتاج أو تعزيز نمط من النمو يحابي الأغنياء وغير مفيد للفقراء. وتشكل المستويات العالية من اللامساواة عائقاً أمام خفض الفقر. وتظل هذه العلاقة صحيحة حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو.

وثمة ارتباط مهم للعدالة الاجتماعية بالنظم الاقتصادية الاجتماعية. ويبرز هذا الارتباط من خلال خصائص معينة للنظام الاقتصادي- الاجتماعي، لعل أهمها نمط ملكية وسائل الإنتاج، وما يتسم به النظام من منافسة أو احتكار في الحياة الاقتصادية. وفي النظام الرأسمالي السائد في معظم المجتمعات المعاصرة، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها، بينما تحرم منها بقية الطبقات، فتنشأ في المجتمع فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة. وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم في الأداء والإنجاز، وإنما ترتبط بالتركز في الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد السكان، من جهة، وبتوارث الثروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هذه الطبقة، من جهة أخرى. كما ترتبط هذه الفوارق بظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على استخدام ملاك رأس المال للعمل المأجور في إنتاج السلع، وعلى أشكال أخرى من الاستغلال، التي عادة

ما تصنف تحت عناوين مثل الأرباح الاحتكارية والتربح والكسب الطفيلي. وتوصف اللامساواة الناتجة عن عمل النظام الرأسمالي بأنها لامساواة هيكلية أو طبقية، ذلك تمييزاً لها عن الأشكال الأخرى من اللامساواة، التي قد ترتبط بالتمييز بين الناس حسب الجنس أو العرق أو الإقليم أو الوظيفة. فهي لامساواة هيكلية أو طبقية، نسبة إلى كونها إفراز لنظام اقتصادي – اجتماعي ذي هيكل طبقي. كما ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي– الاجتماعي بمدي شيوع المنافسة فيه وبالفرص التي قد يتيحها لاحتكار بعض الأنشطة الاقتصادية. فالقيود على المنافسة قد تؤدي إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها أو في أقاليم بعينها، وذلك نظراً لأن هذه القيود قد تعوق انتقال الناس من وظيفة إلى أخرى أو من صناعة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى. وهو ما يكرس اللامساواة ويضيق فرص الحراك الاجتماعي الصاعد عبر المواقع الطبقية أمام الكثيرين. والظاهر مما تقدم أن هناك تناقضاً جوهرياً بين خصائص المجتمع العادل، وخصائص النظام الاقتصادي – الاجتماعي الرأسمالي، الذي يحصر ملكية وسائل الإنتاج في فئة قليلة من السكان.

وتعتبر الحرية من المتغيرات الوثيقة الصلة بالعدالة الاجتماعية. فارتباط العدالة الاجتماعية بحقوق الإنسان، وبإشباع الحاجات الإنسانية يقود مباشرة إلى ربط العدالة الاجتماعية بالحرية، ذلك باعتبار أن الحق في الحرية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وحاجة من حاجاته الجديرة بالإشباع. وكما سبق ذكره فإن الحق في الحرية يمثل المبدأ الأول في نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية. كما يأتي ارتباط العدالة الاجتماعية بالحرية من النظر إلى التنمية باعتبارها حرية، والنظر إلى الحريات باعتبارها مرادفة للقدرات، ذلك على النحو الذي أوضحه سن. (سن، 2004). وعلى ذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات/ القدرات الأساسية لكل فرد في المجتمع وتوسيعها بما يمكن كل فرد من اختيار الحياة التي يعتبرها قيمةً. وعموماً فإن الصلة بين العدالة الاجتماعية وبين الحرية يمكن أن تبرز أيضاً من زاوية أن قدرة الجماعات المحرومة والمظلومة

من الشعب على التخلص من الفقر والظفر بحقها في الإنصاف مرهونة بما يوفره النظام السياسي من حريات وديمقراطية، تمكنها من التعبير عن مطالبها وتنظيم صفوفها، للدفاع عنها وممارسة الضغوط من أجل تحقيق هذه المطالب. وعندما يفتقر النظام السياسي إلى الحرية والديمقراطية، وتحرم هذه الجماعات من فرص التعبير والتنظيم والحشد من أجل تضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة، فإن هذه الفوارق تميل إلى الاستمرار، بل وإلى الاتساع. ولكن من المهم ملاحظة أن افتقار النظام السياسي إلى الديمقراطية التي تعمل لصالح الطبقات الشعبية، قد يعود أصلاً إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية، لاسيما من خلال وجود فوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة. وهنا تصبح الديمقراطية الليبرالية / التمثيلية قليلة الجدوى، ويصبح الإصلاح الديمقراطي الذي يوفر فرصاً حقيقية لمشاركة الطبقات الشعبية في اتخاذ القرارات مرهوناً بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح هذه الطبقات.

وأخيراً، يلزم الإشارة إلى أمرين لهما صلة قوية بمفهوم العدالة الاجتماعية، الأمر الأول، هو أن العدالة الاجتماعية لا تتعلق فقط بتوزيع الحقوق والفرص والموارد بين الأجيال الحاضرة، بل إنها تتعلق أيضاً بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. فليس من حق الأجيال الحاضرة أن تستأثر وحدها بالموارد الطبيعية، وليس من حقها أن تلقي بكلفة مكافحة التلوث على عاتق الأجيال القادمة. بل عليها الاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية، والعمل على تعويض ما يستهلك منها برأسمال من صنع البشر، وأن تسعي لحل ما تتسبب فيه من مشكلات التلوث، ولا ترحلها لأجيال المستقبل. كما أنه ليس من حق الأجيال الحاضرة الإسراف في الاستدانة من الداخل والخارج، ذلك أن الأجيال المقبلة غير المسئولة أصلاً عن هذه الاستدانة سوف تتحمل جزء من عبء سداد فوائدها وأقساطها. بل إن على الأجيال الحاضرة الاقتصاد في الاقتراض، وأن تعتمد إلى أقصى حد ممكن على الموارد الذاتية وتنميتها.

وهذه المسائل تثير قضية الاستدامة البيئية وقضية الاستدامة الاقتصادية وقضية الاعتماد على الذات في التنمية، وهي من القضايا التي سوف يتم تناولها في القسم الخامس.

والأمر الثاني، هو أن للعلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية للدولة انعكاسات مهمة على العدالة الاجتماعية. إذ تعتبر العلاقات الاقتصادية الخارجية عامل مؤثر في تحديد الحجم النهائي للموارد، التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها في ما بينهم. كما أن طبيعة هذه العلاقات قد يكون من شأنها إنتاج آثار متباينة على أنصبة الأقسام المختلفة من السكان، ومن ثم فإنها قد تساعد على تخفيض اللامساواة أو زيادتها. والحديث عن أثر العلاقات الخارجية على العدالة الاجتماعية لا بد وأن يقود إلى الحديث عن ظاهرة العولمة وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي القائم. فالعولمة تؤثر على العدالة الاجتماعية من حيث أنها تعلي مصالح مجتمع الأعمال على مصالح العمال، وأنها تؤدي إلى صياغة اتفاقات دولية لحماية المستثمرين وتنمية أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتفتح أمامهم اقتصادات الدول النامية لتحقيق أرباح فاحشة من خلال نظم تشغيل استغلالية للعمال الفقراء في هذه الدول، ومن خلال تصريف منتجاتهم في أسواق الدول النامية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير منشآت صغار المنتجين والتجار، وفقدان ما يرتبط بها من فرص عمل. إنها عولمة ظالمة من حيث أن غياب العدالة سمة لتوزيع مغانم العولمة ومغارمها بين الدول المتقدمة والدول النامية، ذلك لأسباب مختلفة من بينها، النظام الجائر لتقسيم العمل الدولي وما يصاحبه من استئثار الدول الرأسمالية المتقدمة بمراكز البحث العلمي والتطوير التقني ووسائل إنتاج التقنيات الحديثة.

يتضح مما تقدم أن مفهوم "العدالة الاجتماعية" واسع ومركب، ذو جوانب وأبعاد متعددة. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد، التي تغذي مفهوم العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي. ومنها، ذلك التداخل الشديد بين

مفهوم العدالة الاجتماعية وبين عدد من المفاهيم الأخرى، مثل المساواة وتكافؤ الفرص والتمييز والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية. ومنها ذلك الاتصال الوثيق بين العدالة الاجتماعية وبين النظم الاقتصادية – الاجتماعية، ومنها تعدد مجالات تطبيق العدالة الاقتصادية. فهي تشمل مجالات اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، ومجالات ثقافية ومعلوماتية، ومجالات بيئية. ومنها أن العدالة الاجتماعية في مجتمع ما لا تتأثر فقط بما يجري داخل هذا المجتمع، بل إنها تتأثر أيضاً بما يجري خارجه في العالم الواسع المحيط به. كما أن النطاق الزمني للعدالة الاجتماعية لا ينحصر في الزمن الحاضر وحده، بل إنه نطاق منبسط يشمل الحاضر والمستقبل، وما يترتب على ذلك من علاقات عبر الأجيال.

ومن أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية الأبعاد الثمانية التالية، وهي ليست أبعاداً منفصلة عن بعضها البعض، وإنما يوجد بينها قدر من التشابك بحكم الطبيعة المركبة للعدالة الاجتماعية:

أ- البعد الاقتصادي: يتصل هذا البعد بمدى تحقق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية، في مجالات العمل وملكية الأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإقليم وما إلى ذلك، وكذلك المساواة في توزيع الدخل والثروة. كما يتناول هذا البعد طبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ومدى قدرتها على إعادة التوزيع، لاسيما من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، وكذلك مدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

ب- البعد الاجتماعي والثقافي: وهو يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات والسعي لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، والتمكين من تفعيلها، وكذلك السعي لتحقيق التماسك الاجتماعي. وتبرز هنا بوجه خاص قضايا التمييز بين الإناث

والذكور (مثلاً من خلال تشريعات تقيد فرص العمل المتاحة للنساء، أو تخفيض سن زواج الإناث مما يحد من فرصهن في التعلم واكتساب القدرات... الخ)، والتمييز الديني، والتمييز حسب الأصل أو الإقليم وما إلى ذلك. كما تبرز هنا أيضاً قضايا الفساد المرتبط بعلاقات القوة في المجتمع، خاصةً عندما تجتمع الثروة والسلطة في يد واحدة، وهو ما يعصف بالمساواة وتكافؤ الفرص. كما يشمل هذا البعد العدالة في المعلومات وفي نشر النتاج الثقافي وإتاحته لجميع الطبقات.[7]

ج- البعد البشري: وهو ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع في تنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم بما يكفل تنمية رصيد كل فرد من رأس المال البشري، ومن ثم زيادة مساهمته في تكوين وتراكم رأس المال البشري للمجتمع، بما يعود بالنفع على الجميع.

د- البعد الطبقي: ويأتي هذا البعد من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي - الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالنظام الرأسمالي السائد حالياً، فإن هذا البعد يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها من العوامل الحاكمة لنمط توزيع الدخل والثروة، وما ينجم عنها من لا مساواة هيكلية.

ه- البعد الإقليمي: وهو يتصل بالمساواة - أو غيابها - في توزيع الموارد والدخل بين أقاليم الدولة، وبمساهمة السياسات العامة في توسيع أو تقريب الفوارق بين الأقاليم في ما يحصل عليه أبناؤها من فرصٍ للعمل والمشاركة في الإنتاج وفي توزيع عوائده. وفي مصر مثلاً، ثمة فروق إقليمية كبيرة، كالفروق بين الريف والحضر، والفروق بين الوجه البحري والوجه القبلي، والفروق بين الوادي والدلتا من جهة، والمناطق الصحراوية والحدودية من جهة أخرى، وكذلك الفروق داخل كل إقليم من هذه الأقاليم.

و- البعد الجيلي: ومن أبرز تجلياته، العدالة في توزيع الموارد الطبيعية، واقتسام كلفة مكافحة التلوث بين الأجيال الحاضرة وبين الأجيال المقبلة، والعدالة في توزيع أعباء الاستدانة من الداخل والخارج بين الأجيال الحاضرة وبين أجيال لم تولد بعد.

ز- البعد السياسي والمؤسسي: ويتصل هذا البعد بقضية الحريات، باعتبار أن الحرية ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية. كما يتصل بقضية الحقوق السياسية، وقضايا التمكين السياسي، لاسيما عن طريق كفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وعن طريق إقامة المؤسسات التي تحتشد من خلالها القوى المتطلعة إلى العدالة الاجتماعية، كالعمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء والمتعطلين والمهمشين للدفاع عن حقوقها، وعن طريق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج، وممارستها على المستويات المحلية فضلاً على المستوى القومي.

ح- البعد الخارجي: وهو ما يتعلق بنوعية العلاقات التي تربط بين الدولة والدول الأخرى، ومدى ما ينتج عنها من تقييد أو تحرير للإرادة الوطنية، ومن ثم تحديد مدى ضيق أو اتساع الحيز المتاح لاتخاذ القرارات وفق المصلحة الوطنية. وللعلاقات الخارجية للدولة وما يتصل بها من اتفاقات دولية- لاسيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي تعقد مع صندوق النقد والبنك الدوليين، واتفاقات المعونات والشراكة، وما إليها من انعكاسات مهمة على توزيع الموارد بين المواطنين والأجانب، وعلى نمط اقتسام الموارد القابلة للتوزيع بين المواطنين، وعلى نمط توزيع منافع العولمة وأضرارها بين الدول وداخل كل دولة.

ومع تعدد أبعاد التنمية، ومن ثم الاتساع في معناها، فإنه من الطبيعي أن يتسع مجال الاختيار من بين أبعاد العدالة الاجتماعية وعناصرها وإجراءاتها المتنوعة والمتعددة، وذلك وفق الاتجاهات الفكرية والسياسية، وحسب المواقع والمصالح الطبقية للأفراد والجماعات، وهو ما سيتضح عند فحص برامج القوى السياسية في مصر في القسم السابع من هذه الدراسة.

4. العدالة الاجتماعية والنمو - جدل الأولويات

قال ميردال "إن النتيجة التي توصلت إليها هي أن اللامساواة واتجاهها العام إلى التزايد يشكلان مركباً من العوائق والعقبات أمام التنمية. ولذا فهناك

حاجة ملحة لعكس هذا الاتجاه العام وتحقيق المزيد من المساواة كشرط للتعجيل بالتنمية وتسريع وتيرتها"، (ميردال، 1970). وبالرغم من أن هذا الكلام قد قيل منذ 42 سنة، إلا أنه صحيح اليوم مثلما كان صحيحاً آنذاك. ومن بعد ميردال جاء محبوب الحق و تشينري و آخرون بأسانيد قوية لتأكيد أن التعارض بين النمو والمساواة ليس ضرورياً ولا هو حتمي في كل الظروف. (الحق، 1977) و (تشينري و آخرون، 1976) وقد تكرر التأكيد على أنه "ليس ثمة ما يدعو إلى وجود تضارب بين النمو والإنصاف"، في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام 1996، وكذلك في تقرير تحديات التنمية العربية للعام 2011. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1996) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

إن فكرة التناقض بين النمو والمساواة التي جسدها كوزنتس في مقولته الشهيرة بأن توزيع الدخل لا بد وأن يتجه إلى التدهور في سياق النمو، وذلك قبل أن يبدأ في التحسن، وما يبنى عليها من استنتاج بأولوية النمو على التوزيع، وإعادة التوزيع هي فكرة مبنية على خبرة الدول الصناعية القديمة، التي ليس هناك ما يلزم باستنساخها في الدول النامية. وكما ذكر ميردال، فإن التحول إلى دولة الرعاية الاجتماعية في الدول المتقدمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد نفى هذه الفكرة، من حيث أن ما ارتبط بدولة الرعاية من إصلاحات قد وضع أساساً جيداً لما تحقق من نمو اقتصادي أسرع وأكثر انتظاماً. (ميردال، 1970)

وهناك حجج منطقية وشواهد تطبيقية كثيرة تبرهن أن التناغم بين النمو وتوزيع الدخل الأقرب للمساواة في الدول النامية ممكن، وأن التنافر بينهما ليس محتوماً. فليس صحيحاً أن اللامساواة شرط ضروري لزيادة الادخار. وكم من دخول عالية لا يدخر منها الكثير، ويجري إهدار الجزء الأكبر منها في استهلاك ترفي ومظهري، أو يجري تسريبها للخارج. واللامساواة الكبيرة في الدخول، كثيراً ما تؤدي إلى لامساواة اجتماعية أشد تصيب التنمية بأضرار عظيمة. فلا يتصور انتظام حركة التنمية وتحققها بمعدلات عالية، عندما ينتج عن الفروق الواسعة في توزيع الدخل زيادة في القلاقل الاجتماعية والنزاعات

الطائفية والجرائم وتعاطي المخدرات، وزيادة في الميل إلى التشاحن والعنف بين أفراد المجتمع. أضف إلى ذلك، أن اللامساواة الاجتماعية الناتجة عن سوء توزيع الدخول عادة ما تتسبب في فاقد إنساني كبير، جراء ما يصيب الأطراف الأضعف في المجتمع – خاصة النساء والأطفال– من أضرار. وفي هذا إضعاف لرأس المال البشري للمجتمع، لاشك في آثاره السلبية على النمو والتنمية.

وقد لوحظ أن المجتمعات التي تشيع فيها درجة أعلى من اللامساواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتقدم الثورات التي شهدتها دول عربية عدة منذ أواخر عام 2010 تذكيراً قوياً بهذه الحقيقة. كما أن الاضطرابات التي شهدتها مؤخراً بعض الدول الأوروبية، لاسيما إيطاليا واليونان، تفصح عن العلاقة القوية بين القلاقل السياسية والاجتماعية وبين ما انطوت عليه السياسات التقشفية الصارمة (التي اتبعتها حكومات هذه الدول لحل مشكلة الديون التي تفاقمت في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة) من لامساواة ومن ميل إلى تحميل الطبقات الأفقر بالعبء الأكبر لحل هذه المشكلة. وكما ذُكر من قبل فإن الأزمة العالمية كانت وثيقة الصلة بازدياد اللامساواة. وهذا ما أكده أيضاً تقرير حديث لمكتب العمل الدولي بقوله، أن الكساد العالمي المسجل خلال 2008–2009 يرجع – ضمن ما يرجع – إلى تزايد انعدام المساواة. ويلاحظ هذا التقرير أن الدول التي فيها شبكات قوية للحماية الاجتماعية هي أقل تعرضاً لتقلبات النشاط الاقتصادي من تلك التي تضعف فيها هذه الشبكات، حيث تسهم نفقات الحماية الاجتماعية في تعويض تقلبات النشاط الاقتصادي. وعموماً فإن تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤديان إلى الارتقاء بصحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم، وارتفاع قدرة أبنائهم على التعلم. وهذه النتائج عادة ما تترجم إلى ارتفاع في إنتاجية العمل ونمو أسرع للإنتاج. (مكتب العمل الدولي، 2011) و (الكواز، 2011) و (تودارو، 2000).

لقد أصبح من المؤكد أنه لا يوجد قانون حديدي يحكم العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع. وإذا ما زادت اللامساواة في بعض الدول مع ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي، فإن ذلك ليس أمراً حتمياً. إذ أن دولاً أخرى قد استطاعت في فترات معينة تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً (3% أو أكثر للنمو في متوسط دخل الفرد)، مع تحقيق خفض ملموس في الفقر واللامساواة، ومنها البرازيل وماليزيا. (أورتيز و كومِنز، 2011). فثمة اعتماد متبادل بين النمو والتوزيع، ومدار الأمر فيه هو طبيعة النمو ونوعية انحيازه الاجتماعي.

بكلمات أخرى يتوقف أثر النمو على التوزيع على نوعية الإجابة عن أسئلة مثل: كيف ينجز النمو؟ وما هي قدرته على خلق فرص العمل؟ ومن يشارك فيه؟ وفي أي القطاعات وفي أي الأقاليم يتركز؟ وما هي نوعية السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق الاجتماعي المرافقة لما يحدث من نمو؟ (العيسوي، 1982) و (جومارد وآخرون، 2012).

المطلوب إذن هو تحسين نوعية النمو بحيث يكون نمواً عمومي النفع ليس بمفعول التساقط، وإنما عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية، بما يؤمن وصول ثمار النمو للقاعدة العريضة من السكان. وكما ينصح محبوب الحق، فإن نقطة الانطلاق لخطط التنمية يجب أن تتمثل في السعي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وما يرتبط بهذا الهدف الكبير من أهداف للاستهلاك والعمالة والأجور وتخفيض مستوى الفقر وتحسين توزيع الدخل، وذلك خلافاً لما جرى العمل وفقاً له من اشتقاق هذه الأهداف من أهداف الإنتاج والاستثمار. فالأهداف المرتبطة بالوفاء بالحاجات الأساسية يجب أن تتصدر المشهد التخطيطي، وعلى تخطيط الإنتاج والاستثمار أن يتبعها. وتأتي أهمية هذا المنهج من أن إعادة التوزيع بعد النمو قد لا تكون ممكنة. فليس من الممكن، كما ذكر محبوب الحق، تحويل ما ينتج من سيارات خاصة إلى أتوبيسات للنقل العام، ولا تحويل ما يبنى من مساكن فاخرة إلى مساكن شعبية. (الحق محبوب، 1977).

الخلاصة هي أنه لا مبرر لتأجيل النظر في مكافحة الفقر وتخفيض اللامساواة لحين الوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي. فهذا التأجيل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الفقر وزيادة اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً وإطالة أمدها. كما أن تبني إجراءات للحد من الفقر واللامساواة هو أمر ممكن، وقد قامت دول نامية بتنفيذ مثل هذه الإجراءات فعلاً، وهي لم تزل عند مستوى متواضع من النمو، وكانت لها آثار طيبة على النمو الاقتصادي.

5. العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية

لقد طُرح مفهوم الاستدامة في أول الأمر من منطلق الاهتمام بالبيئة والقلق على مستقبل البشرية على كوكبنا. وكان من أهم بواعث القلق ما لوحظ من تكالب على النمو الاقتصادي، وما ترتب عليه من استهلاك ضخم لمختلف الموارد الطبيعية، لاسيما تلك الموارد غير القابلة للتجدد كمصادر الطاقة الأحفورية، وما نجم عن هذا الاستهلاك من معدلات عالية للتلوث، أضرت بصحة البشر والتربة والماء والهواء. وهو ما طرح قضية العدالة في توزيع الموارد وتوزيع الكلفة البيئية لاستخدامها عبر الأجيال. ومن أبرز الأعمال التي نبهت إلى هذه الأخطار البيئية تقرير نادي روما. (ميدوز وآخرون، 1972).

وبالرغم من أن أول تعريف لاستدامة التنمية، وهو التعريف الذي تضمنه تقرير برونتلاند في عام 1987، قد طغى عليه الهم البيئي، حيث عرفت التنمية المستدامة، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الراهنة، دون الجور على قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، إلا أن الأبعاد الأخرى للاستدامة لم تغب عن نظر واضعي ذلك التقرير. فالتعريف الموجز للتنمية المستدامة ذاته قد تضمن مفهوماً وثيق الصلة بالعدالة الاجتماعية، وهو "مفهوم الحاجات الإنسانية". واعتبر التقرير أن إشباع الحاجات الإنسانية هو الهدف الأكبر للتنمية، الذي يتعين السعي لتحقيقه، على أن تراعى في الوقت نفسه القيود التي تفرضها أوضاع التقانة والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية

احتياجات الحاضر والمستقبل. كما كانت قضايا الفقر واللامساواة الاجتماعية ماثلة أمام أعين مؤلفي التقرير. فقد ذكروا "أن عالماً يشيع فيه الفقر ويغيب فيه الإنصاف هو عالم معرض لكوارث إيكولوجية وغيرها من الكوارث"، ذلك باعتبار أن الفقر، شأنه شأن الغنى، يمكن أن يلوث الموارد الطبيعية ويستنزفها على نطاق واسع. كما لم يَفُتهم أن "الكثير من مشكلات استنزاف الموارد والضغوط على البيئة تنشأ من الفوارق الواسعة في القوة الاقتصادية والسياسية". ومن هنا جاء تشديد التقرير على أهمية المشاركة الفعالة للناس في اتخاذ القرارات. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فقد حدد التقرير سبعة متطلبات لتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

(1) نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات.
(2) نظام اقتصادي قادر على توليد فوائض ومعرفة تقنية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مستدام.
(3) نظام اجتماعي يوفر حلولاً للصراعات الناشئة عن اختلالات التنمية.
(4) نظام إنتاج يلتزم بالحفاظ على القاعدة الإيكولوجية للتنمية.
(5) نظام تقني قادر على البحث باستمرار عن حلول جديدة.
(6) نظام إداري يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.
(7) نظام دولي داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة.[8]

وقد ازداد المفهوم الموسع للتنمية المستدامة تبلوراً، وأحكمت صلاته بقضايا البيئة والفقر واللامساواة وإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيع الثروة والسلطة وقضايا الحوكمة، وقضايا الاعتماد على الذات والعولمة واللامساواة في توزيع مغانمها ومغارمها بين دول العالم، وذلك في عدد كبيرٍ من التقارير والدراسات التي تتابعت منذ صدور تقرير برونتلاند. واتصالاً بعدم قصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي، يقول التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام

2011: "إن قضية الاستدامة ليست مجرد قضية بيئية"، بل "إنها أساساً قضية متعلقة بكيف نختار أن نعيش حياتنا مع إدراك أن كل شيء له عواقب على كل السبعة مليار إنسان الذين يعيشون الآن على الأرض، وكذلك على مليارات البشر التي ستأتي في المستقبل". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011).

وانطلاقاً من المفهوم الشامل والواسع لرأس المال كمدخل لتناول قضية الاستدامة، واعتماد تقسيم خماسي لرأس المال، فقد تم التوصل إلى مفهوم لاستدامة التنمية ذو خمسة أبعاد، في ما يلي بيانها:[9] (العيسوي، 2011).

- البعد الاقتصادي للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال المصنوع، أي رأس المال المنتج بواسطة الإنسان. وهو يدور حول أولوية تعظيم دور المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي، وحول الانطلاق من مبدأ "الاقتصاد الدوار" الذي يركز على الإصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، وحول عدم التوسع في الاقتراض من الداخل أو الخارج لما يلقيه من أعباء على أجيال المستقبل.
- البعد البيئي للاستدامة، ويتصل هذا البعد برأس المال الطبيعي الذي يشتمل على البيئة والموارد الطبيعية. وهو يدور حول حماية البيئة وترشيد استخدام مواردها الطبيعية، لاسيما غير المتجدد منها، وذلك من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في نصيب عادل من هذه الموارد.
- البعد البشري للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال البشري، شاملاً القدرات والطاقات البشرية وما يتصل بها من أمور كالتعليم والتدريب والبحث والتطوير والثقافة. وهو ما يدور حول العناية بالإنسان وتنمية قدراته وتلبية احتياجاته الأساسية، مما يزيد من إسهامه في التنمية، فضلاً على إطلاق طاقاته وتحقيق ذاته.
- البعد الاجتماعي للاستدامة، ويتصل هذا البعد برأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشبكات التي تنشأ بين الناس ومدى شيوع الثقة في ما بينهم، وما يتفرع عن ذلك من قضايا التمييز والإقصاء والتهميش

وما إليها. وهو يدور حول تهيئة مناخ اجتماعي صديق للتنمية من حيث تأكيده على العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعلى المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص مع التمكين، ومن حيث توفيره للمقومات الأخرى للاندماج والتماسك الاجتماعي.

- البعد السياسي والمؤسسي للاستدامة، وهذا هو البعد المتصل برأس المال السياسي والمؤسسي، شاملاً الأمور المتعلقة بشئون الإدارة العامة والنظام السياسي وما يتفرع عنها من قضايا خاصة بالمشاركة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. وهو يدور حول إقامة نظام للحكم الرشيد يحترم حقوق الإنسان وحرياته، ويستجيب لاحتياجات الناس، وينشئ من المؤسسات ما هو كفيل باشتراك المواطنين بصورة فعالة في التخطيط واتخاذ القرارات.

ولكن معالجة استدامة التنمية لا تكتمل، إلا إذا أُضيف لهذه الأبعاد الخمسة بعداً سادساً، وهو البعد الخارجي أو العالمي للاستدامة. ويرجع ذلك إلى أن القضايا المتعلقة بالبيئة، وإن كانت لها أبعاد محلية، إلا أنها قضايا عالمية بامتياز، سواء من حيث منشأ المشكلات البيئية أم من حيث سبل معالجتها. وفضلاً على ذلك، فإنه في زمن العولمة، زاد تأثير المتغيرات الدولية في سياسات الدول، من خلال نظام تقسيم العمل الدولي، الذي تتحكم في تشكيله دول المركز في النظام الرأسمالي العالمي، من خلال الاتفاقات الدولية المنظمة للتجارة وحقوق الملكية الفكرية، ومن خلال نظام النقد الدولي وغير ذلك، وصار التقدم على طريق التنمية المستدامة مشروطاً بتوفير بيئة خارجية مواتية لهذا النوع من التنمية.

ويجدر الانتباه إلى أنه عندما نضيف صفة الاستدامة بالتعريف الواسع إلى النمو الاقتصادي، ونتحدث عن النمو المستدام، فإننا نكون قد أضفنا إلى النمو الاقتصادي من الأبعاد غير الاقتصادية ما يجعل النمو المستدام مرادفاً للتنمية المستدامة. إذ أن إضافة صفة الاستدامة إلى النمو تعني، أن هذا النمو أصبح مشروطاً أو مقروناً بالعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية والتماسك

الاجتماعي، وبناء وتعزيز القدرات الإنسانية، ومن ثم الحفاظ على رأس مال المجتمع بأوسع معانيه. (المصدر السابق) و (مركز الفقر الدولي للنمو الشامل، 2011).[10] ولذا لم يكن من الغريب أنه مع اتساع مفهوم الاستدامة وتعدد أبعادها، فقد أصبح من المعتاد الحديث عن التنمية البشرية المستدامة.

التناظر بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد استدامة التنمية

أبعاد العدالة الاجتماعية	أبعاد استدامة التنمية
1- البعد الاقتصادي	1- البعد الاقتصادي
2- البعد الجيلي	2- البعد البيئي
3- البعد البشري	3- البعد البشري
4- البعد الطبقي	4- البعد الاجتماعي
5- البعد الاقليمي	
6- البعد الاجتماعي والثقافي	
7- البعد السياسي والمؤسسي	5- البعد السياسي والمؤسسي
8- البعد الخارجي	6- البعد الخارجي

مما تقدم، يظهر الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية. فالبدء بالعدالة ينتهي إلى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي إلى العدالة كشرط ضروري للاستدامة. والحق أن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية هما وجهان لعملة واحدة. إذ أن كلاً منهما معني بالإنصاف في توزيع الحقوق والفرص والمزايا والأعباء بين الناس في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المقبل. وهذا ما تؤكده اللوحة المعروضة أعلاه، التي تظهر التناظر أو التطابق بين أبعاد العدالة الاجتماعية التي عُرضت في القسم الثالث وأبعاد استدامة التنمية التي عُرضت في القسم الحالي.

غير مجد إذن أي حديث عن تنمية مستدامة لا تحتل فيها العدالة الاجتماعية مساحة معتبرة، مثلما أنه غير مجد أي حديث عن عدالة اجتماعية يختزلها في إجراء أو أكثر منعزل عن المجرى العام للتنمية، ولا يبرز ما بينها وبين قضية التنمية المستدامة من روابط عضوية قوية.

6. مفهوم التنمية المحقق للعدالة والاستدامة

ولكن ما هو مفهوم التنمية الذي يفي بهدفي الاستدامة والعدالة الاجتماعية، ويؤمن فرص تفعيل ما يرتبط بهذين الهدفين من مبادئ؟ ومن أبرز هذه المبادئ، مبادئ حقوق الإنسان وما يتفرع عنها أو يرتبط بتحقيقها من مبادئ مثل:

- مبدأ إشباع الحاجات الإنسانية.
- مبدأ الاعتماد على الذات واستقلالية التنمية.
- مبدأ الحرية والمشاركة الديمقراطية.
- مبدأ العمد أو التغيير الإرادي، بمعنى أن هدفي العدالة والاستدامة لا يتحققان بشكل تلقائي، وإنما يتطلب تحقيقهما تجاوز آليات السوق بتدخلات صريحة ومخططة من جانب الدولة.

في تقدير الباحث أن مفهوم التنمية المتوافق مع هدفي العدالة الاجتماعية والاستدامة يجب أن يبنى على الركائز الأربع التالية:

الركيزة الأولى هي استقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قطرياً وجماعياً. فعلى النطاق القطري، يجب الاعتماد على القدرات المادية والبشرية إلى أقصى حد. ولا يعني الاعتماد القطري على الذات أنه مرادف للانغلاق ولا هو صنو للاكتفاء الذاتي، وإنما يعني توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام

الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية [11].

يُقصد بالاعتماد الجماعي على الذات تكثيف التعاون بين الدولة ونظيراتها من الدول النامية، ابتداءً بدول الجوار ودول المحيط الإقليمي، بما في ذلك التعاون الإنتاجي من خلال مشروعات تنموية مشتركة، وهو ما يجب أن تكون له الأولوية، والتعاون التجاري، والتصدي المشترك للقضايا الدولية وبلورة مواقف موحدة أو متقاربة للدول النامية، كأساس لتعزيز قدرتها التفاوضية والحفاظ على حقوقها في المحافل الدولية بوجه عام، وفي مواجهة الدول المتقدمة بوجه خاص.

الركيزة الثانية هي الدولة التنموية، وهي وثيقة الصلة بمبدأ العمد أو التغيير الإرادي، ومبدأ تلبية الحاجات الإنسانية. فكما أثبتت تجارب دول شتى، وبخاصة دول شرق آسيا، فإنه لا يمكن الركون إلى قوى السوق لتحقيق نمو زراعي وصناعي جاد، ومن باب أولي، لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة تفي بالحاجات الإنسانية للمواطنين. ولا مناص من اضطلاع الدولة بقيادة التنمية من خلال تخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي، وليس فقط من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والمرافق الخدمية، وذلك بما يعوض النقص في القطاع الخاص سواء من حيث القدرات أو من حيث سلامة التوجهات التنموية، وهذه هي الدولة التنموية التي وإن كانت تفترض توسيع قاعدة الملكية العامة وتفعيل مبادئ التخطيط الجاد، إلا أنها لا تستوجب إقصاء القطاع الخاص ولا تدعو إلى استبعاد دور السوق في الحياة الاقتصادية. [12]

فدور كل من القطاع الخاص والسوق مطلوب، شريطة ممارسة هذا الدور في إطار التوجهات العامة للتنمية، التي تضعها الدولة التنموية وفق المصلحة الوطنية، والتي تترجمها الخطة القومية الشاملة للتنمية إلى برامج ومشروعات، وتحدد ما يلزم من سياسات لحسن تنفيذها. فكما يقول أمارتيا سن: "إن

مجمل إنجازات السوق مشروطة في أعماقها بالتدابير والترتيبات السياسية والاجتماعية" القائمة في البيئة المحيطة بالسوق. وكما هو معروف فإن هذه التدابير والترتيبات يشوبها الكثير من النقص والعوار في الدول النامية. وهو ما يجعل الركون إلى الأسواق والقطاع الخاص في غيبة التدابير والمؤسسات المناسبة التي تتخذها الدولة التنموية أمراً محفوفاً بالمخاطر ويهدد التنمية بفشل ذريع. ولذا فقد أضاف سن أنه "حتى عندما تتوافر لآلية السوق الفعالية والكفاءة، فإن هذا لا يضمن "المساواة في التوزيع". وتبدو المشكلة ضخمة على وجه الدقة والتحديد في سياق عدم المساواة في الحريات الموضوعية.... ومن ثم، فإنه يتعين استكمال قدرات السوق بعيدة المدى بابتكار فرص اجتماعية أساسية من أجل المساواة الاجتماعية (من خلال التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي) والعدالة". (سن، 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن من يتشبثون بآلية السوق ويثقون في قدرتها على التنظيم الجيد للحياة الاقتصادية والإنجاز السريع للتنمية إنما يتجاهلون ما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية من جهود لتطوير علم الاقتصاد. فقد أطاحت هذه الجهود بالكثير من المسلمات والفروض المجافية للواقع، التي استند إليها الفكر "الاقتصادي السائد"، التي قامت عليها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وقدمت بدائل أقرب منها إلى الواقع. ومن هنا ظهرت نظريات الاختلال في مقابل نظريات التوازن، وظهرت النماذج الديناميكية المركبة القائمة على نظريات النظم المركبة أو المعقدة، مقابل النماذج الميكانيكية البسيطة. كما ظهرت مقاربات جديدة لفهم السلوك الاقتصادي، كالمقاربة الاجتماعية، والمقاربة الأخلاقية، والمقاربة الفيزيائية، والمقاربة السلوكية، والمقاربة العصبية، ومقاربة المعرفة الناقصة.[13] (العيسوي، 2011).

الركيزة الثالثة هي الديمقراطية التشاركية، وهي تشتمل على الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، ولكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مستلهمة من فكرة الديمقراطية المباشرة. ومن هذه الصور مشاركة المواطنين في إدارة أو في مراقبة

أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع والشركات بما في ذلك الشركات الخاصة الكبيرة [14]، ومشاركة المشتركين في نظم التأمينات والمعاشات في إدارة أموالها. أضف إلى ذلك قيام حُكم محلي على أساس انتخابات حرة ونزيهة للمجالس المحلية، ولمن يتولون الوظائف العامة الرئيسية من عمدة القرية إلى محافظ الإقليم.

وكما سبق ذكره، فإنه من الضروري توجيه عناية خاصة لضمان تمثيل الشباب في قنوات صنع القرارات واتخاذها. فالشباب – طبقاً لقول مأثور– هم نصف الحاضر وكل المستقبل. ولما كان للتنمية بوجه عام، وللاستدامة بوجه خاص، بعد زمني طويل، ولما كان ما يُتخذ بشأنهما من قرارات اليوم يؤثر على المسارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لزمن طويل قادم، فإن مشاركة الشباب في عملية صنع القرارات التنموية تكتسب أهمية كبرى، لأنها بمثابة صمام أمان ضد توريط أجيال المستقبل في مشكلات لم تشارك في صنعها. ولكن أمر المشاركة من جانب الشباب أو غيرهم لن يستقيم وينتج آثاراً طيبة على التنمية إلا بتوافر شرط أساسي، هو عدالة توزيع الدخل والثروة. وهو ما يؤدي إلى الركيزة الرابعة.

الركيزة الرابعة هي إعادة توزيع الدخل والثروة، هذا المطلب لا يصدر عن الرغبة المشروعة في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي رفع إنتاجية الفقراء وزيادة إسهام الطبقات الشعبية في النمو الاقتصادي عندما يشعرون أنهم يجنون جانباً من ثمارها فحسب. بل إنه يصدر أيضاً من أجل توفير ديمقراطية تشاركية فعالة تعمل لصالح الطبقات الشعبية. إذ أنه عند اتساع الفروق في توزيع الدخل والثروة، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الأغنياء للجمع بين الثروة والسلطة، ومن ثم لاختطاف الديمقراطية وتسخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة. وكما سبق ذكره، فإن إعادة التوزيع ليست عملية تجري مرة واحدة وينتهي الأمر. بل إنها يجب أن تكون عملية مستمرة من خلال نظم الضرائب والتحويلات الاجتماعية، ومن خلال مراجعة تشريعات الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، ومن خلال إعادة توزيع الملكية، وكذلك من خلال تغيير النظم والتشريعات والقواعد الحاكمة

لتوزيع وإعادة توزيع الدخل ولملكية الأصول الإنتاجية، ذلك طالما استمرت التفاوتات غير المقبولة اجتماعياً في الدخل والثروة، أو اتجهت للتزايد.

ولا شك في أن ارتفاع مستوى اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في الدول الرأسمالية، واجتماع الثروة والسلطة بيد نخبة صغيرة من الأغنياء فيها، هو ما يجعل عدداً غير قليل من المراقبين يتهمون الديمقراطية في تلك الدول بأنها ديمقراطية كسيحة أو زائفة، يدعي فيها النواب المنتخبون أنهم جاءوا بإرادة شعبية حرة، بينما تتحول المجالس النيابية إلى مجالس يدير فيها الأغنياء شئون تلك الدول لمصلحتهم. ومما يؤيد هذا الانتقاد للديمقراطية في غياب العدالة هو ما لوحظ في السنتين الأخيرتين في عدد من الدول الأوربية التي تعاني أزمات ديون. فقد شهدت هذه الدول احتجاجات واسعة النطاق من جانب الطبقات الشعبية والوسطي. وأصبحت هذه الاحتجاجات توجه إلى برلمانات هذه الدول –وليس فقط إلى حكوماتها– التي أقرت برامج تقشفية تقلص المزايا الاجتماعية لهذه الطبقات، وتلقي بأعباء ثقيلة على كاهلها، وتجعل "دولة الرعاية الاجتماعية" و "اقتصاد السوق الاجتماعي" في خبر كان.

إن التنمية التي تقوم على هذه الركائز هي ما يطلق عليها التنمية المستقلة. وهي التنمية الشاملة الكفيلة بتحقيق العدالة والاستدامة، ذلك على ما سبق بيانه، وعلى ما أكدته دراسة معهد التخطيط القومي السابق الإشارة إليها. ففي سياق البحث في تجديد نمط التنمية في مصر بما يحقق النمو السريع والمستدام، مع التعامل مع الاستدامة بمعناها الواسع، نظر فريق البحث في ثلاثة سيناريوهات تنموية. وهي السيناريو المرجعي، الذي يتضمن استمرار العمل وفق توجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والسيناريو الإصلاحي، الذي لا يغير جوهرياً من التوجهات الليبرالية وإن أدخل بعض الإصلاحات للتلطيف من آثارها السلبية، وسيناريو التجديد، المرادف لسيناريو التنمية المستقلة. وقيم الفريق قدرة كل سيناريو على الوفاء بمتطلبات الاستدامة التي اشتملت على 110 متطلبا موزعة على سبع مجموعات. وكانت النتيجة أن السيناريو المرجعي لم يف سوى

بنسبة ضئيلة من المتطلبات، وأن السيناريو الإصلاحي قد استوفى نسبة أكبر من المتطلبات. ولكن القدرة على الوفاء الكامل بمتطلبات النمو السريع والمستدام كانت من نصيب سيناريو التجديد/ التنمية المستقلة.[15] (العيسوي، 2011).

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستقلة، وإن كانت تقدم نموذجاً للتنمية يمكن تبنيه من جانب قوى سياسية ليست بالضرورة ذات توجه اشتراكي، إلا أنها يمكن أن تشكل في نظر بعض أنصارها- وكاتب هذه السطور من بينهم- طريقاً للانتقال في المدى الطويل إلى مجتمع اشتراكي تنتفي فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن ثم تتسع فيه آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية اتساعاً شديداً، وذلك إذا توافرت شروط معينة لا مجال لبيانها هنا. (عبدالله، 1987) و (عبدالله، 1992).

إن تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكن اختزاله في عدد من الإجراءات التي تتخذ في وقت ما ويُبتهج بظهور آثارها الإيجابية، وينتهي الأمر عند هذا الحد. إذ يجب النظر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أنه عملية مستمرة، وذلك اتصالاً باستمرارية عملية التنمية. ويتوقف النجاح في مسعى العدالة الاجتماعية على أمرين:

- جدية سياسات التنمية وحرصها على مراعاة متطلبات الشمول، وعلى عدم انحراف مسارها عن المسار المحقق لمتطلبات الاستدامة والاستقلال.
- التجديد المستمر للإجراءات الرامية لتصحيح الانحرافات عن المسار السوي للعدالة الاجتماعية جراء ما قد يحدث من تركز للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو هيمنة سياسية من جانب قوى داخلية أو خارجية.

وفي ما يتعلق بإجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية، يُقدم في ما يلي أمثلة للإجراءات المطلوبة في الحالة المصرية. وسوف يُنظر في القسم التالي من الدراسة في احتمالات وضع هذه القائمة موضع التنفيذ في مصر ما بعد

ثورة يناير 2011. والنقطة الأساسية هنا هي، أن تَرتكِز الإجراءات المقترحة على إطار عام تنموي حاضن جوهره الإقلاع عن نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، وتبني النهج الذي يتفق مع متطلبات تحقيق تنمية شاملة عادلة ومستدامة، وهو نهج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات الذي تم تبيان ركائزه الأساسية في ما سبق.

ومن أهم أمثلة الإجراءات التي يحتضنها في ظل هذا الإطار العام التنموي ما يلي: تجديد جهاز التخطيط من حيث القدرات البشرية والمادية والمعلوماتية، والمعالجة التكاملية لأربع من قضايا الأجور، والأسعار، والدعم والحماية الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، وإعادة توزيع الملكية، وتطوير السياسة التعليمية في اتجاه النهوض بالتعليم كماً وكيفاً، وتعميم خدمات الرعاية الصحية، وتوجيه رعاية أكبر لصغار المنتجين في مجالات الزراعة والصيد والحرف، وتوجيه عناية خاصة لمشكلات الفئات الأضعف في المجتمع، خاصةً فئات المهمشين وسكان العشوائيات وذوي الإعاقات، والعمل على دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل من لا دخل له أو معاش منهم، وحماية المكتسبات التي تحققت للمرأة في العهود السابقة، وتوفير الحماية الكافية لحقوق المستهلكين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحريات.

7. آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر بعد الثورة

إذا كان تحقيق العدالة الاجتماعية مرهوناً بتوفير نمط جديد للتنمية يتصف بالشمول، وينطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة للاستدامة، فإن السؤال عن قدرة الثورة المصرية على تحقيق العدالة والتنمية يؤول في الواقع إلى سؤال عن قدرة الثورة المصرية على إحداث هذا النمط الجديد للتنمية. وتستدعي الإجابة عن هذا السؤال التوقف أولاً عند خصائص المرحلة المنقضية من عمر الثورة، التي درج على تسميتها بالمرحلة الانتقالية، ثم النظر في طبيعة الميزان الجديد للقوى السياسية الذي ظهر في أعقاب الثورة، والنظر كذلك

في المضمون الاقتصادي والاجتماعي لبرامج الأحزاب، التي أصبح لها تمثيل بدرجة أو بأخرى في برلمان ما بعد الثورة، وذلك من أجل التعرف على الملامح المتوقعة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي – الاجتماعي المرتقب. وبعد ذلك سيكون من اليسير استشراف التحولات المحتملة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي مستقبل التنمية بوجه عام، على المديين القريب والبعيد.

1.7 إنجازات وإخفاقات المرحلة الانتقالية

يشير تطور الأوضاع بعد مرور عام وبضعة شهور على قيام ثورة 25 يناير، إلى أن مصر قد سارت في طريق وعر وهي تسعى للانتقال من نظام مبارك إلى نظام جديد، يلبي أهداف هذه الثورة: عيش– حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية. فعلى هذا الطريق اختلطت الإنجازات بغير قليل من الإخفاقات.

من أبرز الإنجازات سقوط مبارك وعدد من كبار أعوانه، وانتقالهم من سُكنى القصور إلى سكنى السجون، وخضوعهم للمحاكمات الجنائية عن بعض ما ارتكبوه من جرائم في حق مصر وشعبها. ومنها اختفاء برلمان مبارك المزور، والإجهاز على عدد من الأدوات التي كان يعتمد عليها في بسط نفوذه، لاسيما الحزب الوطني والمجالس المحلية. ولا يقل في الأهمية عن تلك الأمور تلاشي الخوف من نفوس المصريين، وانتزاعهم لعدد من الحريات المهمة وممارستهم لألوان شتى من الاحتجاجات والضغوط على حكام المرحلة الانتقالية. وهو ما أسفر عن استجابات جزئية ومتأخرة في كثير من الأحيان لبعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، منها على سبيل الذكر، وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور في الجهاز الحكومي والبنوك والشركات العامة، وتثبيت بعض فئات العمالة المؤقتة، وزيادة أجور ومزايا بعض فئات العمال والموظفين، ورفع المعاشات.[16] للإطلاع على عرض تفصيلي للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للثورة. يضاف إلى هذه الإنجازات مشاركة المصريين في أول انتخابات برلمانية تتسم بدرجة عالية نسبياً من الحرية والنزاهة. ولم

يكن تحقيق هذه الإنجازات بالأمر اليسير، فقد جاءت في معظم الأحوال نتيجة الكثير من المبادرات الشعبية والتظاهرات الحاشدة والاعتصامات للضغط على المجلس العسكري الحاكم. وقد شهد عدد غير قليل من هذه التحركات الشعبية صدامات عنيفة مع الشرطة المدنية والعسكرية، قتل وجرح خلالها مئات المواطنين.

أما الإخفاقات، فهي كثيرة، منها استطالة أمد المرحلة الانتقالية واتسامها بقدر متزايد من التوتر والاحتقان، بسبب الفقدان المتزايد لثقة الشعب في المجلس العسكري، الذي تولي إدارة شئون البلاد بعد إزاحة مبارك، ومنها أيضاً، العجز عن شق مسار سلس لتسليم الحكم من العسكريين إلى سلطات مدنية منتخبة، وينكب الطريق نحو هذا الهدف بإصرار السلطة العسكرية الحاكمة على إجراء الانتخابات البرلمانية (بما في ذلك انتخاب مجلس شورى لا قيمة له، إذ لم يشارك في انتخاباته سوى 7 % فقط من الناخبين المسجلين)، وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل وضع دستور جديد للبلاد يحدد سلطات الرئيس الجديد (بالرغم مما شاب القواعد الحاكمة لهذه الانتخابات من عوار قانوني بسبب تحصين قرارات اللجنة المشرفة عليها ضد الطعن عليها أمام القضاء). كما اعترضت عملية إعداد الدستور الجديد عراقيل شتى بسبب الغموض الذي أحاط بأسلوب تشكيل الجمعية التأسيسية، وما خلفه من صراعات بين القوى السياسية وفئات الشعب، التي أرادت أن يكون لها تمثيل يعتد به في تلك الجمعية، ذلك جراء سعي الأغلبية البرلمانية الإسلامية للاستئثار بالنسبة الكبرى من عضوية الجمعية التأسيسية.

ومن الإخفاقات أيضاً، العجز عن تطهير أجهزة الدولة من أعوان النظام السابق وأذنابه، وبخاصة أجهزة الأمن والإعلام والقضاء. ومنها غياب المحاكمات السياسية لرأس النظام السابق وبطانته وأعوانه، الذين أفسدوا الحياة السياسية وأهدروا الكثير من ثروات البلاد، وساعدوا على انتشار الفساد في كل مناحي الحياة. ومنها غياب المحاكمات الجنائية عما ارتكبته أجهزة مبارك

الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان، والعزوف عن تبني مفهوم العدالة الانتقالية وتفعيله. ومنها العجز عن إحداث تغيرات أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى احتدام المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت متأزمة أصلاً في عهد مبارك.

وليس من الصعب التعرف على أسباب وعورة المسار الذي سلكته مصر منذ قيام ثورتها، فبعض هذه الأسباب يتعلق بالطبيعة الخاصة لهذه الثورة، كونها ثورة شعبية بلا قيادة مركزية ذات برنامج محدد وموحد. فبالرغم من عبقرية الشعارات التي رفعها الثوار ("عيش – حرية – كرامة إنسانية" – "تغيير – حرية – عدالة اجتماعية" – " الشعب يريد إسقاط النظام")، إلا أن ثمة اختلافات في رؤية القوى السياسية المختلفة للترجمة المناسبة لهذه الشعارات، وثمة تباينات بشأن المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تغيير النظام وبشأن السياسات المناسبة لإنجاز التغيرات المنشودة. ومما زاد الأمور تعقيداً أن المجلس العسكري الذي كان من المفترض أن يقوم بدور الوكيل عن الثوار، سرعان ما تحول إلى "وصي" أو "قيم" له رؤيته الخاصة، التي يسعى لفرضها بشأن التغيير، وهي رؤية محافظة بالضرورة بحكم أن هذا المجلس كان ركناً أساسياً من أركان نظام مبارك، وأنه لم يزل يشكل امتداداً طبيعياً لذلك النظام. ومن هنا كان تكرر الصدام بين القوى الثورية والمجلس العسكري، وتكرر اتهامه من جانب هذه القوى بأنه جزء من الثورة المضادة، إن لم يكن هو قائدها الفعلي.

ومن الأسباب الأخرى لوعورة مسار الثورة، تفجر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال عهد مبارك، وتطلع الكثير من فئات الشعب التي حرمت طويلاً من حقها في العيش الكريم إلى تحسين سريع لأوضاعها، لاسيما أن مناخ الحرية الذي أتت به الثورة قد شجع على تزايد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية وجعل البلاد تشهد مرحلة جديدة من الصراع الطبقي. وفي سياق هذا الصراع، صار مطلب العدالة الاجتماعية يفرض نفسه على أجندة العمل الوطني بقوة متزايدة.

وثمة سبب آخر لوعورة طريق الثورة، ألا وهو تلك التغيرات في تضاريس الحياة السياسية والاجتماعية المصرية التي تبلورت في عهد مبارك كرد فعل على سوءات نظامه. ويُخص بالذكر هنا تجريف المجال السياسي بهيمنة الحزب الوطني على المشهد السياسي وتهيش قوى المعارضة، مما جعل الكثيرين يلوذون بالدين كبديل للسياسة. ومن هنا جاء البروز المتزايد للقوى الإسلامية ممثلة في جماعة الإخوان، وبدرجة أقل الجماعات السلفية، وقد أدى بروز هذه القوى إلى تعقيد إضافي في المشهد السياسي الجديد، متمثلاً في اختلاط الاستقطاب السياسي باستقطاب آخر ديني- علماني/ مدني. وهو ما تجلى في الجدل الذي احتدم حول هوية الدولة ومرجعيتها في الدستور المرتقب، الذي استنزف الكثير من الوقت والطاقة.

وأخيراً يتوجب عدم نسيان أن مصر لا تعيش في فراغ جغرافي أو سياسي، فهي جزء من أمة عربية، بل هي قلب الأمة العربية، التي باتت تعاني من التفكك والانقسام وفقدان وحدة الهدف ووحدة الصف معاً. وقد ولد هذا الوضع عراقيل إضافية أمام الثورة المصرية.

2.7 الميزان الجديد للقوى السياسية

وإذا ما كانت الثورة قد فتحت المجال السياسي بفضل ما انتزعه الشعب من حريات، فإنها فتحته على هذا المشهد الذي حظيت فيه القوى الإسلامية بمساحة ضخمة من الساحة السياسية، الذي علا فيه صوت الداعية على صوت السياسي، ذلك بدعوى صيانة الهوية الإسلامية وتعزيزها، وبرز فيه الخطاب الديني المحافظ، الذي يوظف في التنفير من القوى الليبرالية والقوى اليسارية والتقدمية. وهو ما ضاعف من العوامل المناوئة لهذه القوى، سواء في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس من عام 2011، أم في الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012. ولم تسمح الظروف التي نشأت بعد الثورة لتلك القطاعات من القوى الليبرالية والقوى اليسارية التي

شاركت في الثورة والتي سعت إلى الاحتشاد والتجمع في أحزاب جديدة باحتلال مساحة واسعة في الساحة السياسية، ولم تسمح لها بالتالي بالفوز بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب. فقد طالت الفترة اللازمة لتأسيس هذه الأحزاب بالنظر إلى الشروط المتشددة التي أتى بها قانون الأحزاب الجديد، وتشتت جهود الأحزاب الناشئة بين الاشتراك في النضال السياسي من أجل استكمال تحقيق أهداف الثورة، وبين المهام اللازمة للبناء الحزبي والتواصل مع القواعد الشعبية في أرجاء البلاد. كما لم تسمح الإمكانيات المالية الضعيفة للأحزاب اليسارية الجديدة بالقيام بما تستلزمه الحملات الانتخابية من دعاية ومؤتمرات جماهيرية وما إلى ذلك.

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تفوز القوى الإسلامية بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات التي شارك فيها نحو 63% من الناخبين. ولكن الأمر المفاجئ حقاً، هو وصول هذه النسبة إلى 72 % (47 % إخوان + 25 % سلفيون)، مع فوز عدد قليل من الشخصيات المعروفة من شباب الثوار وشيوخهم الذين ترشحوا في الانتخابات، سواء كأفراد أو ضمن القوائم الانتخابية، بمن في ذلك من كانت لهم أدوار مرموقة في معارضة حكم مبارك. وهو ما يكشف عن وجود فجوة بين قيادات الثورة من التيارين الليبرالي واليساري، من جهة، وبين المجتمع، من جهة أخرى.

ونظراً للظروف التاريخية التي سبق إيضاحها، وفي إطار المستجدات التي ظهرت بعد قيام الثورة، وما صاحبها من منافسة غير متكافئة بين القوى الإسلامية والقوى المدنية، لم يكن غريباً إذن أن تكون الغلبة في الانتخابات للقوى الإسلامية. وعلى ذلك فإن مسار الثورة سوف يتحدد على المدى القصير وربما المدى المتوسط أيضاً، بميزان القوى الجديد الذي يتجلى في التركيبة السياسية لبرلمان ما بعد الثورة، حيث تستأثر فيه القوى الإسلامية – لاسيما حزبي الحرية والعدالة الإخواني والنور السلفي– بأغلبية مريحة قد توفر لها فرصة جيدة للتأثير في صياغة دستور ما بعد الثورة وفي التشريعات

والسياسات، التي ستتخذ خلال فترة يتوقف طولها على أمرين. أولهما طبيعة الدستور الذي ستعمل القوى الإسلامية على إنتاجه، وطبيعة ما تتبناه هذه القوى من تشريعات- خاصة في مجال الحريات الشخصية- ومن سياسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وثانيهما مواقف القوى المدنية -أي الأقلية الليبرالية واليسارية- في البرلمان وفي الشارع السياسي، وقدرتها على التصدي للاتجاهات المحافظة للقوى الإسلامية.

ولتبين هذين الأمرين، فإنه يتوجب قراءة برامج الأحزاب الرئيسية الممثلة في البرلمان الجديد قراءة دقيقة. وفضلاً على ذلك، فإن استكشاف المواقف المحتملة للقوى الإسلامية يستوجب أيضاً متابعة تصريحات أبرز قياداتها والممارسات العملية الظاهرة لأتباعهم. كما أنه يتوجب أيضاً عدم الإغفال في استشراف المستقبل طبيعة البيئة الإقليمية والبيئة الدولية المحيطة بمصر، وما تفرزه من ضغوط على صناع السياسات في مصر، وما تقدمه من دعم لهذا الطرف أو ذاك من أطراف العملية السياسية. ويجب كذلك الأخذ في الحسبان أن طبيعة الثورة المصرية والظروف المحيطة بها تجعل من الصعب تحقيق أهدافها بضربة واحدة قاضية في جولة واحدة، ويرجح أن تتحقق هذه الأهداف عبر جولات متعددة، قد تنهزم فيها قوى الثورة تارة، وتنتصر تارة أخرى. وقد كان هذا هو حال ثورات أخرى كثيرة في التاريخ القديم والتاريخ الحديث. فبالرغم من قيادة الشيوعيين ذوي العقيدة الواضحة المعالم للثورة الروسية، فقد انقضت سنوات طبقت فيها سياسات اعتبرها البعض سياسات محافظة وبعيدة عن التوجه الاشتراكي، مثل السياسة التي طبقها لينين وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك قبل أن تشق الثورة مسارها الاشتراكي. وفي مصر، وبالرغم من وجود قيادة موحدة لثورة يوليو، وبالرغم من امتلاك الثورة للمبادئ الستة، إلا أنه قد انقضت سنوات بعد قيام الثورة تدرجت فيها السياسات حتى وصلت إلى ما أطلق عليه مرحلة التحول الاشتراكي.

3.7 ملامح النظام السياسي المتوقع

من المرجح على المدى القريب، وربما على المدى المتوسط أيضاً، أن يكون النظام السياسي الذي سينتجه البرلمان الجديد نظاماً سياسياً ينحو إلى الديمقراطية، ولكن ديمقراطيته لن تكون على النمط الذي تدعو إليه القوى المدنية الليبرالية واليسارية، بل إنها ستكون ديمقراطية مقيدة بقيود يدعى أنها مستمدة من الشريعة الإسلامية. ولا تعود هذه القيود إلى الإقرار المتوقع من جانب معظم -إن لم يكن كل- القوى السياسية الممثلة في البرلمان للنص الدستوري بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وإنما يرجح ذلك ما يلاحظ من محاولات من جانب القوى الإسلامية لتقديم تفسيرات متشددة لهذا المبدأ أو للالتفاف حوله بصورة أو بأخرى.

فالجماعات السلفية لا تكف عن إعلان نيتها في إقامة الدولة الإسلامية، ولا عن التأكيد أنها جاءت لتطبيق "شرع الله". ومن الملاحظ أن برنامج حزب النور يتحدث بوضوح عن "ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية". وهكذا، فإن البرنامج يساوي بين "مبادئ الشريعة الإسلامية" و "الشريعة الإسلامية" ذاتها، على ما بينهما من فرق شاسع. فالمبادئ تدور حول قيم إنسانية عليا تشترك فيها جميع الأديان السماوية والعقائد غير السماوية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كقيم الصدق والأمانة والعدل والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية. أما الشريعة فهي تتضمن جملة من الأحكام التفصيلية التي تراكمت على مدى السنين، والتي تباينت فيها المذاهب والاجتهادات على نحو قسم المسلمين إلى جماعات شتى ذات مذاهب مختلفة.

ومع ذلك فإن السلفيين يفترضون أن "حكم الشرع" واضح ولا لبس فيه، وهو كلام مردود عليه، كون الإسلام لم يأت بنظام للحكم محدد القسمات واضح الملامح، وإنما ترك هذا النظام للبشر يجتهدون في بنائه وفق الظروف في كل زمان ومكان. ينطبق هذا الكلام أيضاً على الأحكام وثيقة الصلة بطبيعة

النظام الاقتصادي- الاجتماعي، وهي أحكام المعاملات التي لا يمكن إضفاء أية قداسة أو ديمومة عليها في رأي المستنيرين من علماء الدين الإسلامي. ولدار الإفتاء فتوى حديثة بأن "الشريعة الإسلامية لم تأمر بنظام سياسي محدد"، و "أن الشرع ترك الباب مفتوحاً أمام الاجتهادات، التي تتناسب والعصور والأماكن المختلفة "[17]. ولزعماء السلفيين تصريحات تثير الكثير من المخاوف لدى الليبراليين واليساريين، بل ولدى كل مؤمن بالديمقراطية وقيمها الأصيلة. فقد صرح أحد قيادات حزب النور بأنهم يرفضون "الفكرة الفلسفية للديمقراطية في أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية"، وأنهم عندما يقبلون بآليات الديمقراطية، فإنهم يقبلونها "منضبطة بضوابط الشريعة" بمعنى أنهم لا يقبلون "أن يكون الحكم لغير الله".[18]

ولدى الإخوان المسلمين ما يثير الارتياب في تعاملهم مع المبدأ القائل بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، وما يثير شبهة الالتفاف حول مبدأ "الشعب مصدر السلطات". فهم عندما يوافقون على "مدنية الدولة" فإنهم يسارعون إلى القول بأنها "مدنية ذات مرجعية إسلامية"، ويتحدث برنامج حزب الحرية والعدالة في بعض المواضع عن "مرجعية الشريعة"، وفي مواضع أخرى عن "مبادئ الشريعة"، مما يشي بشيء من المراوغة في هذا الشأن. ومما يسترعي الانتباه، أن هذا البرنامج يسعى لفرض مرجعية الشريعة بجعل المحكمة الدستورية العليا رقيباً على التزام التشريعات بهذه المرجعية، وأغلب الظن أن هذه ليست إلا صيغة بديلة لصيغة كان الإخوان قد تقدموا بها في نسخة سابقة من برنامجهم وأثارت مخاوف شديدة مما اضطرهم إلى سحبها، وهي وصاية علماء الدين على سلطة التشريع على نحو قريب من صيغة ولاية الفقيه المطبقة في إيران. إذ عندما تكون الغلبة للقوى الدينية في البرلمان والحكومة، فسوف يكون في مقدور هذه القوى التأثير في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وفرض ممثليهم فيها للقيام بمهمة تقييد سلطة الشعب في التشريع، استناداً إلى "مرجعية الشريعة". ومن المرجح

أن يعود الإخوان إلى فرض وصاية رجال الدين الإسلامي على التشريع وغير ذلك من الأمور، إذا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فقد نسب "لخيرت الشاطر" عقب ترشيحه لرئاسة الجمهورية من جانب جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، أنه قال في لقاء مع زعماء السلفيين قصد منه كسب أصواتهم لصالحه "أن الشريعة كانت وستظل مشروعي وهدفي الأول والأخير"، وأنه وعدهم بأنه "سيعمل حال فوزه (بالرئاسة) على تكوين مجموعة من أهل الحل والعقد لمعاونة البرلمان في تحقيق هذا الهدف".[19]

وتشير تصريحات وممارسات عدة (بما في ذلك تقديم مشروعات قوانين في مجلس الشعب) من جانب القوى الإسلامية، لاسيما من جانب القوى السلفية إلى أن تقييد الديمقراطية خطر قوي الاحتمال، لاسيما في ما يتعلق بالقيود على الحريات الشخصية، وعلى حقوق المرأة (بما في ذلك الحقوق التي اكتسبتها في عهدي السادات ومبارك في مسائل مثل الخلع وحضانة الأطفال والحقوق المتصلة بالعمل)، وعلى حرية الفكر والفن والأدب، وعلى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد تحدث برنامج حزب النور عن "إطلاق الحريات المشروعة". كما تشير الممارسات التي شاعت بين السلفيين حتى من قبل دخولهم المجال السياسي، وكذلك بين بعض الجماعات الإسلامية الأخرى، إلى توجهات سلبية تجاه المرأة (فهي عورة يجب إخفاء ملامحها من الرأس إلى القدمين، كما يجب منع الاختلاط بين الجنسين، وقصر عمل النساء على مجالات بعينها)، وتجاه المسيحيين (فالبعض يحرم السلام عليهم أو تهنئتهم بأعيادهم، ناهيك عن اعتبارهم كفاراً)، وتجاه الفنون والآداب (الهجوم على أدب نجيب محفوظ بدعوى أنه يحض على الرذيلة والفجور، ومقاضاة بعض المشتغلين بصناعة السينما بدعوى أن أفلامهم تزدري الإسلام، وتحريم التصوير وتعليق صور الأشخاص، وتحريم مشاهدة التلفاز اللهم إلا القنوات الدينية، وربما المباريات الرياضية للرجال)، وتجاه النشاط السياحي (يقول أحد مشايخ

السلفية أنهم ملتزمون بمنع "السياحة الشاطئية"، ويقول متحدث رسمي لحزب النور أن حزبه سيمنع الخمور تماماً في الفنادق المصرية، وأن الخمر لن تقدم للأجانب وسيسمح للسائح بحملها وشربها داخل غرفته فقط. ودعا زعيم سلفي مشهور إلى تغطية التماثيل الفرعونية بالشمع لأنها كالأصنام التي كانت تحيط بالكعبة في الجاهلية.[20]

وعموماً فإن الخوف من انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية أو تكبيلها بقيود شديدة له ما يبرره، ذلك في ضوء تجارب الحكم الإسلامي في دول كالسودان وإيران. وليس بمستبعد أن يعود الإسلاميون بعد قبضهم على زمام الحكم في مصر إلى إحياء مقولات من نوع تحريم الخروج على الحاكم الإسلامي، حتى إذا ظلم وجار على حقوق العباد، أو طرح ما يعتبره بعضهم "الآلية الإسلامية" لاختيار رئيس الجمهورية، ألا وهي قيام جماعة أهل الحل والعقد باختيار رئيس يبايعه الناس لأجل غير محدود، ولا يبعد عن منصبه إلا لمرض أو عجز شديد أو إذا انحرف عن "المنهج الرباني".[21]

4.7 ملامح النظام الاقتصادي- الاجتماعي المتوقع

تُحبذ الأحزاب الإسلامية مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق الرأسمالي، مع إلباس هذه التوجهات لباساً إسلامياً. فوفقاً لبرنامج حزب الحرية والعدالة "يتم النشاط الاقتصادي.... من خلال السوق الإسلامية.... التي تعتمد على المنافسة العادلة وحرية اقتصادية مقيدة.. وعلى صيغ التمويل الإسلامي".[22]. ويؤكد البرنامج على "ضرورة إعادة النظر في المنظومة المصرفية" بما يسمح للمصارف الإسلامية بأن تؤدي دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية". ولا يستبعد البرنامج دور الدولة تماماً ولكنه يحدده في "العمل المستمر على قيام بيئة صحية ومناخ استثمار مناسب محيط بالعملية الإنتاجية"، و "تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة، والمشروعات الاستراتيجية، خاصة تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها". ولكن الأساس في التنمية

والعمل الاقتصادي هو القطاع الخاص. إذ يقول البرنامج: "أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفؤ للموارد ولإحداث التنمية المستدامة... فهو مسئولية القطاع الخاص"، وأن "الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة هي أساس التقدم والرقي، ومن ثم فإن للقطاع الخاص دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية". كما يدعو البرنامج إلى "ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي".

وفي ما يتعلق بتوزيع الدخل، فإن برنامج حزب الحرية والعدالة يتحدث بعبارات عامة عن وجوب أن يتم التوزيع وفق معايير "عادلة" تتناسب مع الجهد المبذول أو وفق التكافل الاجتماعي المنشود. ويقرر البرنامج أن رعاية غير المقتدرين هي مسئولية كل من الدولة وبقية أفراد المجتمع المقتدرين، من خلال الصدقات المفروضة، وعلى رأسها الزكاة، والتطوعية وغيرها من النفقات... وأيضاً من خلال .. الضرائب". وثمة تركيز على دور "مؤسسة الزكاة والوقف وكافة أعمال البر". ويؤيد البرنامج وضع حد أدنى وحد أقصى للأجر، ولكنه لا يقدم توجه محدد بشأن الضرائب، ولا يذكر الضرائب التصاعدية أو الضرائب على الأرباح الرأسمالية، كما أنه لا يذكر شيئاً عن إعادة توزيع الثروة.

ويتصف البرنامج الاقتصادي لحزب النور بعمومية شديدة وغموض ملحوظ، إذ يكتفي بذكر أهداف عامة، مثل رفع مستوى المعيشة، ومكافحة البطالة، وتقديم الدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك دون الإفصاح عن مضمون هذه الأهداف وسبل تحقيقها. وبالرغم من أن الحزب لم يصرح عن موقفه بشأن دور كل من القطاع الخاص والدولة، فإن بعض الفقرات التي جاءت في برنامجه الاقتصادي وكذلك في برنامجه السياسي تشير إلى ميل الحزب إلى القطاع الخاص وإلى اقتصاد السوق الحر. فالحزب يشدد مثلاً على "حق المجتمع في صون الملكية الفردية والمنافسة الاقتصادية الشريفة والحرة"، كما أنه يحبذ "تحرير التجارة في السلع الزراعية في حالة رواج النشاط الاقتصادي وإتباع سياسة تعزيز الأسعار في حالة الركود الاقتصادي". ويدعو الحزب في برنامجه للرعاية الصحية إلى "دعم مستشفيات القطاع الخاص ومراكزه الطبية".

وكما هو الحال في برنامج حزب الحرية والعدالة، فإن حزب النور يركز على تبني صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل الزكاة والوقف. فثمة دعوة إلى "التوسع في صيغ التمويل الإسلامي المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلاً من النظام الربوي القائم على الفائدة". وإذ يخشى الحزب من أن تؤدي هذه الدعوة إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية، فإنه يتحفظ في دعوته باشتراط "أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عديدة حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد". أما في مجال العدالة الاجتماعية، فإن حزب النور يشدد على "ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والمشاركة من قبل الدولة، وأيضاً من قبل أبناء الوطن الأغنياء والمقتدرين لإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع".

الظاهر إذن هو أن القوى الإسلامية صاحبة الأغلبية في مجلس الشعب سوف تتبنى نظاماً رأسمالياً بالأساس يقوم على محورية دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الحر. وهذا التوجه للنظام الاقتصادي- الاجتماعي لن يختلف بصورة جوهرية عن النظام الذي كان سائداً في عهد مبارك. وربما يتمثل الاختلاف عما كان قائماً في نظام مبارك في اقتران النظام الاقتصادي- الاجتماعي بدرجة أقل من الفساد وببعض التحسينات المحدودة في توزيع الدخل. ولا يتوقع أن تثير مسألة التطبيق المتدرج والمتمهل لصيغ التمويل الإسلامي خلافاً حاداً بين الإسلاميين والليبراليين، إذ أن هذه الصيغ كان معمولاً بها منذ سنوات في عهد مبارك، وأنها قد انطوت على مجرد تنويع في الخدمات المصرفية، ولم يتحقق من ورائها انقلاب في النظام المصرفي.

هذا عن الأحزاب الإسلامية، فماذا عن الأحزاب الليبرالية واليسارية الممثلة في البرلمان؟ فكما هو معروف، فإن الأحزاب الليبرالية التي حظيت بالمرتبة الثالثة في نسبة المقاعد في مجلس الشعب (بعد حزب الإخوان صاحب المرتبة الأولى والأحزاب السلفية صاحبة المرتبة الثانية) تحبذ الطريق الرأسمالي الذي تأخذ به الأحزاب الإسلامية. فبرنامج حزب الوفد الذي يقوده أحد

كبار رجال الأعمال يدعو إلى "الاعتماد على نظام الاقتصاد الحر الذي يعطي للقطاع الخاص النصيب الأكبر في تحقيق برامج التنمية" مع "ضمان العدالة في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعاً". وهذا ما يدعو إليه حزب المصريين الأحرار الذي أسسه الملياردير نجيب ساويرس، إذ يدعو الحزب إلى إقامة "نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية". وبشكل أكثر تحديداً - طبقاً لبرنامج الحزب- "يؤمن حزب المصريين الأحرار باقتصاد السوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويرى استهداف زيادة الثروة القومية بدلاً من إعادة توزيعها". وهكذا الحال مع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، الذي يقول برنامجه أنه يسعى إلى "تنمية الديمقراطية في الاقتصاد والمجتمع بما يعني العمل على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والعاملين في ظل اقتصاد السوق"، وكذلك مع حزب العدل الذي يتبنى "إقامة نظام اقتصادي حر يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن وتكافؤ الفرص لجميع المصريين، يكون القطاع الخاص المحلي والأجنبي فاعلاً أساسياً في تحقيق أهدافه، وتقوم الدولة فيه بدور المراقب والمحفز والمنظم". ويتكرر التأكيد على مقولة "اقتصاد السوق الملتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية" في برامج باقي الأحزاب الليبرالية.

وهكذا تتفق الأحزاب الليبرالية مع الأحزاب الإسلامية في تبني صيغة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق الحر، وفي إضافة هدف العدالة الاجتماعية، مع تباين صريح أو ضمني في المقصود بالعدالة الاجتماعية، ومع افتراض غياب أي تعارض بين الحرية الاقتصادية وإطلاق قوى السوق، من جهة، وبين أهداف مثل العدالة الاجتماعية وتوازن النمو والكفاءة في استخدام الموارد واستدامة التنمية، من جهة أخرى.

أما الأحزاب اليسارية التي نجحت في الحصول على نسبة محدودة من مقاعد مجلس الشعب، مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب الكرامة، فإنها تدعو إلى قيام نظام

اشتراكي على المدى البعيد، وترى أن الوصول إليه يحتاج إلى مرحلة انتقالية يطبق فيها برنامج للتنمية المستقلة استناداً إلى نظام مختلط يتعايش فيه القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاوني جنباً إلى جنب، ولكن مع قيام الدولة بدور تنموي ملحوظ في وضع الأطر والتوجهات الرئيسية لحركة الاقتصاد، وفي التنسيق بين تصرفات القطاعات الثلاث من خلال خطط للتنمية الوطنية. ومن المهم في ما تراه هذه الأحزاب وجود قطاع عام قوي، وقيامه بدور رئيسي في مجال الاستثمار الإنتاجي بالقدر الذي يساعد في بناء وتعزيز الصناعات الإستراتيجية، وفي اقتحام مجالات جديدة ثبت عجز القطاع الخاص عن ولوجها بالرغم من أهميتها للتنمية السوية. كما يقتضي الأمر اتخاذ السياسات الكفيلة بإبعاد القطاع الخاص عن الأنشطة الريعية والطفيلية، وعن السير في ركاب الشركات الأجنبية، وتحفيزه للانخراط في أنشطة إنتاجية في إطار ما تضعه الدولة من خطط بمشاركة شعبية. كما ترى هذه الأحزاب أن ثمة حاجة لجهود كبيرة لإخراج القطاع التعاوني من الركود وتنشيط مساهمته في التنمية الجادة. وبالطبع، فإن لقضية العدالة الاجتماعية وضعاً خاصاً في برامج الأحزاب اليسارية، فهي تقدم رؤية أكثر تحديداً وتفصيلاً في هذا الشأن بالقياس إلى ما يرد في برامج الأحزاب الإسلامية والليبرالية. فهي تدعو مثلاً إلى تعديل الضريبة على الدخل وعلى الشركات، بما يجعلها ضريبة تصاعدية بحق، وفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحصلة من التعاملات العقارية والمضاربات في البورصة، وإحداث زيادة ضخمة في الإنفاق الاجتماعي على كل من التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة الأجور الحكومية، بوضع حد أعلى وحد أدنى إنساني للأجور، والتعامل مع قضية الأجور في إطار تكاملي يجمع بين الأجور والأسعار وتوزيع الدخل وسبل الحماية الاجتماعية. ومما يميز التوجه الاجتماعي للأحزاب اليسارية أنها ترى أن أقصر طريق لتحقيق العدالة الاجتماعية هو تخطيط الإنتاج، بما يتمشى مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأن إعادة التوزيع يجب ألا تتوقف عند الدخل، بل إنها يجب أن تمتد إلى الثروة.

المرجح إذن مع وجود برلمان ذي أكثرية إسلامية وليبرالية أن يحافظ نظام الحكم الجديد على جوهر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي كان يطبقها نظام مبارك، التي عجزت ثورة يناير عن قطع مسارها.[23] وتشير أحداث عدة خلال الفترة المنقضية من المرحلة الانتقالية إلى أن الثورة لم تتمكن بعد من تصفية النظام القديم، كما أنها لم تتحرك بدرجة محسوسة حتى على طريق الإجراءات المحدودة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ليس من المتوقع على المدى القريب أن يكون هناك مجال لتوفير الشروط اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية المعنى الذي قدمته هذه الدراسة، أي من خلال تطبيق نمط تنموي جديد مؤسس على الاعتماد على الذات وعلى الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والبيئية. ويبدو أن الأمر مرهون على المدى الأبعد بحدوث تغيير جوهري في ميزان القوى السياسية، وبوصول الصراع الاجتماعي والوعي الشعبي بحقيقته إلى مستوى أعلى من التطور والنضج، ومن ثم بالدخول في مراحل أعلى للثورة. فالنضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الواسع والشامل لن ينجح، بل وقد ينحرف إلى دروب فرعية (من خلال مسكنات وقتية) إذا لم يكن القائمون به على وعي جيد بأسباب الظلم الاجتماعي، فليس في بالوسع تغيير العالم إلا إذا فُهم جيداً كيف يعمل.

8. خاتمة: السعي نحو المستويات العُليا للعدالة الاجتماعية

ثمة سؤال لا بد من طرحه في نهاية هذه الدراسة، وهو: هل هذا الوضع المتوقع من جانب الباحث في المجالين السياسي والاقتصادي- الاجتماعي هو نهاية الطريق الذي فتحته ثورة يناير أمام المجتمع المصري؟

والجواب هو بالقطع لا. فما توقعه الباحث لن يكون إلا مجرد مرحلة من مراحل متعددة للثورة، ستفضي بعد وقت طال أم قصر إلى وضع جديد نتيجة للتطورات التي أتت بها الثورة ولم يعد هناك مجال لوقفها. فالصراع الطبقي

لن يتوقف، بل إنه سيستمر بوتيرة أشد، وذلك بعد خروجه من حالة الكمون النسبي إلى حالة السفور. لقد خرج المارد من القمقم، ولم يعد من اليسير إعادته إلى القمقم مرة أخرى. وقد عرف المصريون طريقهم لانتزاع حقوقهم التي حرموا منها زمناً طويلاً، ولم يعد من الوارد أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي سلطة تقيد حرياتهم المدنية والسياسية، أو أمام التداعيات السلبية لنظام اقتصاد السوق الرأسمالي التي كانت سبباً من أسباب قيام الثورة. إذ يتوقع استمرار هذه التداعيات السلبية وإن بدرجة أقل، مع الاستمرار في تطبيق هذا النظام وسياساته في ظل غلبة القوى الإسلامية، وذلك بحكم التناقضات الكامنة في هذا النظام، التي لا يتغير مضمونها سواء حكم الإسلاميون أم العلمانيون. كما أن المعارضة البرلمانية، وبخاصة المعارضة التقدمية واليسارية، لن يمنعها تواضع حجمها النسبي في البرلمان من خوض المعارك داخل البرلمان وخارجه للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، ولصد محاولات تقييد الحريات.

ومن المهم إدراك الحقيقة التاريخية والموضوعية الثابتة بأن الثورة ليست مجرد فورة لحظية، وإنما هي عملية تاريخية يمكن أن تمتد لسنوات، وأن الثورات قلما تنجز أهدافها دفعة واحدة، بل إنها قد تحتاج إلى جولات متعددة من أجل اكتمال أهدافها. وينطبق هذا على الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية الجارية التي لم تتهيأ لها قيادة قادرة على استلام السلطة ومباشرة الحكم، ومن ثم كان عليها العمل من خلال وسطاء قد لا تتوفر لديهم درجة عالية من الإخلاص للثورة، بل وقد يكون منهم أعداء للثورة، وإن تظاهروا بغير ذلك. وانطلاقاً من إدراك هذه الحقيقة، فإنه من المرجح أن مصر سوف تشهد جولات جديدة للثورة تمضي بها قدماً نحو مستويات أعلى من تحقيق أهدافها في التنمية الجادة والحرية والعدالة الاجتماعية. ومما يعزز هذا الاعتقاد إصرار القوى الثورية على أن "البرلمان ليس بديلاً للميدان"، وأن النشاط الجماهيري في ميدان التحرير وفي الميادين المناظرة له في جميع محافظات مصر لن يتوقف بعد انتخاب البرلمان الجديد الذي تنظر إليه القوى الثورية على أنه "برلمان ما بعد الثورة"، لا "برلمان الثورة"[24].

بل إن هذا النشاط سيستمر كقوة ضغط على البرلمان والحكومة، من أجل استكمال عملية تصفية النظام القديم وبناء نظام جديد، على نحو يجعله أكثر قدرة على الوفاء بتطلعات الطبقات الشعبية نحو مجتمع يحقق التنمية الشاملة والعادلة ويصون حرية وكرامة الوطن والمواطنين. والنجاح في هذا المسعى مرهون بتنامي قدرة القوى المدنية بوجه عام، والقوى التقدمية واليسارية بوجه خاص، على الصمود في المنافسة التي لن تتوقف بينها وبين القوى الإسلامية في ما بعد الانتخابات. وهذا الأمر مرهون بدوره بما يتعين على هذه القوى أن تبذله من جهود ضخمة لتقوية هياكلها التنظيمية وانتشار قواعدها الحزبية على نحو يؤمن لها تثبيت أقدامها في الشارع السياسي والتواصل الفعال مع الجماهير. كما يتوقف الأمر أيضاً على قدرة شباب الثورة على الانخراط في النشاط السياسي المنظم من خلال أحزاب قائمة أو جديدة، وعدم اقتصارهم على التظاهرات وما إليها من الأنشطة الاحتجاجية.

وفي ما يخص القوى التقدمية واليسارية – بعناصرها القديمة والجديدة وبمن انضم إليها من شباب الثورة– التي تشكل الطرف الأضعف في البرلمان وفي الساحة السياسية بوجه عام، فإن عليها تبديل الصورة الذهنية السلبية عنها لدى المجتمع كقوى مفتتة وغير متصالحة مع نفسها، ذلك بأن تجمع جهودها وتوحد صفوفها، وتنخرط في نضالات مشتركة مع الجماهير التي نذرت نفسها للدفاع عن مصالحها. وعلى ممثلي هذه القوى داخل البرلمان إعداد العدة جيداً لخوض المعارك المتصلة باستكمال تحقيق أهداف الثورة. ويقتضي ذلك أمرين: أولهما التسلح بذخيرة قوية من مشروعات القوانين المدروسة دراسة دقيقة، الساعية للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، وبمجموعة من الحجج القوية اللازمة لمواجهة محاولات الافتئات على هذه الحقوق. وثانيهما إدارة العلاقات مع القوى الليبرالية وبناء التحالفات السياسية معها داخل البرلمان وخارجه في ضوء الإدراك لتأييد هذه القوى للمنهج الاقتصادي للقوى الإسلامية، من ناحية، ومعارضتها إياها في ما يتعلق بتقييد الحقوق والحريات

المدنية للمواطنين وبالتمييز بينهم، من ناحية أخرى. كما أن على القوى التقدمية واليسارية الإدراك بأن دفاعها عن حقوق الطبقات الشعبية سوف يوسع من قواعدها الجماهيرية ويكسبها أنصاراً كثيرين في أرجاء البلاد. وهو ما سوف يساعد بالتالي في تقوية تنظيماتها وتحالفاتها الشعبية مع النقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ومما لا شك فيه أن عمل التنظيمات المنتمية لهذه القوى وسط الناس سيدفعها إلى التنسيق في ما بينها، والسير قدماً نحو بناء تكتل سياسي قوي تخوض به معارك النضال الاجتماعي والسياسي. وهو ما سيزيد من فرص فوزها بنسبة محترمة من المقاعد في البرلمان في الانتخابات اللاحقة. وحينئذ تزداد احتمالات وضع الثورة على المسار الصحيح نحو إنجاز أهداف "العيش" والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. كما تزداد احتمالات إنجاز الهدف الجوهري للثورة، ألا وهو إحداث تغيير ملموس في البنية الطبقية وفي العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وفي علاقة الوطن بالخارج بما في ذلك التحرر من التبعية، ذلك بما يساعد على نشوء نمط جديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى تبلور منهج جديد للتنمية معزز للعدالة والاستدامة والاستقلال وكرامة الوطن والمواطنين.

الهوامش

(1) والحق أن مطلب العدالة الاجتماعية ليس مطلباً محلياً تطرحه ثورة مصر والثورات العربية الأخرى فقط، فهو مطلب مطروح أيضاً على الصعيد العالمي من جانب الأمم المتحدة والكثير من منظماتها وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية، ومن جانب عدد من الباحثين المعنيين بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل التنمية في العالم.

(2) كما أسست مجموعة من الناشطين العماليين اتحاداً، للنقابات المستقلة، وتم إشهاره شعبياً في ميدان التحرير في 30 يناير 2011.

(3) ومن أبرز احتجاجات العام 2008، ذلك الاحتجاج الضخم الذي شهدته واحدة من كبريات المدن الصناعية في مصر، وهي مدينة المحلة الكبرى، في 6- 8 أبريل من نفس العام، الذي صاحبته صدامات عنيفة بين الشرطة والأهالي وحركة اعتقالات واسعة النطاق، وعمليات تعذيب شرسة من جانب مباحث أمن الدولة. واتصالاً بهذه الواقعة فقد نشأت الحركة السياسية المعروفة بحركة 6 أبريل.

(4) وفي ذلك يقول تقرير الأمم المتحدة، أن المبادئ التي اقترحها رولز للعدالة الاجتماعية هي مبادئ مثالية، ولن تجد مجالاً للتطبيق بشكل كامل ولا بشكل دائم. ومع ذلك فإنه ينبغي على الحكومات والمواطنين السعي من أجل تحقيقها.

(5) www.en.wikipedia.org /wiki /SocialJustice

(6) تقوم نظرية رولز على مبدأين، أولهما، مبدأ الحرية الذي سوف يتم تناوله في ما بعد، وثانيهما، مبدأ الفرق أو الاختلاف المشار إليه أعلاه. أنظر أيضاً: : .www.en.wikipedia org /A-Theory-of-Justice عرض لكتاب رولز "العدل والإنصاف"

(7) من هنا جاءت فكرة إنشاء قصور الثقافة في مصر في عهد عبد الناصر، ذلك على غرار ما كان قائماً في الدول الاشتراكية. أنظر الحوار مع وزير الثقافة المصري في ستينات القرن العشرين ثروت عكاشة في: (كتاب العربي، 2011)

(8) تقرير برونتلاند المشار إليه في هذه الفقرة هو تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، 1987)

(9) اقترح هذا التقسيم ضمن دراسة في الفصل الأول من "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد

التخطيط القومي، القاهرة، في يناير 2011. وتحتوي هذه الدراسة على شرح واف للأبعاد المختلفة للاستدامة ولمتطلبات تحقيقها.

(10) حيث يؤكد محرر العدد أنه لكي يكون النمو عمومي النفع، فإنه يجب أن يكون مستداماً، وأنه لكي يكون النمو مستداماً، فإنه يجب أن يكون منصفاً.

(11) للمزيد حول هذا التعريف وحول مضمون التنمية المستقلة أنظر: (عبدالله، 1987) و (عبدالله، 1992)

(12) للمزيد حول مفهوم الدولة التنموية أنظر: (شانغ، 2009) و (شانغ، 2010)

(13) تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 231، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2011.

(14) لم تعد مشاركة العمال مقصورة على الشركات المملوكة للدولة، بل إن هناك اتجاهاً متصاعداً لتفعيل درجة أو أخرى من المشاركة في صنع قرارات الشركات الخاصة الكبيرة. وأصبحت هذه المشاركة من مؤشرات تقدم الأمم. (موقع الدليل الأوروبي للمشاركة في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)).

(15) آفاق النمو الاقتصادي....، مرجع سبق ذكره، ص ص -245 249

(16) للإطلاع على عرض تفصيلي للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للثورة أنظر (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012)

(17) أنظر جريدة الشروق، عدد 13 ديسمبر 2011

(18) أنظر الأقوال المنسوبة للسيد ياسر البرهامي في جريدة الشروق، عدد 14 ديسمبر 2012

(19) لاحظ أن ترشيح خيرت الشاطر لم يقبل لأسباب قانونية، ورشح الإخوان رئيس حزبهم محمد مرسي بدلاً منه. (جريدة الشروق، عدد 5 أبريل 2012).

(20) أنظر جريدة الشروق، عدد 13 ديسمبر 2011

(21) أنظر، تصريح القيادي بالدعوة السلفية الشيخ محمود عبد الحميد في (جريدة الشروق، عدد 13 مايو 2012)

(22) برامج معظم الأحزاب متاحة على الإنترنت بدرجة أو بأخرى من التفصيل. لاحظ أنه لم يعرف عن الإسلاميين الوقوف ضد سياسة الانفتاح الاقتصادي أو ضد تطبيق برامج صندوق

النقد الدولي سواء في عهد مبارك أم في عهد السادات من قبله. بل إنهم رحبوا بهذه السياسات وراكموا الثروات عن طريقها، من خلال التجارة غير المشروعة في العملة ثم بابتداع شركات توظيف الأموال وترويجها على أنها صيغة إسلامية صحيحة للاستثمار، مع أنه قد ثبت أنها كانت عملاً من أعمال النصب بامتياز. لاحظ أيضاً أن خيرت الشاطر المرشح المستبعد لرئاسة الجمهورية، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين من كبار رجال الأعمال، وصاحب أو مشارك في مشروعات اقتصادية متعددة، لاسيما في مجال التجارة والمصارف والعقارات.

(23) كان من الغريب أن يصدر القضاء المصري بعد قيام الثورة حكما برد أربع شركات كانت قد بيعت للقطاع الخاص في إطار البرنامج الفاسد للخصخصة، وأن تمتنع حكومة عصام شرف عن تطبيق هذا الحكم، بل وأن تطعن عليه، ذلك بالرغم مما أبداه عمال هذه الشركات من استعداد لاستردادها وإدارتها بأنفسهم. كما كان من الغريب اتجاه حكومة كمال الجنزوري (الذي شارك في تسريع برنامج الخصخصة عندما كان رئيساً للوزراء في عهد مبارك) لتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية الكويز، ذلك بالرغم من مطالبة القوى الثورية بإلغاء هذه الاتفاقية، التي تجعل نفاذ الصادرات الإسرائيلية للسوق الأمريكية بشروط ميسرة مشروطاً باشتمالها على مكون إسرائيلي.

(24) مما يسترعي الانتباه أن القوى الإسلامية التي كانت صاحبة الأغلبية في البرلمان، التي كانت تعارض مقولة المزاوجة بين البرلمان والميدان، قد وجدت نفسها مضطرة لتفعيل هذه المقولة بالنزول إلى ميدان التحرير في 14 و 21 أبريل 2012 من أجل الضغط على المجلس العسكري ودفعه للعدول عن محاولات تمديد الفترة الانتقالية أو محاولته إتمام كتابة الدستور، وهو لم يزل يقبض على مفاتيح الحكم.

المراجع العربية

العيسوي، إبراهيم، (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

العيسوي، إبراهيم، (باحث رئيسي)، (2011)، آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير.

العيسوي، إبراهيم، (2011)، تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 231، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

الكواز، أحمد، (2011)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13 العدد 1، يناير 2011، ص 110 عرض لكتاب: Ha-Joon Chang، 23 Things They Don't Tell You About Capitalism. Allen Lane، London، 2010.

سن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، (2004)، عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، مايو.

عبدالله، إسماعيل صبري، (1987)، "التنمية المستقلة- محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الله، إسماعيل صبري، مصر التي نريدها، (1992)، دار الشروق، القاهرة.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (1996)، تقرير التنمية البشرية، ص 6.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2011)، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.

جريدة الشروق، (2011) عدد 13 ديسمبر

جريدة الشروق، (2012) عدد 5 أبريل

جريدة الشروق، (2012) عدد 13 مايو

جريدة الشروق، (2012) عدد 14 ديسمبر

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2008/ 2009 و 2010/ 2011. أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2008/ 2009 و لعام 2010/ 2011.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2011)، نتائج بحث القوى العاملة في الربع الرابع.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2010)، المسح القومي لعمالة الأطفال، مصر.

دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، (2007)، تحديث تقييم الفقر، 16 سبتمبر.

مركز الأرض لحقوق الإنسان، (أعداد مختلفة)، نشرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: lchr.eg.org.

كتاب العربي، رقم 83، (2011)، مجلة العربي، الكويت، يناير.

الحق، محبوب، (1977)، ستار الفقر – خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 61

معهد التخطيط القومي، (سنوات مختلفة)، تقرير عن الاقتصاد المصري

معهد التخطيط القومي، (2004)، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 182، 9 يوليو.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، (2012)، ثورة 25 يناير في عام، تقارير معلوماتية، العدد 61، يناير.

مكتب العمل الدولي، (2011)، حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، جنيف.

المراجع الانجليزية

Chang, Ha-Joon, (2010), "How to "do" a developmental state", in O.E. Edigheji (ed.), Constructing a Democratic Developmental State in South Africa – Potentials and Challenges, Human Science Research Council Press, Cape Town, www. Hajoonchang.. net/downloads….

Chang, Ha-Joon, (2009), "Economic history of the developed world: Lessons for Africa", a lecture delivered in the Eminent Speakers Program of the African Development Bank, 26 Feb, www. Hajoonchang.net/downloads…

Chenery H., et al., (1976), Redistribution with Growth, Oxford University Press, London, 3rd printing.

El-Issawy, I., (1982), "Interconnections between income distribution and economic growth in the context of Egypt's economic development", in G. Abdel -Khalek and R. Tignor, The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, New York.

International Poverty Center for Inclusive Growth, (2011), Poverty In Focus, No. 23, Nov.

Joumard I., et al., (2012), Less Income Inequality and More Growth- Are They Compatible?, Part 3, OECD, W.P. # 926, http://dx.dio.org/10.1787/...

Kelso L. and Adler M., Center for Economic and Social Justice, www.cesj.org

Meadows D., et al., (1972), The limits to growth, Universe Books.

Myrdal, G., (1970), The Challenge of World Poverty, Vintage Books, p. 50-51.

Ortiz I. and Cummins, M., (2011), Global Inequality; beyond the bottom billion – A rapid review of income distribution in 141 countries, Social and Economic Policy W.P., UNICEF policy and Practice Series, www.unicef.org,

Rawls, J., (1973), "Distributive justice", in E. S. Phelps(ed), Economic Justice, Penguin Books, pp. 319-362.

Todaro, M., (2000), Economic Development, 7th ed., Pearson Education Ltd, England, pp. 177

The Solidarity Center, (2010), Justice for All, The Struggle for Workers Rights in Egypt, The Solidarity Center, Washington D.C., Feb.

UNDP, (2011), Arab Development Challenges Report, www.undp.org.

UN DESA, (2006), Social Justice in an Open World, The International Forum for Social Development, UN, New York, UN DESA, op. cit, p.. 82.

UNDP, HDR (2011), Human Development Report 2011- Sustainability and Equity: A Better Future for All, UNDP, New York, 2011, p. iv.

World Commission on Environment and Development, (1987), Our Common Future, Oxford University Press, www.un-document.net/ocf...

www.en.wikipedia.org/wiki/Social_Justice.

www. worker-participation.eu/About-WP/European-Participation-Index-EPI.

www.en.wikipedia.org/A-Theory-of-Justice, for an exposition based on Rawls' book: Justice as Fairness.

ملحق إحصائي
بعض مؤشرات اللامساواة والظلم الاجتماعي في مصر

1 – توزيع الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لتوزيع الدخل

نصيب أغنى وأفقر 10% من السكان

	2005 / 2004	2011 / 2010	
		حضر	ريف
نصيب أغنى 10% من السكان	%27.6	%29.6	%20.7
نصيب أفقر 10% من السكان	%3.8	%3.5	%4.6

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

ملاحظة: نصيب أغنى 10 % = 7.3 مثل نصيب أفقر 10 % في 2004/ 2005 حسب المصدر الأول، كذلك حسب ما ورد في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام 2009 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ولكنه = 3.4 في 2004/ 2005، وانخفض إلى 3.2 في 2008/ 2009 حسب المصدر الثاني. أما في 2010/ 2011 فإن نصيب أغنى 10 % أصبح 8.5 مثل نصيب أفقر 10 % في الحضر، والرقم المناظر في الريف هو 4.5، مما يشير إلى مستوى أقل من اللامساواة في الريف بالقياس إلى الحضر. وهو ما تؤكده المؤشرات الواردة في الفقرتين التاليتين.

نصيب أغنى وأفقر 20% من السكان

	2005/2004	2009/2008	2011/2010
نصيب أغنى 20% من السكان	%416	%402	%393
نصيب أفقر 20% من السكان	%89	%93	%95

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

نصيب أغنى 20 %= 4.7 مثل نصيب أفقر 20 % في 2004/ 2005.

= 4.3 مثل نصيب أفقر 20 % في 2008/ 2009.

=4.1 مثل نصيب أفقر 20 % في 2010/ 2011

(5.2 مثل في الحضر– 3.2 مثل في الريف في 2010/ 2011)

مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل

(صفر = مساواة كاملة، **100** غياب تام للمساواة)

	2005 2004	2009 2008	2011 2010
الإجمالي	313	301	31
ريف	23	22	24
حضر	34	34	34

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

يلاحظ أن مستوى اللامساواة في الريف أقل من نظيره في الحضر

2 – نصيب الأجور في الدخل الإجمالي

	1975	1995 1985	1995 1994	2002 2001	2005 2004
أجور	%403	%33	%25	%29	%265

(المصدر: (العيسوي، 2007) و (معهد التخطيط القومي، سنوات مختلفة

يلاحظ أن تقدير عامي 2001/ 2002 و 2004/ 2005 أعلى من الحقيقة، بسبب تغيير طريقة الحساب، وذلك إضافة جزء من دخل من يعملون لحسابهم باعتباره مقابل عمل.

3 – عدم المساواة في التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة (2010)	0.489
دليل التنمية البشرية غير المعدل (2010)	0.644
الخسارة الناتجة عن عدم المساواة (الفرق النسبي بين الدليلين)	% 24

يلاحظ أن الخسارة الناتجة عن عدم المساواة في حدود 6 % في الدول التي تتوافر فيها درجة منخفضة من اللامساواة، مثل الدنمرك والسويد والنرويج وأيسلندة، بينما تصل الخسارة إلى 24 % أو أكثر في الدول ذات المستوى المرتفع للامساواة، مثل المكسيك (24 %) والبرازيل (28 %).

4 – نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان حسب فقر الدخل

	2000 /1999	2005 /2004	2008 /2009	2010 /2011
حسب خط الفقر المدقع	%2.9	%3.6	%6.1	%4.8
حسب خط الفقر الأدنى	%16.7	%19.6	%21.6	%25.2
حسب خط الفقر الأعلى		%40.5	%41.7	%48.2
أشباه الفقراء				
(ما بين الخطين الأدنى و الأعلى للفقر)		%20.9	%20	%23

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

5 – الفروق الإقليمية في نسب الفقراء حسب فقر الدخل

	2009 /2008	2011 /2010
ريف الوجه القبلي	%44	%51
ريف الوجه البحري	%17	%17
حضر الوجه القبلي	%21	%29
حضر الوجه البحري	%7	%10

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

6 – توزيع الفقراء وغير الفقراء حسب الحالة التعليمية

	2009 /2008	2011 /2010
أمي	% 32	%36
يقرأ ويكتب	%23	%29
شهادة ابتدائية	%23	%27
ثانوية عامة	%11	%14
ثانوية فنية	%17	%21
فوق المتوسط	%8	%13
جامعي	%5	%7

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

7 – توزيع الفقراء وغير الفقراء حسب الحالة التعليمية

حسب فقر الدخل في 2010/ 2011

	أمي	جامعي فأعلى
الفقراء	%36.2	%2.4
غير الفقراء	%21.6	%12.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

8 – قيمة خط الفقر بالجنيه

	2009 /2008			2011 /2010		
	سنوياً	شهرياً	يومياً	سنوياً	شهرياً	يومياً
المدقع	1649	137.4	4.58	2061	172	5.72
الأدنى	2224	185.3	6.18	3076	256	8.54
الأعلى	2801	233.4	7.78	4003	334	11.12

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

9 – نسبة الفقراء حسب الفقر متعدد الأبعاد في عام 2008

نسبة السكان في حالة فقر متعدد الأبعاد	% 6
نسبة السكان المعرضين للوقوع في فقر متعدد الأبعاد	% 7.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009)

يلاحظ أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد يقيس حالات الحرمان الشديد للأسر من الرعاية الصحية والتعليم وأساسيات مستوى المعيشة. وهو بهذا المعنى قريب من الفقر المدقع. وكما يظهر من القسم رقم (3) أعلاه فإن نسبة الفقراء في 2008 أو 2008/ 2009 واحدة (6%) حسب هذين المفهومين.

10 – البطالة

	من أكتوبر إلى ديسمبر عام 2010	من أكتوبر إلى ديسمبر عام 2011
المعدل الإجمالي للبطالة	%8.9	%12.4
عدد المتعطلين بالمليون	%2.33	%3.32
معدل البطالة بين الذكور	%4.8	%9.1
معدل البطالة بين الإناث	% 22.8	% 23.6
معدل الإناث / معدل الذكور		2.6
نسبة بطالة الشباب (15–29 سنة)		
إلى إجمالي المتعطلين	% 82.7	% 72.5
نسبة بطالة الشباب (20–29 سنة)		
إلى إجمالي المتعطلين	%69	%62.8

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011)

11 – عمالة الأطفال في عام 2010

عدد الأطفال العاملين (5–17 سنة)	1.59 مليون طفل (79% ذكور) (21% إناث)
نسبة الأطفال العاملين إلى إجمالي الأطفال (5–17 سنة)	%9.3 النسبة بين (الذكور 14.3%) وبين (الإناث 4%)
نسبة الأطفال العاملين في ظروف عمل سيئة أو يعملون ساعات عمل أكثر من المسموح	%99.2
دوافع عمل الأطفال	%91.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010)

أي أن أكثر من 90% من الأطفال العاملين يعملون لزيادة دخل الأسرة بالعمل في المشروعات الأسرية أو لدى الغير أو لتلبية الاحتياجات الشخصية أو للمعاونة في سداد ديون الأسرة.

12- سكان العشوائيات

	2004	2010
عدد ساكني العشوائيات بالمليون نسمة	17.7	20
النسبة إلى إجمالي سكان مصر	24%	24%

المصدر: (معهد التخطيط القومي، 2004) و (العيسوي، 2011)

ملاحظة:

التقدير الخاص بسنة 2010 مبني على افتراض ثبات نسبة سكان العشوائيات إلى إجمالي السكان عند مستواها في 2004.

الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية
الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية

د. أحمد كمالي*

ملخص

على الرغم من التحسن الذى شهده الاقتصاد المصري فى الفترة السابقة للثورة المصرية فى 25 يناير 2011، إلا أن هذا التحسن لم يمتد أثره ليشمل المواطن العادي. فقد اقترن التحسن بزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الدخول، وتدهور مستوى الرفاهة، وبوجه عام غياب العدالة الاجتماعية. فى هذا السياق، فقد هدفت الورقة إلى بحث العلاقة بين كل من زيادة معدلات الاستثمار فى الفترة السابقة للثورة وما تبعها من زيادة ملحوظة فى النمو الاقتصادي من ناحية، وحقيقة توزيع ثمار هذا النمو بشكل قد أدى إلى تحفيز التغيرات السياسية منذ الثورة وحتى الآن من ناحية أخرى. كما خلصت الورقة إلى مجموعة من العوامل التى حفزت فى مجملها بحدوث تغير سياسي نتيجة غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع ثمار النمو وضعف التساقط واختلال آلياته. وتمثلت تلك العوامل فى: (1) قصر فترة الزيادة فى معدلات الاستثمار والنمو، التى أتت بعد فترة تراجع الاستثمارات، ومن ثم فإن تأثيرها فى تحقيق النمو المستدام يعد محدوداً للغاية. (2) العلاقة السالبة بين الاستثمار العام والخاص مما أدى إلى الحد من التأثير الإيجابي لزيادة معدلات الاستثمار والتأثير السلبي على التنمية البشرية، وعلى توزيع ثمار النمو وما ترتب على ذلك من الشعور بعدم الرضا. (3) عدم كفاءة التوزيع القطاعى والجغرافي للاستثمار مما ساهم فى تعميق الشعور بغياب العدالة وانحسار الأثر الإيجابى لزيادة الاستثمارات والنمو لدى فئات محددة من المجتمع. (4) وجود نسبة ليست يسيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الاندماج والاستحواذ، الذي لا يدخل فى قيمة الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي. (5) غياب استراتيجية للتشغيل وغياب التنسيق بين سياسات التعليم والعمل، مما أدى إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل.

* رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربيه . البريد الالكتروني : kamaly@auccegypt.edu

Investment, trickle-down effect and political changes in Egypt

Ahmed Kamaly

Abstract

Despite of the apparent improvement in the macroeconomic fundamentals in Egypt prior to the 25th of January Revolution; this progress was not reflected in the life of the average Egyptian citizen, as lingering problems of unemployment, shattered public services, and more pervasively deterioration in the level of equality and social justice continued to plague the Egyptian society. Taking this further, this paper examines the link between the increases in the level of investment and hence growth and the unfair distribution of growth benefits which may in turn have contributed in the eruption of the revolution. After examining the trend of investment, its geographic and sectoral distribution, foreign direct investment and the link between investment from one side and employment , poverty and reduction from another other side, the paper has distilled a number of factors which may explain how the upbeat trend in investment and economic growth were not felt by a large majority of Egyptians. First, the period which characterized by apparent improvement in investment and growth levels was quite short and came after a period where growth and especially investment suffered from major setbacks. Second, the emergence of a visible tradeoff between public and private investment constrained the positive effect of higher private investment and deepened the feeling of social injustice as a result of feeble public investment in human capital and infrastructure. Third, the unfair geographical distribution of investment as well as the inadequate sectoral distribution has deepened the feeling of inequality and exclusive growth. Fourth, the mismatch between labor qualifications and labor market needs has created major structural imbalances in the Egyptian labor market which again added to the feeling of inequality and exclusivity of growth benefits.

1. مقدمة

شهدت المرحلة السابقة لاندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير عام 2011 حالة من الاحتقان المجتمعي، الذي بات ملموسا بين العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية. وقد أدت حدة هذا الاحتقان إلى تأكد كثير من المصريين بأنه لا يمكن استمرار الوضع الحالي، وأن ثمة تغيير على وشك الحدوث، ولكن توقيت وحجم التغيير المتوقع لم يكن محدداً يقيناً. ومع اندلاع الثورة المصرية والمناداة بالمطالب الثلاثة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، فقد نجح الشعب المصري في تقديم تعبير دقيق عما يفتقده المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى عن السبب الرئيسي لحالة الاحتقان التي أدت بدورها إلى الثورة. ويمكن القول بأن اثنين من المطالب التي نادت بها الثورة هي في الأساس مطالب ذات أبعاد اقتصادية. والمثير للدهشة أن النظام السابق وعلى مدار ثلاثين عاماً كان يروج لاهتمام كبير يوليه بالإصلاح الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية. كما أن كثيراً من الإنجازات المعلنة من قبل النظام السابق ارتكزت بالأساس على تحسين المناخ الاقتصادي، حتى أن مناداة البعض بالإصلاح السياسي جوبهت بالرد بأن الأولوية يجب أن تكون للإصلاح الاقتصادي.

ومن المنصف الإشارة إلى أن المنظمات الدولية كصندوق النقد ، والبنك الدوليين كانت دائماً وخصوصاً في السنوات العشرة الأخيرة تشيد باستقرار وقوة الاقتصاد المصري، حتى في ظل الأزمات العالمية كالأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. كيف لا والاقتصاد المصري ومنذ بداية الموجة الثانية من الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام 2004 يظهر تحسناً ملحوظاً في المؤشرات الكلية، (مثل مؤشرات النمو، والاستثمار، وميزان المدفوعات، والاحتياطي لدى البنك المركزي، ... الخ). ومن المؤشرات التي كانت في طليعة الإنجازات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. والظاهر أنه قد طرأ على الاستثمار ومعدلاته تحسن ملحوظ بدأ منذ عام 2005. كما أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوافد إلى مصر قد حققت طفرة كبيرة، وضعت مصر في طليعة الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر. وهنا يجب عدم إغفال أن زيادة معدلات الاستثمار تتبعها عادةً زيادة في معدلات التشغيل التي تنعكس بدورها على زيادة الدخول ومستوى رفاهة المواطنين، والتي تساهم بدورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولكن بالرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية التي تؤكد تحسن أداء الاقتصاد المصري، إلا أن هذا التحسن لم يمتد أثره ليشمل المواطن العادي، الذي لم يشعر بتحسن يذكر في حالته الاقتصادية. وأصبح الحديث عن التساقط وكيفية تفعيله من الأحاديث التي تشغل العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال هذه الفترة وحتى الآن. ومن هنا، تحاول الورقة إلقاء الضوء على العلاقة بين الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: لماذا لم ينعكس التحسن الكبير في معدلات الاستثمار في مصر على الوضع الاقتصادي للمواطن المتوسط بالتحسن؟ لماذا لم تتحقق عملية التساقط كما كان موجوداً، أو كما كان يتم الترويج لها؟ أين ذهبت تلك الاستثمارات؟ من الذي استفاد من هذا الرواج الاقتصادي ومن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل ساهمت تلك الاختلالات في التعجيل بـ أو تحفيز اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011؟

في هذا السياق، تنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين، يتناول القسم الأول تحليل اتجاهات الاستثمار في الفترة من بداية تسعينات القرن الماضي وحتى 25 يناير 2011، متضمناً الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة الاستثمار العام بالخاص، بينما يتناول القسم الثاني تحليل أثر التساقط من خلال التشغيل والحد من الفقر.

2. اتجاهات الاستثمار

يتم في ما يلي تحليل الاتجاهات العامة للاستثمار في مصر خلال الفترة منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2011، وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، وتحليل علاقة الاستثمار العام بالخاص، ثم تحليل أهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة.

1.2 نظرة عامة على اتجاهات الاستثمار

في بداية تسعينيات القرن الماضي، قامت مصر بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، بهدف القضاء على تشوهات السوق وتحرير القطاع المالي. وقد تضمن البرنامج في بدايته إجراءات تثبيت شملت سياسات مالية ونقدية انكماشية، أدت إلى تباطؤ النمو والاستثمار خلال السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي. ومع نجاح البرنامج في إعادة الانضباط الهيكلي للاقتصاد، فقد شهدت معدلات الاستثمار نمواً ملحوظاً في النصف الثاني من القرن نفسه، وتحديداً خلال الفترة من عام 1995/ 1996 وحتى عام 1990/ 2000، (الشكلان رقمي 1 و 2). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

الشكل رقم (1): تطور الاتجاه العام للاستثمار الحقيقي (بالمليون جنيه)

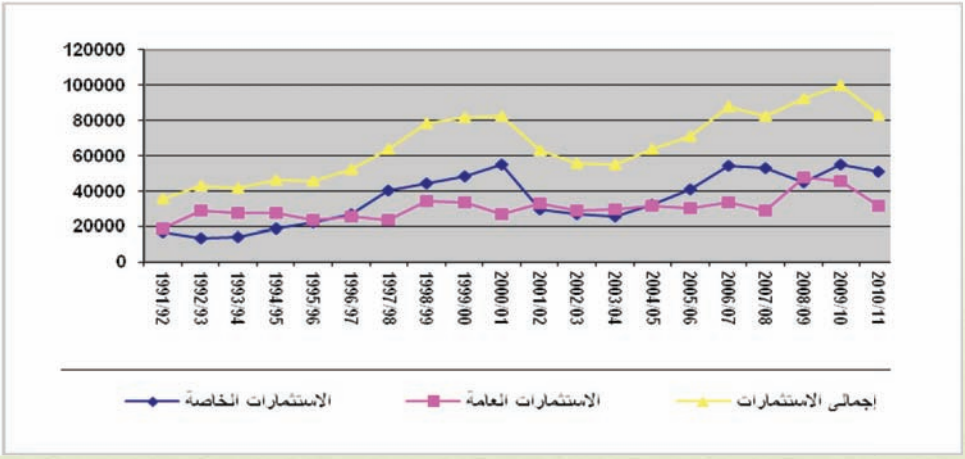

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

مع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق وتشجيع دور القطاع الخاص، ارتفع نصيب الاستثمار الخاص ارتفاعاً جلياً خلال الفترة من عام 1996/ 1995 وحتى عام 2000/ 1999، ليصل إلى 56 % مقارنة بـ 38 % خلال الفترة من عام 1992/ 1991 وحتى عام 1995/ 1994، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى نهايات عقد تسعينيات القرن الماضي (الشكل رقم 1). ومع نهاية عام 1997، تعرض الاقتصاد المصري لثلاث صدمات خارجية: الأزمة المالية في دول شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً. وقد أدت هذه المؤثرات الثلاثة، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية غير المواتية التي انتهجتها الحكومة المصرية في تلك الفترة، إلى انحسار شديد في معدلات نمو الاستثمار (الشكل رقم 2).

ومع بداية الألفية الجديدة، استمرت معدلات الاستثمار بالتراجع، حيث شهد العام 2002/ 2001 معدل نمو سلبي للاستثمار الخاص، بلغ 46 % (الشكل رقم 2)، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الاستثمار بنسبة 24%، برغم محاولات الحكومة زيادة حصة الاستثمار العام. واستمر تراجع معدلات الاستثمار خلال العامين التاليين (2002/ 2003 و 2003/ 2004)، دافعا بالاقتصاد إلى حالة من الركود. وكانت النتيجة أن تراجع حجم الاستثمار الحقيقي بنسبة 36% خلال هذه السنوات الثلاث. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدل النمو السالب للاستثمار لا يؤدي بالاقتصاد إلى الركود فحسب، وإنما يمكن أن تكون له آثار أشد خطورة على المدى الطويل، بسبب ما يؤدي إليه من تآكل في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

الشكل رقم (2): معدل نمو الاستثمار الحقيقي (%)

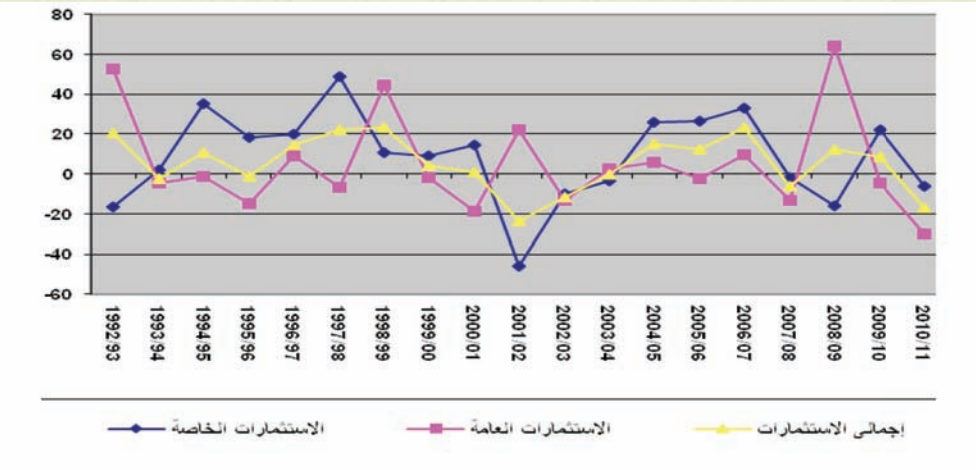

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

ويعد أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الانخفاض الحاد في الاستثمار هو ما شهدته البلاد من أزمة ائتمان في بداية الألفية. فمع الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حدث توسع شديد في الائتمان والإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصاحب عادة عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التعاملات الخارجية. ولكن هذا التوسع لم يقترن بحرص كافٍ من المؤسسات المالية على قواعد الإقراض السليم. ونتيجة لذلك، ومع تراجع الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1997، فقد عانى القطاع المالي من كثرة حالات التعثر وتراكم الديون. وبالتزامن مع السياسات الحكومية الانكماشية، فقد بدأت المؤسسات المالية بدورها بالإحجام عن منح الائتمان للقطاع الخاص وإتباع سياسة ائتمانية تحفظية. وقد أدى ذلك إلى النزوع نحو استثمار الأموال في أوجه قليلة المخاطرة في شكل سندات وأذون حكومية منذ عام 2000، حتى أن سجلت نسبة أوراق الخزانة والسندات الحكومية إلى إجمالي الودائع ارتفاعاً ملحوظاً من 23 % في عام 2000 إلى 50 % في عام 2010. كما شهدت

تلك الفترة انخفاضاً مستمراً لنسبة القروض إلى إجمالي الودائع من حوالي 90 % في عام 2000 إلى نحو 50 % في عام 2010، (الشكل رقم 3) (البنك المركز المصري، أعداد متفرقة).

الشكل رقم (3): توزيع الودائع

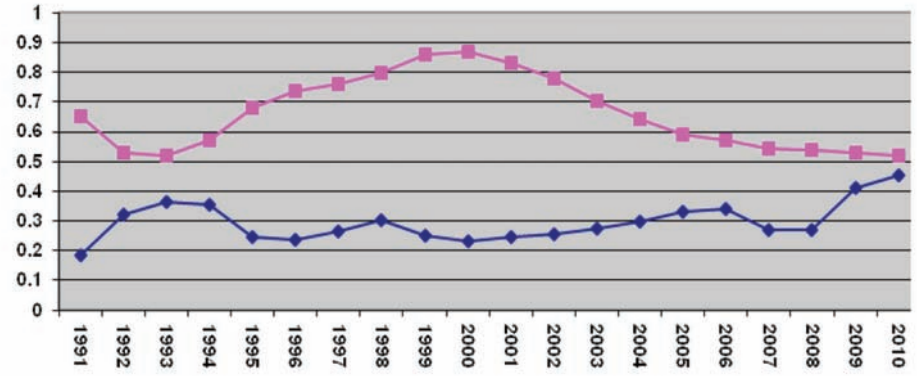

المصدر: البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة.

وفي عام 2004 تم تشكيل حكومة جديدة بهدف إعطاء دفعة جديدة للإصلاح الاقتصادي، للعمل على زيادة معدل الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في مصر. ونتيجة للإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها، فقد عادت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وشهد العام الأول للبرنامج الاصلاحى ارتفاع في معدل الاستثمار الحقيقي بنسبة 15 %، حيث كان الدافع الرئيسي له هو زيادة معدل الاستثمار الخاص بنسبة 26 %، واستمرت هذه الزيادة في العامين التاليين (2005/ 2006، و 2006/ 2007) ولكن بنسبة أكبر بلغ متوسطها 30 % (الشكلان رقمي 1 و 2). ولكن نتيجة للأزمة المالية العالمية في بداية عام 2008، فقد تحولت تلك الزيادة إلى انخفاض ملحوظ خلال الأعوام من 2007/ 2008 إلى 2010/ 2011، بلغ ذروته في عام 2008/ 2009، حيث شهد الاستثمار الخاص معدل نمو سلبي بلغ 16 %.

وبالرغم من ارتفاع معدل الاستثمار في السنوات الأربع (2004–2007)، إلا أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت متواضعة، إذ بلغ متوسطها 20 % (الشكل رقم 4)، بينما يعتبر استمرار هذه النسبة لما يزيد على 25 % وبشكل متواصل لعدد من السنوات شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. أما استمرار تواضع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي برغم الزيادة المطلقة في حجم الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، فيفسره أمران: الأول أن الزيادة الأخيرة جاءت من نقطة بداية ضعيفة للغاية (حجم الاستثمار الحقيقي في عام 2005/ 2006 أقل من حجم المحقق في عام 1998/ 1999)، وبالتالي فإن حجم الاستثمار منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي يظل متواضعاً. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

أما الأمر الثاني، فهو أنه منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، فقد اتجهت العلاقة بين الاستثمار العام والخاص إلى أن تكون علاقة عكسية بدلاً من أن تكون طردية، كما كان عليه الحال في العقود السابقة، ذلك تعبيراً عن سياسة الدولة في إعطاء القطاع الخاص الصدارة في الاستثمار. وهكذا انخفض الاستثمار العام في سنوات الانتعاش النسبي (النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ومن العام 2004 وحتى الآن)، بينما ارتفع حينما عانى الاقتصاد من انكماش ومن تراجع الاستثمار الخاص (العامان التاليان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والأعوام الثلاثة الأولى من بداية الألفية)، ولعل العام المالي 2001/ 2002 يعبر عن هذه الظاهرة تعبيرا واضحاً، إذ بلغ معدل نمو الاستثمار العام ذروته بنسبة 22 %، بينما شهد الاستثمار الخاص أدنى مستوياته في معدل النمو، حيث انخفض خلال نفس العام بنسبة 46 %. كما تكررت هذه الظاهرة في عام 2008/ 2009، حيث ارتفع معدل نمو الاستثمار العام ارتفاعاً غير مسبوق ليسجل نسبة 64 %، بينما شهد الاستثمار الخاص انخفاضا بلغ 16 %. وسيتم التركيز على هذه النقطة عند تناول العلاقة بين الاستثمار العام والخاص لاحقاً.

الشكل رقم (4): نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (%)

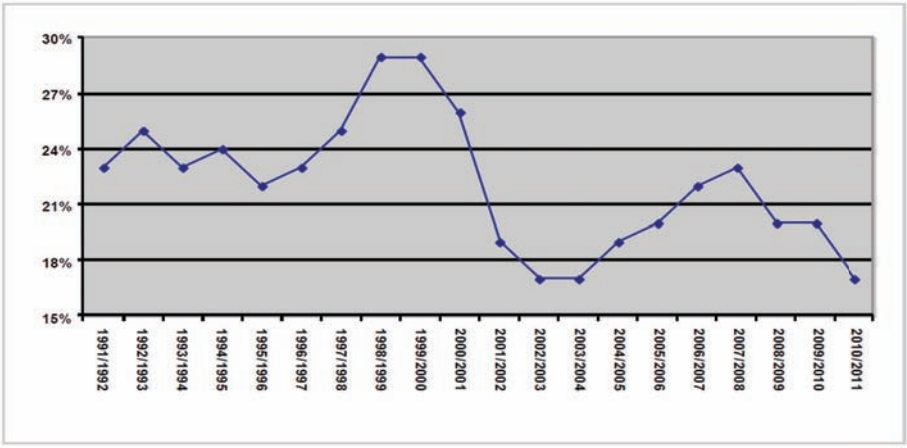

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

2.2 التوزيع الجغرافي للاستثمار

يعد تركز الاستثمار في محافظات بعينها من المشكلات المصاحبة لعملية الاستثمار في مصر، حيث تؤدي إلى توزيع غير كفؤ للموارد على مستوى الأقاليم المختلفة. ويتسم التوزيع بالتركز في كل من القاهرة والجيزة ومحافظات الوجه البحري، في حين تفتقر محافظات الصعيد (الوجه القبلي) والقناة وكذلك المحافظات الحدودية إلى الاستثمارات بصورة واضحة. فبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمار الحقيقي في الفترة (2004/ 2005 – 2008/ 2009)، (الشكل رقم 5)، فإنه يُلاحظ تركز الاستثمارات في كل من القاهرة والجيزة، إذ يتركز أكثر من ثلث الاستثمارات الجديدة في محافظة القاهرة تليها الجيزة، ويستحوذا سوياً على قرابة 60 % من الاستثمارات الجديدة، مقابل 20 % لمحافظات الوجه البحري. وعلى الصعيد الآخر، لم تحظ محافظة الإسكندرية إلا على 7 % فقط من إجمالي الاستثمارات الجديدة. في حين وصل نصيب محافظات الصعيد إلى أقل من عُشر الاستثمارات الجديدة الموجهة إلى القاهرة والجيزة، ولم تتجاوز جملة الاستثمارات في كل من محافظات القناة

والمحافظات الحدودية 9 % فقط من إجمالي الاستثمارات الجديدة. وهذا بدوره يشير إلى توزيع غير عادل للاستثمارات في مصر مما ينعكس سلباً على فرص التوظيف في تلك المناطق، ومن ثم قصرها على المناطق الحضرية، هذا على الرغم من توافر الإمكانيات من موارد طبيعية وبشرية في المناطق المحرومة نسبياً من الاستثمارات. (الهيئة العامة للاستثمار، 2012).

الشكل رقم (5): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الجديدة (%)

الفترة (2005/ 2004 - 2009/ 2008)

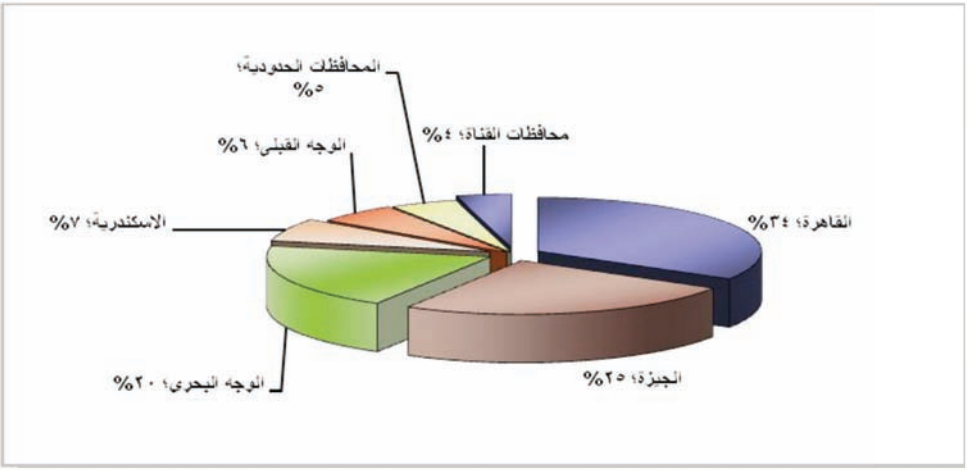

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والوثائق، 2012.

3.2 التوزيع القطاعي للاستثمار

منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواسط سبعينات القرن الماضي، تركزت الاستثمارات في قطاعين أساسيين هما: الصناعة والتعدين، والنقل والمواصلات. أما قطاع الزراعة، فقد تراجع نصيبه من إجمالي الاستثمارات من حوالي 20 % في فترة ستينيات القرن الماضي إلى ما يتراوح بين 5 % و 7 % في نهاية هذه الفترة.

وقد شهدت الفترة التالية تزايداً واضحاً في نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الكلي، وتلاه من حيث الأهمية قطاع النقل والمواصلات. أما قطاع الصناعة والتعدين فقد كان نصيبه النسبي 25 % من إجمالي الاستثمار. وقد استمر هذا النمط طوال عقد تسعينيات القرن الماضي (برنامج الإصلاح الاقتصادي)، كما حافظ قطاعا الخدمات والنقل والمواصلات على قدرتهما على جذب الاستثمارات الجديدة، ذلك على حساب قطاعي الصناعة والتعدين والكهرباء. وفى أواخر تسعينات القرن الماضي، استعاد قطاع الزراعة قدرته على النمو، فقد بلغت نسبته من إجمالي الاستثمار 13 % في العامين 1998 و 1999.

وقد ساد هذا النمط من التوزيع القطاعي للاستثمار خلال السنوات الأربع الأولى من الألفية الجديدة، مع تغير ملحوظ يتمثل في انخفاض نصيب قطاع الصناعة والتعدين من الاستثمار الكلي ليصل إلى مستوى بالغ التدني لا يتجاوز 5 % في عام 2004، كما أخذ قطاع البترول والغاز في احتلال أهمية كبيرة من خلال تزايد الاستثمارات الموجهة إليه، بحيث بلغ نصيبه 19 % من إجمالي الاستثمار في نفس العام (الشكل رقم 6). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

ومع الموجة الثانية للإصلاح الاقتصادي، ظهرت بعض التغيرات خلال الثلاثة أعوام التالية من 2004/ 2005 وحتى 2006/ 2007. وباستمرار احتلال قطاع الخدمات للمركز الأول في جذب الاستثمارات، أدى ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً إلى ارتفاع نصيب قطاع النفط والغاز لأكثر من 25 % من الاستثمار الكلي. كما ارتفع نصيب قطاع النقل والمواصلات إلى 13 %. وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف في نصيب قطاع الصناعة والتعدين، فإنه لم يتجاوز 8 % من إجمالي الاستثمار في عام 2005/ 2006.

الشكل رقم (6): التوزيع القطاعي للاستثمار (%)

الفترة (2003/ 2002 – 2011/ 2010)

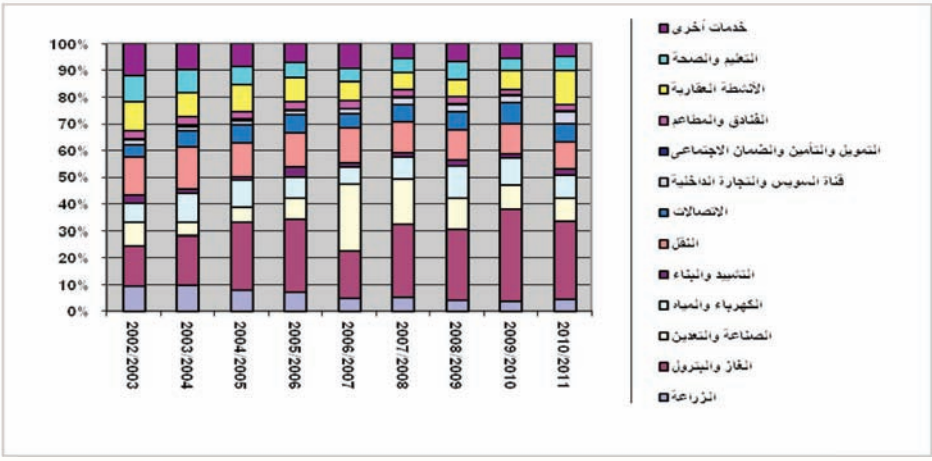

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والوثائق، 2012

أما التغير الجوهري في نمط تخصيص الاستثمار فقد حدث في عام 2006/ 2007 في شكل زيادة غير مسبوقة في نصيب قطاع الصناعة والتعدين، الذي بلغ 25 % من إجمالي الاستثمار، ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الاستثمارات الخاصة والعامة الموجهة لهذا القطاع الحيوي. وقد كان لذلك فائدة كبيرة على الاقتصاد وصلابته، حيث أن زيادة دور الصناعة يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وزيادة الدخل القومي. كما أن الاتجاه نحو الاستثمار في الصناعة له دور إيجابي في تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، ذو قدرة أكبر على تحمل الصدمات والأزمات الاقتصادية.

ولكن هذا المردود المرجو كان ليتحقق فقط إذا استمر نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات في زيادة نسبية خلال السنوات القادمة ليعبر عن سياسة ذو طبيعة هيكلية. ولكن ذلك لم يحدث على أرض الواقع، فقد أظهرت البيانات أن هذه الزيادة كانت مجرد طفرة وقتية، حيث شهد نصيب قطاع الصناعة والتعدين من إجمالي الاستثمار انخفاضاً مستمراً بداية من عام 2007/ 2008 وحتى عام 2010/ 2011، ليسجل 17 %، 12 %، 9 %، 8 % على التوالي.

4.2 علاقة الاستثمار العام بالخاص

لقد سبق الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارين العام والخاص في مصر خلال فترة التحليل (الشكل رقم 7)، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012)، الأمر الذي يؤكد على ضرورة استقلال برامج الاستثمار العام عن مسار الاستثمار الخاص، لأنه يتعلق بقطاعات وثيقة الصلة بالبنية التحتية (المياه والكهرباء)، أو رأس المال البشري (التعليم والصحة). وتتمثل أهمية الاستثمار العام في هذه القطاعات في كونه استثمار طويل الأجل، فضلاً عن تأثيره الإيجابي في تحفيز الاستثمار الخاص على النمو.

الشكل رقم (7): نصيب القطاعين العام والخاص من جملة الاستثمارات في مصر

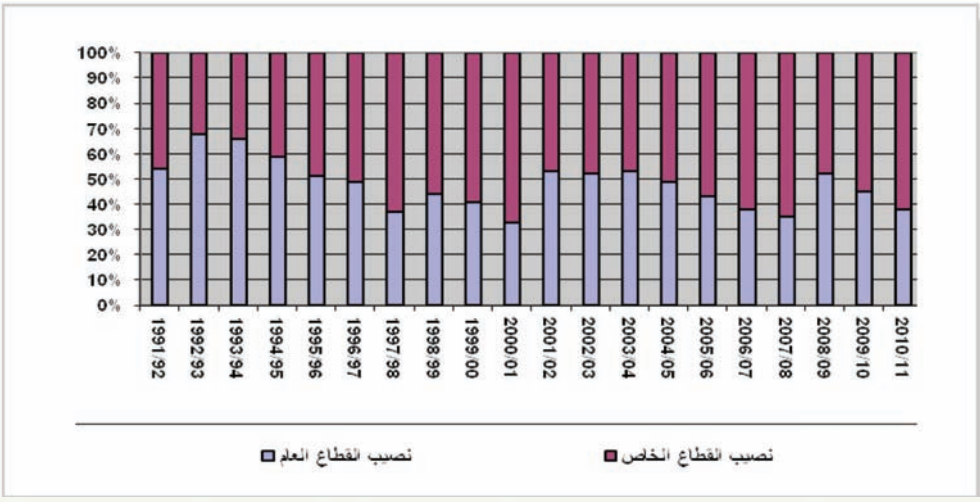

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012.

يمكن اعتبار العلاقة العكسية بين الاستثمارين العام والخاص ذات جانب إيجابي، حيث تتدخل الدولة في فترة الانكماش لكي تحد من التقلبات الحادة الناجمة عن انخفاض الاستثمار الخاص. ولكن لهذه الظاهرة أيضا جانباً سلبياً، يتمثل في كون الاستثمارين العام والخاص ليسا بدائل كاملة، وبالتالي فإن

انخفاض الاستثمار العام لا يعوضه تماماً زيادة الاستثمار الخاص، حيث لا يعوض نقص الاستثمار العام في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية مثلاً الزيادة في الاستثمار الخاص إلا بنسبة ضئيلة للغاية وفي مجالات هامشية. لذلك، فإن انخفاض الاستثمار العام يمكن أن يؤدي إلى تراجع شديد في هذه القطاعات الحيوية ذات التأثير البالغ على قدرة الاقتصاد على النمو على المدى الطويل.

وتتضح هذه العلاقة العكسية من خلال بيانات عام 2006/ 2007، فقد تزامن ارتفاع الاستثمار الخاص الحقيقي بمعدل 33% مع انخفاض الاستثمار العام الحقيقي على الكهرباء، والتعليم، والصحة بنسب 20 %، و 14 %، و 35 % على الترتيب. وقد تكررت تلك الشواهد خلال فترة التحليل، حيث شهد عام 2009/ 2010 زيادة الاستثمار الخاص الحقيقي بمعدل 22 % مع انخفاض الاستثمار العام الحقيقي على الكهرباء، والتعليم بنسب 6 %، و 3 % على الترتيب. وقد تأكد هذا النمط من العلاقة بحساب معامل الارتباط بين المتغيرين، الذي بلغ -0.34 خلال الفترة من عام 1992/ 1993 وحتى عام 2010/ 2011، (مقابل 0.40- خلال الفترة من عام 1992/ 1993 وحتى عام 2004/ 2005).

ويمثل استمرار هذا النمط من العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تهديداً حقيقياً للأثر التساقطي للنمو، يحول دون استفادة الطبقات محدودة الدخل من عائد نمو الاستثمار، فضلاً عن تهديده لمدى استدامة هذا النمو في الأجل الطويل. الأمر الذي يؤدي على المدى القصير إلى زيادة شعور الفقراء بوطأة الفقر وعدم إحساسهم بأية أثار إيجابية للنمو الذي تحقق على مستوى الاقتصاد الكلي. أما على المدى الطويل، فإن انحسار الاستثمار العام يؤدي إلى تقويض قدرة الاستثمار الخاص على النمو.

5.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن استعراض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال ربط هذا التطور بالعوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تنقسم بشكل عام إلى عوامل خارجية تعرف بعناصر الدفع، وعوامل داخلية أو محلية تعرف بعناصر الجذب. فقد شهدت أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2007، (الشكل رقم 8)، (البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة)، على نحو عكس عودة ثقة المستثمرين في صحة الاقتصاد المصري واستجابته لسياسات الإصلاح. ولكن السؤال المطروح هو، لماذا لم تشهد أرقام الاستثمار عموما زيادة مماثلة لتلك التي شهدها الاستثمار الأجنبي المباشر؟ الإجابة على هذا التساؤل ممكنة من خلال مفهومين أساسيين، الأول هو تعريف الاستثمار ومكوناته، والثاني هو، ما يعرف بمفهوم "المزاحمة".

أما بشأن تعريف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي (وفقا للحسابات القومية)، فهو الزيادة في القدرة والطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم فإن قيمة الاندماج والاستحواذ لا تندرج تحت قيمة إجمالي الاستثمار في الحسابات القومية، بينما يتم احتسابها كمكون من مكونات قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. وسبب الاختلاف أن مفهوم الحسابات القومية لا يأخذ بالاستحواذ باعتباره عملية نقل ملكية، وبالتالي فإنه لا يضاف إلى الطاقة الإنتاجية للدولة. ولكن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن في الوقت ذاته (وفقاً للمعايير الدولية) ناتج عمليات الاستحواذ متى ما كانت تمثل تدفقا نقدياً من الخارج.

الشكل رقم (8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

(صافي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%))

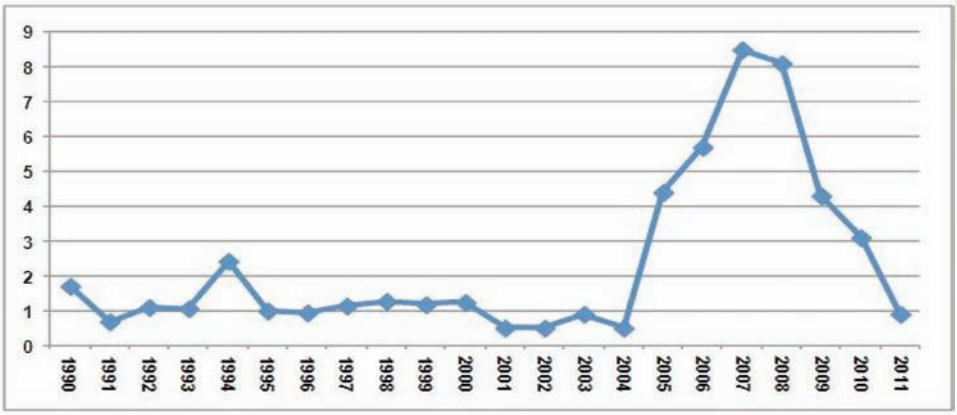

المصدر: البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة

أما السبب الثاني، فيكمن في مفهوم المزاحمة، الذي يرتبط بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. فهذه العلاقة يمكن أن تكون تنافسية، ذلك في حالة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات غير قابلة للتبادل التجاري، أو تلك التي تحظى بنصيب وافر من الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى إحلال الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي. بينما يمكن أن تكون العلاقة تكاملية في حالة توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات نامية تحتاج إلى مزيد من تدفق الاستثمارات إليها أو قطاعات التبادل التجاري. وبالتالي فإن تحقيق أعلى عائد من الاستثمار الأجنبي المباشر يلزم العمل على توجيهه إلى قطاعات التبادل التجاري والقطاعات التي تفتقر إلى الاستثمارات المحلية، بما يؤدي إلى نشوء علاقة تكاملية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام لا تقتصر على زيادة حجم الاستثمار فقط، وإنما على الدور الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمار في تحسين الإنتاجية والكفاءة وزيادة القدرة الإنتاجية، خاصة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

ففي بداية تسعينات القرن الماضي اجتمعت بعض المتغيرات الخارجية التي أثرت سلباً على التدفقات المالية إلى مصر، منها الغزو العراقي لدولة الكويت وحرب الخليج الأولى، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار في المنطقة. من جهة أخرى، كان الاقتصاد المصري يعانى داخلياً من عدد من المشكلات، منها سيطرة القطاع العام غير الكفؤ على القطاعات الاقتصادية، والإفراط في استخدام السياسات المالية التوسعية، إضافة إلى التشوه في سعر الصرف وعجز الموازنة المزمن وميزان المدفوعات غير المتكافئ. وقد أدى اجتماع تلك العناصر إلى إيجاد مناخ به عناصر جذب سلبية أدت إلى انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أعوام الأولى من تسعينات القرن الماضي إلى أقل من 1 %، ثم ارتفعت هذه النسبة في فترة قصيرة خلال عام 1994 نتيجة التدفقات الناتجة عن عمليات بيع أصول القطاع العام، لتعاود الانخفاض لتصل إلى مستويات متواضعة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية الموجهة إلى الدول النامية، التي تزايدت في تسعينات القرن الماضي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة العالمية وانخفاض مستويات النشاط الصناعي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد لعبت عناصر الجذب دوراً واضحاً في تدني نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. ففي بداية الفترة ومنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 لم يكن الأداء الاقتصادي عنصراً جاذباً كما سبقت الإشارة، كذلك فإن برنامج الإصلاح في بدايته والذي استهدف مجابهة التضخم وتخفيض عجز الموازنة وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار وكذلك معدلات النمو. ولكن مؤشرات الاقتصاد المصري قد بدأت بالتعافي في منتصف تسعينات القرن الماضي، مما أثر إيجاباً على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التعافي سرعان ما تعرض لعوامل ضغط خارجية وداخلية، تمثلت الأولى في الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، والثانية في حادث

الأقصر الإرهابي. وقد أثرت الأزمة الأولى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية(1)،وأدت الثانية إلى ارتفاع تكلفة المخاطرة للاقتصاد المصري، الأمر الذي أدى في مجمله إلى انخفاض النسبة المعنية إلى نحو 1% حتى عام 2004.

وقد تحسنت الظروف والعوامل الداخلية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة بعد عام 2004، في الوقت نفسه الذي تزايدت فيه عناصر الدفع – من تباطؤ في اقتصادات الدول المتقدمة إلى نزوح الاستثمارات الأجنبية من دولها بحثاً عن تحقيق عائد أكبر – ومن ثم شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً زيادة غير مسبوقة، حيث وصل إجمالي تلك التدفقات إلى 379 مليار دولار أمريكي في عام 2006، مقارنة بـ 166.3 مليار دولار أمريكي في عام 2002، وفقاً لبيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2011).

وقد انعكس ذلك على مصر، حيث شهد عام 2005 تغيراً ايجابياً في السياسات والإجراءات الداعمة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4 %، كذلك فقد شهدت معدلات النمو زيادة غير مسبوقة، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.1 % في عام 2006/ 2007، وانخفض عجز الموازنة ليصل إلى 7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي عن نفس العام. وقد انعكست تلك المؤشرات الإيجابية على زيادة الاحتياطي النقدي، الذي وصل إلى 30 مليار دولار أمريكى عام 2007.

وقد استمرت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع خلال العامين 2006 و 2007 لتسجل 5.7 % و8.5 % على التوالي. ولكنها سرعان ما عاودت الانخفاض وبشكل قوي ومستمر خلال السنوات

التالية، وبالتحديد منذ بداية عام 2009، لتصل إلى 4.3 %، ثم 3.1 % في عام 2010. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم منذ عام 2008، والتي أضرت بالقطاعات الحقيقية والمالية في العديد من الدول المتقدمة، وبالتالي أثرت سلباً على حجم رؤوس الأموال الموجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاقتصادات الناشئة ومنها مصر. وأخيراً، ومع زيادة حالة عدم الاستقرار والمخاطرة المصاحبة للثورة المصرية في بداية عام 2011، فقد سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوياتها منذ عام 2005، لتصل إلى أقل من 1 % في عام 2011.

3. تحليل الأثر التساقطي للنمو

بعد استعراض تطور اتجاهات الاستثمار خلال العشرين عاماً السابقة، يتم في ما يلي تحليل أثر التساقط من خلال دراسة تأثير الاستثمار والنمو الاقتصادي على كل من التشغيل ومحاربة الفقر.

1.3 التساقط من خلال التشغيل

يرتبط مفهوم التساقط بالتأثير الإيجابي للزيادة في الاستثمار، ومن ثم النمو الذي ينعكس بدوره على الزيادة في نسب التشغيل وزيادة الدخول، وبذلك يشعر المواطن المتوسط بثمار النمو. ومع التحفظات على اتجاهات الاستثمار والنمو كما أشير في القسم الأول، إلا أنه مما لا شك فيه أن معدلات الاستثمار قد شهدت زيادة ملحوظة منذ عام 2005 وحتى عام 2008. ومع ذلك فإن الفئة الأعرض من المجتمع المصري لم تلمس تحسناً في الحالة الاقتصادية، بل إن الكثير من الشعب المصري بات يشكو تدهور الأوضاع الاقتصادية. وهذا بحد ذاته يدعو للدهشة والتساؤل. وحتى يتسنى توضيح هذا الأمر، فإنه يجب النظر إلى كل من طبيعة قوة العمل في مصر والاستثمارات القطاعية خلال تلك الفترة.

فكما يتضح من الجدول رقم (1)، حيث استأثرت قطاعات النفط والكهرباء والخدمات (متضمنة الخدمات المالية والمصرفية) بمعظم الاستثمارات على أكثر من 50 % في الفترة من 2004/ 2005 إلى 2007/ 2008، مما يعني أن زيادة الطلب على العمل خلال تلك الفترة كانت تتركز بالأساس في تلك القطاعات، (وزارة التخطيط والتعاون الدولى، 2012). وبالنظر إلى تلك القطاعات، فإنه يمكن القول بأن العمالة المطلوبة لشغل الوظائف الجديدة المترتبة على زيادة الاستثمارات الموجهة إليها هي بالأساس عمالة ماهرة ذات مستويين تعليمي ومهاري متميزين. هذا بالإضافة إلى أن بعض هذه القطاعات – كقطاع الطاقة، – يتصف بكونه كثيف رأس المال بالنسبة للعمالة، كما يتطلب عمالة فنية ذات مواصفات خاصة.

جدول رقم (1): التوزيع القطاعي للاستثمارات الحقيقية

خلال الفترة (2004/ 2005 – 2007/ 2008)

القطاع	إجمالي الاستثمارات (مليون جنيه)	نصيب القطاعات الاقتصادية (%)
الزراعة	18683	6.03
الصناعة والتعدين	45703	14.76
الطاقة	92853	29.99
التشييد والبناء	6094	1.97
الخدمات الإنتاجية	74012	23.90
الخدمات الاجتماعية	48375	15.62
خدمات أخرى	23943	7.73
الإجمالي	309664	100

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولى، 2012.

وحتى تتضح الصورة كاملة، فإنه يتوجب مراجعة خصائص قوة العمل في مصر لتحديد مدى التوافق بينها وبين الطلب الذي تمثله القطاعات المستأثرة بالاستثمار خلال فترة التحليل. ويتضح من الجدول رقم (2) درجة التباين بين

العرض والطلب على العمل، حيث أن نسبة 44 % من قوة العمل في مصر هي ما بين أميين وشبه أميين، (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2006). وهذا يعني أن حوالي نصف قوة العمل في مصر لا تصلح لشغل فرص العمل الجديدة التي توفرت بواسطة الاستثمارات في تلك القطاعات الحديثة.

جدول رقم (2): الحالة التعليمية لقوة العمل

الحالة التعليمية	(%)
أمي	27.9
يقرأ ويكتب	16.1
أقل من مؤهل متوسط	7.6
مؤهل متوسط	28.7
أقل من مؤهل عالي	4.3
مؤهل عالي	15.4
الإجمالي	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة (2006)، تصميم راجي أسعد ونشر منتدى البحوث الاقتصادية.

لقد خلق هذا التباين حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، حيث أن هناك قطاعات تعاني من عدم وجود كفاءات بشرية في السوق المحلي، مما أدى إلى ارتفاع الدخول في تلك القطاعات ارتفاعاً ملحوظاً واتجاه بعض المؤسسات، كالمؤسسات البنكية والمصرفية، إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية في بعض الوظائف الفنية والإدارية العليا. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يلاحظ أن هناك شريحة كبيرة من الشباب لا تجد فرص عمل، مما يضطرهم إلى التوجه إلى القطاع غير المنظم، كما سيتم استعراض ذلك لاحقاً. ومن الجدير بالذكر، أن هذه المشكلة تكمن في غياب التنسيق بين السياسة التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وعدم وجود استراتيجية فعالة للموارد البشرية خلال العقود السابقة.

يتضح هذا أكثر باستعراض نتائج مسوح العمالة بالعينة التي تم إجراؤها. ففي عام 2006 بلغ إجمالي قوة العمل في مصر 22 مليون منها 2 مليون متعطل، أي أن معدل البطالة في هذا العام سجل 9.1 %، وهو معدل لا يمكن اعتباره مرتفعاً. وبالنظر إلى توزيع المشتغلين كما يبين الجدول رقم (3)، فإنه يتضح أن القطاعين الحكومي والزراعي لا زالا يستوعبان أكثر من 50 % من إجمالي قوة العمل، حيث يستحوذان على 28.7 % و 26.5 % على الترتيب من إجمالي قوة العمل. أما القطاع غير المنظم (أو غير الرسمي)، فيستحوذ على نصيب الأسد، إذ أنه يستوعب 35 % من أعداد المشتغلين. أما بالنسبة للقطاعات الحديثة، فلم تتمكن من استيعاب أكثر من 2 مليون مشتغل، أي ما يمثل 10 % فقط من إجمالي قوة العمل، (راجي أسعد، 2006).

جدول رقم (3): تقسيم قوة العمل وفقاً للحالة التعليمية

هيكل قوة العمل	بالمليون	(%)
إجمالي قوة العمل، منها:	22	100
متعطل	2	9.1
مشتغل	20	90.9
في:		
الحكومة	5.7	28.5
القطاع غير الرسمى	7	35
الزراعة	5.6	26.5
القطاعات الحديثة	2	10

المصدر: دراسة مسحية لسوق العمل المصري، راجي أسعد، 2006

تبين هذه الأرقام وجود مشكلة كبيرة في هيكل سوق العمل في مصر، مما انعكس بدوره على الدخول والشعور بالرفاهية. هذا يعني أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في الفترة السابقة لم يتواكب مع خصائص وتوزيع قوة العمل، حيث ظلت القطاعات التقليدية (القطاع الحكومي وقطاع الزراعة) مهيمنة على سوق العمل بالرغم من الانخفاض النسبي في إنتاجيتها. أما القطاعات الحديثة، التي استطاعت استقطاب معظم

الاستثمارات خلال تلك الفترة، فإن طبيعتها لم تمكنها من خلق كثير من فرص العمل، بل إن فرص العمل التي أوجدتها لم يتمكن سوق العمل من تلبيتها بكفاءة، ذلك بسبب انخفاض المستوى التعليمي والفني للعمالة المصرية. وقد أدى هذا إلى وجود خلل في سوق العمل، انعكس في ارتفاع كبير في مستوى الدخول لأصحاب المهارات المطلوبة من قبل القطاعات الحديثة، مقابل انتشار البطالة في قطاع عريض من قوة العمل.

وفي هذا السياق، فقد ظل القطاع غير الرسمي يحتل الصدارة فى توفير فرص عمل لطلاب العمل الذين لم يتسنى لهم إيجاد فرص عمل في القطاعات التقليدية أو الحديثة، وخصوصاً من الوافدين الجدد لسوق العمل. واللافت للنظر تركز مشكلة البطالة في قطاع الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب 23 % في عام 2006، (مجموعة شركاء مصر في التنمية، 2010). والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن حوالي 92 % من إجمالي العاطلين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30-15 سنة، (المصدر السابق). وعليه، فإن ذلك يشير إلى فشل النظام السابق في الاستفادة من أهم مورد لدى مصر وهو مورد الطاقة البشرية. ويتضح من ذلك أن الزيادة الملحوظة في الاستثمار والنمو المحقق خلال الفترة السابقة لم تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل لدى غالبية المجتمع المصري، بل أدت إلى إيجاد فئة كبيرة مهمشة أغلبها من الشباب ذات دخل محدود، وفئة صغيرة ذات دخل متميز، ويزيد بمعدل يفوق 4 الزيادة في معدلات النمو.

2.3 التساقط من خلال توزيع الدخل والحد من الفقر

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المحددات التي تؤدي إلى تقليص الفقر من خلال توزيع ثمار النمو على فئات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية. غير أن النمو المحقق خلال الفترة السابقة للثورة المصرية لم يتمكن من تخفيف حدة التباين في مستوى الدخول أو الحد من الفقر. وقد

تضافرت عدة عوامل للوصول إلى تلك النتيجة أهمها:

• وفقاً لما سبق، فقد أدى غياب استراتيجية فعالة للاستفادة من الموارد البشرية واختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل إلى اتساع الهوة بين الدخول وازدياد مستوى عدم المساواة بصورة كبيرة، حيث ارتفع معامل جيني نقطتين مئويتين خلال الفترة 2005 – 2008، (البنك الدولي، 2011).

• أدى انسحاب الحكومة من الاستثمارات في قطاعات التنمية البشرية من صحة وتعليم وبنى أساسية، كما أشير إليه في الجزء الأول، إلى ازدياد شعور المواطن صاحب الدخل المتوسط أو دون المتوسط بغياب الخدمات الأساسية، مما زاد من شعور معظم المواطنين بالتهميش. ومن ناحية أخرى، فقد أدى هذا إلى ترسيخ الاعتقاد بعزوف الدولة عن الاهتمام بالسواد الأعظم من الشعب، الذي أصبح يفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية التي ينبغي أن توفرها الدولة.

• أدى ارتفاع معدل التضخم خلال العقد الأول من الألفية الثانية، والبالغ في المتوسط 10 % خلال الفترة 2000–2011، إلى شعور شريحة كبيرة من المجتمع بانخفاض في الدخل الحقيقي، وإحساس الفقراء منهم أكثر بوطأة الفقر. وقد تعاظم هذا الإحساس نتيجة الزيادة الملموسة في سعر الغذاء، كما يبين الشكل رقم (9)، الذى بلغ ذروته في عام 2008، حيث سجل نسبة 27 % مقارنةً بنسبة 11% خلال العقد الأول من الألفية. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2011). وتؤثر هذه الزيادة بشكل أكبر على محدودي الدخل، مقارنة بالفئات الأوفر حظاً في الدخول، بسبب استحواذ بند الغذاء على نصيب أكبر نسبياً من إنفاق الفقراء، مقارنة بذوي الدخول المرتفعة، حيث يخصص العُشير الأفقر حوالي 53 % من إجمالي الإنفاق على الغذاء، بينما تنخفض النسبة إلى 33 % فقط لدى العُشير الأغنى من المجتمع. (مسح مصر الديمغرافي والصحي، 2008).

الشكل رقم (9): تطور معدل التضخم في بند الغذاء

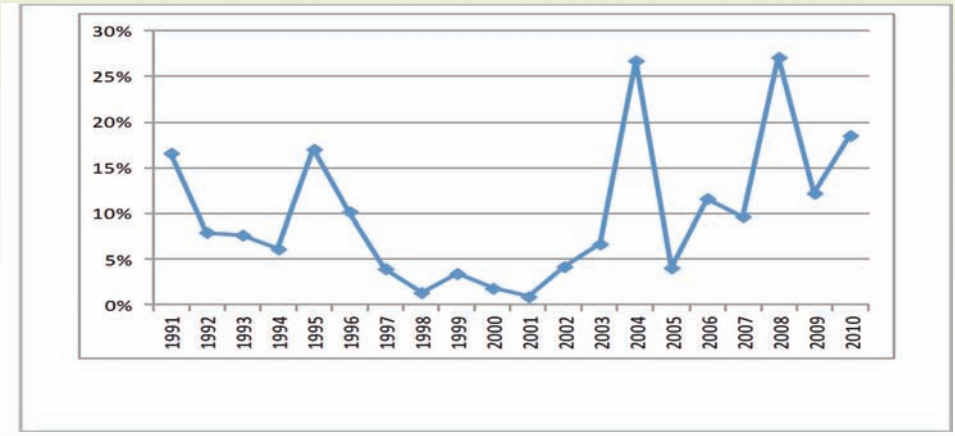

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011

أما بالنسبة للفقر، فلم يتمكن النمو الاقتصادي من إحداث انخفاض ملحوظ في مستوياته في مصر خلال الفترة محل الاهتمام. فبالرغم من القناعة لدى العديد من الاقتصاديين والأدبيات المختلفة بأن أقوى سلاح للتخفيف من حدة الفقر هو النمو الاقتصادي، إلا أن واقع الأمر أن النمو المحقق في مصر على مدى السنوات السابقة لثورة 25 يناير 2011، لم ينجح في حل مشكلة الفقر التي تعاني منها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

فقد أشار تقرير الفقر في مصر (2005–2008) الصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن النمو الاقتصادي لم يساهم في تحسين مستوى المعيشة أو الحد من الفقر، بسبب غياب العدالة في توزيع الدخول على المستويين القومي والإقليمي. وقد أدى هذا إلى أن الأغنياء قد ازدادوا غناً بينما ازداد الفقراء فقراً. كما أشار التقرير إلى أن نحو 10 % من المجتمع المصري يعاني فقراً مزمناً، مع تركز هذه النسبة في المناطق الريفية وصعيد مصر. وفى ظل الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء، فقد ارتفع خطر الفقر المدقع إلى حوالي 20 % في فبراير من عام 2008، ليؤثر على قرابة 6 % من

أفراد المجتمع. (البنك الدولي، 2011).

وأضاف التقرير أن الخسائر الاقتصادية والمجتمعية قد تفوقت على المكاسب التي تحققت نتيجة معدلات النمو المرتفعة، التي شهدتها البلاد خلال الفترة محل الدراسة. ففي مقابل كل أربعة أفراد تمكنوا من الخروج من الفقر، هناك ثلاثة أفراد انضموا حديثاً إلى صفوف الفقراء. وبذلك يكون نحو 9% من السكان قد وقعوا حديثاً تحت طائلة الفقر خلال تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من اتساع تغطية شبكات الضمان الاجتماعي لتشمل المزيد من الفقراء وقريبي الفقر، حيث ارتفعت نسبة التغطية من 7-5% إلى 12-10%، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى سياسة استهداف فعالة، مما يقلل من تأثير التغطية على الشرائح الفقيرة وقريبي الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق الموجه لخدمات الضمان الاجتماعي قد شهد كذلك نمواً ملحوظاً ليفوق معدلات التضخم. ولكن على الرغم من كل تلك التطورات الإيجابية، إلا أن نسب التسرب العالية والمعنوية تحول دون وصول هذه الإيجابيات لمستحقيها. وقد كان لذلك دوراً أساسياً في عدم الشعور بالرضا من قبل أغلبية أفراد المجتمع، على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية على المستوى القومي.

4. الخلاصة

تهدف هذه الورقة إلى بحث العلاقة بين زيادة معدلات الاستثمار في الفترة السابقة لثورة الخامس والعشرين من يناير لعام 2011، وما تبعها من زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع ثمار هذا النمو بشكل قد أدى إلى التعجيل بـ أو تحفيز التغيرات السياسية، منذ الخامس والعشرين من يناير عام 2011 وحتى الآن. على هذا النحو، انقسمت الورقة إلى قسمين رئيسيين هما: الاتجاهات الحديثة في الاستثمار، وأثر النمو على التشغيل والحد من الفقر.

وباستعراض اتجاهات الاستثمار متضمنا الاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة بين الاستثمار العام والخاص، فقد خلصت الورقة إلى بعض الشواهد الهامة، التي تتلخص في أن فترة الزيادة الملحوظة في الاستثمار ومن ثم النمو هي فترة ليست بالطويلة، وقد أتت بعد فترة تراجع ملحوظ في معدلات الاستثمار، حتى أنها سجلت معدلات سالبة. ومن ثم فإن تأثير هذه الفترة محدود للغاية في تحقيق النمو المستدام المنشود. كذلك فقد شهدت هذه الفترة عاملاً سلبياً آخر، وهو العلاقة السالبة بين الاستثمارين العام والخاص، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد من التأثير الإيجابي لزيادة معدلات الاستثمار، خصوصاً لتأثيره السلبي على التنمية البشرية والتوزيع العادل للنمو الاقتصادي المحقق، وما ترتب عليه من شعور بعدم الرضا لدى معظم قطاعات المجتمع.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار، فقد ساهم في تعميق الشعور بعدم العدالة في التوزيع وانحسار الأثر الإيجابي لزيادة الاستثمارات والنمو لدى فئات محددة وصغيرة من المجتمع. ولقد تركزت الاستثمارات في المحافظات الحضرية الكبرى، بينما قلت بشكل ملموس في المحافظات التي تعاني من انخفاض معدلات التنمية، مثل المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد. وعلى الرغم من أن التوزيع القطاعي كان له بعض الشواهد الإيجابية في بداية الفترة، كالزيادة الملحوظة في الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة والتعدين، إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له الاستمرار، حيث شهد نصيب الصناعة والتعدين تراجعاً مستمراً وملحوظاً من عام 2006/ 2007 وحتى عام 2010/ 2011. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من نجاح الاقتصاد المصري في جذب كميات كبيرة منه، إلا أنه قد تم المبالغة في التأثير الإيجابي لذلك على الاقتصاد بشكل كبير. حيث أن نسبة ليست يسيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في شكل اندماج واستحواذ، وهو ما لا يدخل في قيمة الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي وفقاً للحسابات القومية، باعتباره عملية نقل ملكية، ولا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للدولة على الأقل في المدى

القصير. كما أنه من الممكن مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، مما يؤدى إلى تقليص الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويؤكد القسم الثاني من الورقة على أن تأثير زيادة معدلات الاستثمار والنمو في الفترة السابقة للثورة المصرية لم يمتد إيجابياً إلى معدلات التشغيل والحد من الفقر والعدالة الاجتماعية، مما عمق الشعور بعدم الرضا لعدم وصول ثمار النمو إلى السواد الأكبر من فئات المجتمع. فقد أدى عدم وجود استراتيجية للتشغيل وغياب التنسيق بين سياسات التعليم والعمل إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، حيث استحوذت فئة صغيرة على ثمار النمو، في حين ظلت النسبة الأكبر تعاني من عدم وجود وظائف ذات عائد يضمن لها حياة كريمة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة معدلات النمو لم تؤدي إلى تقليص معدلات الفقر، مما أدى إلى شعور معظم المواطنين بالسخط نتيجة لاتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء. ومن هنا يمكن القول بأن كل هذه العوامل مجتمعة قد حفزت بدرجة كبيرة حدوث تغير سياسي، نتيجة لغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع ثمار النمو، وضعف التساقط واختلال آلياته.

الهوامش

(1) لم تتأثر كافة أشكال التدفقات الرأسمالية بنفس المستوى. فكما هو متعارف ظهر الأثر الفوري في استثمارات المحافظ أو ما يطلق عليه مصطلح الاموال الساخنة، بينما لم يصل الامر إلى هذا الحد بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بأشكال التدفقات الأخرى، إلا أن الأثر النهائي بعد انقضاء فترة تسعينيات القرن الماضي هو انخفاض كافة أشكال التدفقات الرأسمالية.

المراجع العربية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012)، مؤشرات اقتصادية، سلاسل سنوية، الناتج المحلي الإجمالي– الاستثمارات، 1991/1990 – 2011/2010، مصر.

البنك المركزي المصري، (أعداد متفرقة)، النشرات السنوية والشهرية.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، (2012)، قطاع مركز المعلومات والوثائق، التوزيع الجغرافي لعدد الشركات ورؤوس أموالها، (2004/ 2005-2008 /2009).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2011).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2006) بحث العمالة بالعينة.

المراجع الانجليزية

Ragui Assaad، (2006)، Egypt Labor Market Panel Survey.

Joint Government-World Bank Report, (2011), Poverty in Egypt (2008-2009), World Bank Studies on Poverty.

Egypt Demographic and Health Survey (EDHS), (2008), Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), UNCTAD Statistics, Foreign direct investment, 2011.

Development Partners Group, (2010), Situation Analysis: Key Development Challenges Facing Egypt.

دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي

أ. ربيع نصر*
أ. زكي محشي**

ملخص

إن انفجار الحراك السياسي الذي انطلق في سورية منذ آذار من عام 2011، المنادي بالحريات السياسية بالدرجة الأولى، هو تعبير عن وصول المجتمع إلى مراحل غير مقبولة من التنمية بجوانبها المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية. تركز الورقة على بحث العوامل الاقتصادية التي أثرت في هذا الحراك في إطار منظور تنموي شامل. في حين لم تنجح التنمية الاقتصادية في تخفيض الفقر المادي العام، ولم يكن النمو مناصراً للفقراء في العقد الأخير، بل ساهمت سياسات التحرير في التأثير سلباً على مستويات المعيشة. وتتفاوت التنمية بشكل كبير بين الأقاليم والمناطق من حيث النشاط الاقتصادي والفقر والأمية والبطالة. إن جوهر الاختلالات التنموية الاقتصادية يقع في المؤسسات التي تعاني ضعف الكفاءة، ونقص الشفافية والمساءلة، وغياب الرؤية المتكاملة المستقبلية، وما ضعف أداء الخدمة العامة وضعف كفاءة اعداد وتنفيذ السياسات العامة إلا نتيجة لذلك. كما أن غياب الحريات الرئيسية في التعبير والمشاركة والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني ساهم في زيادة التناقضات الاجتماعية بين النخبة الاقتصادية السياسية وشرائح كبيرة من المجتمع. إن تطلعات المجتمع السوري إلى المستقبل وحالة الإحباط بسبب تراجع وضعه النسبي دون رؤية للخروج من حالة الأداء التنموي الضعيفوالسياسات الإصلاحية المجتزأة، كانت على الأرجح عاملاً حاسماً في كسر حالة التوازن التي كانت قائمة، مستفيدة من شرارة تونس التي فتحت باب "إمكانية التغيير". تخلص الورقة إلى اقتراح سمات عامة للنموذج التنموي المستقبلي المرغوب.

* باحث اقتصادي، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق-سوريا . البريد الالكتروني : nasrrabie@gmail.com
** باحث اقتصادي، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق-سوريا . البريد الالكتروني : zmehchy@gmail.com

The Role of Economic Factors in the Political Mobility

Rabie Nasser
Zaki Mehchy

Abstract

The political movement, sparked off in Syria in March 2011 demanding political freedom, is an indication that the society has reached an unacceptable stage of institutional, economic and social decline. The paper highlights the economic factors affecting this movement from a comprehensive development perspective. Economic development did not succeed in reducing money metric poverty in Syria. Moreover, development policies did not serve the interests of impoverished people in the last decade. Thus, great disparity developed between regions in respect of economic activity, poverty, illiteracy and unemployment. The root cause of economic development imbalances lie in the inefficient performance of institutions, lack of transparency, accountability and the absence of an integrated developmental future vision.The Syrian society's aspirations for the future, and the state of frustration caused by the stagnation, the absence and the unproductive performance of its development process, followed by fragmented reform policies, have probably constituted a critical factor in the breaking out of the Syrian uprising.

1. مقدمة

شهدت سورية منذ آذار عام 2011 أزمة سياسية اجتماعية عميقة، بينت تداعياتها تعقيدات العوامل المؤثرة بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، داخلياً وخارجياً. ولكن من دون شك، أن الحراك المجتمعي في سورية حمَل طابعاً سياسياً بامتياز، وكان طرح قيمة الحرية منذ البداية والتمسك بها بشكل ثابت ومستمر من قبل معظم الأطراف وبتجليات متعددة، تعبيراً عن جوهر الأزمة في الحرمان من الحريات السياسية والمؤسسات الممثلة والشفافة والفعالة.

إن العوامل التي قادت إلى الأزمة الحالية تتمثل في جذرها في "الاختناق المؤسساتي"، الذي همش قطاعات كبيرة من المجتمع، حارماً إياها من المساهمة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فحالة "الاختناق المؤسساتي" في سورية تتجلى في فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية قدرتها على التطور عبر الزمن، لتعبر عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع، التي ساهمت المؤسسات القديمة نفسها في بنائها من خلال سياساتها التنموية الواعدة، كالاهتمام الكبير بالاستثمار الحكومي في الصحة والتعليم والخدمات، وقد ترافق ذلك مع انتقال هائل للمعارف والخبرات عبر الحدود إلى المجتمع السوري من خلال ثورة الاتصالات، مما ساهم في رفع مستوى تطلعات المجتمع التنموية. ولم يصاحب تطور الطموحات تفعيلاً لأقنية المشاركة مع شرائح هامة من المجتمع، نظراً لغياب المؤسسات الممثلة وفقر الحياة الحزبية وكبت المجتمع المدني.

ويتمثل الخلل المؤسساتي في غياب الكفاءة والمساءلة لفترات طويلة عن المؤسسات القائمة، مما أنتج ضعفاً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية، تمثل في ضعف الإنتاجية وخلل في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى انتشار البطالة والهجرة وتراجع نسبي لتنافسية الاقتصاد. توافق ذلك مع تراجع الإنتاج الفكري والمعرفي، وتدني نوعية الخدمات التعليمية والصحية، والتفاوت الإقليمي بالإضافة إلى الأضرار البيئية.

ونتيجة لذلك، فقد تراكمت التحديات التنموية في سورية عبر العقود الماضية، دون معالجة عميقة تمكن المجتمع السوري من النهوض بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية بما يرقى لطموحاته وأولوياته، مما شكل اختلالات كبرى قادت إلى تراجع الوضع التنموي النسبي لسورية بالمقارنة مع الدول النامية، وازدياد عجز الاقتصاد الوطني عن حمل الأعباء الاجتماعية والتنموية والبيئية، بالإضافة إلى ضغوطات الدور الإقليمي لسورية في المنطقة.

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً هام في تحديد طبيعة وأسباب الحراك الاجتماعي والسياسي، فشكل ووظيفة المؤسسات القائمة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية للأفراد والجماعات، وإنتاج وتوزيع الثروة، يقع في جوهر تصميم الأنظمة والأيدلوجيات الحاكمة. وبالتالي، فإنه من الضروري مقاربة دور التنمية الاقتصادية في الوصول إلى حالة الحراك المجتمعي ضد المؤسسات القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة العميقة بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من منطلق مفهوم التنمية الواسع (سن، 9991)، كتوسيع لخيارات البشر وتوفير الفرص وتمكينهم من العيش حياة لائقة ومديدة ومنصفة.

في هذا الإطار، سوف يتم التعرض إلى غياب العدالة والتهميش والحرمان كانعكاس للتنمية الاقتصادية في سورية، بالإضافة إلى توقعات الأفراد والجماعات لما هو عادل. فحسب أمارتيا سن، يحس الأفراد بعدم العدالة عندما يعتقدون بأنهم قادرون على تجاوز العقبات التي تحول بينهم وبين الحالة الأفضل " الأكثر عدالة "، علماً بأن البحث عن أسس مجتمع عادل غير ممكنة وغير ضرورية، لكن يمكن الاتفاق على الحالات المجحفة أو الحالات الأقل عدالة بشكل نسبي (سن، 2009).

تعرض هذه الورقة أهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت في الفشل التنموي الذي دفع إلى "الانفجار المجتمعي"، من خلال قراءة ما وراء

المؤشرات الاقتصادية التقليدية. ففي حين تشير مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى وضع اقتصادي مستقر نسبياً، من حيث معدلات التضخم والمديونية العامة وعجز الموازنة والميزانين التجاري والجاري، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً على مدى العقدين الأخيرين، واستقرار معدلات البطالة عند 8، حيث أشادت تقارير المؤسسات الدولية بالإصلاحات الاقتصادية المحققة، خاصة في العقد الأخير. وبالمقابل، يمكن ملاحظة مؤشرات المستوى المعيشي للأسر السورية ومعدلات الفقر من جهة، وتدهور معدلات خلق فرص العمل الجديدة ونسب المشاركة في قوة العمل من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك التنمية غير المتوازنة بين المناطق، واعتماد مصادر النمو الاقتصادي إلى حد كبير على القطاعات الخدمية والمالية والعقارية، وضعف التنافسية على مستوى المنشآت، وانتشار احتكار القلة، مما يدل على التحديات الهيكلية العميقة في الاقتصاد السوري.

إن التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي كان توازناً عند الحد الأدنى، حيث ضعف الإنتاجية وتواضع معدلات الاستثمار ونقص كفاءة الخدمات العامة، واستمرار نزيف القطاع العام الاقتصادي وتوسع القطاع غير المنظم، مما قاد إلى تصور غير دقيق للحالة الاقتصادية ببعدها التنموي.

لقد فشلت التنمية بمعناها الواسع لعدم تبني واضح لإطلاق الإمكانيات الفكرية وتوفير البيئة المناسبة لها، وما يجري الآن لا يدل على استيعاب لهذه المعادلة. وهنا يظهر التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كمصدر لإحباط الطاقات الوطنية، التي تعد في جوهرها اختلالات مؤسسية في المشاركة والمساءلة وآلية توزيع الثروة/ السلطة على شرائح المجتمع.

تستعرض الورقة في ما يلي التنمية الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية خلال العقد الأخير في الأقسام الثلاثة اللاحقة، كما يستعرض القسم الرابع التوازن عند الحد الأدنى الذي كان سمة التنمية الاقتصادية في سورية، وتخلص الورقة إلى أهمية تطوير نموذج تنموي بخصائص مبتكرة لتحويل الأزمة الحالية كفرصة لانطلاقة مستقبلية.

2. التنمية الاقتصادية

جاءت مساهمة أمارتيا سن في تسعينات القرن الماضي عودة الى جوهر عملية التنمية المطلوبة للارتقاء بحياة الأفراد، حيث طُرح مفهوم التنمية بعمق من خلال التركيز على توسيع خيارات البشر عن طريق الاستثمار في طاقاتهم، ومنحهم الفرص العادلة لتوظيف هذه الفرص بطريقة فعالة. وتتمثل الفرص في الحق بالمشاركة في العملية السياسية من خلال الانتخاب والمحاسبة وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى المشاركة في العملية الإنتاجية وتوفير الضمان الاجتماعي لغير القادرين على العمل. وقد تطور مفهوم عدالة توزيع الفرص بين الأفراد، وأصبح الاهتمام بالعدالة والفقر موضوعاً رئيسياً للعديد من المنظمات الدولية، حيث تم تبني أهداف الألفية، التي تركز على الفقر والتمكين إلى حد كبير مع مطلع الألفية، وسادت مفاهيم النمو المناصر للفقراء والنمو التضميني والنمو التشاركي والتنمية المستدامة والتضمينية، وظهرت استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر في الدول النامية (الأمم المتحدة: إعادة النظر بالفقر 2010).

تطورت نظريات النمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين بشكل موازٍ، لتبحث في مصادر النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل، الذي يأخذ بعين الاعتبار توفير القاعدة المادية المناسبة لبناء الرفاه المجتمعي على المدى الطويل. وتبين الدراسات أهمية مشاركة مختلف الشرائح المجتمعية بفاعلية في العملية الاقتصادية من جهة، وتوزيع عوائد النمو بشكل منصف من جهة أخرى، ذلك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، أحد مقومات استدامة النمو نفسه. كما تشير الدراسات إلى المؤسسات، كأحد أهم مصادر النمو طويل الأجل، (أسيموغلو وآخرون، 2005)، وهو ما سيتم معالجته تفصيلاً في الحالة السورية. وسيتم في هذا القسم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية، وتقديم بعض المؤشرات المكملة التي توضح نقاط خلل هيكلية.

1.2 النمو الاقتصادي

حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسط معدل النمو للفترة (2001-2010) حوالي 5.1 %، مما يمثل نمواً لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.6 % سنوياً، إذ أن معدل نمو السكان 2.5 % الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، حيث ساهم غياب السياسة السكانية طوال العقود الماضية على بقاء معدل نمو السكان مرتفعاً (تقرير حالة السكان في سورية، 2010).

وبالرغم من تحقيق نمو مرتفع نسبياً، إلا أن هناك تحديات هيكلية للنمو الاقتصادي، كالمستوى المنخفض لإنتاجية العامل في سورية مقارنة بالدول المجاورة، مما يعكس الحاجة إلى رفع معدلات الإنتاجية الاقتصادية، بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد وتعظيم عوائد العملية الاقتصادية.

وبالنظر إلى مصادر النمو على الأجل الطويل فإن الشكل رقم (1) يبين أن مساهمة رأس المال المادي هو المصدر الرئيسي للنمو على الأجل الطويل، إذ بلغ حوالي 49 % للفترة (1965 – 2010)، يليه العمالة، ثم إنتاجية عوامل الإنتاج ثم رأس المال البشري. وتوضح بعض الدراسات (نصر، 2008) أن نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج في سورية ترتبط طرداً إلى حد كبير بمعدلات نمو القطاع الزراعي، كما ترتبط سلباً بالأزمات الداخلية والخارجية، أي أن "البواقي" لا تعكس في حالة سورية تقدماً تقنياً. من جهة أخرى، فقد تراجعت مساهمة العمالة إلى حد كبير في النمو الاقتصادي في العقد الأخير على الأجل الطويل، ويعود ذلك إلى قلة فرص العمل التي تم إيجادها، أي النمو الاقتصادي لم يكن تضمينياً من ناحية التشغيل.

الشكل رقم (1): مساهمة مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل في سورية 2010-1965

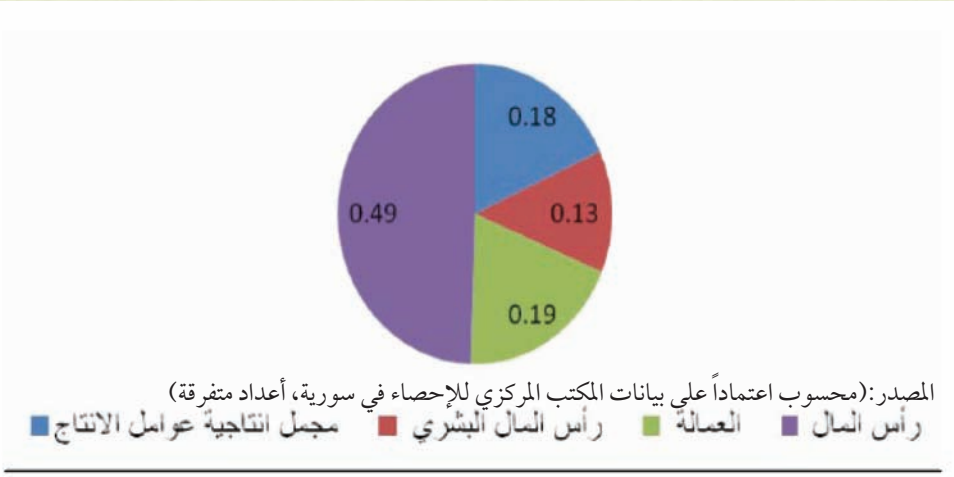

المصدر:(محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، أعداد متفرقة)

ومن حيث المساهمة القطاعية في النمو خلال الفترة (2001-2010)، يبين الشكل رقم (2) أن قطاعات التجارة، والنقل والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات قد حققت معدلات نمو عالية، وقد تأثر القطاع الأخير بالتوسع الكبير في القطاع المصرفي وقطاع التأمين الناشئ، بالإضافة إلى الفورة العقارية التي شهدها الاقتصاد الوطني. كما توسعت الخدمات المجتمعية والحكومية، نتيجة التوسع في خدمات الصحة والتعليم وزيادات الأجور في القطاع العام.

وقد ساهم قطاع الصناعة التحويلية في نمو الاقتصاد، مستفيداً من إقامة المدن الصناعية، التي وفرت مناخاً أفضل للمنشآت، وانعكس ذلك تحسناً في الصادرات التحويلية. أما قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط بشكل رئيسي)، فقد حقق نمواً سالباً نتيجةً لتراجع الإنتاج، ولتحول سورية إلى مستورد صافٍ للنفط، بعد أن كان النفط مصدراً رئيسياً للصادرات وإيرادات الموازنة، الأمر الذي شكل تحدياً جوهرياً للإدارة الاقتصادية، ودفع باتجاه ضرورة تبني إصلاحات أكثر عمقاً.

أما القطاع الزراعي، فقد شهد أزمة حادة نتيجة لعوامل الجفاف وسوء إدارة الموارد المائية، وتأخر تنفيذ المشاريع الحيوية مثل الري الحديث إضافة إلى تحرير أسعار الطاقة والأسمدة. وقد أثر هذا التراجع على خلق فرص العمل والأمن الغذائي، وأسعار الغذاء بالإضافة إلى النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، فقد تحسن التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني قطاعياً من حيث تراجع الاعتماد على القطاعات الريعية، وعلى وجه الخصوص منها القطاعات النفطية، وتحسن أداء الصناعات التحويلية. إلا أن التوسع الكبير في المضاربات العقارية والمالية، وتوسع قطاعات التجارة والنقل خاصة في القطاع غير المنظم، لم تسهم في رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني على الأجل الطويل.

ومن ناحية مساهمة مكونات الطلب في النمو، فإن الشكل رقم (3) يظهر المساهمة الرئيسية للطلب المحلي في النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من تراجع مساهمة الصادرات في النمو، خاصة مع تراجع الصادرات النفطية، فقد ساهمت زيادة كل من الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار الخاص في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

لقد كان نمو الاستثمار العام متواضعاً، وتأثر بشكل مباشر بتراجع الإيرادات النفطية وتوجه الحكومات إلى زيادة الأجور، ولم تكن زيادات الاستثمار الخاص كافية لرفع نسبة الاستثمار للناتج الذي بقي بالمتوسط بحدود 20 % من الناتج. وتركز الاستثمار الخاص، الذي تسارع مع بدايات العقد الأخير، بشكل رئيسي في القطاعين العقاري والمالي.

إن نمو الاستهلاك الخاص يخفي تناقضاً هاماً، فقد حققت معدلات نمو الاستهلاك الخاص للأسر السورية المقيمة بالأسعار الثابتة معدلات نمو سالبة خلال العقد الأخير. أما سبب النمو الايجابي للاستهلاك الخاص المحلي في الحسابات القومية، فيعود إلى استهلاك الأسر العراقية التي رفعت من الطلب المحلي، خاصة أن متوسط استهلاك الأسر العراقية أعلى من نظيرتها السورية.

الشكل رقم (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في سورية للفترة (2001-2010)

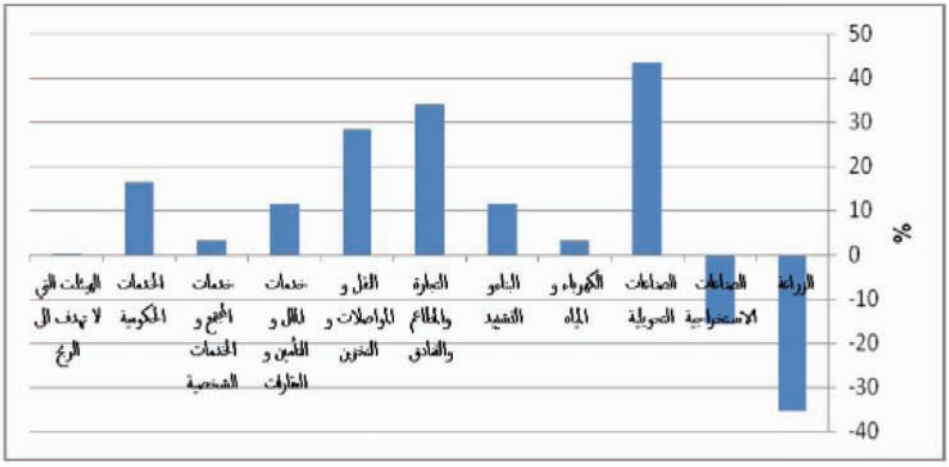

المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، أعداد متفرقة)

الشكل رقم (3): مساهمة مكونات الطلب في النمو الاقتصادي للفترة (2001-2010)

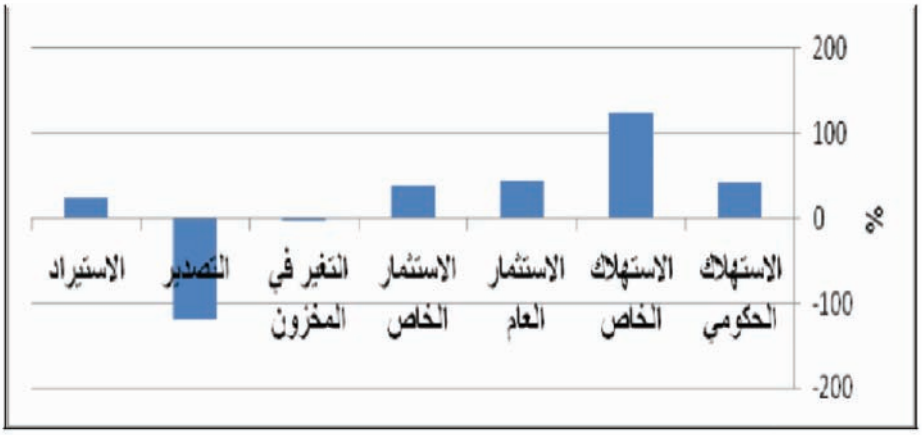

(المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، أعداد متفرقة

2.2 التجارة الخارجية والتنافسية

نمت الواردات السلعية بمعدلات أعلى من نمو الصادرات السلعية، التي تأثرت سلباً بتراجع الصادرات النفطية والزراعية، بالرغم من نمو الصادرات غير النفطية، مما أثر بالمحصلة سلباً على الميزان التجاري، كما يظهر ذلك الشكل رقم (4)، في المقابل، فقد تحسن ميزان الخدمات في العقد الأخير، متأثراً بتحسن قطاع السياحة إلى حد كبير.

الشكل رقم (4): الميزان الجاري والتجاري والخدمات كنسبة من الناتج للفترة (2001-2010)

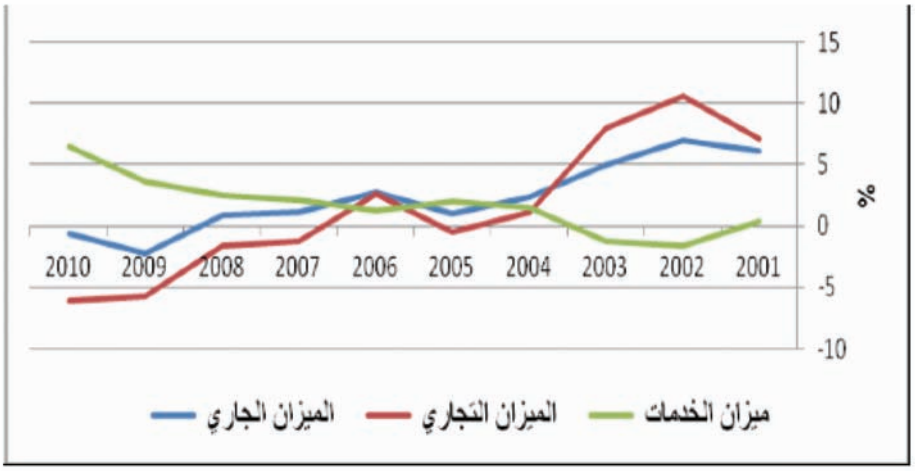

المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، 2011)

لقد تحسنت شروط التبادل التجاري للصادرات السورية، نتيجة التحول نحو الصادرات المصنعة التي تحتوي على قيمة مضافة أعلى، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، أحد أهم الصادرات السورية الوطنية، إلا أنها عادت وتراجعت في عام 2010، مما يدل على أن التحسن غير مستدام. كما انتقل تركز الصادرات من أوروبا إلى الدول العربية، حيث ساهم ارتفاع الطلب في

الدول المجاورة خاصة العراق ودول الخليج العربية على المنتجات السورية، مما كان له دور كبير في إنعاش الصادرات السورية.

لقد أدت سياسة الانفتاح التجاري، غير المترافقة مع إصلاحات جوهرية للقطاع الإنتاجي وبيئته، كما هي الحالة في اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، إلى تأثر الكثير من القطاعات الاقتصادية، بما فيها الزراعة والصناعة التحويلية، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة مثل المفروشات والأغذية. ولا يقود تحرير التجارة إلى رفع فعالية وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل تلقائي، (المقولة النيو كلاسيكية)، فالعوائق المؤسساتية الداخلية تقود إلى تحول الانفتاح إلى مصدر جديد للريوع، وتراجع في الإنتاجية الوطنية.

يتطلب الحفاظ على معدلات نمو الصادرات غير النفطية إصلاح البيئة الاستثمارية بطريقة أكثر عمقاً، بحيث تضمن رفع الطاقة الإنتاجية كماً ونوعاً، حتى تتمكن من المنافسة، ذلك من خلال توفير حريات الأفراد والمؤسسات، للمشاركة في النشاط الاقتصادي ضمن بيئة تنافسية غير احتكارية، إلا أن الاحتكار الذي لا يزال صفة ملازمة للاقتصاد الوطني، قد صعّب على المواطنين الدخول للأسواق في مختلف القطاعات. وتركز الكثير من الأنشطة بيد نخبة من بعض رجال الأعمال والمسئولين وبعض المستثمرين الأجانب. كما أن البيئة الاستثمارية لا تزال تعاني من تفشي البيروقراطية والفساد وصعوبة الحصول على التمويل. تجدر الإشارة هنا إلى تراجع ترتيب سورية على مؤشر التنافسية العالمي من المركز 78 بين 134 دولة في عام 2008، إلى المركز 97 بين 139 دولة في عام 2010، (المنتدى الاقتصادي العالمي 2010).

3.2 السياستين المالية والنقدية

1.3.2 السياسة المالية

بالرغم من القوانين والتشريعات العديدة التي أُدخلت بغية تطوير أداء المالية العامة، إلا أن السياسة المالية تعاني من ضعف في كفاءة النظام الضريبي.

يظهر ذلك من خلال ضعف التحصيل الضريبي المباشر الذي يعكس تهرباً وتجنباً ضريبياً كبيراً. يرتبط ذلك بتعقيدات القوانين والتشريعات، وسعة القطاع غير المنظم، ونقص في الكوادر المطلوبة وضعف في المساءلة.

إن إحدى أهم تحديات السياسة المالية الوطنية هي أنها لا تصمم بحيث تركز على تحقيق الآثار البعيدة المدى. ولا يتوفر نظام لتقييم أثر الإنفاق، بل يتم تقييم الأداء بناء على مدى تحقيق الإنفاق المالي بالدرجة الأولى وتحقيق المخطط المادي بالدرجة الثانية.

إن تراجع ميزانية الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يدل على تراجع دور الدولة بشكل عام والاقتصادي منه بشكل خاص. وقد بينت الأزمة المالية العالمية مجدداً أهمية تدخل الدولة، للحفاظ على الاستقرار في القطاع الحقيقي. وقد هدفت الخطة الخمسية العاشرة للوصول بميزانية الدولة إلى 34 % من الناتج، إلا أنها لم تتجاوز 27 % منه، نتيجة ضعف الإصلاح الضريبي، وتأخر كل من الإصلاح الإداري وإصلاح القطاع العام.

لقد ظل عجز الموازنة ضمن النسب المقبولة (أقل من 5 % خلال العقد الأخير) بالرغم من تراجع الإيرادات النفطية، ولكن قابله تراجع في الاستثمار العام من 11.4 % في عام 2001 إلى 8.7 % في عام 2010، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان من المخطط هو زيادته إلى 14% من الناتج في العام الأخير. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار العام لا زال يتم بدون دراسات جدوى اقتصادية متكاملة، بل يركز على دراسات جدوى مالية ضعيفة، وفي معظم الأحيان تخصص المبالغ لاستبدال أو تجديد جزئي لاستثمار قائم دون أي دراسة جدوى، في حين أنه من المفترض عدم تقديم الأموال إلاّ للمشاريع المتكاملة المدروسة من الناحيتين الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، ودراسة الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة.

وقد كان لتأخر إصلاح القطاع العام الذي يعاني سوء الإدارة، والفساد

وضعف المحاسبة دوراً في عدم نمو الإيرادات من القطاع العام الاقتصادي. وقد تعثرت العديد من هذه المؤسسات بديون لصالح شركات عامة أخرى في ما يسمى بالتشابكات المالية، التي تُحل بطريقة إدارية وتعود لتتراكم من جديد كل عام، دون أن يتم إجراء حل جذري لها.

أما من ناحية الإنفاق على الأجور، فقد ازداد بمعدلات عالية، مما حسن من الوضع النسبي للعاملين في الدولة، الأمر الذي يخدم عدالة توزيع الدخل بين الأفراد. إلا أن هذه الزيادات قد قابلها تحرير لأسعار الطاقة وبطريقة الصدمة، مما قاد إلى ارتفاع الأسعار في عام 2008 بنسبة 15 %، والتأثير بالنتيجة سلباً على القوة الشرائية للمواطنين.

أما الإعانات، فتشكل حجماً كبيراً من إنفاق الدولة من خلال تقديمها الدعم للمواطنين بشكل مباشر لبعض السلع الرئيسية والمشتقات النفطية، بالإضافة إلى دعم بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل، القمح والشمندر والقطن، وقد بلغ حجم الإعانات في عام 2008 حوالي 18 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد لعب تراجع الإنتاج النفطي وارتفاع أسعاره العالمية، بالتوازي مع ارتفاع الطلب المحلي على حوامل الطاقة إلى ارتفاع كبير في فاتورة الاستيراد والدعم، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تحرير الأسعار بشكل متسرع، دون دراسة شاملة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحرير.

2.3.2 السياسة النقدية

لقد تطور قطاع المال والتأمين والعقارات حديثاً، نتيجةً لتطوير دور البنك المركزي من الناحيتين التشريعية والسياسية، وتطوير الأدوات التي يستخدمها إضافة إلى دخول القطاع الخاص كمنافس في السوق المصرفية، الأمر الذي تطلب تطويراً للدور الرقابي للمصرف المركزي. وتم توحيد أسعار الصرف واستقر السعر الموحد حتى عام 2005، حيث شهد تدهورا في قيمته، ثم عادت قيمته للارتفاع بشكل مبالغ به حتى بداية عام 2011، مما أثر على تنافسية الصادرات.

لكن دور السياسة النقدية كما يراه البنك المركزي السوري اقتصر على استقرار الأسعار وسعر الصرف، متجاهلاً الدور الهام للسياسة النقدية في الحفاظ على استدامة الإنتاج واستقرار وتطور القطاع الحقيقي. وتطرح الأدبيات الحديثة طرقاً مختلفة لتدخل السياسة النقدية في تسهيل النمو الاقتصادي، من خلال تسهيل تمويل الصناعات المبتكرة والإبداعية، بالرغم من احتوائها على قدر أكبر من المخاطرة، غير أنها أحد المصادر الأساسية للنمو على الأجل الطويل.

في القطاع النقدي وخلال العقد الماضي، تراجعت الودائع تحت الطلب وازدادت الودائع لأجل، مما يسمح للمصارف بتسليفات ذات آجال أطول، وفي قطاعات ذات استثمارات بعيدة المدى. أما من جهة التسليفات، فقد تطورت حصة القطاع الخاص من 24 % في عام 2001 إلى 47 % في العام 2009، ويذكر أن التسليفات الموجهة للقطاع العام كانت في معظمها عبارة عن إعانات مقدمة لصالح القمح والقطن والمحروقات. لكن التسليفات توجهت إلى قطاع التجارة بشكل رئيسي، بالإضافة إلى انتشار القروض الاستهلاكية. ولا يزال القطاع الصناعي يحصل على جزء ضعيف من التمويل، وهنا تبرز أهمية تخصيص قدر أكبر من الموارد لصالح قطاع الصناعة التحويلية، الذي يفترض أن يشكل مرتكزاً رئيسياً للعملية التنموية في المرحلة المقبلة.

4.2 التشغيل والبطالة

إن النظر إلى معدل البطالة المستقر في العقد الأخير يعطي انطباعاً بأن الاقتصاد الوطني، استوعب كافة القادمين الجدد إلى سوق العمل، الذي يقدر عددهم بـ 1.6 مليون داخل إلى سوق العمل خلال العقد الأخير. إلا أن تحليل معدلات المشاركة في قوة العمل يشير إلى تراجع كبير في الداخلين لسوق العمل حضراً وريفاً، ذكوراً وإناثا، حيث بلغ عدد الداخلين الى سوق العمل

فعلياً خلال الفترة (2001–2010) حوالي 340 ألف فقط. إن التراجع الحاد في المشاركة في قوة العمل هو مؤشر تنموي سلبي بشكل عام، ويدل على إقصاء شرائح كبيرة من المشاركة في الحياة الاقتصادية. وبالرغم من التوسع في أعداد الطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية مما قاد إلى تأجيل دخولها إلى سوق العمل إلى مرحلة لاحقة، إلا أن الكثير من الإناث والذكور خرجوا أو لم ينضموا إلى سوق العمل، حيث ازدادت معدلات التقاعد المبكر للذكور وربات المنازل للإناث (الجدول رقم (1)) (نصر ومحشي، 2012).

لقد أوجد الاقتصاد الوطني حوالي 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي، بمعدل نمو للمشتغلين 0.9 %، مما يشير إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو تضميني يخلق فرصاً حقيقة للعمل. وتأثر الاقتصاد بتراجع التشغيل في قطاع الزراعة إلى درجة كبيرة، إلا أن بقية القطاعات لم تتمكن من امتصاص فائض عمالة الزراعة بما يتناسب ومعدلات نموها. (هيئة تخطيط الدولة، 2011) و (نصر2010).

لو فرض استمرار معدلات مشاركة قوة العمل كما كانت عليه في عام 2001 خلال العقد الماضي، لبلغت نسبة البطالة في عام 2010 حوالي 24 %، والفرق بين 8 % كمعدل بطالة و 24 % هو فئات قادرة على الإنتاج خرجت من الحياة الاقتصادية. إن هذا التحدي يتطلب وضع استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى تطوير وتنويع قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة القدرة على استيعاب أكبر عدد من الراغبين بالعمل على اختلاف مؤهلاتهم، كما يجب العمل على تطوير وإصلاح مؤسسات سوق العمل وخلق البيئة المناسبة لتمكين الأفراد من الحصول على فرصهم من العمل اللائق. لكن الواقع يشير إلى أنه لم يتم مواجهة هذا التحدي بالشكل المطلوب، فاستراتيجيات العمل كانت قصيرة الأجل وغير مرتبطة باستراتيجية شاملة لتطوير وإصلاح الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أن مؤسسات العمل بما فيها القوانين والتشريعات وآليات تطبيقهما بقيت عاجزة عن تحسين بيئة العمل وظروفه بالشكل اللازم لرفع معدلات المشاركة والتشغيل. (نصر ومحشي 2012).

الجدول رقم (1): معدل المشاركة في سوق العمل حسب الجنس و حضر/ ريف للفترة (2001 - 2010) (%)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ذكور	813	801	763	728	741	740	725	717	722
إناث	213	232	190	145	149	144	146	130	129
حضر	485	475	457	437	452	439	438	433	430
ريف	564	580	507	465	464	460	442	427	424
إجمالي	523	525	480	449	458	449	440	430	427

(المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، أعداد متفرقة

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للمشتغلين، فقد بقيت النسبة الأكبر من المشتغلين من حملة الشهادة الابتدائية وما دون، على الرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة المشتغلين الجامعين خلال السنوات الأخيرة، نظراً لدخول أنشطة جديدة إلى الاقتصاد السوري (بنوك خاصة وتأمين واتصالات) تحتاج إلى مهارات مرتفعة نسبياً.

وقد عملت الحكومة خلال العقد الماضي على عدم التوسع في التوظيف العام، إذ بقيت نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي حوالي 27 % خلال الفترة (2001–2010)، بينما ارتفعت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص المنظم من 34 % إلى 43 % خلال الفترة ذاتها، إلا أن هذا الارتفاع لم يترافق مع تحسن واضح في ظروف العمل، فمثلاً، هناك نسبة كبيرة نسبياً من العاملين في ما يعتبر "قطاع خاص منظم" غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فإنهم لا يتمتعون بحقوقهم كاملة كعاملين.

أما من ناحية الأجور، فقد كانت زيادة الأجور ملحوظة خلال الفترة (2001 – 2010) لكلا الجنسين، حيث ازدادت نسبة السكان ذوي الأجور المرتفعة نسبياً من 1 % إلى 28 % خلال نفس الفترة. إلا أن هذه الزيادة لم تتحقق إلا في الأجور الاسمية، في حين اقتصر تزايد الأجور الحقيقية على الفترة (2001–2006)، ثم بدأت بالتناقص حتى عام 2010، مما يشير إلى تراجع القوة الشرائية للعاملين بأجر مع السياسات الاقتصادية الأخيرة الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): تطور متوسط الأجور الشهرية الاسمية والحقيقية بالليرات السورية (2001 - 2010)

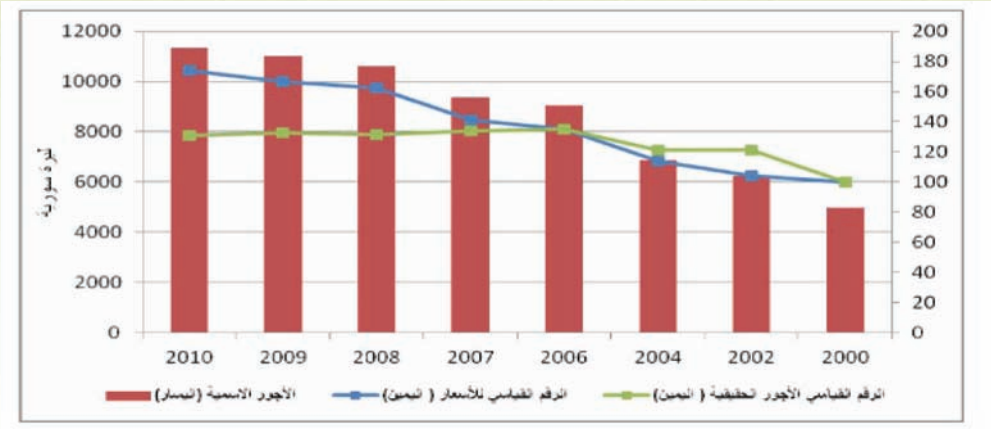

(المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، أعداد متفرقة

3. التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

لقد تطورت الأدبيات التي تؤكد على أن تحقيق التنمية التي توفر القدرات والفرص العادلة والحياة الكريمة والمديدة تحتاج الى إنتاج اقتصادي مستدام، كما أكدت العديد من الدراسات على العلاقة المتبادلة بين تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية بشرية قوامها مجتمع ممكّن صحياً وتعليمياً، وتضامن اجتماعي مبني على الثقة والمشاركة بالاضافة الى العدالة في توزيع الثروة والفرص.

يتعرض هذا القسم الى أهم مؤشرات التنمية البشرية في سورية خلال العقد الأخير، وعلاقتها بالجانب الاقتصادي.

1.3 السكان

يتسم معدل نمو السكان في سوريا بالارتفاع، إذ استقر في سنوات العقد الماضي عند حوالي2.5 % متراجعاً عن ما كان عليه خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وهذا يشكل تحديا للتنمية الوطنية، من حيث ضرورة الاستثمار في قدرات الأجيال الفتية الصاعدة، وتوفير الفرص المناسبة لهم للمشاركة في العملية التنموية.

إن معدلات نمو الخصوبة لم تتراجع في العقد الأخير، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تطوير السياسة السكانية لتلعب دورا أكثر فاعلية في نشر الوعي السكاني، إضافة إلى تطوير التعليم الرسمي وغير الرسمي، الذي يساهم بشكل مباشر في تخفيض حجم الأسرة. كما أن تطور البنية الاقتصادية ومشاركة الإناث في قوة العمل تلعب دوراً في تراجع معدلات الخصوبة.

إن فتوة المجتمع السوري تحتاج إلى الاستثمار في الأجيال الصاعدة، وإلا فإنهم سوف يصبحون أفراداً غير منتجين، بحاجة إلى المساعدة بدلاً من المساهمة في الإنتاج. وقد تمت الإشارة سابقاً إلى تراجع قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل، وكذلك تراجع المشاركة في سوق العمل للجنسين، الأمر الذي من شأنه أن يشكل إحباطا للأجيال الشابة التي كان أحد خياراتها الهجرة. و بالفعل فإن أرقام المهاجرين السوريين إلى الخارج مرتفعة على الرغم من اختلاف التقديرات وفقاً لتعريف الهجرة، فقد قدرت دراسة قام بها البنك الدولي عدد هؤلاء المهاجرين في عام 2010 بما نسبته 4.2 % من إجمالي عدد السكان (أي حوالي مليون مهاجر)، كما تبين الدراسات أن 75 % من المهاجرين يتوجهون إلى دول عربية (الخليج، ليبيا، لبنان)، بينما تستقطب الدول المتقدمة الكفاءات العالية، مما يشكل نزيفاً للإمكانيات البشرية على مختلف مؤهلاتها، وهي سمة للاقتصاد السوري منذ عقود.

كما أثرت الهجرة إلى سورية على التركيبة السكانية للمجتمع السوري وسببت ضغطاً على مرافقه وبنيته التحتية. وقد تزايدت أعداد المهاجرين إلى سورية بشكل كبير بعد غزو العراق، ويقدر العدد التراكمي للمهاجرين إلى سورية في عام 2010 بحوالي 2.2 مليون، بما في ذلك الفلسطينيين، مما يشكل حوالي 10 % من إجمالي عدد السكان.

2.3 التعليم والصحة

لقد انتهجت سورية لعقود من الزمن، سياسة توفير الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً، بما في ذلك توفير البنية التحتية الأساسية، إلا أن نوعية

التعليم والخدمات الصحية عانت من تدهور كبير منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، نتيجة ضعف كفاءة الإنفاق العام وسوء إدارة المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة.

1.2.3 التعليم

لا يزال الالتحاق بالتعليم الأساسي يشكل أحد التحديات الرئيسية للتنمية في سورية، حيث لا تزال معدلات عدم الالتحاق مرتفعة خاصة للحلقة الثانية، بين الصفين الخامس والتاسع. يضاف إلى ذلك تحدي الأمية التي تراجعت نسبتها للأفراد فوق 15 سنة من 17.8 % إلى 15.6 % بين عامي 2001 و 2010. إلا أنها لا تزال مرتفعة، خاصة عند الإناث، حيث تبلغ 2.4 مرة عن مستوى الأمية بين الذكور، وهي نسبة تزداد في الريف عن الحضر. وتظهر البنية التعليمية لقوة العمل حجم التحدي الكبير في الاستفادة من البالغين الحاملين للشهادة الابتدائية وما دون في الأنشطة الاقتصادية.

وقد تطور الانتساب إلى التعليم الثانوي والجامعي خلال السنوات الخمس السابقة، ونتج ذلك عن توسيع الخيارات أمام الأفراد من خلال الجامعات الخاصة والتعليم الموازي والمفتوح. إن زيادة الالتحاق بالتعليم يؤجل دخول هؤلاء الشباب إلى سوق العمل، ولكنه لا يلغيه، مما يضع الاقتصاد تحت ضغط الحاجة لخلق فرص عمل لذوي المهارات العالية.

وبالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم، إلا أن نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة بالمعايير الدولية (4 %). كما أثر التركيز على الأهداف الكمية، سلباً على الجانب النوعي وعلى الأثر النهائي للتعليم، فلا تزال مخرجات التعليم غير متناسبة مع سوق العمل. ولم يسهم دخول القطاع الخاص على العملية التعليمية في تطوير نوعية التعليم بشكل واضح، خاصة مع غياب دور المجتمع المدني في تطوير التعليم غير الربحي.

كما أن هناك ضعف في نشاط البحث العلمي بشكل عام وفي المجال التنموي بشكل خاص، حيث تعاني المراكز والهيئات البحثية (القليلة أصلاً) من نقص التمويل وندرة الكفاءات والمؤسسات. كما أن البحث العلمي في الجامعات لا يزال ضعيفاً، ولا يستخدم غالباً بهدف تطوير السياسات، ويشير تقرير التنافسية العالمي (2010–2011) إلى احتلال سورية مرتبة متأخرة جداً (127 من أصل 137 دولة)، في ما يتعلق بنوعية مراكز البحث العلمي.

2.2.3 الصحة

إن قيمة الإنفاق العام على الصحة لا يتجاوز 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل المواطن يفاضل بين نوعية الخدمة الصحية والعبء المالي لها. يضاف إلى ذلك ضعف البيئة المؤسساتية، بما في ذلك التشريعات والأنظمة الضابطة لعمل القطاع الصحي، كعدم جودة وشمولية التأمين الصحي لكافة شرائح المجتمع، وضعف الرقابة الفعالة على الخدمات الصحية، إضافة إلى التوزيع غير العادل لهذه الخدمات بين المناطق والمحافظات.

يشكل زيادة العمر المتوقع ميزة نسبية في سورية عبر السنوات الماضية، إلا أن المؤشرات الصحية لم تتحسن بشكل ملحوظ منذ العام 2001 حتى العام 2009 بحسب المسح الصحي الأسري، بما في ذلك عدم تحسن معدل وفيات الأطفال الرضع ودون سن الخامسة، بالإضافة إلى نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن ونسبة الأطفال الذين يعانون من النحافة. وتعد نسبة الأفراد المصابين بالأمراض المزمنة مرتفعة (10 % من السكان)، وهو مؤشر خطير يدل على انتشار أمراض مكلفة وصعبة الاكتشاف والعلاج. ويمكن القول أن سورية لم تشهد تحسناً في نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وبالتالي فإن نوعية الحياة الصحية لدى الأفراد لم تتطور على الرغم من زيادة العمر المتوقع.

3.2.3 ظروف السكن

تعتبر شروط المعيشة المرتبطة بظروف السكن في سورية جيدة نسبياً، وبناء على بيانات عام 2009، تبين أن نسبة الأسر التي تستعمل الشبكة العامة كمصدر لمياه الشرب تشكل حوالي 85 % من مجمل الأسر، وتمتلك 91 % من الأسر منزلاً، يبلغ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة شخصين، كما أن نسبة الأسر التي تستخدم مصدراً محسناً لمياه الشرب 90 %، ونسبة الأسر التي تستخدم دورات مياه محسنة 99 %.

غير أن ارتفاع الأسعار نتيجة الفورة العقارية في العقد الماضي عقّد إمكانية الحصول على السكن، خاصة للشباب، كما أثرت الهجرة الداخلية نحو ضواحي المدن على شروط السكن في العشوائيات، حيث تشير الدراسات إلى تزايد الفقر في هذه الضواحي وارتباطه بعدم ملاءمة المسكن والخدمات المرافقة.

3.3 عدالة التوزيع والفقر

1.3.3 عدالة التوزيع

يستخدم مؤشر جيني لقياس عدم عدالة التوزيع في الدخل والإنفاق، وفي سورية يستخدم إنفاق الأسر المستخلص من مسح دخل ونفقات الأسرة نظراً لصعوبة الحصول على الدخول الفعلية. ووفقاً لمؤشر جيني، الذي بلغ 0.34 في عام 2009، تعد سورية من الدول ذات العدالة المتوسطة مقارنة ببقية دول العالم، (نصر 2011). لكن تقرير التحديات التنموية العربية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى فشل المؤشر في تمثيل الشريحة الأغنى الغائبة عن المسح، مما يجعل المؤشر متحيزاً للأدنى، أي يظهر الحالة أكثر عدالة مما هي عليه.

كما يُلاحظ أن النمو الاقتصادي الايجابي على المستوى الكلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) يقابله معدلات سلبية في الإنفاق الحقيقي للأسر، بالاستناد إلى بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة الذي يغطي الأسر السورية، بينما يغطي الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كافة سكان سورية بما

فيها الأسر العراقية ذات الإنفاق الأعلى بالمتوسط. وتشير بيانات المسوح إلى تراجع الإنفاق الحقيقي (باستخدام الأسعار الفعلية من المسح) للأسر السورية بين عامي 2004 و 2009 بمعدل وسطي سالب بلغ (- 2.1 %)، الجدول رقم (2)، وبالتالي فقد زاد ارتفاع الأسعار عن زيادة الإنفاق الاسمي للأسر.

لقد ساهم كل من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، وسياسات تحرير الأسعار الداخلية للمحروقات والأسمدة وضعف كفاءة الأسواق على ارتفاع كبير في الأسعار، وتآكل القوة الشرائية للأفراد، أي أن مستوى الرفاه العام قد انخفض. من ناحية أخرى يُلاحظ من متوسط إنفاق الأسر التفاوت الكبير بين مختلف المحافظات، الأمر الذي يعكس التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم، مما يؤثر اجتماعياً واقتصادياً على أفراد المناطق "المهمشة".

الجدول رقم (2): الإنفاق الأسري للعامين 2004 و 2009

المحافظة	الإنفاق الجاري للأسرة في عام 2004	الإنفاق الجاري للأسرة في عام 2009	إنفاق الأسرة للعام 2009 بأسعار العام 2004	متوسط نمو الإنفاق بين عامي 2004 و 2009
مدينة دمشق	28377	42942	24001	-3.30 %
ريف دمشق	20114	34222	20646	0.50 %
حمص	20770	31702	18961	-1.80 %
حماة	21832	30549	19149	-2.60 %
طرطوس	23831	37161	24980	0.90 %
اللاذقية	20789	36419	23422	2.40 %
إدلب	22014	26747	16986	-5.10 %
حلب	18232	32170	18304	0.10 %
الرقة	21351	28527	17440	-4.00 %
دير الزور	23248	25696	13550	-10.20 %
الحسكة	23931	30576	20386	-3.20 %
السويداء	17858	30661	21243	3.50 %
درعا	25633	36748	18939	-5.90 %
القنيطرة	20791	34158	19818	-1.00 %
القطر	21694	32755	19556	-2.10 %

المصدر: (محسوب اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، أعداد متفرقة)

وكمؤشر آخر على عدالة التوزيع، فإن مساهمة تعويضات العاملين في الدخل القومي الإجمالي منخفضة نسبياً، حيث بلغت حوالي 32 % في عام 2010، متراجعة من 35 % في العام 2005، مما يعكس سوء توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال على حساب العمل. كما تتفاوت الأجور بشكل كبير بين العاملين، وتبلغ أدناها للعاملين في القطاع الخاص غير المنظم خاصة لدى الإناث. (نصر، 2011).

2.3.3 الفقر في سورية

1.2.3.3 الفقر المادي

تشير دراسات الفقر المادي في سورية لعام 2007 إلى أن حوالي 12 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر الأدنى وأن 34 % تحت خط الفقر الأعلى، (هبة الليثي وآخرون، 2010). وأدى التركيز على خط الفقر الأدنى في الخطة الخمسية العاشرة للعام 2006 إلى تراجعه في العقد الأخير، بينما ازداد الفقر العام باستخدام الخط الأعلى للفقر وهي أحد المشاكل التطبيقية، فقد أصبح تركيز الباحثين وصناع القرار على تخفيض الفقر الشديد يغيّب أهمية الاستراتيجيات اللازمة لتخفيض الفقر العام، والنتيجة هي ارتفاع في الفئات التي تعيش بين خطي الفقر، وهي فئات هشة ازدادت خاصة في ضواحي المدن. (هيئة تخطيط الدولة، 2006).

يرتبط الفقراء بسورية بمستويات التعليم المتدنية وبالمشاركة الضعيفة في سوق العمل، ويتوزعون بطريقة غير متوازنة جغرافياً، إذ استمرت المنطقتان الشمالية والشرقية رغم كل الجهود بالاستحواذ على معظم الفقراء، كما ازداد الفقر في مناطق جديدة، نتيجةً للهجرة الداخلية الناجمة عن الجفاف خاصة في المناطق الجنوبية.

2.2.3.3 فقر السعرات الحرارية

ويستخدم مؤشر آخر للفقر وهو فقر السعرات الحرارية، الذي يتم حسابه بقياس الحد الأدنى من عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد في حياته الطبيعية، بحسب عمره وجنسه وطبيعة عمله، وتقوم المنهجية على مقارنة السعرات الحرارية المستهلكة فعلياً على مستوى الأسرة، مع السعرات الحرارية الضرورية وفق المعايير الصحية الدولية لكل أسرة. وقد تم اعتبار أن كل أسرة يبلغ عدد سعراتها المستهلكة أقل من السعرات المطلوبة هي أسرة فقيرة من حيث فقر السعرات الحرارية، شرط أن تكون ضمن الخميسين الأول والثاني. إن هذا المؤشر لا يعني أن هذه الأسر الفقيرة لا تنفق شيئاً على السلع غير الغذائية، ولكن تنفق على الغذاء أقل مما يجب، الأمر الذي قد يؤثر على صحة الأسرة على المدى البعيد (قدرات الأفراد)، وبطبيعة الحال فإن هذه الأسرة لا تلبي حاجتها، من كافة السلع غير الغذائية.

وفقاً لهذه الطريقة المبسطة، تبلغ نسبة فقر السعرات الحرارية في سورية 18.2 % من مجموع السكان للعام 2009، ويظهر الجدول رقم (3) توزع الفقراء وفق هذا المؤشر بحسب المحافظات ويظهر التفاوت الكبير في مستويات الحرمان الغذائي بين المناطق.

3.3.3 مشاريع استهداف الفقر

اعتمدت التجارب الناجحة عالمياً في تخفيض الفقر على استراتيجيات تنموية مناصرة للفقراء ترتكز على تحسين عدالة التوزيع، ويتم استخدام الاستهداف في حالات استثنائية. والخلل الرئيسي في مفهوم الاستهداف هو استخدامه من قبل بعض الباحثين وصناع القرار، كطريقة رئيسية لخفض الفقر، وهو ما يشير إلى قصور في فهم آليات الفقر على المدى البعيد. فمعالجة ظاهرة الفقر بحاجة إلى بناء قدرات الأفراد، وتوفير الفرص العادلة أمامهم، ومشاركتهم وليس تقديم مبالغ أو خدمات لهم كحلول مؤقتة.

الجدول رقم (3): نسبة فقر السعرات الحرارية للعام 2009 حسب المحافظات

المحافظة	نسبة فقر السعرات الحرارية للعام 2009 (%)
دمشق	15.6
حلب	13
ريف دمشق	25
حمص	24.2
حماه	19
اللاذقية	12.9
إدلب	34.2
الحسكة	12.4
دير الزور	17.6
طرطوس	17.2
الرقة	2
درعا	23.4
السويداء	20.1
القنيطرة	11.9
القطر	18.2

(المصدر: (محسوب اعتماداً على مسح دخل ونفقات الأسرة للعام 2009

وقد تضمنت الخطة التنموية في سورية العديد من برامج ومشاريع الاستهداف، إلا أنها لم تنفذ في معظمها أو أنها لم تحقق نجاحاً يذكر، مثل استهداف المنطقة الشرقية، حيث تدل المؤشرات التنموية للمنطقة على عدم تحقيق أي تحسن. هذا بالإضافة إلى مشروع الصناديق الدوارة في البادية، ومشروع تمكين المرأة والحد من الفقر (750 قرية)، ومشروع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي تأخر تنفيذه إلى العام 2011.

4. الاقتصاد السياسي للمؤسسات

لقد تطور الاهتمام بالعامل المؤسساتي في برامج الإصلاح الاقتصادي بعد فشل السياسات الليبرالية في العديد من الدول النامية في سبعينات

وثمانينات القرن الماضي. وازدادت الأدبيات حول دور المؤسسات منذ بداية تسعينات القرن الماضي، (نورث، 1990)، (رودريك، 2007)، (أسيموغلو 2009)، وغيرهم. حيث تم اعتبار المؤسسات على أنها المحدد الأهم للنمو على الأجل الطويل، كما جاءت مساهمات أمارتيا سن لتؤكد على جوهرية التركيبة المؤسسية في الوصول إلى التنمية المأمولة، التي تشمل درجة إتاحة الفرص للناس لاختيار نظم حكمهم ومحاسبة حكامهم من جهة، وكفاءة الإدارة العامة من جهة أخرى.

وقد تطورت مؤشرات قياس جودة المؤسسات كمقياس للحوكمة الجيدة والشفافية ومقياس للمخاطر السياسية وغيرها. إلا أن العديد منها يشكو من تأثير العوامل الذاتية على أجوبة المسوح والقياس مع الشكل المؤسساتي الغربي كنمط أمثل للمؤسسات.

تؤثر المؤسسات في الاقتصاد من خلال تحديدها لهيكلية الحوافز المؤثرة في مصادر النمو، كرأس المال المادي والبشري والتقانة، التي تتحدد بدورها بشكلٍ المؤسسات القائمة، كما تلعب المؤسسات والسياسات الناتجة عنها دوراً رئيسياً في تخصيص الموارد، مثال ذلك الضرائب والإعانات. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات لا تختار بالضرورة المؤسسات التي تحقق الخير العام والرفاه الاقتصادي، بل تلك التي تحقق التوازن السياسي بين القوى المختلفة في المجتمع، ويتعلق ذلك بنفوذ المجموعات، وكيفية تواصلهم من خلال المؤسسات السياسية، فالبعض قد يعترض على المؤسسات المحققة للنمو لعدم استفادته منها.

وتتأثر المؤسسات بحسب(أسيموغلو وآخرون، 2001) في الدول النامية بالتاريخ الاستعماري الحديث، حيث يشير إلى الأثر السلبي في بعض الحالات أو الايجابي في حالات أخرى على المؤسسات الحالية. ففي المناطق المحتلة المكتظة بالسكان نشر الاستعمار ثقافة الاستغلال وغيَّب المشاركة والشفافية

والمساءلة، بينما رسخ مفاهيم المؤسسات الشفافة والفعالة في المناطق التي اعتزم الاستيطان بها، حيث الكثافة السكانية أقل.

1.4 المؤسسات في سورية والمؤثرات الخارجية

لقد تأثر تكوين المؤسسات في سورية كما في معظم الدول العربية بالاحتلال العثماني الذي دام 400 عام ومن بعده الاحتلال الفرنسي 25 سنة. حيث بنيت المؤسسات على أساس تسهيل استغلال المستعمر للبلاد وتقليص المقاومة والتكاليف. وقد أخذ أشكالاً مختلفة، مثل القوانين والتشريعات، وتوزيع السلطة والثروة بين نخب مجتمعية، وترسيخ ثقافة الريع والفساد.

كما يتجلى أثر المركز على الأطراف على حد تعبير "سمير أمين"، في فرض علاقات دولية غير متكافئة تجاه الدول النامية، بتأثير النفوذ العسكري أحياناً، والاقتصادي والثقافي للدول الأكثر تقدماً أحياناً أخرى. وقد أخذ هذا التأثير أشكلاً متقدمة، تعتمد على تركّز الإنتاج العلمي والمعرفي والتقاني في الدول المتقدمة. وقد تعرض هذا النفوذ إلى اختراقات واسعة من الكثير من الدول النامية الناشئة، التي تحاول أن تكون ذات مشاركة دولية فعالة، وتتخلص تدريجياً من التبعية التقنية والاقتصادية والثقافية للعالم المتقدم. لكن سورية ليست في هذا المسار حتى الآن، فهي تعيش حالة ركود معرفي وتقني، ولم يتم تطوير رؤية وطنية لتغيير هذا الواقع.

إن التخلص من التبعية يتطلب بالضرورة تطوير الإسهام البحثي والثقافي والتقني للمجتمع السوري، وهو مصدر التنمية المستدامة في إطار مؤسسات حرة ونزيهة وكفوءة. فسورية لا تزال في دائرة التهميش العالمي، وطبيعة العلاقات الدولية لا تعطي فرصاً للخروج من العلاقات غير العادلة بين المتقدم والمتأخر بل تزيد من حدتها، لذلك فإن الحاجة إلى مؤسسات إقليمية تدعم تنمية الدول النامية هو أحد المبادرات المطلوبة لمصلحة هذه الدول.

يُذكر على سبيل المثال، رفض سورية للسياسات الليبرالية النابعة من دول المركز، ذلك بحكم الطبيعية اليسارية لأيديولوجية مؤسسات الدولة المعارضة لسياسات التحرير وتقليص دور الدولة التنموية، لكن عدم توفر رؤية بديلة متكاملة أدى إلى إعادة إنتاج الإصلاحات المجتزأة بنفس المنهجية الليبرالية، التي ترسخ سياسات التحرير دون بعد تنموي متكامل.

ومثال آخر على تأثير المركز، هو وجود إسرائيل ودعمها، مما خلق بيئة من العداء والظلم لأبناء المنطقة، وساهمت في تشوه مسارات التنمية في العديد من الدول العربية وبالذات سورية. حيث تم التركيز على "عسكرة التنمية" لمواجهتها، مما أثر على شكل وطبيعة المؤسسات وسياساتها، وما نتج عن ذلك من خسائر تنموية مباشرة وغير مباشرة للتنمية في سورية.

2.4 فعالية المؤسسات في سورية

تعاني سورية من مؤسسات سياسية غير ديمقراطية، تغيب عنها فرص المشاركة الحقيقية للأفراد للتمثيل والمحاسبة، وتفتقد إلى الحريات السياسية كتشكيل الأحزاب، والتعبير عن مختلف الآراء ومساءلة الحكومة من خلال القضاء والسلطة التشريعية والإعلام، ضمن نظام انتخابي تمثيلي. وقد شكل هذا الواقع إحباطا تنموياً طويل الأمد، انعكس على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والجماعات.

من ناحية الأداء الحكومي، فهو يتسم بقلة الفاعلية، وضعف كل من آليات المساءلة والتنسيق في بعض القطاعات، ويظهر ذلك في نوعية الخدمة العامة، بالإضافة إلى غياب دور مجلس الشعب في الرقابة على أداء الحكومة بفاعلية. كما يقلل ضعف اللامركزية على المستوى المحلي والإقليمي من فرص الأفراد في المشاركة، مما أدى مثلاً إلى تخبط سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية، بسبب عدم توفر المؤسسات القادرة على إدارة الأسعار، وتوجيه الدعم لمستحقيه بالكفاءة المطلوبة.

لقد وصلت السياسات العامة إلى مراحل حرجة في عدة فترات من تاريخ سورية، كان منها على سبيل المثال التدهور الاقتصادي في ثمانينات القرن الماضي، الذي أدى إلى خسائر فادحة بالاقتصاد الوطني ومستوى معيشة الأفراد، والتدهور الاقتصادي في نهاية تسعينات القرن نفسه، كنتيجة لسياسات التحرير المجتزأة، التي افتقدت إلى رؤية متكاملة للوضع التنموي، وقادت إلى تأسيس جماعات مصالح جديدة تعمل في المضاربات العقارية والمالية، ولم ينعكس ذلك تحسناً على بيئة الأعمال خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فاستمر الاحتكار كأحد سمات الاقتصاد الوطني، وممثلاً لمصالح جماعات لا تستعجل الإصلاحات، وتم تجميد الأجور وإجراء تحرير جزئي لأسعار الطاقة، بالرغم من زيادة الإيرادات النفطية، مما ساهم في أضرار كبيرة للطبقة الوسطى.

بدأت الألفية الجديدة بمحاولات لوضع تصور للإصلاح التنموي المطلوب، من خلال طروحات إصلاح القطاع العام، وتطوير السياسات، ومحاربة الفساد، وزيادة المشاركة عبر توسيع الهوامش أمام الإعلام ومنتديات المجتمع المدني، إلا أن هذه العملية توقفت في عام 2002، واقتصرت على سياسات تحريرية للتجارة الخارجية وللقطاع المالي، وزيادة الإنفاق العام وزيادات في الأجور. لقد كانت سمة السياسات العامة في سورية الحفاظ على التوازنات في حدها الأدنى.

وفي عام 2004 بدأ النظر إلى عملية إصلاحية أكثر عمقاً، من خلال الخطة الخمسية العاشرة، وكانت فكرة الإصلاح المؤسساتي في قلب حوارات الخطة، إلا أن التنفيذ مع عام 2006 لم يواجه الاستحقاقات الرئيسية، بل أعاد التركيز على تحرير الأسعار، وتأجل الإصلاح الإداري وإصلاح القطاع العام، الذي استمر باستنزاف الموارد نتيجة سوء الإدارة والفساد، وظهر ذلك حتى في قطاعات الصحة والتعليم، حيث توسع الكم دون حصول تحسن ملموس على النوعية. وتشير مؤشرات الصحة إلى عدم حصول تحسن في الفترة (2001-

2010)، بينما قابل التوسع في التعليم الثانوي والجامعي زيادة التسرب في التعليم الأساسي.

لقد تحول مفهوم التنمية البشرية الذي تبنته الخطة العاشرة إلى سياسات تحرير نمطية، تقوم على تخفيض الاستثمار العام، وزيادة حصة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وتأجيل إصلاح القطاع العام، وتحرير أسعار الطاقة، وتأجيل تطبيق برامج الحماية الاجتماعية وغياب نظام الرصد والتقييم (كل ذلك على عكس المخطط). إن غياب الإصلاح المؤسساتي أثر سلباً على بيئة الأعمال، وعزز فرص المحتكرين والمضاربين، بمن فيهم المستثمرين من دول الخليج العربية، حيث ساهمت هذه الاستثمارات المعززة بتسهيلات سياسية في المضاربة على أسعار العقارات، وفي تعزز احتكار القلة بين التمويل والمتنفذين.

وتبدو عدم كفاءة السياسات العامة أيضاً من خلال بعض الأمثلة، مثل الجفاف الذي استمر لثلاثة أعوام، وأدى إلى هجرة داخلية كبيرة تقدر بحوالي 300 ألف شخص من المناطق الشرقية إلى جوار المدن، ولم تتخذ الحكومة إجراءات تذكر لمعالجة هذا التحدي، بل حررت أسعار الطاقة في سنة الجفاف، مما أضر بالمزارعين المعتمدين على الآبار، ثم قامت بتحرير أسعار الأسمدة، مما رفع الكلفة على المزارعين.

لقد أوضح تقييم منتصف الخطة العاشرة (2006–2010) أن غياب الإصلاحات المؤسسية هو جوهر الخلل في تنفيذ الإصلاحات كما يبين الشكل رقم (6)، الأمر الذي يعكس عدم جدية الإصلاحات، إلا أن الحكومة لم تستدرك ذلك، بل أعدت الخطة الحادية عشرة مع نهاية العقد الماضي بمشاركة مجتمعية أقل من سابقتها، ولم تفتح حوارا جدياً عن رؤية مستقبلية وعن أسباب الفشل في المفاصل الرئيسية خلال العقد الأخير.

الشكل رقم (6): تقييم الأداء المؤسساتي لمنتصف الخطة العاشرة

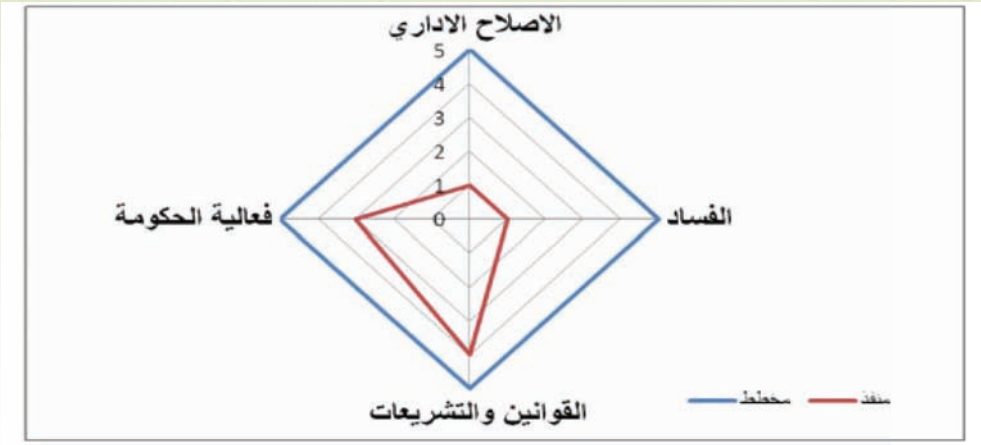

المصدر: (تقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، 2009)

يُظهر الشكل أعلاه قصور المنفذ (الخط الداخلي) عن المخطط (الإطار الخارجيَ) في مقياس لمدى تنفيذ الإصلاح المؤسساتي ضمن النصف الأول في الخطة العاشرة، كما يظهر عدم إطلاق مشاريع الإصلاح الإداري أو مكافحة الفساد.

هناك مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن البناء عليها بتحفظ لقياس التقدم في الإصلاح المؤسسي، بالرغم من عدم شمولها لكافة جوانبه. فقد بين التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري لعام 2012، وجود تحسن في مؤشر المؤسسات العامة والخاصة على المستوى الإجمالي، إلا أن المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر أشارت إلى نقاط ضعف عديدة، تركزت في الاستمرار بهدر الأموال العامة، وتعقيد الإجراءات القضائية، والفساد في قرارات الموظفين، وضعف أنظمة المحاسبة والرقابة، وضعف كفاءة مجالس الإدارة، وعبء التشريعات الحكومية ونقص شفافية السياسات الحكومية.

ويبين مؤشر المخاطر السياسية للعام 2010 الذي يعتبر أحد المؤشرات الدولية التي تعكس واقع وفعالية المؤسسات، ويتضمن مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي ومخاطر الاستثمار والنزاعات الداخلية ومدى انتشار

الفساد وغيرها، أن المؤشر بلغ أقل قيمة له (مما يعكس ضعف المؤسسات) في عام 1988 إلا أنه ومنذ عام 1989 بدأ بالارتفاع بشكل متسارع ليصل إلى أفضل قيمة له في عام 1993، ثم عاود الانخفاض حتى عام 2010.

وتعتبر فترة بداية تسعينات القرن الماضي هي الفترة التي تطورت فيها جميع مكونات مؤشر المخاطر السياسية، ومنها: الفساد، وسلطة القانون، والاستثمار واستقرار الحكومة. وبالتالي، فإنه يمكن القول أن سياسات الانفتاح التي اتبعت في بداية العقد الماضي لم تؤتي النتائج المرجوة منها في الجانب المؤسساتي.

لقد قادت الإصلاحات المجتزأة التي لم تحاكي جوهر التحديات التنموية في سورية، إلى إحباط لتوقعات الأفراد والجماعات، الأمر الذي زاد الشعور بعدم العدالة والإقصاء، وفاقم ذلك طبيعة المؤسسات السياسية غير الديمقراطية التي لا توفر فرصة المشاركة عبر الأقنية الحزبية، وغياب مؤسسات المجتمع المدني القادرة على التعبير عن مصالح الجمهور والضغط على صناع القرار لتحقيقها.

إن مشكلة الالتزام بالإصلاحات بالسرعة والإمكانيات، عانت من غياب الرؤية المتكاملة للإصلاحات والتوازنات التي تتطلبها من جماعات نخبوية، ستتعرض للخسارة مقابل مكاسب لجماعات أخرى، في إطار مشروع تنموي تضميني يخدم الصالح العام، لكن يبدو أن النخبة الاقتصادية السياسية قد استعصت عند نقطة استقرار لا تخدم التنمية على الأجل الطويل. خاصة مع غياب أقنية مؤسساتية للتعبير عن تناقض المصالح، الأمر الذي يرجح بأنه ساهم في انطلاق الحراك المجتمعي.

5. التوازن عند الحد الأدنى

لقد كان لتجاهل محاسبة الحكومة وكبار المتنفذين ونخبة رجال الأعمال دلالة كبيرة على الرغبة في الحفاظ على التوازن عند الحد الأدنى، الذي

يتمثل في تظافر مجموعة من العوامل التي تجعل من الاقتصاد مستقراً عند الحد الأدنى من إمكانياته، حيث تسود البيئة المؤسساتية الضعيفة، ونوعية متواضعة من البنى التحتية، وتنمية اقتصادية وتقنية مكبوتة وكلفة عالية للنفاذ للمعلومات وللأسواق. والنتيجة تكون اقتصاداً ذو نشاط ضعيف ومخاطر وتكاليف عالية.

لقد سعت أغلب الأنظمة السياسية في سورية منذ الاستقلال للحفاظ على التوازن عند الحد الأدنى، بما يؤمن استمرارية حُكمها. ومن سمات هذا التوازن، إنتاجية ضعيفة، وتوظيف حكومي، وتوسع في القطاع غير المنظم، مع توفير بنى تحتية ملائمة لشروط المعيشة، وخدمات الصحة والتعليم، ودعم الطاقة والسلع الرئيسية، إضافة إلى تحالفات المصالح مع النخب الاقتصادية والاجتماعية القائمة. كل ذلك في إطار موقف إقليمي ضد إسرائيل والتدخل الأمريكي الداعم له، يقابله غياب للحريات والمشاركة السياسية.

لقد تأثر التوازن بسياسات التحرير والنخبة الجديدة، وخاصة الاقتصادية منها ذات الخلفية السلطوية، وتراجع الإيرادات النفطية، وبالتالي القدرة على التدخل الاجتماعي واتساع رقعة الفقر والتهميش، بالإضافة إلى "التطلعات المجتمعية" وهو العامل الأهم. حيث قاد التطور الحاصل على صعيد رأس المال البشري، خاصة بين الأجيال الشابة الصاعدة إلى صدام مع المؤسسات الضعيفة، التي حالت دون الاستفادة من هذه الإمكانيات في مستويات عالية من الإنتاجية.

إن مقارنة المؤشرات التنموية عبر الزمن، أو بالمقارنة مع الدول التي تصنف معها في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تغيب عنها ثقافة المجتمع وتطلعاته إلى مستقبله، هذه التطلعات قد تكون طموحة جداً، مما يقلص أهمية الإنجازات حتى لو تفوقت على نظيراتها في الدول المقارَنة.

الشكل رقم (7) كسر التوازن عند الحد الأدنى

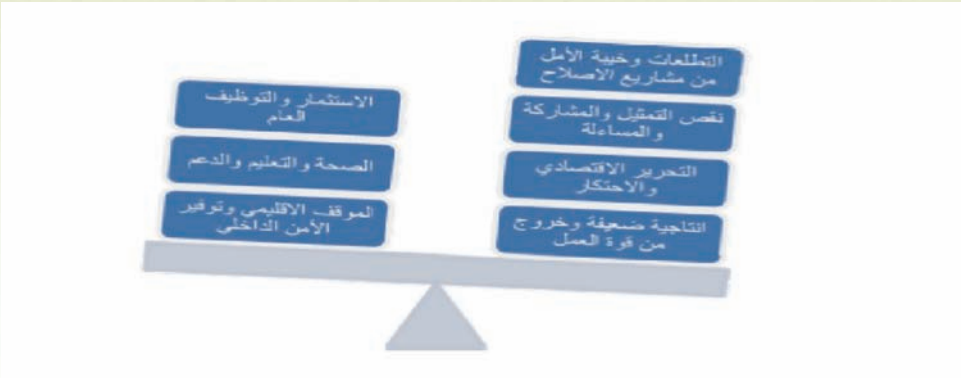

ويشير أمارتيا سن في كتابه "فكرة العدالة" إلى أن الأفراد يحسون بعدم العدالة عند اعتقادهم بقدرتهم على تجاوز العقبات، التي تحول بينهم وبين الحالة الأفضل "الأكثر عدالة"، علماً بأن البحث عن أسس مجتمع عادل، غير ممكنة وغير ضرورية. (سن، 2009).

ترتبط هذه التطلعات في الحالة السورية بتاريخ من الآمال العريضة التي بناها المجتمع السوري منذ الاستقلال، مثل الوحدة العربية، التصنيع، الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتفوق على العدو الإسرائيلي وغيرها. وقد تعرضت هذه التطلعات إلى انتكاسات متعددة قادت إلى الشعور بعدم الرضا.

فعلي الصعيد التنموي، يوضح الشكل رقم (8) التراجع النسبي لمؤشر التنمية البشرية في سورية، مقارنة ببعض الدول المجاورة والنامية، كما يوضح الشكل رقم (9) التراجع النسبي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية التي تتمتع بها سورية.

الشكل رقم (8): مؤشر التنمية البشرية لسورية وبعض الدول المقارنة للفترة (1980- 2010)

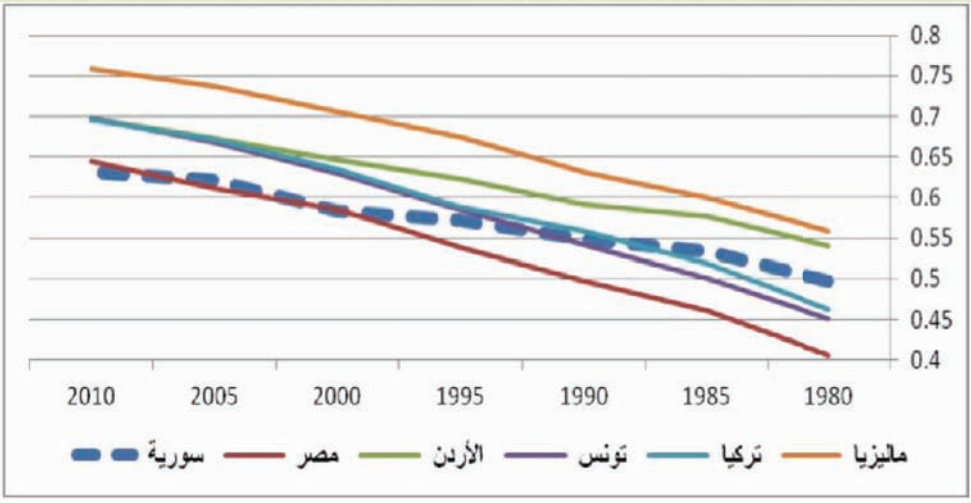

المصدر: (قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)

إن تطور الوعي المجتمعي بإمكانية التغيير المؤسساتي رفع من توقعات الجمهور تجاه الحالة العادلة التي يرغبونها، وبالتالي فقد وسع الفروقات بين الحالة الراهنة والحالة الممكنة بالنسبة لهم، الأمر الذي زاد من الضغط المجتمعي للتغيير، الذي لعب الجانب الديمغرافي دوراً هاماً فيه، حيث تدفقت أجيال شابة التحقت بالتعليم واطلعت على تجارب الدول الأخرى عبر توفر المعرفة عبر قنوات الاتصالات الحديثة، وتواصلت هذه الأجيال بشكل أكبر في ما بينها، مما رفع سقف الطموحات التي اصطدمت بالمؤسسات البطيئة. لقد عملت ثورتي تونس ومصر على تغيير جوهري في الوعي المجتمعي، بأن تغيير المؤسسات السياسية القائمة ليس مستحيلاً، فارتفع مستوى التطلعات والثقة بالقدرة على الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة.

الشكل رقم (9): حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي بمعادل القوة الشرائية وبالأسعار الثابتة لعام 2005

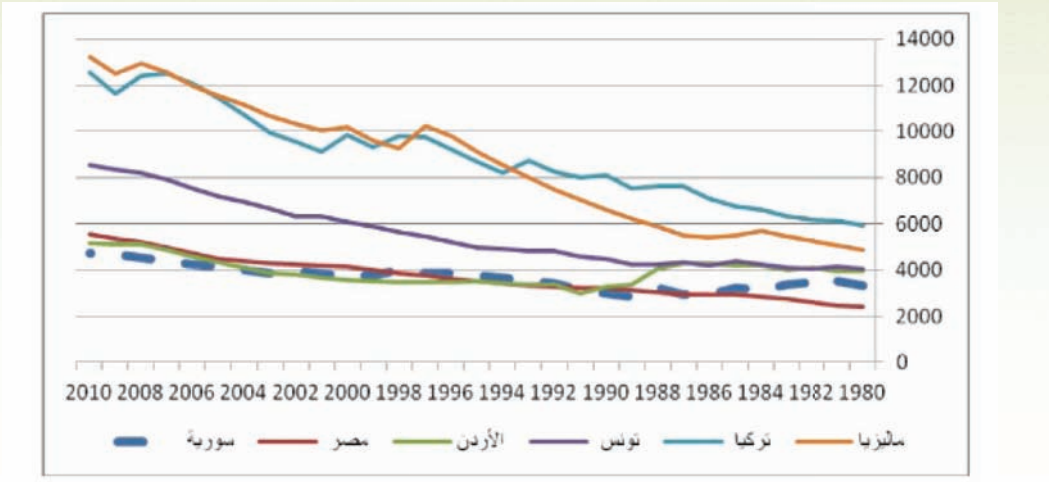

المصدر: (قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)

6. النتائج والخلاصة

1.6 النتائج

لقد حقق الاقتصاد السوري في العقد الأخير نتائج ايجابية على المستوى الكلي من حيث معدلات النمو والاستقرار النسبي للأسعار، وكل من عجز الموازنة والمديونية العامة المنخفضة، كما تراجعت مساهمة النفط في الناتج والصادرات وإيرادات الموازنة، لصالح قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

إلا أن هذه المؤشرات تُخفي اختلالات هيكلية مثل الاعتماد في مصادر النمو على العوامل الكمية، وعلى وجه الخصوص رأس المال المادي، تضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، وترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة وأجور

متدنية للعمال. كما كانت معدلات التشغيل منخفضة جداً خلال العقد الأخير، وبشكل عام تراجعت المشاركة في قوة العمل بشكل كبير لدى الجنسين وفي الريف والحضر.

واتسمت المالية العامة باتساع التهرب والتجنب الضريبي وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة. يضاف إلى ذلك ضعف كفاءة الاستثمار العام، والهدر في القطاع العام الاقتصادي، وبيئة استثمارية تعاني من الفساد والاحتكار في الكثير من جوانبها. بينما يسيطر على أداء السياسة النقدية استهداف استقرار سعر الصرف دون النظر إلى الأثر التنموي. كما لعب تحرير أسعار الطاقة دوراً سلبياً على القطاعات الإنتاجية من حيث زيادة تكاليفها وتراجع تنافسيتها.

إن استدامة التنمية الاقتصادية بحاجة إلى رأس مال بشري واستقرار اجتماعي، وقد اتبعت الدولة في سورية دور الرعاية في الصحة والتعليم وتقديم الدعم والخدمات للمستهلكين والمرافق والبنية التحتية للسكن، وإن كان توسعاً كمياً على حساب النوع. ولكن الدولة بدأت تتراجع عن هذا الدور تدريجياً في العقدين الآخرين، مما حمل الأفراد أعباء إضافية لا يمكن تحملها في ظل سياسة الأجور، وانعكس ذلك ترديا في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية. كما انعكست سياسات التحرير الاقتصادي على ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للأسر.

أما بالنسبة لعدالة التوزيع، فتشير المعطيات إلى تحسن في توزيع إنفاق الأسر في العقد الماضي، إلا أن نمو الإنفاق كان سالباً بالأسعار الحقيقية. أما الفقر المادي العام، فإنه يزداد في سورية، وخاصة بالنسبة للفئات الهشة المعرضة لدخول دائرة الفقر الشديد، التي تتمركز في ضواحي المدن. ولم يكن النمو مناصراً للفقراء في العقد الأخير، كما أنه لم يكن متوازناً عبر المحافظات، وبالمثل البطالة ومستويات الأمية، حيث تعاني البلاد من تفاوت حاد بين

مناطقها الجغرافية من الناحية التنموية.

إن ما ذُكر أعلاه من اختلالات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والبشرية، يعد في جوهره نتيجة "للاختناق المؤسساتي" وما تعانيه إدارة المؤسسات السورية، من ضعف الكفاءة ونقص الشفافية والمساءلة، ومن غياب الرؤية المستقبلية المتكاملة. وما ضعف أداء الخدمة العامة وضعف كفاءة إعداد وتنفيذ السياسات العامة إلا نتيجة لذلك. إن غياب الحريات الرئيسية في التعبير والمشاركة، والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني، ساهمت في زيادة التناقضات الاجتماعية، خاصة تفاقم أشكال الاحتكار والمضاربات للنخبة الاقتصادية والسياسية. وتعاني السياسات بشكل عام والاقتصادية منها بشكل خاص من ضعف الالتزام من قبل مؤسسات الدولة بالأهداف التي تحددها وبنوعية الأداء والتنفيذ.

باختصار، لقد كانت حالة التوازن عند الحد الأدنى، حيث العيش بإنتاجية ضعيفة وقطاع غير منظم كبير واحتكار للقلة وتكاليف عالية، بالتوازي مع دعم للسلع الرئيسية وتوفير الخدمات الاجتماعية مجاناً كالصحة والتعليم، على الرغم من نوعيتها المتدنية، إضافة إلى استبداد بالمؤسسات السياسية وغياب التشاركية والمساءلة.

إن تطلعات المجتمع السوري إلى المستقبل، وحالة الاحباط من تراجع وضعه النسبي دون رؤية واضحة للخروج من حالة الأداء الضعيف، مترافقة مع تراكم رأس المال البشري عند الشباب، والسياسات التنموية المجتزأة، التي تحاكي سياسات التحرير الاقتصادي النمطية بكل آثارها السلبية، وأخيراً شرارة تونس التي فتحت باب القدرة على التغيير، ساهمت كلها في دفع الحراك السياسي، بغية مؤسسات نزيهة توفر الحريات العامة، وتكون تمثيلية قادرة على الانتقال بالمجتمع إلى مراحل تنموية متقدمة. وإعادة توزيع للثروة وللسلطة بشكل أكثر عدالة وبطريقة تشاركية.

2.6 الخلاصة: ملامح عامة للنموذج التنموي المستقبلي

إن التجربة التي تمر فيها الدول العربية غاية في الخطورة، فهي تأتي بعد تراجع تنموي ومعرفي لعقود طويلة، وتتسم الأزمات بأنها فرصة لتغيير جوهري في المؤسسات، وخارطة المصالح القائمة نحو مجتمعات متفاعلة بندية مع الحضارة العالمية، وتمتلك المؤسسات الكفوءة والمساءلة القادرة على الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق تنمية مستدامة تستهدف حياة كريمة للإنسان.

إن المؤسسات القطرية والدولية تعاني من اختلالات كبيرة، من حيث الشفافية والعدالة والمساءلة كذلك، فعند قراءة تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في عام 2010، فإنه يلاحظ أن تونس ومصر وسورية قد أبلت بلاء حسناً اقتصادياً وتنموياً. لكن بعد بدء ما يسمى "الربيع العربي" تغيرت تقديرات وتقييم هذه المنظمات الدولية تجاه الدول التي شهدت حراكاً، وبكل أسف فإنها تعود لتطرح نفس السياسات التي كانت ولا تزال تقدمها لهذه الدول. (محمدية، 2011).

من جانب آخر، حررت الأزمة المالية العالمية، الكثير من الفكر البحثي، الذي كان يَرى طريقاً واحداً للسياسات الاقتصادية والتنموية، وانعكس ذلك على فرصة أخرى لتطوير سياسات متكاملة مبنية على الفهم الإنساني للعملية التنموية. ويفترض بالنموذج أو النماذج المقترحة أن تُبنى بطريقة تشاركية لتطوير السياسات الملائمة لكل دولة.

ويُقترح هنا أهم نقاط الملامح المستقبلية للنموذج التنموي في سورية:

- أن الاستقلالية السياسية والتنموية هي حجر الزاوية للبداية، فالأولويات التنموية التي توضع بناء على رؤية سورية، تختلف جذرياً عن أولويات الدول المتقدمة أو المتنفذة، كما أن في الاستقلالية حفاظ لحرية المجتمع والأفراد في إدارة خياراتهم ومواردهم.
- أن الحرية هي ركن آخر، وهي حرية السوريين أفراداً ومجتمعاً، وتضمن

تعبيرهم عن قناعاتهم ومصالحهم وإمكانياتهم وإبداعاتهم بأفضل شكل ممكن. وليس المقصود تعزيز الفردية، بل تعزيز لرأس المال الاجتماعي والتضامن المجتمعي، من أجل احترام خيارات الأفراد والمجتمع بطريقة تشاركية تمثيلية ونزيهة.

- أن المؤسسات الكفوءة تتأتي من خلال تعزيز قيم الانضباط والعمل والمساءلة، وتعزيز دور المجتمع المدني والمجالس المنتخبة الرقابية والقضاء. والدولة التنموية هي التي تلعب دورها كاملاً في حماية وتطوير المؤسسات، وتعمل على إطلاق القطاعات الحيوية كالمعرفة والبحث والإنتاج الثقافي والتقانة، كما تقوم بالاستثمار في أي قطاع يحمل الأولوية للمجتمع. وتحتاج الدولة إلى الشفافية والتشاركية حتى تستمر بأداء دورها الفعلي في المجتمع.

- أن السوق في خدمة التنمية، من خلال تعزيز المؤسسة بقيم الشفافية والمنافسة غير الاحتكارية، والحد من المضاربات وتوفير المعلومات ودعم البحث والتطوير ورواد الأعمال، والتأثير من خلال الحوافز على تطوير القطاعات الأكثر أهمية للعملية التنموية. إن للقطاع الخاص دور إنتاجي رئيسي، ولكنه ليس بدون ضوابط تضمن حفظ حقوق العامل والمجتمع، من خلال الحق في الأجر العادل والعمل اللائق، والحق في حماية البيئة والمشاركة المجتمعية.

- أن العدالة والإنصاف هي حق للجميع، ذلك من خلال الاستثمار في إمكانيات جميع السوريين بتوفير مستويات المعيشة اللائقة، والبنى التحتية المناسبة، وتوفير فرص عمل عادلة، وتوسيع الخيارات للجميع، ومراعاة توزيع الثروة بشكل عادل من خلال الضرائب، وتخفيف التفاوت بين المناطق السورية في مختلف مخرجات التنمية.

- أن المعرفة هي صلب التنافسية والنمو المضطرد، وتستند إلى رأس مال بشري ممكن في مناخ من الحرية الفكرية وتوفير الفرص، وتطوير قدرات الإنتاج المحلي في سورية من خلال الاستفادة من الإسهامات المعرفية.

- أن البيئة ليست رفاهية لأحد، فالمياه والأرض في سورية في صلب التحديات، والحفاظ على الموارد هو أساس الحفاظ على المجتمع، بما في ذلك الحد من التلوث.

المراجع العربية

المكتب المركزي للإحصاء في سورية، مسوح دخل ونفقات الأسرة والصحي الأسري وقوة العمل والحسابات القومية لسنوات متعددة.

محمديَة، كندة، (2011)، "المطالب بنماذج تنمويَّة جديدة في قلب ثورات الشعوب في المنطقة العربية"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، سلسلة أوراق بحثية 3، كانون الأول. مرصد التنافسية الوطني، (2012)، التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري، غير منشور. نصر، ربيع، (2009)، "النمو المحابي للفقراء في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية في سورية. --------، (2010)، " تقييم الحالة التنموية 2004-2009"، دراسة غير منشورة.

--------، (2011)، "الفقر في سورية مفاهيم بديلة"، جمعية العلوم الاقتصادية في سورية. هيئة تخطيط الدولة، (2006)، "الخطة الخمسية العاشرة في سورية، 2006-2010".

هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة، (2009)، "تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة في سورية".

هيئة تخطيط الدولة، (2011)، "مسودة الخطة الحادية عشرة، 2011-2015".

هيئة شؤون الأسرة السورية، (2010)، "حالة السكان في سورية، التقرير الثاني".

المراجع الانجليزية

Acemoglu (2009), "Introduction to Modern Economic Growth", Princeton University Press.

Acemoglu, D., Simon Johnson, and James A. Robinson, (2001), ''The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation.'' American Economic Review 91, no. 5 (December): 1369–1401.

Acemoglu, D., Johnson. S. and Robinson. J., (2005), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-run Growth.'' Handbook of Economic Growth.

International Country Risk Guide databases, (2010), Political Risk Services.

Nasser, R., (2008),"Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?", Arab Planning Institute, working paper 0802.

Nasser and Mehchy, (2012), "Determinants of Labor Force Participation In Syria (2001 – 2010), Submitted to the Labor and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

North, D., (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press.

Rodrik (2007), "One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth", Princeton University Press

Sen, A. (2009), "The Idea of Justice", Harvard University Press.

Sen, A. (1999), "Development as Freedom", Oxford, Oxford University Press.

UN (2010), "Rethinking Poverty: A Report on the World Social Situation". Department of Economic and Social Affairs.

UNDP (2011), "Arab Development Challenges Report 2011".

UNDP (2010), Heba El Laithy, Khalid Abu-Ismail: "Poverty and Distribution in Syria". unpublished

UNDP (2010, 2012), "Human Development Reports", New York: UNDP.

UNDP (2011), "Arab Development Challenges Report 2011".

World Economic Forum (2010), "Global Competitiveness Report".

تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي

د. معز العبيدي*

ملخص

تناولت الورقة دراسة أهم التحديات التي تعترض عملية تمويل الاقتصاد التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي. كما تطرقت إلى تحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي، ذلك بعد رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس، وتحديد سبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع "صدمة الثورة".وقد بينت الورقة أن الفعالية في مواجهة تحديات تمويل الاقتصاد تكمن أولاً، في قدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات الجوهرية في المنظومة المالية، وعلى رأسها ضرورة رسملة البنوك، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع، حسب المواصفات والمعايير الدولية. ثانياً، في تركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي (صياغة الدستور، إصلاح القضاء، إصلاح الإعلام وتحديد المواعيد الانتخابية) لتوضيح الرؤية للمستثمر المحلي والأجنبي، وكذلك لوكالات التصنيف ومؤسسات التمويل الأجنبي، لأن تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية، وما نتج عنها من هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي، زج بالاقتصاد التونسي في نفق المطالب المفرطة. فارتفاع نسب الزيادة في الأجور، في وضع اقتصادي يتسم بالهشاشة، علاوة على أثره السلبي على القدرة التنافسية للاقتصاد، يمكن أن يدخل البلاد في دوامة: (أجور – تضخم)، على مستوى القطاع الخاص، ودوامة: (أجور – مديونية)، على مستوى القطاع العام.خلصت الورقة إلى تقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية التونسية، التي نجحت إلى حد ما في تفادي شبح الانكماش الاقتصادي، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من تنقية مناخ الاستثمار، لأن عودة الثقة لدى المستثمر الأجنبي وحتى المحلي يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة على توضيح الرؤية السياسية، وتركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي.

* استاذ اقتصاد - كلية العلوم الاقتصادية بالمهدية - جامعة المنستير، الجمهورية التونسية . البريد الالكتروني :
moezlabidi@gmail.com

Challenges of financing the Tunisian economy in Midst of democratic transition

Moez Labidi

Abstract

This study aims to present the challenges that face financing the Tunisian economy during its transition period after the breakout of the revolution. The study shows that the efficiency in facing the economic issues lies in governments' ability to undertake fundamental reforms in the financial system accompanied by the recapitalization of banks and regulating the banking industry according to global standards. Moreover, overall reforms (the drafting of a constitution, judiciary reforms) should take place in order to enhance the ability of attracting domestic and foreign investors thus creating an encouraging atmosphere for investors. The study points out that delaying these reforms is pushing the Tunisian economy to an excessive demand tunnel; Thus the high rates of increase in wages, in a fragile economic situation, in addition to its negative impact on the competitiveness of the economy could result in a downward spiral: wage - inflation, at the level of the private sector, and a spiral of : wages - indebtedness, at the level of the public sector. Finally, the study concluded that the economic policy in Tunisia has somewhat succeeded in avoiding the specter of deflation, but was unable to find an encouraging investment climate since of reforms are needed to take place and trust in the government and its institutions must be established more profoundly.

1. مقدمة

عاشت تونس بعد الثورة وضعاً إقتصادياً إستثنائياً، حيث انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.2 % مع نهاية عام 2011، نتيجةً لعدة عوامل، أولها، تدهور الأوضاع الأمنية، التي أدت إلى انخفاض حاد في العائدات السياحية، وفي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، عودة الأيدي العاملة التونسية من ليبيا، بعد تدهور الأوضاع الأمنية هناك، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة، لتبلغ 19 % في عام 2011. وأخيراً، حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي، نتيجةً لتطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادياتها إرتباطاً وثيقاً. لقد انعكست الأزمة في منطقة اليورو سلباً على الصادرات التونسية، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وبعد مرور عامين تقريباً على الثورة التي شهدتها تونس في مطلع عام 2011، حيث أطفأت تونس شمعتها الأولى، وهي تتأهب قريباً لإطفاء الشمعة الثانية، فإنه يمكن القول أن تونس استطاعت وضع اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي، بنجاح انتخابات المجلس التأسيسي، التي أجريت في 23 أكتوبر من عام 2011. وقد عُلقت آمال كبيرة على هذه الانتخابات، أملاً في وضع حدٍ لحالة الضبابية والتردد لدى المستثمرين، غير أن بوادر الانتعاش التي سجلت في مطلع عام 2012، لم تعمر طويلاً فسرعان ما ارتفعت وتيرة الاحتجاجات المطلبية المفرطة، لتعيد الاقتصاد التونسي إلى مربع الضغوط المسلطة على الميزانية، والسيولة المصرفية والاحتياطي من النقد الأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي أهم التحديات التي تعترض تمويل الاقتصاد التونسي في إرساء نظام ديمقراطي؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تتطلب العمل على إلى ما يلي:

أولا: رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس.

ثانيا: تحديد سبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع "صدمة الثورة".

ثالثا: رصد وتحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي.

رابعا: تحديد مدى تأثير تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية على المالية العامة.

2. أهم الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورة

تختلف القراءات وتتعارض تعارضاً شبه كلي في تحليل أبعاد وتداعيات الثورة التونسية، ولكنها تتقاطع في تحديد الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة، التي لا يجوز اختزالها في عامل واحد. لقد لعبت عدة عوامل دوراً محورياً في اندلاع ثورة 14 يناير، يمكن حصرها في ثلاثة عوامل مترابطة، وهي: العامل الاقتصادي، والعامل السياسي والعامل التقني.

1.2 العامل الاقتصادي: ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الفوارق الجهوية

انحصر العامل الاقتصادي في ارتفاع البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش في المناطق الداخلية، حيث تضاعفت نسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا أكثر من ست مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، مرتفعة من 3.8 % في عام 1994، إلى 23.3 % في نهاية عام 2011، بينما استقر المعدل الإجمالي للبطالة في حدود 14 %. لقد خلق هذا التفاقم في نسب البطالة لدى حملة الشهادات العليا وضعاً اجتماعياً متأزماً، ونوعاً من الإحباط وفقدان الأمل في غدٍ أفضل.

أما نسبة الفقر، فقد انخفضت إلى 15.5 % في عام 2010، بعدما كانت في حدود 32.4 % في عام 2000، إلا أن هذا التحسن يخفي تبايناً في النسب بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي. وقد كشفت النتائج الأولية للمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى معيشة الأسر لعام 2010، التي يصدرها

المعهد الوطني للإحصاء، أن نسبة الفقر المدقع في المناطق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربي، زادت في عام 2010 (13 مرة) عن مستوى الفقر المدقع في تونس الكبرى، (العاصمة وضواحيها)، فقد بلغت 14.3 % في الوسط الغربي، مقابل 1.1 % في مدينة تونس الكبرى، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد على 6 مرات في عام 2000.

ويمكن إرجاع الفشل في سياسات التشغيل والتنمية المناطقية، إلى عجز نموذج التنمية السائد على تقديم نسبة نمو قادرة على امتصاص البطالة، وبالتالي فقد تصدرت مطالب الحركات الاحتجاجية مراجعة هذا النموذج التنموي، حيث كشفت الثورة مدى إختلاله، حيث أصبح من الضروري إحداث استراتيجية وطنية بديلة للتشغيل، من أولوياتها تلبية استحقاقات الثورة، للنهوض بالمناطق الداخلية..

لقد ساهم هذا النموذج التنموي، إلى حد كبير في تفاقم الفوارق الاجتماعية والمناطقية، حيث كشفت الثورة عن ارتفاع في نسب الفقر والتهميش في المجتمع التونسي، كما تبين عدم قدرة هذا النموذج على تحقيق تنمية عادلة بين الجهات، نظراً لتفاقم الهوة بين مناطق محرومة ترتفع فيها نسب البطالة إلى أكثر من 40 %، وأخرى على الشريط الساحلي لا تتعدى فيها هذه النسبة 12 بالمائة.

2.2 العامل السياسي: الانزلاق في مستنقع الفساد

يتمثل العامل السياسي في تفشي الفساد، وغياب كل من المساءلة، والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، ويجب التذكير أن الانزلاق في مستنقع الفساد لم يكن حِكراً على نظام الحكم في تونس، فقد حالت شبكات الامتيازات دون وصول المنطقة العربية إلى مستويات مرتفعة من النمو، قادرة على امتصاص البطالة ودفع عملية التنمية، (بشارة، 2011) و (كيالي، 2012). وبالعودة إلى تونس، فقد لعب تفشي الفساد دوراً محورياً في إهدار الموارد

العامة، وفي إضعاف عمل الآليات الاقتصادية المحفزة للإبداع والتنافسية، (العطوز، 2009)، وفي قدرة الاقتصاد التونسي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم نسب نمو مرتفعة لدفع عملية التنمية.

لقد كان للعامل السياسي، دوراً رئيسياً في الدفع بالإصلاحات السياسية إلى صدارة المطالب الاقتصادية والاجتماعية، نتيجةً لتغلغل الفساد والرشوة في جميع القطاعات الحيوية، فتحولت الاحتجاجات الاجتماعية ضد الفقر وهشاشة التشغيل، وارتفاع نسب البطالة والتفاوت الاجتماعي المناطقي إلى انتفاضة شعبية، بشعارات سياسية استهدفت بشكل أساسي رموز وخيارات النظام القائم.

3.2 العامل التقني: ظهور إعلام بديل

تمكن الإعلام البديل من لعب دور محوري في دحض القراءات المغلوطة للأحداث، التي سوقها الإعلام الرسمي لتشويه التحركات الاحتجاجية، بتصويرها على أنها أعمال تخريبية تقوم بها مجموعة من المجرمين والمرتزقة، فكانت الهواتف الجوالة ومواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة تتناقل الحركات الاحتجاجية والتجاوزات الأمنية في حينها بالصوت والصورة. كما ساعد أيضاًعلى تنظيم الاحتجاجات الشعبيّة بسرعة وبدون تكلفة.

لقد كان في تطور وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال عند الشباب المزيد من التحام العامل الاقتصادي بالعامل السياسي، الأمر الذي غذى بشكل ملحوظ، وتيرة الاحتجاجات الشعبيّة، (الشكل رقم (1)).

لقد كان للتداخل والترابط بين العوامل الثلاثة (الاجتماعية، السياسية والتقنية) الأثر الكبير في ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإسراع باندلاع ثورة 14 يناير من عام 2011، التي تمحورت شعاراتها حول الكرامة، والعدالة والحرية.

الشكل رقم (1)

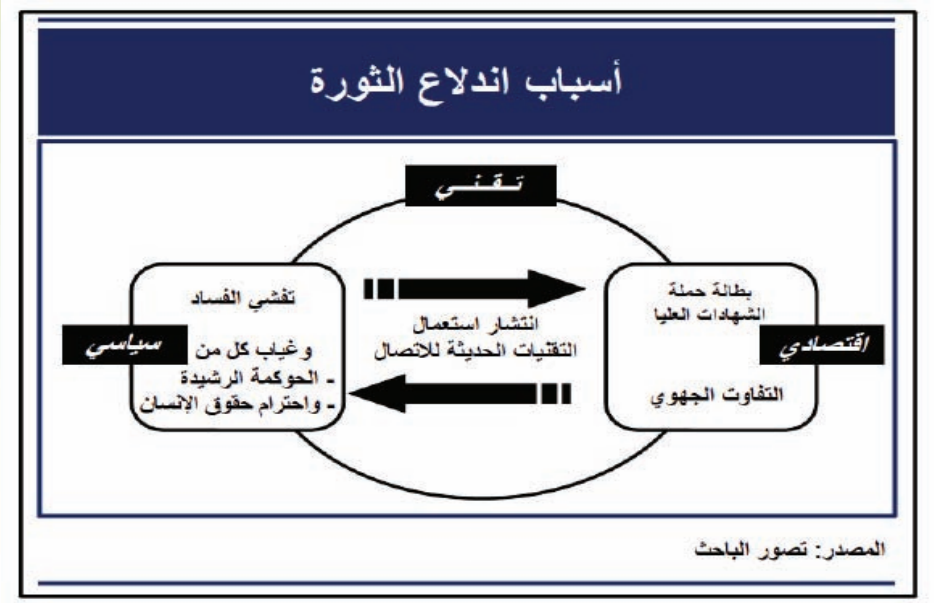

3. الاقتصاد التونسي و "صدمة الثورة"

عقب استعراض أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، يتم استعراض تداعيات "صدمة الثورة" على الاقتصاد التونسي، التي أفرزت نوعاً من الفراغ السياسي، أدى إلى انفلات أمني، مما أضعف القيادة السياسية التوافقية، التي تسلمت زمام السلطة بعد اندلاع الثورة. انعكست هذه الحالة سلباً على أداء الاقتصاد التونسي، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع المصرفي، وتضاعف حالة التردد والانتظار عند المستثمرين التونسيين والأجانب، كما تحولت وجهة بعض الاستثمارات الأجنبية إلى دول مجاورة، نتيجةً لارتفاع وتيرة الاحتجاجات والاضرابات، التي عمت البلاد في عام 2011.

وقد ساهمت بحالة من الانكماش الاقتصادي، التي يعاني منها الاقتصاد الأوربي، وهو الشريك الرئيسي لتونس، (80 % من التجارة الخارجية) في تعقيد الأوضاع،نتيجة أزمة القروض السيادية، وكذلك تأزم الأوضاع في ليبيا،

بعد سقوط نظام القذافي، وكانت النتيجة معدل نمو سالب بـ 2.2- %، بعدما حققت تونس خلال العقدين الأخيرين نمواً اقتصاديا بمعدل نمو سنوي 5 %، وقد أدى هذا التراجع في أداء الاقتصاد التونسي إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود 19 %، كما أدى إلى انخفاض الموارد الجبائية للدولة.

وللحد من هذا الانكماش الاقتصادي، والخروج من هذه الحلقة المفرغة، (فراغ سياسي وانفلات أمني ← تراجع أداء الاقتصاد ← ارتفاع البطالة وانخفاض الموارد الجبائية ← ارتفاع وتيرة الاحتجاجات ← ضعف الدولة وتغذية الانفلات الأمني)، فقد اتخذت الحكومة التونسية والبنك المركزي التونسي جملة من الإجراءات، (العبيدي، 2012)، تمحورت في ما يلي:

على مستوى السياسة المالية العامة، كان التوجه نحو سياسة انفاق توسعية، تمثلت في إعفاءات جبائية، مساعدات للمؤسسات المتضررة، زيادات في الأجور وانتدابات في القطاع الحكومي. ولكن أدى كل من عدم الوضوح السياسي، وغياب خريطة طريق دقيقة، وانخفاض الموارد الجبائية وتفشي المظاهر المطلبية المفرطة إلى تفاقم عجز الميزانية، الذي ارتفع إلى حدود 6.6 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012، بعدما كان في مستوى 3.2 % في عام 2011. وأمام ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات في القطاعين العام والخاص، فقد أقرت الحكومة المنتخبة جملة من الزيادات في المرتبات، مما دفعها إلى الحد من نفقات التنمية، لتوفير الموارد الكافية لتلبية المطالب النقابية، ويمكن قراءة هذا التوجه على أنه خدمة لأغراض إنتخابية، على حساب الإصلاحات الهيكلية.

وعلى مستوى السياسة النقدية، فقد كان التوجه نحو سياسة نقدية ميسرة، حيث قام البنك المركزي أكثر من مرة بتخفيض كل من نسبة الفائدة من 4.5 % إلى 3.5 %، ونسبة الاحتياطي الإجباري من 12.5 % الى 2.5 %. كما عمدت السلطة النقدية إلى ضخ السيولة بمعدل يومي وصل إلى 5400 مليون دينار تونسي، بعدما كانت عمليات امتصاص فائض السيولة هي السائدة قبل الثورة.

ولكن، عدم الوضوح السياسي بسبب الغموض المؤسساتي، (القضاء، الإعلام والرزنامة الانتخابية) جعل الأفق ضبابياً بالنسبة للمستثمرين، وتعطلت قنوات تأثير السياسة النقدية، ناهيك عن هشاشة القطاع المصرفي، الذي يعاني منذ فترة طويلة (تعود إلى ما قبل الثورة)، من تراجع في مؤشرات صلابته وسلامة المؤسسات المصرفية، (ضعف الرسملة وارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 14 % من مجموع القروض قبل الثورة، إلى 19 % بعدها)، وذلك نتيجة لغياب الشفافية في تسيير مؤسسات القرض وعدم احترام قواعد الحوكمة الرشيدة.

4. تحديات التحول الديمقراطي في تونس

تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أنواع من التحديات:

1.4 التحدي الاجتماعي

يعتبر التحدي الاجتماعي من أهم التحديات خلال هذه الفترة، نظراً لتأثيره المباشر على الاستقرار السياسي وعلى مناخ الاستثمار، ويكمن هذا التحدي في تفاقم الهوة بين تطلعات التونسيين، وخاصة بين الشباب، وواقع اقتصادي حرج للغاية، أي بين انتظارات (توفير فرص عمل لحملة الشهادات العليا، وحماية الفقراء وتحقيق تنمية مناطقية) من المستحيل الاستجابة إليها خلال فترة زمنية وجيزة، وضمن وضع انتقالي اقتصرت أولويات الحكومة فيه على تأمين التوازنات المالية، (الحد من تفاقم عجز الميزانية والعجز الجاري)، وبلوغ الانتخابات، في ظل مناخ إجتماعي وأمني مستقرين.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو أنه أمام الفراغ الأيديولوجي وغياب أيديولوجيا ثورية قادرة على تأطير وتوجيه الحركة الاحتجاجية، فقد انزلقت وتيرة الاحتجاجات المطلبية إلى عصبيات جهوية وعشائرية، وقع استغلالها سياسياً من قبل بعض القواعد الجهوية النقابية والتنظيمات الحزبية، التي لم ترضى بنتائج انتخابات 23 أكتوبر لعام 2011. أمام هذه الفجوة، فقد وجدت

الحكومة نفسها أمام خيارين:

-إما العمل على توضيح الرؤية السياسية والاقتصادية للمرحلة القادمة، تمكنها من فتح آفاق واعدة، والقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، (التعليم، النظام المالي، الجباية، البنية التحتية والإدارة...).

-أو اللجوء إلى الحلول السهلة على المدى القصير، (زيادات مفرطة في الأجور وانتدابات تفوق الاحتياجات، لا تراعي الانعكاسات التضخمية ولا القدرة التنافسية للاقتصاد)، وهي في معظمها مسكنات لموجات الاحتجاجات العمالية واعتصامات العاطلين عن العمل، شملت معظم المحافظات، ولكنها على المستوى الاقتصادي تعتبر كارثية، إذ تعصف بالتوازنات المالية، وتثقل الدين العام وترجئ عملية الإصلاح إلى المستقبل البعيد. ولكن قُرب المواعيد الانتخابية وارتفاع وتيرة الاحتجاجات، لم يتركا للحكومة مجالاً للاختيار، فدفعاها إلى الانصهار في الخيار الثاني.

2.4 تحدي التمويل الأجنبي

تبقى إشكالية التمويل الأجنبي من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية. ويتلخص هذا التحدي في تفاقم الهوة بين المتطلبات من العملة الصعبة لتمويل الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص تمويل مشاريع التنمية المناطقية، التي تتصدر قائمة استحقاقات الثورة، وبين المستوى المتدني من الاحتياطي من العملة الأجنبية، الذي انخفض إلى 9740 مليون دينار في نهاية شهر أكتوبر من العام 2012، أي ما يكفي 94 يوم توريد، مقابل 13003 مليون دينار، قبل اندلاع الثورة، في ديسمبر من عام 2010، أي ما يكفي 147 يوم توريد. (البيان رقم (1)). أدى هذا التفاوت إلى ارتفاع إحتياجات الاقتصاد التونسي من العملة الصعبة، مما دفع الحكومة التونسية إلى الاستدانة الخارجية، التي ظلت في معدلات معقولة، إذ لم تتعد نسبة 50 %

من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تواجهها الدولة، (البيان رقم (2)).

البيان رقم (1)

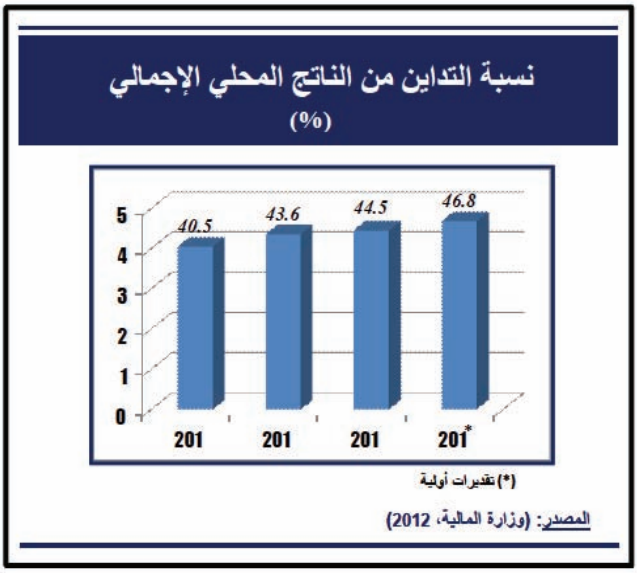

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي يرجع أساساً إلى انخفاض واضح في عائدات التصدير لأهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، (الصناعات التحويلية، الطاقة والسياحة)، وتسبب ذلك في فقدان الدينار التونسي لنسب كبيرة من قيمته أمام الدولار واليورو، حيث بلغ سعر صرفه قبل بدء الاحتجاجات المطالبة بسقوط النظام (1.35 دينار) مقابل الدولار الأمريكي، و (1.9 دينار) مقابل اليورو. ولكن عدم وضوح الرؤية السياسية، وما نتج عنها من تردد المستثمرين الأجانب والمحليين، وتراجع أداء الاقتصاد، أدى إلى هبوط كبير للدينار التونسي، ليستقر سعره الرسمي الحالي في حدود (1.55 دينار) مقابل الدولار، و (2.1 دينار) مقابل اليورو.

وأمام انخفاض التصنيف السيادي، (الشكل رقم (2))، وارتفاع هامش الفائدة على الإصدارات التونسية، فقد فضلت الحكومة التونسية عدم الخروج إلى السوق العالمية، (كاستيلو، و رينو، 2011)، واللجوء إلى الدول الصديقة لتمويلات ثنائية، أو إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، (البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار، ...) من أجل الحصول على هبات وقروض ميسرة لتمويل اقتصادها.

الشكل رقم (2)

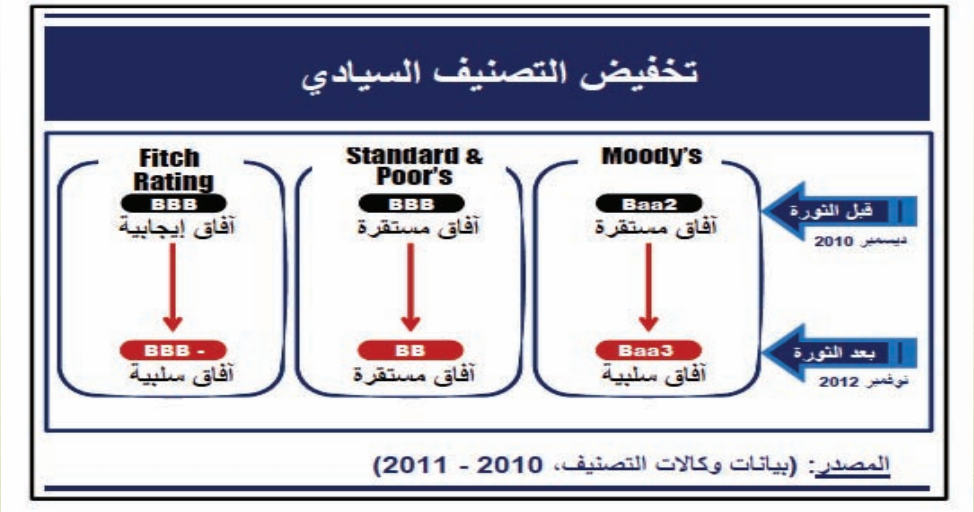

ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، علاوة على تأثيره السلبي على أداء الاقتصاد التونسي، وخاصة الميزان التجاري، (العبيدي، 2011)، جعل موجة الانكماش التي ضربت دول الجنوب تطال دول النواة الصلبة (ألمانيا وفرنسا)، مما حدّ من قدرتها على مساعدة الاقتصاد التونسي، الأمر الذي يفسر اللجوء إلى الأسواق العالمية بضمانات أمريكية ويابانية.

3.4 تحدي الضغوط على السيولة المصرفية

لقد أدى شعور كل من المواطن والمستثمر بالخوف من الوضع الراهن، والخشية من انهيار القطاع المصرفي إلى موجة من السحوبات من البنوك التونسية، التي قدرت ما بين 650 و 700 مليون دينار في النصف الثاني من شهر يناير من العام 2011، أي إثر اندلاع الثورة. فكانت النتيجة انخفاض نسبة الادخار إلى 15.9 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي انخفاض بـمعدل 5.5 نقاط مئوية، مقابل معدل ما يقارب 22 % بالنسبة للسنوات الثلاث السابقة، (البنك المركزي، 2012). يعد هذا المستوى ضعيفاً، مقارنة بمعدل الادخار المسجل في الدول الصاعدة، والنامية (34 %)، كما أنه لا يفي بكل متطلبات الاستثمار، مما يفرض على الاقتصاد اللجوء إلى موارد الاقتراض، الداخلية منها والخارجية. كما أدى تراجع أداء البنوك نتيجة تعطيل عمليات الانتاج (اضرابات، اعتصامات وقطع طرق، ...) إلى ارتفاع عدد المؤسسات المتضررة، التي أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها في الآجال المحددة. لقد خلق هذا التدهور في الوضعين السياسي والاجتماعي خللاً في موازنة المصارف، كما كشف مواطن الضعف العديدة التي تشوبها (غياب الحوكمة الرشيدة، ضعف في تقدير المخاطر وضعف في النظم الرقابية، ...)، مما حدّ من قدرتها على تمويل الاقتصاد، (صندوق النقد الدولي، 2012ب) و (تصنيف فيتش، 2012) و (وتصنيف ستاندارد أند بورز، 2012).

وأمام ضعف مستوى الادخار نتيجة تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وتدني نسبة الفائدة الحقيقية، التي أصبحت سلبية بعد ارتفاع معدل التضخم إلى 5.3 % (بالانزلاق السنوي في أكتوبر 2012)، وارتفاع متطلبات تمويل الاقتصاد لدفع الاستثمار، وإنقاذ المؤسسات المتضررة من تعطيل عملية الإنتاج، فقد تفاقمت الضغوط على السيولة المصرفية، مما تسبب في تدهور جودة محفظات البنوك، وجعلها رهينة الاعتماد على إعادة التمويل من البنك المركزي.

لقد كان لتدخل البنك المركزي القوي، بالسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات المتضررة من الركود ومساعدتها عبر تدخله في السوق النقدية، بضخ كميات ضخمة من السيولة، (بمعدل يومي يفوق 5 مليارات دينار) في مناخ اتسم بتراجع أداء أصولها، الدور الايجابي لتفادي مخاطر الانكماش الائتماني، التي غالبا ما تكون كارثية على الاقتصاد، غير أن هشاشة القطاع المصرفي تبقى قائمة، ما لم تحصل إعادة لرسملة البنوك، وتنشيط السوق المالية وخاصة سوق السندات، حتى لا يتحمل القطاع المصرفي بمفرده مهمة تمويل الاقتصاد.

5. تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية وارتفاع الضغوط على المالية العامة

إن عدم الوضوح السياسي بسبب التباطؤ في تركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي، (صياغة الدستور، إصلاح القضاء، إصلاح الإعلام وتحديد المواعيد الانتخابية)، والتردد في القيام بالإصلاحات العاجلة، جعل الأفق قاتماً بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، كما غذى الإحساس بعدم الاستجابة لاستحقاقات الثورة، والشعور بالإحباط عند كل من راهن على الثورة لتحسين وضعه المعيشي، الأمر الذي زج بالاقتصاد التونسي في حلقة مفرغة، (دوامة: الغموض مؤسساتي – مطلبية مفرطة)، (الشكل رقم (3))، لقد أدى هذا التردي إلى هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي، وأمام الانفلات الأمني والاخلالات في الجهاز الرقابي، (الرقابة الاقتصادية، الرقابة على الحدود) فقد

ارتفعت وتيرة الاحتجاجات المطلبية المفرطة، التي فرضت زيادات في الأجور، ليس لها أي مبرر على مستوى الإنتاجية، (البيان رقم (3))، تفوق في بعض القطاعات نسبة 40 %، كما دفعت الحكومة إلى مواصلة زيادة نفقات الدعم، تحسباً لردة فعل الشارع من تعديلات هامة في أسعار المواد الأساسية، (البيان رقم (4))، الأمر الذي نتج عنه تعطيل الاستثمار العام والخاص. فعلى مستوى الاستثمار الخاص، إزدادت حدة التردد عند المستثمر الأجنبي والمحلي، مما دفع البعض منهم إلى مغادرة تونس، إلى وجهات أخرى مجاورة. أما على مستوى الاستثمار العام، فقد لوحظ تباطؤ نسق تقدم الاستثمار العام، مقارنة بتقديرات الميزانية لعام 2012، إذ لم تتمكن الحكومة التونسية من إنجاز أكثر من 50 % فقط من المشاريع المدرجة في الميزانية، في الوقت الذي لم يفصلنا سوى شهر واحد على نهاية العام.

البيان رقم (3)

البيان رقم (4)

وبالنسبة لمعدلات الزيادة في الأجور، فقد كانت في مجملها مجحفة، حيث تخطت نسبة التضخم. إن هذه المطالب المفرطة، في ظل وضع إقتصادي يتسم بالهشاشة، علاوة على أثرها السلبي على القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، (على مستوى التصدير وجلب الاستثمار الأجنبي) يمكن أن تُدخل الاقتصاد التونسي في نفق مظلم.

فعلى مستوى القطاع الخاص، يمكن لهذه المطالب المفرطة أن تزج بالاقتصاد التونسي في حلقة مفرغة ثانية (دوامة : أجور – تضخم)، إذا لم تتفطن الحكومة بسرعة إلى خطر هذا الانزلاق، فزيادة الأجور، تؤدي حتماً إلى الزيادة في كلفة الإنتاج، الأمر الذي سوف يدفع الشركات إلى زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها، وهو ما يؤدي بالتالي إلى طلبات جديدة لزيادة الأجور، لأن القدرة الشرائية لم تتحسن نتيجة ارتفاع الأسعار، (الشكل رقم (3)). ويكمن الخطر في أن ظهور بوادر آثار الجولة الثانية من التضخم ليس بالأمر الهين، إذ غالباً ما تصبح السياسة النقدية عاجزة عن التحكم فيها.

وعلى مستوى القطاع العام، يمكن لهذه المطالب أن تعصف بميزانية الدولة، مما يؤدي إلى اصطدام الاقتصاد التونسي بحلقة مفرغة ثالثة، (دوامة:أجور – مديونية). فأمام هشاشة الوضع الاجتماعي، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات، لن يتسنى للحكومة إنجاز الإصلاحات المطلوبة في المالية العامة، (إصلاح منظومة الدعم، الإصلاح الجبائي)، الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرتها على تخفيض نفقات الدعم أو زيادة الضرائب، للتخفيف من عبء الزيادات المجحفة في الأجور في الوظيفة العامة. إن هذا الوضع سوف يدفع الحكومة إلى الخيار "السهل"، وهو، اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ولكن مع ارتفاع مستوى خدمة الدين في السنوات المقبلة، وتباطؤ تعافي الاقتصاد التونسي نتيجة تدني آفاق النمو في منطقة اليورو، سوف يحدان من هامش تحرك السياسة المالية العامة، ويدفعان الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، لا تستثني نفقات التنمية، مما يعني العودة من جديد إلى مربع المطالب المفرطة، (الشكل رقم (3)).

يتضح من هذه المعطيات مدى هشاشة الوضع الاقتصادي، ومدى ارتباطه بنجاح الحكومة في تحديد خريطة طريق واضحة، تكون بمثابة رسالة طمأنة إلى كل الفاعلين الاقتصاديين.

وفي ظل هذا السياق، فإنه يتوجب الوعي إلى مقاربتين: الأولى مالية ونقدية، ترمي إلى الحد من الضغوط على السيولة الضرورية لنجاعة عملية تمويل الاقتصاد، والثانية سياسية، وهي مصيرية، لنجاح الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

الشكل رقم (3)

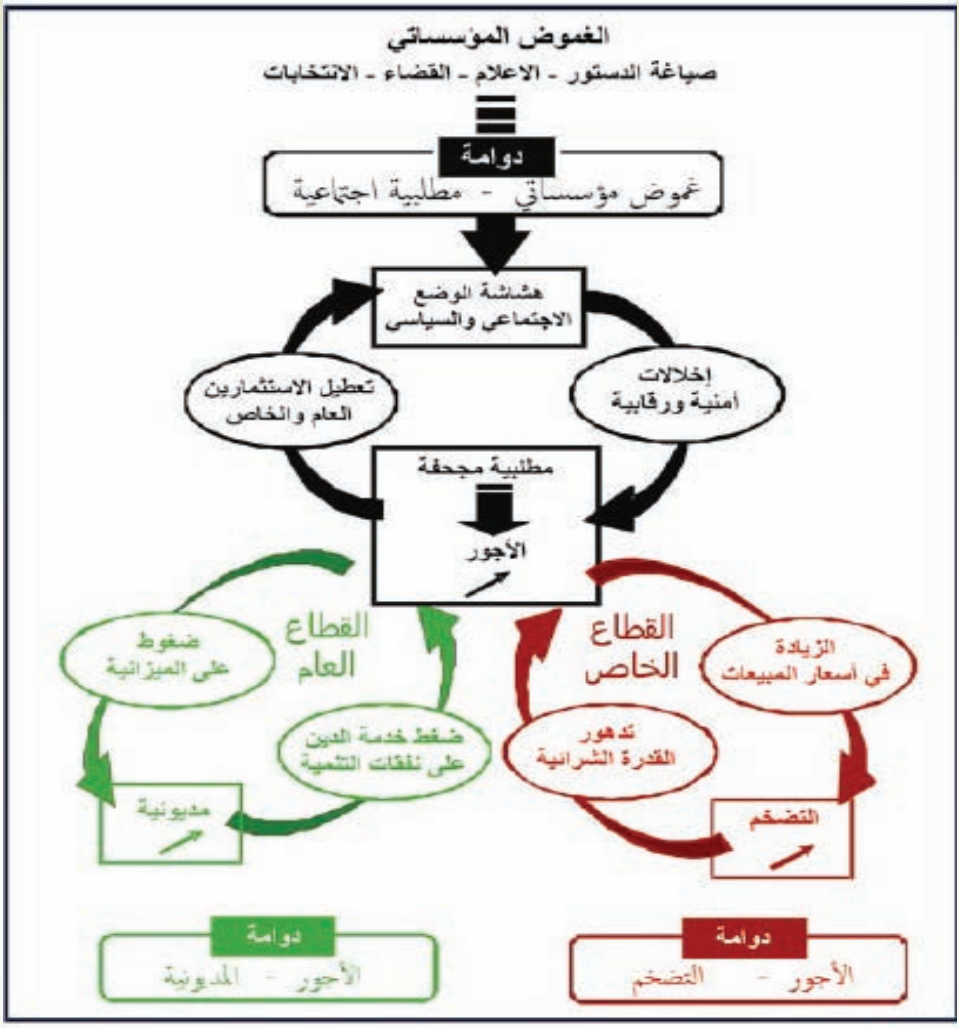

المصدر: تصور الباحث

تكمن النجاعة في مواجهة تحديات تمويل الاقتصاد في قدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات الجوهرية في المنظومة المالية، وعلى رأسها رسملة البنوك، التي قدرت بين 3 % و 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، (صندوق النقد الدولي، 2012 أ)، و (وكالة فيتش للتصنيف، 2012)، ولكن عملية

الرسملة ليست كافية، لأنها يجب تترافق مع عملية تنشيط للسوق المالية، وخاصة سوق السندات، حتى لا يتحمل القطاع المصرفي بمفرده مهمة تمويل الاقتصاد. كما يجب ألا تقتصر عملية الرقابة المالية على البنوك، بل يجب أن تشمل كذلك كل القطاعات الحساسة والمحورية في الدولة، على غرار قطاعي السياحة والزراعة والقطاع العقاري، التي من شأنها أن "تعصف" بالقطاع المصرفي إذا تراجع أداؤها، وتكون عندئذ منتجة لمخاطر منظمة، فتكون مهددة لأسس الاقتصاد. لذا يجب على القطاع المصرفي تنويع محفظة قروضه، كي لا يبقى رهينة لمردودية القطاعين العقاري والسياحي. إضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الإصلاح الانصهار مع منظومة مكافحة الفساد، بإخضاع الجميع ودون استثناء إلى القانون، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع حسب المواصفات والمعايير الدولية، التي تضمنها المنشور عدد 06 لعام2011، بتاريخ 20 مايو من عام 2011 الصادر عن البنك المركزي. ومن الإجراءات الإصلاحية الأخرى، إصلاح مصارف القطاع العام، عبر عملية تدقيق خارجي تشمل ثلاثة مصارف، (الشركة التونسية للبنك، وبنك الإسكان والبنك الفلاحي). ولكن يبقى التساؤل حول قدرة الحكومة على سبيل المثال على توفير التمويلات المطلوبة لعمليات الرسملة، علما بأنها تبقى رهينة هامش تحرك السياسة المالية العامة، التي تنخرها منذ الثورة نفقات الدعم والأجور.

كما أنه يجب على البنك المركزي التونسي المحافظة على استقلاليته عن السلطة التنفيذية في رسم سياسته النقدية وتنفيذها، والتفكير في (استراتيجية خروج) من الأزمة، بعد الكم الهائل من السيولة التي تم ضخها منذ الثورة، ذلك بهدف العودة للنسق العادي، دون أي انزلاق تضخمي، والحد من تبعية البنوك للتمويل المقدم من البنك المركزي، بما يحد من إدمان البنوك على هذا النوع من المساعدة.

تكمن أهم المراحل الانتقالية للتحول الديمقراطي في المراوحة والدعم المتبادل بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي، فبدون تحول اقتصادي،

تكون النتيجة توتر اجتماعي وسياسي، وربما إجهاض التجربة الديمقراطية، كما أنه بدون تحول سياسي، يتعطل النمو ويتأزم الوضع الاجتماعي. ولكن يجب الوعي للمقاربة التالية: وهي أن استحقاقات الثورة تفرض ضرورة تغيير النمط التنموي، وهو الطريق الوحيد لتحقيق أهدافها. هذه المقاربة ليست تونسية فحسب، بل تطرح على مستوى كل دول الربيع العربي. والسؤال المطروح هو، هل القوى الإسلامية الحاكمة قادرة على تغيير النمط التنموي؟ في تقدير الباحث، أن هذه الحكومات تجد نفسها اليوم أمام خيارين:

- إما أن تنجح في تطوير خطابها السياسي والاقتصادي، لكي يتسنى لها حشد القوى الفاعلة لضمان عملية الشروع في الإصلاحات الجوهرية، ويكون بذلك تغيير النموذج التنموي، الذي سيمكنها من بلوغ نسب نمو قادرة على امتصاص بطالة أصحاب الشهادات العليا، وتحقيق تنمية عادلة بين الجهات.
- أوالتمسك بخطاب راديكالي، يزج بها في نفق التردد والاضطرابات، فتنحصر سياساتها في تلبية المطالب الشعبية، بسياسات إنفاق توسعية، هدفها إرضاء قواعد انتخابية على حساب الإصلاحات الهيكلية، وتكون النتيجة المحافظة على النموذج التنموي القديم، الذي كان سبباً في اندلاع الثورة.

6. الخاتمـــة

إن تسارع الأحداث في الشارع التونسي، وارتفاع وتيرة الاحتجاجات وموجات الاحتقان السياسي، وانعكاسهما السلبي على أداء الاقتصاد التونسي، تثير العديد من التساؤلات حول مدى نجاح تجربة التحول الديمقراطي في تونس.

لقد نجحت السياسة الاقتصادية في تونس في الاختبار الأول، وهو تفادي شبح الانكماش الاقتصادي، ولكن يبقى الاختبار الثاني، الذي لم تنجح الحكومة في اجتيازه بعد، وهو ليس أقل تعقيداً، ولا خطورة من الأول، ويتمثل بإعادة الثقة إلى المواطن، لكي يتفهم صعوبة الظرف الاقتصادي الذي تمر فيه الدولة، حتى يتقبل بعض التضحيات كتجميد الأجور لفترة معينة، لتجنيب ميزانية الدولة التوسع في الإنفاق العام إلى مستويات يصعب تحملها، ويعطي بذلك هامش تحرك أكبر للسياسة المالية العامة، حتى تتمكن الحكومة من القيام بالإصلاحات الهيكلية (التعليم، والبحث العلمي، والبنية التحتية، والقطاع المالي، ومنظومة الدعم، والجباية، التنمية المناطقية وغيرها،...). غير أن عودة الثقة عند الفاعلين الاقتصاديين وتنقية مناخ الاستثمار تبقى رهينة بقدرة الحكومة على توضيح الرؤية السياسية، وتحديد المواعيد الانتخابية وتركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي. وعلى النخب السياسية الوعي بأنه إذا ما استمرت الاضطرابات السياسية والأمنية على هذا النسق، فإن الحكومة لن تتمكن من إنجاز مخططاتها التنموية في المناطق، ولن يكون الوضع أفضل حالاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يغذي الحنين إلى النظام السابق عند البعض، وأن يزج البلاد في دوامة من الصراعات السياسية المهددة للاستقرار الاقتصادي.

المراجع العربية

بشارة، عزمي، (2011)، زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البنك المركزي، (2012)، التقرير السنوي لعام 2011.

العطوز، عبد اللطيف، (2009)، الرقابة المالية في الأقطار العربية, المستقبل العربي, عدد 370، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأول (ديسمبر).

كيالي، ماجد، (2012)، بخصوص مشروعية الثورات العربية في النظم الجمهورية والملكية، شؤون عربية، عدد 151 خريف.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012)."تونس الثورة: الأسباب والسياقات والتحديات".

المراجع الانجليزية

CASTILLO J. - RENAULT T., (2011), Tunisia: What's next after the Jasmine revolution?, Natixis Flash Economics, N°433, June.

Fitch Rating, (2012), Tunisia : Political and Economic Uncertainties Keep Ratings Under Pressure, Special Report, October 9.

IMF, (2012a), Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges, Deauville Partnership Ministerial Meeting, October 12, Tokyo.

IMF, (2012b), Tunisia : Staff Report For The 2012 Article IV Consultation, July 9.

Labidi M., (2012), Tunisian Economy and the Challenges of Democratic Transition, The road to Democracy : The Arab Region, Latin America and Eastern Europe, AUB – GDN, Beirut Friday, 18th May.

Labidi M., (2011), Les crises de dettes souveraines : un grain de sable dans la mécanique de redressement de l'économie tunisienne; L'Economiste Maghrébin, n°557, Aout-Septembre 29-32.

Standard & Poor's, (2012), Banking Industry Country Risk Assessment : Tunisia, September 24.

English Content

Orthodox Economic Policies and Social Stability .

Ahmed Al-Kawaz 11

The Arab Spring: An Economic Approach to Understand the Motives and Extract Lessons.

Ashraf Alaraby 83

Arab Spring Economies and Labor Market Conditions.

Belkacem Laabas 129

Future Prospects for Achieving Justice and Development in Arab Spring States: The Case of Egypt.

Ibrahim Elisawy 193

Investment, trickle-down effect and political changes in Egypt.

Ahmed Kamaly 259

The Role of Economic Factors in the Political Mobility.

Rabie Nasser
Zaki Mehchy 289

Challenges of financing the Tunisian economy in Midst of democratic transition.

Moez Labidi 333

Subscriptions :

Arab Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 15	US$ 25	US$ 40
Institutions	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Other Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Institutions	US$ 40	US$ 75	US$ 115

Price per copy in Kuwait : KD. 1.5

Address :
Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute
P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) - 24844061- 24843130 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 15 - No. 1 – January 2013

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Sayed Ali Al-Qallaf

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli
Riad Almomani

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Belkacem Laabas
Nihal El-Megharbel
Yousef Garashi

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of
Development and Economic Policies

Special Issue

Economies of the Arab Spring

Orthodox Economic Policies and Social Stability.
Ahmed Al-Kawaz

The Arab Spring: An Economic Approach to Understand the Motives and Extract Lessons.
Ashraf Alaraby

Arab Spring Economies and Labor Market Conditions.
Belkacem Laabas

Future Prospects for Achieving Justice and Development in Arab Spring States: The Case of Egypt.
Ibrahim Elisawy

Investment, Trickle-down Effect and Political Changes in Egypt.
Ahmed Kamaly

The Role of Economic Factors in the Political Mobility.
Rabie Nasser Zaki Mehchy

Challenges of Financing the Tunisian Economy in Midst of Democratic Transition.
Moez Labidi